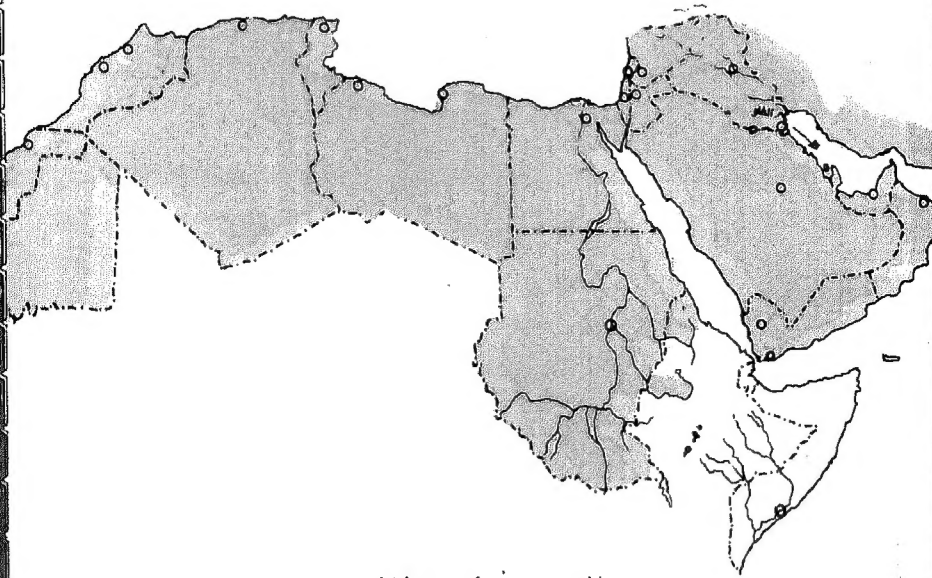


الموسوعة العربية

مشكلات العالم العربي



الجزء الثاني

د. حمدى الطاهرى


د. محمد الطاهر

الموسى بن عمير العربية

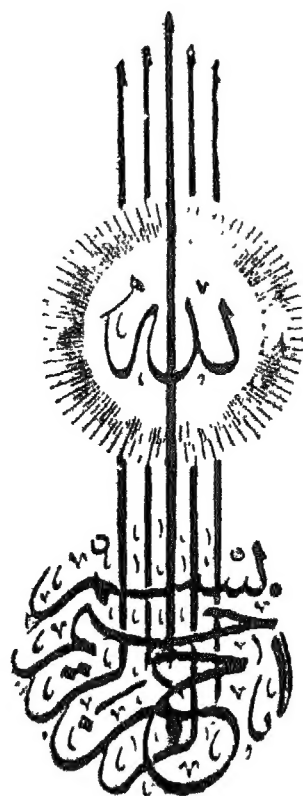
الجزء الثاني

مشكلات العالم العربي


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية
كتب عربي
(شراء)

رقم التسجيل ٩٤٧٠٧



مقدمة

بين يديك الجزء الثانى من الموسوعة العربية * * وقد حرصت على تسجيل مشاكل عربييه عفى عليها الزمن والهدف من ذلك أن تكون دروسا لنا فى مستقبلنا وقد انتهت هذه المشاكل يوم أن حسنت نيات الحكام بعضهم تجاه بعض *

وهناك مشاكل لا زالت تحت الثرى آمل أن يوفق المسئولون فى أن يهيئوا عليها التراب الى الأبد *

أما المشكلات القائمة أو ما يجيد منها فليس من الصعب الوصول الى حل لها فى ظل ما نعلنه وننادى به وطن عربى واحد من المحيط الى الخليج ، خاصة وقد أصبحنا كدول عربية نواجه تكتلات ووحدات كبيرة كالوحدة الأوروبية *

لقد ركزت فى هذا الجزء على القضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وما انتهت اليه حتى الآن نظرا لانى لم آت على ذكرها فى الجزء الأول *

وآمل ألا يكون عرضى للمشاكل مثبطا للهمم فقد آثرت أن أتبع المشاكل بالجزء الثالث من هذه الموسوعة والذي يعرض الى الحركات الوحدهوية فى العالم العربى مما يجدد لدينا الآمال فى أن الشعوب العربية كانت دائما حية وتسعى الى بعضها البعض وان كانت قد مرت عليها فترات يأس فانها ما تثبت أن تعود الى السعى فى تأكيد الروابط بينها *

ان الشعب العربى مدعو اليوم أكثر من أى وقت مضى لكى يتصد اقتصاديا واجتماعيا قبل أن يتصد سياسيا *

والله الموفق * *

دكتور حمدي الطاهري

استعرضنا فى الجزء الأول من هذه الموسوعة بعض الملامح الأساسية لدول العالم العربى من ناحية أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان من الممكن عندما قامت الجامعة العربية عام ١٩٤٤ فى وقت لم يكن فيه عدد الدول المستقلة تتجاوز أصابع اليد الواحدة الا بقليل - أن تقوم الجامعة العربية بتبنى كل دولة تحصل على استقلالها وتضعها داخل بوتقة المجموع فينصهر الجميع داخل اطار واحد خاصة وأن هناك من الروابط التى تجمع أكثر من العوامل التى تفرق •

فهناك وحدة دين وتاريخ وهدف وحاجة الى مساندة كل دولة الى الأخرى •

ولكن السياسة والتنافس على الزعامة العربية والتمسك بكراسى الحكم فى كل بلد جعل من الجامعة العربية منبرا للمشاحنات وليس منبرا لدعوة التدون والوحدة ، وان كان لا يمكن انكار دور المنظمات التى قامت فى تلك الجامعة العربية فى تجميع آراء العرب وصفوفهم بعيدا عن السياسة •

وعلى السطح يبدو أن العالم العربى الذى يضم اليوم حوالى مائتى دليوننا من البشر متفق ومتعاون ، ولكن للواقع لابد أن نذكر أن مشكلات العالم العربى لا يمكن أن تحصر ، وهى تنشأ اليوم بين دولتين وما تلبث الأمور أن تهدأ ولكن لكى تعود مرة أخرى تعكر صفو الاخوة والوثام •

ومشكلات العالم العربى بعضها مضى عليه الزمن وحك محله حسن الجوار وتفهم البعض معنى الاخوة والتعاون ، مثل المشكلات الحادة التى

قامت بين دوله الخليج والنهى سأكذكرها على سبيل المثال على ما يمكن أن يفعله المستعمر لكى يتناحر الاخوة ، وقد حل محل هذه المشكله — والحمد لله — قيام منظمة التعاون الخليجى وذلك عندما صفت النفوس وقدرت أهمية التعاون والمسئولية التاريخيه الملقاة على عاتق المسئولين عن الحكم .

ومشكلات العالم العربى كثيرة ومتنوعة وهى ممتدة على امتداد تاريخه ، ففى النصف الأول من القرن العشرين كانت مشكلات جميع الدول تتلخص فى التخلص من الاستعمار الجائم على أراضيها الممتدة من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى بلا استثناء ، وكانت الدول العربيه جميعها حاضعة لاستعمار ثلاث دول غربية باستثناء المملكة العربيه السعوديه بشقيها نجد والحجاز وكانت تعتبر من أملاك الامبراطورية العثمانية ، وكان الاستعمار موزعا التركة على الشكل التالى :

انجلترا وتهيمن على العراق الكويت — قطر — البحرين — عمان —
اليمن الجنوبي — الاردن — فلسطين — مصر والسودان *

فرنسا وتهيمن على سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتى
وجزاء من الصومال *

ايطاليا وتهيمن على ليبيا وجزاء من الصومال *

ولما انتهت مشاكل الاستعمار واستقلت هذه الدول وأسست الجامعة العربيه فى منتصف الأربعينات وأصبحت معظمها مستقلة فى منتصف الخمسينات كان من المنتظر أن يحل السلام محل الخصام والتباعد ، ويمكن القول بأنه فى النصف الثانى من القرن العشرين ظهر الكثير من المشكلات ، بعضها وجد حلا وعفى عليها الزمن ، والبعض لا يزال قائما ، والبعض كانت الهروب وسيلة للتعبير عن الاخوة الضائعة *

أولاً - فمن المشكلات التي كانت سخونتها تهدد باللاجوء الى حمل سلاح الاخوة بعضهم فى وجه بعض وانتهت مثل :

✳ الخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات بنسأن واحة البورىمى •

✳ الخلاف بين اليمن الديمقراطيه والمملكة العربيه السعوديه بسبب خلافات عقائديه ، ولكن وجد لها الحل فى عام ١٩٧٥ خلال مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الرباط •

✳ الخلافات العقائديه الوحديه بين كل من شطرى اليمن جنوبها وتسمالها واستقرار الوضع بينهما أخيرا بحيث أصبحتا دولة واحدة •

✳ الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطيه حول اقليم ظفار وانتهاء المشكله •

✳ مشكله الجزر الثلاث (طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبو موسى) واستيلاء ايران عليها ، ومع فورة العالم العربى تم السكوت على الوضع وظل الحال على ما هو عليه الى أن قامت ايران بتصرفات معادية لدولة الامارات فى عام ١٩٩٢ فأحييت الموضوع من جديد وأصبحت العلاقات متدهورة بين البلدين •

✳ الخلافات الكبيرة بين جمهوريه مصر العربيه والمملكة العربيه السعوديه بسبب حرب اليمن فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٧ وانتهاء الجفوة بتفهم الجانبين للاوضاع •

✳ مشكله الخلاف بين البحرين وقطر على احدى الجزر المتاخمة لهما وندخل المملكة العربيه السعوديه لحل الخلاف •

✽ الخلافات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية التي وصلت الى حشد المتراشق العسكري والتي أمكن التغلب عليها بضبط النفس وعودة المياه الى مجاريها بعد خمسة عشر عاما من الجفاء والعداء والهجوم الأعمى .

✽ الخلافات بين الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية والتي استمرت فترة طويلة ، وأخيرا تحقق الوفاق بين الدوائين بعد وساطة بعض الدول العربية .

✽ الخلافات بين ايران في ظل الحكم الخميني وبين المملكة العربية السعودية وتطاول الحجاج الايرانيين على الأماكن المقدسة واستمرار الخلاف .

✽ العلاقات بين مصر والسودان التي تشهد مدا وجزرا مستمرا مما أعاق ايجاد أى تعاون مؤمر بين البلدين على مدى ثلاثين عاما ، ومما آخر تنفيذ الكثير من المشاريع التي لو تحققت لكان فيها خير البلدين والتي تجسدت في عهد الفريق عمر البشير .

✽ انقسام العالم العربى على نفسه في موضوع حرب الخليج التي دارت رحاها بين كل من العراق وايران ، ففى الوقت الذى كان مفروضا فيه أن تساند كافة الدول العربية العراق العربية نجد أن كلا من سوريا وليبيا وقفتا في صف ايران ضد العراق ، وان كانت ليبيا قد تراجعت عن هذا الموقف قبل نهاية الحرب .

✽ انقسام العالم العربى على نفسه أيضا عقب زيارة المرحوم الرئيس أنور السادات الى القدس عام ١٩٧٧ وتكرس الانقسام في مؤتمر القمة

العربى الذى عقد فى بغداد عام ١٩٧٩ والذى قضى بتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، وتطع معظم الدول العربية العلاقات السياسية معها ، ولم تعد المياه الى مجاريها الا فى عام ١٩٨٩ بعودة مصر الى موقعها فى الجامعة العربية فى نهاية عام ١٩٨٨ بعد أن أعادت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر .

✽ وأنقسم العالم العربى على نفسه أيضا عندما تآزمت العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكى عقب الهجوم الأمريكى على خليج سرت الليبي ، فمن الدول من ساند الموقف الليبى ومنهم من أثر الصمت .

✽ وعلى نفس النمط كانت الحرب بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد مثارا للخلاف وتلانتقسام فى رأى بين الدول العربية ، وقد خمدت حدة الحرب بين البلدين ، وأن كانت ذبول الخلاف لم تجد حلا جوهريا لها بعد ، وأحيلت الى محكمة العدل الدولية .

✽ وتشهد العالم العربى أيضا خلافا حادا بين دولة الكويت والجمهورية العراقية حول الحدود الا أن ضبط النفس والاخوة العربية قد أهدم نيران الخلاف وعادت الأمور بين الدولتين الى سابق عهدها ، وكانت دولة الكويت من الدول المساندة للعراق فى حربها مع ايران ، وقد اكتوت الكويت بنيران هذه الحرب فى أكثر من مناسبة الا أننا نرى أن الكويت تعرضت للغزو العراقى فى مطلع شهر أغسطس عام ١٩٩١ وانقسم العالم العربى على نفسه ما بين مساند ومعارض وانتهى الأمر بجلاء العراق عن الكويت بعد تدخل دول التحالف وعودة الحكام الشرعيين الى الكويت . ورغم مضي عدة سنوات الا أننا نرى أن العراق لا زال فى جانب والعالم العربى لا زال فى جانب آخر ، والكويت لا زالت تحمل المارارة من الدول التى ساندت الموقف العراقى وتتخذ منها موقفا سلبيا .

✽ وعاش العالم العربى فترة طويلة وهو يحاول حل الخلافات التى

وصلت الى حد الحرب بين جمهورية الصومال وأنتيوجا بشأن الخلاف على
الاعليم أوجادين باعتباره جزءا من الصومال ، واستيلاء الحبشة على هذا
الاعليم ، وقد أمكن بالوساطة الوصول الى حل لهذا الخلاف وأن كانت
الصومال نفسها تعرضت للخراب على أيدي أبنائها •

✽ الخلاف بين قطر والسعودية والذي أمكن حله بوساطة مصر •

ومشاكل العالم العربي الذي يواجهها اليوم ليست بالجديدة عليه ،
فمنذ أن استقلت الدول العربية كان المفروض أن الاستعمار الذي يبيث
الفرقة أصبح لا وجود ظاهري له ، الا أنه منذ أن أصبحت هذه الدول
صاحبة مصيرها ولو شكليا تواجه المشاكل والعقبات بعضها بين بعض ،
ونظرة على الكلمة التي ألقاها السيد جبران تسامية أمام مؤتمر الخريجين
الدائم الذي انعقد في بيروت في شهر يونيو عام ١٩٥٤ تسد عرض لهذا
الشان في حديثه عن القضية العربية ومشاكلها السياسية قائلا :

«...الات تبعث على التشاؤم ، اذ كان ماضينا القريب أفضل من
من حاضرتنا ، وقد يكون حاضرتنا خير من مستقبلنا ان لم يقيم هذا المؤتمر ،
انذي يجمع صفوة المفكرين ومؤتمرات أخرى على شاكلته بارتداد الرأي
العام العربي ، الى الطريق السوي الذي ضالته الدعايات والسياسات
الاثليمية الضيقة •

ولا يستطيع العربي أن يدرك الرجعة التي أصابت الفكرة القومية
الا بمقارنة الحركة العربية الآن بما كانت عليه عندما ظهرت القضية العربية
لعالم الوجود بصورة عملية وتمثلت بثورة الحسين بن علي سنة ١٩١٦ •

كانت دعوة الحسين صريحة واضحة لا يتخللها غموض ولا ابهام •
قام يدعوا الى سلخ البلاد العربية الاسيوية عن الدولة العثمانية ، واقامة
مملكة مستقلة موحدة تشمل ما يدعى الآن باله عودية والعراق وسوريا
والاردن وفلسطين • وارتكزت ثورته على ثلاثة أسس رئيسية :

أولها : التحرر من الحكم العثماني الأجنبي •

وثانيها : جمع البلاد العربية الاسيوية كلها في دولة واحدة •

وثالثها : التفريق الصريح بين العروبة والدين ، اذ وجه ثورته ضد الخلافة الاسلامية في الاستئانة •

كانت هذه المبادئ الثلاثة واضحة للعاملين في جدول الأبحاث الذي وضعتة اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر عن مشاكل العالم العربي السياسية بتفصيل كاف واستعراض شامل لا يتمالك المرء بعد قراءته الا أن يتساءل • ما دامت مشاكلنا بهذه الكثرة وهذا التعقيد غما هو أملنا في حلها ؟ وما هي الخطوات التي مشيناها في هذا السبيل منذ أن وجدت القضية العربية الى الان ؟ وماذا يمكن أن نعمل أثناء السنوات القليلة القادمة في هذا العصر السريع المتحول ؟

القوميون مع الحسين ومع فيصل من حجازيين وعراقيين وسوريين وفلسطينيين ولبنانيين ، وكانت القومية العربية واضحة في ذهن الشهداء الذين شنقهم الأتراك والذين ما زلنا نحیی ذكراهم سنويا في سوريا ولبنان •

ولكن هذه المفاهيم الثلاثة الواضحة البسيطة الصريحة • الاستقلال والدولة الواحدة المتحررة من الصفه الدينية أصبحت مشوشة الآن في أذهاننا بعد نحو سبعين سنة من تطور القضية العربية •

نقد تدخل الأجانب بنهاية الحرب العالمية الأولى وجزوا البلاد التي أرادها الحسين والقوميون الذين معه مملكة واحدة الى دويلات وممالك وجمهوريات ، واقتسموها فيما بينهم • بقى العرب في الدويلات التي أنشأها الأجانب يناضلون لنيل حريتهم • كما ناضلوا الأتراك سابقا مع الفارق بأن حركاتنا الاسلامية أصبحت اقليمية تقوم في كل قطر على حدة بدون التعاون مع الأقطار الأخرى بينما كانت حركاتنا ضد العثمانيين تساملة جامعة •

ونجحت بعض الأقطار العربية بجهادها وبمساعدة الأحوال الدولية
في الحصول على الاستقلال الاقليمي الكامل كالسعودية واليمن وسوريا
ولبنان •

وتطورت علاقات العراق والاردن ومصر مع بريطانيا الى معاهدات ،
فتان هذا التطور الاستقلالي على العموم والى فترة من الزمن مرضيا
للعربي •

وهكذا نرى أنه بالنسبة للمبدأ الأول الذي قامت عليه القضية العربية
— أى مبدأ التحرر والاستقلال — يكاد العرب يحققون الآن بعد سبعين
سنة ما كادوا يحققونه بنهاية الحرب العالمية الأولى مع فاروق خطير هو
قيام اسرائيل في وسطنا •

أما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسى الثانى الذى قامت عليه القضية العربية
وهو جمع العرب الاسيويين فى دولة واحدة فقد امتدت فكرة القومية
العربية وشملت مصر والمغرب العربى • لكن التجزئة السياسية التى أجراها
الغربيون أقامت جماعات عربية فى كل قطر وركزت حولها مصالح سياسية
واقتصادية تألفت عفوا أو تصميما مع مصالح الاستعمار الذى جزأ العرب
لمنفعتهم ، ولا يزال يسعى لدوام التجزئة حتى بعد خروجه من بلادنا ، كما
تألفت مصالح هؤلاء العرب طوعا مع مصالح اسرائيل التى لا يخفيها شيء
كقيام دولة عربية كبرى على حدودها ، فقاموا يسمعون الى ابقاء هذه
الدويلات الضعيفة الهزيلة والى منع اتحاد العرب • ومما يؤلم أن بعض
من انتسبوا الى الجمعيات العربية السرية ، واقسموا اليمين على وحدة
العرب كانوا أكبر خصوم الاتحاد عندما تولوا الحكم ، وأول من تنسكروا
للمبادئ القومية العربية •

يقابل هذا انتشار فكرة الوحدة العربية بين جمهرة الشعب بعد
أن كانت فى بدء الحركة العربية محصورة فى الخاضعة من الناس ، ولكن هذا

الانتشار جرى بدون ايضاح كاف للفكره لدلولها ولنتائجها بحيث اكتفى التيار الجارف من التأييد الشعبي للوحدة العربيه بالتعميم ، ولم يدرك التفاصيل ومقتضيات التنفيذ ، فسهل على بعض الحكومات المناهضة للاتحاد العربى أن تسيطر عليه وتوجهه وجهة اقليمية مع ادعائها أنها تسعى للوحدة العربية •

والى جانب ذلك تمكنت العناصر الاقليمية العربية بمؤازرة الاستعمار والصهيونية من تثبيت مبادئها الانفصالية بأذهان فئات من الشعب العربى حتى صار كثير من العامة يعتقدون مخلصين أن فى الاتحاد ضررا على بلادهم واستقلالهم • ويتذرع الانفصاليون بثلاث حجج لمقاومة الاتحاد : السيادة الاقليمية ، وشكل الحكم ، والمعاهدات الأجنبية فى بعض البلاد العربيه • ويمول الانفصاليون ان أى اتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر يمس سيادة الأقطار المتحدة وينتقص منها • وهذا كلام صحيح • ولكن فات الانفصاليون أن العرب فى الأصل أمة وقومية واحدة ، وأن القومية العربية لا تستكمل مظهرها السياسى الا بقيام الدولة العربية المتحدة • فكل شكل سياسى آخر قائم الان هو عرض زائل بالنسبة الى القوميين العرب ، ولا تثبت سيادة الا سيادة الدولة العربية المتحدة • ولعمري كيف يكون لهذه الدويلات العربية سيادة قائمة وبعضها — مع تخلفها السياسى والاقتصادى — أصغر من مدينة أوروبية أو أمريكية فى عدد النفوس ، وميزانيتها أصغر من ميزانية مصنع أو محل تجارى كبير ؟ وما هى هذه السيادات التى تلعب بها أهواء الدول وتهدها مطامع اسرائيل الجائفة على حدودها فلا تستطيع الدولة دفع غاصب أو رد طامع ؟

ويعض الانفصاليون بالنواجذ على نظامهم الجمهورى ، ويخافون أن يزول بالاتحاد مع قطر عربى آخر ، كما يخاف الآخرون على نظامهم الملكى وعلى عروشهم • والحقيقة أن العرب لا يتمسكون بهذا النظام

أو ذاك • وما دمنا نحافظ على الجوهر الديمقراطي في الحكم فسيان عندنا إذا تمثّل شكل الحكم الظاهري بملك أو برئيس جمهورية •

ولكن المنتفعين من الملكية أو الجمهورية وبعض محققي السياسة يقيمون من هذا السبب الثانوي المتعلق بالمظهر لا بالجوهر حجة لمعارضة الاتحاد •

ويعارض الانفصاليون الاتحاد أيضا بحجة أن بعض البلاد العربية لا تزال ترتبط بمعاهدات مع دول أجنبية ، بينما البعض الآخر حر من أية معاهدة ، وإن في طرح الموضوع بهذا الشكل مغالطة ظاهرة •

فالتعاقد والتعاهد هو الحالة الطبيعية بالعلاقات الدولية ، والابتعاد عن كل اتفاق ومعاهدة هو الحالة الشاذة • فالاعتراض إذا على بعض الدول العربية يجب أن لا يكون لارتباطها بمعاهدات ، بل لأن تلك المعاهدات لم تعد صالحة •

واننا لم ننس بعدكم هللنا وفرحنا فيما مضى لعقد المعاهدات العراقية والمحصرية ، وبما أن الاتجاه العالمي يسير الآن نحو استبدال المعاهدات الثنائية باتفاقات جماعية فمن المحتمل أن لا يجد العرب صعوبة في التخلص من المعاهدات الثنائية الجائرة ، على أنه سواء تم ذلك أم لم يتم ، فالعرب مسئولون في جميع أقطارهم عن وضعية كل قطر ولا يحق للدول التي لا ترتبط بمعاهدات أن تنف جانباً تعارض الاتحاد ، بينما تتخلص الأقطار الأخرى لوحدتها من معاهداتها ، بل واجبها أن تتحد ثم تساعد رفيقته على استكمال حريتها •

هذه الاعراضات الواهية التي تقوم في طريق الاتحاد العربي الآن لم تكن تخطر في فكر القوميين عند نشوء القضية العربية • وهي نكسة أسابت الفكرة الاتحادية العربية لا تعادلها في الخطورة أية نكبة أخرى

أصابت العرب في الأربعين سنة الماضية ولا استثنى من ذلك قضية فلسطين .
فالمعارضة الفعلية الناجحة التي تبذلها فئات عربية لمناهضة الاتحاد هي في
عقيدتي أم المشاكل ورأس البلاء . وسبب قيام إسرائيل وما أصابنا وسيصيبنا
بعدها من نكبات . وما لم تصبح الفكرة الاتحادية عقيدة في نفوسنا نؤمن
بها إيمان المتعبد بربه ، وما لم تصبح الهدف الأول الذي نفرضه على
حكوماتنا والشغل الشاغل لنا في تفكيرنا وأعمالنا فالأمل ضعيف في نجاحنا
وحل مشاكلنا .

والاتحاد العربي ليس حلا لمشاكل العرب بين جملة حلول ، بل هو
الحل الذي لا يوجد حل غيره . وهو الحل الذي يفرضه الرأي العربي
وتضطر الحكومات العربية للترلف اليه لفظاً وقولاً ولكن بعضها يقاومه
معلاً . ومن النادر في التاريخ السياسي أن يجد المتتبع ما يماثل المغالطة
التي تتبعها بعض الحكومات العربية في معالجة موضوع الاتحاد ، فلا تجرأ
واحدة منها على رفضه ، ولكن أكثرها يسعى سعيًا حثيثًا لعرقلته .

وكان الأساس الثالث للقضية العربية أنها تميزت عن الخلافة الإسلامية
بوضوح لا يترك مجالاً للشك والابهام ، إذ اتضفت صفة الحرب الفعلية
ضد الدولة الدينية . ولكن هذا التفريق الواضح بين العروبة والدولة
الدينية أخذ يتلاشى تدريجياً خصوصاً في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت
كلمات العروبة والاسلام تستعمل عند كثير من الناس كمترادفات لمعنى
واحد .

تأتى قضية فلسطين في رأس المشاكل العربية السياسية ، ومن المؤسف
أن يبقى الاستهتار وقصر النظر وعدم التعاون الذي رافق معالجة القضية
الصهيونية قبل ضياع فلسطين مستمرا بعد قيام إسرائيل . فنحن رغم
النكبة القاسية لا نقدر بعد خطر الصهيونية الحقيقية ولا نعلم كثيراً
عن واقعها . ثم أننا لم نعين بعد أهدافنا المؤقتة والأساليب التي توصلنا
(م ٢ - ج ٢)

الى هذه الأهداف • وقد امتازت قضية فلسطين منذ منشئها الى هذا التاريخ بسلبية قاتلة لم نحصد منها الا المرارة والخسران • وأصبح التطرف السلبى مطبوعا بطابع الوطنية الرفيعة فلا يجرؤ أحد على مناقشته •

والمشكلة السياسية الثالثة التى تجابه العرب والتى تتسابق مع قضية الاتحاد العربى ومع قضية فلسطين هى علاقتنا بالدول الأجنبية عامة والدول الغربية خاصة باعتبارها صاحبة المصالح الرئيسية فى البلاد العربيه •

ونحن نستطيع نظريا أن نتخذ تجاه الغرب أحد ثلاثه مواقف : تعاون أو حياد أو عدا • وكذلك تجاه المعسكر الشرقى • ولنا أن نبحث من الناحية العلمية السياسة التى تأتلف مع مصالح العرب ويمكن تحقيقها والمسير بها •

كما نرجو أن نتخذ القرارات والتوصيات اللازمة فى هذا الشأن حتى يهنئ كل عربى ويعمل على تنفيذها كل فى بلاده وفى حيز امكانياته •

هذه هى المشاكل الرئيسية الثلاث التى تواجه العرب فى الوقت الحاضر • النكسة التى أصابت فكرة الاتحاد العربى فى غضون الأربعين سنة الأخيرة • والقضية الفلسطينية وقيام اسرائيل وما تفرضه على العرب من خطط وتنفيذ ، وموقف العرب فى التسئون الدولية •

والان سأبدأ بعرض المشكلات التى واجهها العرب خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، علما بأن بعض هذه المشكلات أصبحت تاريخيا وبعضها لازالت له آثار جانبية ، وأن كنت قد تعرضت للنوع الأول فذلك لكى أدلل على أنه عندما تصفو النفوس وتعلو المصلحة العربية على كل شئ ، فأن أى مشكلة سوف نجد لها حلا •

مشكلات الحدود بين دول الخليج العربي

لم يكن هناك في الماضي البعيد وحتى الماضي القريب أية حدود تفصل بين الشعوب المختلفة • بل لم يكن للحدود أى مفهوم عندهم • وأن كان لها معنى فلم يكن بالمعنى الحديث للحدود ، فالدعاه والجامعون والملتقطون للغنائم لا يعترفون بحدود ، فهم عندما تضطربهم الظروف الطبيعية كنقص الأمطار الى التحرك والانتقال بحثا عن مرعى أو مصدر ماء أو تخلصا من درجات الحرارة المنخفضة أو المرتفعة أو تخلصا من شر أعدائهم ، لا يقف أمامهم أى عائق • ولم تكن هناك أية عوازل تفصل بين هذه المجموعة أو تلك ، اللهم الا تلك المناطق الطبيعية التى تقف حاجزا بين الجماعات المختلفة تحول دون الاتصال فيما بينهم كالجبال الوعرة •

وتعتبر الاقاليم الصحراوية مناطق حدود ممتازة تعزل وتحمى الجماعات التى تستوطنها وتفصل بين الاقاليم الواقعة على أطرافها ، وهى مناطق حدود حامية تقف عقبة فى وجه الجماعات والجيوش التى تحاول اختراقها •

وترجع طبيعة الصحراء الفاصلة الى انعدام وجود المؤن وموارد المياه الكافية ، كما أنها تفتقر الى الارتكاز والعمران ، وكذلك القطر فى درجات الحرارة وانعدام معالم الحياة فيها • على أن الصحارى قد عقدت فى الوقت الحاضر بعض حمايتها كمناطق حدود وذلك لتطور طرق المواصلات ووسائل النقل وأساليب القتال •

كان توزيع الأراضى فى منطقة الخليج يعتمد أساسا على مصادر المياه ومناطق الرعى ، ولم تظهر أية حدود نابتة على الخرائط الجغرافية قبل القرن العشرين •

وكانت أول محاولة لتعيين الحدود فى هذه المنطقة هى اتفاقية عام ١٩١٣

بين تركيا وبريطانيا التي تحدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في ترقى شبه الجزيرة العربية •

ولم يكن هناك حكام في هذه المنطقة يميلون حتى السنوات الأخيرة الى ايلاء هذه الحدود أية أهمية ، فلم يكن مفهوم السيادة الاقليمية بمعناه الغربى معروفا أو موجودا في ترقى شبه الجزيرة • كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة فهو ينبئ أحيانا على اعلان الولاء من زعيم القبيلة ، وأحيانا أخرى على التبعية لمذهب دينى واحد كالأباضية والسلفيه ... الخ ، وفى بعض الأحيان ينبئ على أساس الملكية كما كانت أسرة البو فلاح تمتلك بعض بساتين واحة البوريمى ، أو دفع الضريبة أو الزكاة التى قد يدفعها الشخص فى بعض الأحيان مرغما •

كان الحاكم يمارس صلاحياته على أية أرض نتيجة الصلاحيات التى يملكها على القبائل التى تقيم فيها ، وكان أبناء هذه القبائل يدينون بالولاء الى الحاكم لا الى المتسيخ أو الامارة أو المنطقة التى يقيمون فيها ، فاتبعية السيلسيه تعتمد أساسا على علاقه رؤساء القبائل بحكام الدولة فى المنطقة لا على أساس المواطنة والموقع الجغرافى للأراضى التى يقيمون فيها • فولاء العربى القبلى لقبيلته وتسيخه لا الى صورة مطلقة تمثلها الدولة،فهو يواجه ولأه الذى يسقط رأسه ، وينبوع الماء الذى يرتوى منه أو بستانه أو مراعى قبيلته ، ولهذا كان ادعاء فرض الصلاحيات عليه يعنى ادعاء السيطرة على الأرض التى يمثلها ، وتطبيق هذا الادعاء على القبائل الرحل سيثير الكثير من المشاكل،فعلى الرغم من ثبات خط تحرك القبيلة الا أن هذه الحركة قد تتغير بعامل التبدلات التى تقع فى المراعى نتيجة للجفاف والقحط أو أية أسباب أخرى ، ويعنى ادعاء الحاكم امتلاك منطقة ما تطوف فيها إحدى القبائل على أساس أن هذه القبيلة تدين له بالوحدة هو ادعاء امتلاك منطقة غير ثابتة الحدود نتيجة للاختلاف فى حركة القبيلة ، كما أن ولأه القبيلة لا يكون دائما ثابتا،فكثيرا ما يتحول الولاء من حاكم الى

آخر لسبب من الأسباب أو يحجب الولاء عن كل الحكام ، وعندما يتحول الولاء من حاكم الى حاكم جديد آخر فان هذا الحاكم يصبح له حقوقا على تلك القبيلة • ولما كان الحاكم السابق يرفض الاعتراف بخروج القبليه على طاعته فان المنطقة التى تجوب فيها القبيلة المعنية تغدو موضعا للنزاع بين الحاكمين •

وكانت الحدود بين القبائل معترفا بها ، اذ كان لكل قبيلة منطقة تقليديها تنتقل اليها فى الفصول المختلفة ، ولكن لم تكن حدودا واضحة وبابنه • وكان من المعترف به أيضا حق القبائل فى الارتواء من الآبار ، والرعى فى مناطق المراعى الطبيعية ، الا أنه فى سنوات الجفاف كانت هذه الحقوق تتحول فى بعض الحالات الى تسجار بين القبائل ، ولو أن الصحراء والماء والكلاء ملك مشاع ، ومن هنا نشأت فترة اقامة مناطق محايدة فى الزمن الحديث • وتخطيط الحدود فى المناطق الرعوية متسكة عويصة ، اذ لم تكن هنالك حدود فلكية ولا تتبع مظاهر معينة فى السطح • ان حدود الرعى بالنسبة للقبائل غير محدود لانه فى الفترات التى تقل فيها الأمطار — فان الرعاة يضربون أبعد مما لو كانت الأمطار كثيرة ، لهذا هنالك فرق كبير بين أقصى حدود قبيلة متجولة والمنطقة التى تعيش فيها • وبالنظر لنقلة أو نقص الارتباطات الاقليمية الثابتة فان ولاء القبائل يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار عوضا عن الأرض ، ولهذا لا يمكن أن تكن هنالك حدود •

رسم حدود الامارات :

رسمت بريطانيا سياستها مسبقا للسيطرة على بلدان الخليج العربى منذ بدأ نفوذها هناك ، ووضعت فى حساباتها أن تحتفظ بحالة التثكك التى أوجدتها منذ أن وطأت قدمها منطقة الخليج ، وفى الوقت نفسه شجعت على تسريب جماعات غربية عن المنطقة من الهنود والبوش واليرانيين ليكونوا عوناً لها ضد القوى المحلية •

وكانت أول محاولة لرسم الحدود فى شبه الجزيرة العربية فى عام

١٩١٣ عندما اتفقت بريطانيا وفرنسا على وضع الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرق شبه الجزيرة • وبعد الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا وساطتها لتخطيط الحدود على أساس محاولة ١٩١٣ بين العراق والسعودية والكويت • ولقد سلم الخبراء الانجليز بأن الظروف الاجتماعية لتسبب جزيرة العرب لا تساعد على رسم الخطوط الدقيقة ، لأن القبيلة لا تقوم على المواطنة والأرض بقدر ما تترتب على أساس علاقات رؤساء القبائل بحاكم الامارة أو المقاطعة ، ولما كانت بعض القبائل تنتقل في مراع واسعة وتعتبر هذه المراع ملكاً مناسعا • فقد انبثقت فكره اقامة ماسق محايدة تقسم فيها الدول المجاورة حق السيادة ، وعند العثور على البترول سيؤخذ بمبدأ اقتسام الأرباح أيضا في هذه المناطق المحايدة •

وتسهيلا لعمليات النقل والاتصال وتيسير سبل التنقيب والبحث عن البترول فقد وضعت بريطانيا الخطط لاقامة المطارات في المنطقة لنزول الطائرات التي يتحتم المحافظة عليها وتأمينها ، وتحقيقا لهذه الغاية تم عقد الاتفاقات بين الشيوخ حكام المنطقة من ناحية وبين السيوح وشركات النفط من ناحية ثانية لمنع الاعتداءات بين هذه الامارات ، تلك الاعتداءات التي تؤدي الى اعاقا ايقاف التنقيب والبحفر للبحث عن البترول الذي يبنى الشيوخ — حكام المنطقة — الآمال الكبيره عليه في تحسين أوضاع اماراتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ... الخ ، لذلك أصبحت الحاجة ملحة لتثبيت الحدود بين هذه الامارات ، ولكنها عملية صعبة في منطقة خالية من المعالم الطبيعية مما قد يثير المشاكل التي يستعصى حلها •

ان مشكلة الحدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة ، ولقد حاول السياسيون لعدة سنوات تثبيت الحدود ، فتم الاتفاق مع أبو ظبي مثلا على رسم الحدود ، ولم يتم الاتفاق مع الامارات الأخرى ، كذلك ارتئي تعيين الحدود بين دبي والشارقة ، ولكن اتمام هذا الواجب عسير جدا •

فنقاط الالتقاء على الساحل يمكن تصديدها الى درجة معقولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للصحارى والأراضى الداخلية هنالك معلومات قليلة يمكن الرجوع اليها • أما فى منطقة دبی عند النهاية الشرقية للامارات فانا نجد أراضى عمان ورأس الخيمة والنسارقة والفجيرة متداخلة بشكل غريب ، حتى أن دبی وعجمان تمتلك قري في أراضى الامارات الأخرى •

مشكلات الحدود :

لدراسة مشكلات الحدود بين الامارات العربية بصورة مفصلة ، لابد من تقسيم الموضوع الى الأقسام التالية :

- ١ - مشكلات الحدود بين الامارات •
- ٢ - مشكلات الحدود بين الامارات والدول المجاورة •
- ٣ - مشكلات الرصيف القارى •
- ٤ - مشكلات الجزر •

أولا - مشكلات الحدود بين الامارات :

تقع دولة الامارات العربية المتحدة بين خطى عرض ٢٢ درجة ، ٢٦ ٣٠ درجة شمالا وبين خطى ٥١ درجة ٥٦ ٣٠ ٠ درجة شرقا • يحدها الخليج العربى فى الشمال والشمال الغربى ، ودولة عمان والمملكة العربية السعودية غربا ، وفى الجنوب عمان ، والمملكة العربية السعودية غربا ، وشرقاً ذابيح عمان ودولة عمان •

تبدأ حدود الدولة من امارة أبو ظبى ، وتمتد على طول الساحل الغربى للخليج لمسافة تبلغ حوالى ٧٠٠ كم ممتدة فى الداخل لتضم امارات هى :

١ - أبو ظبي :

تقع أبو ظبي في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، وتمتد سواحلها ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربا ، ومن حدود قطر والسعودية حتى رأس غنتوب شرقا عند حدود دبي ، وتتوغل في الداخل الى مسافة تزيد على ٢٥٠ كم لتضم أراضيها سبخة مطى ومناطق المجن ومحاجر لبوا وواحات المنطقة الشرقية ومنها العير والبريمي . تبلغ مساحتها ٧٦٣٥٠ كيلو متر مربع وتتبعها حوالي ٢٠٠ جزيرة ، تحتل الصحارى ٧٠٪ من مساحة أبو ظبي وتحتل الأراضي المنخفضة ٢٠٪ وينتشر في باقى الامارة الواحات المتناثرة في كل مكان .

٢ - دبي :

وتطل على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ ٧٦ كم وتتوغل في الداخل لمسافة تبلغ حوالى ٧٥ كم ، يحدها غربا الخليج العربى ، وسمالا وشرقا اماره الشارقة ، وجنوبا اماره أبو ظبي ، تبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كيلو متر مربع سطحها صحراوى ما عدا شريط من الأراضي المنخفضة على طول الساحل وقليل من الجزر في الخليج ، وتحتل دبي موقعا ممتازا على ساحل الخليج العربى مما جعل منها مركزا تجاريا هاما في المنطقة ، ويخترق مدينة دبي خليج مائى يسمى الخور ، ويمتد داخلها لمسافة تقرب من عشرة كيلو مترات ليقسم المدينة الى قسمين :

(أ) القسم الشمالى :

ويطلق عليه (ديره) حيث يقطنه غالبية السكان . (تطالب الشارقة بمنطقة الديره على أنها جزء من اماراتها) .

(ب) القسم الجنوبى :

ويطلق عليه دبي حيث يوجد النشاط الرسمى : الحمارك والميناء والبنوك ... الخ .

٣ - الشارقة :

تقع اماره الشارقة على خط طول ٥٥ر٢١ درجة شرقا ، وخط عرض ٢٥ر٢٠ درجة شمالا ، وهى تتوسط بقيه امارات الدولة ، وتتصل بها جميعا بحدود مشتركة . ويشرف جزؤها الرئيسى على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ أكثر من ١٨ كم وتتوغل فى الداخل لأكثر من حوالى ٨٥ كم ، ويتبع الشارقة على الساحل الشرقى على خليج عمان ثلاثة أجزاء هى :
كلبا ، خورفكان ، دبا .

٤ - عجمان :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ حوالى ١٧ كم بين ام القيوين والشارقة التى تحيط بها من جميع جهاتها ، ويتبعها مدينه مصفوت التى تقع على مسافه ١٠ كم فى الجنوب الشرقى على حدود سلطنه عمان ، كما تتبعها مدينه المنامه التى تقع على بعد حوالى ٦٥ كم فى الشرق بطريق اللذيذ . تبلغ مساحتها حوالى ٢٥٠ كيلو متر مربع .

٥ - أم القيوين :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يمتد حوالى ٢٥ كيلو متر بين الشارقة غربا ورأس الخيمة شرقا ، وتقع على خور يسمى بخور البيضاء . وتمتد أراضيها فى الداخل لمسافه حوالى ٨٥ كيلو متر جنوب شرقى مدينه أم القيوين الساحلية ، تبلغ مساحتها حوالى ٧٥٠ كيلو متر .

٦ - رأس الخيمة :

تقع رأس الخيمه بين خطى عرض ٢٥ و ٢٦ درجة شمالا وخطى طول ٥٥ و ٥٦ درجة شرقا ، ولهما حدود مشتركة مع امارات أم القيوين والشارقة والفجيرة ، كما أن لها حدودا طويلة مع سلطنه عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقى ، وهى تدل على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ حوالى ٦٨ كم وتتوغل فى الداخل بمسافه تزيد عن ١٣٥ كم ، ولرأس

الخيمة عسدد من الجزر أهمها جزيره طناب الكبرى وطناب الصغرى والتي استولت عليها ايران عام ١٩٧١ وتبلغ مساحتها ٧٠٠ كيلو متر مربع ، ثم نواحل توغلها الى أن تصل حدودها فى منطقة الشرقية حيث تقع الفجيرة .

٧ - الفجيرة :

وهى الاماره التى تقع بحاملها فى المنظمه الشرقيه ، وتطل على خليج عمان الذى يحدها سرفا حما يحدها من العرب امارتا النصارقه ورأس الخيمه ومن الشمال سلطنه عمان ورأس الخيمه ، والجنوب كله تابع للتشارقه وسلطنه عمان ، ويمتد على خليج عمان لمسافه تبلغ حوالى ٩٠ كم من قريه أصفره جنوبا حتى دبا شمالا ، تمتد فى الداخل اراضى سهل الباطنه الخصبه لمسافات مختلفه وتقدر مساحتها بحوالى ١١٥٠ كيلو متر مربع ويعلب على سطح الامارة الطابع الجبلى . فهى تتكون من سلسله من الجبال الموعره والى تصل بينها وبين ساحل البحر فى خليج عمان سهلا يعتبر من احصب مناطق الامارة هو سهل الباطنه الذى يتسع لمسافه قد تصل الى ٢٤ كم وقد يضييق حتى تلامس الجبال حافه البحر ، ويوجد فى الامارة كثير من الوديان التى تجرى فيها مياه الامطار واهمها وادى سيجى ووادى حام .

ويمتاز التكوين الطبيعى للامارات ببساطته ولا توجد حواجز طبيعيه تحون دون الانتقال من مكان لآخر اللهم غيما عدا المنطقه الجبليه فى الشرق وتنقسم من الناحيه الطبيعيه الى اربعه اقسام هى :

١ - الساحل الغربى :

وهو سهل ساحلى رملى ملحي متعرج لا يصلح للزراعة فى كثير من مساحته ، ولكن كلما سرنا شرقا فى الصحراء عذبت مياهه وصلحت بعض أقسامه للزراعة وخصوصا فى الأماكن الشبيهة بالواحات : كالذيد وفلج والمعلا والعوير . كما تنبت الشجيرات الصراوية والأشجار البرية بين الكثبان الرملية المنتشرة على امتداد الساحل والتى قد يصل ارتفاعها

في بعض الأحيان الى بضعة عشرات من الأقدام ، ويتراوح عرض هذا السهل من ٢٠ كم الى كيلو متر واحد .

٢. - سهل الحصباء :

الذي ينحصر بين المنطقة الصحراوية وبين المرتفعات الشرقية .

٣. - سلاسل جبال عمان :

تسير من الشمال العربي تقريبا الى الجنوب الشرقي وهي جبال جرداء صخرية متفتتة بركاسيه يبلغ الارتفاع الى عمان أكثر من ٣٠٠٠ م .
تخترقها بعض الوديان التي تشكل طرفا طبيعيا بين الساحلين الشرقي والعربي .
كوادي حاتم ووادي سيجي واسود ... الخ .

٤. - الساحل الشرقي :

ويصمم فسما كبيرا من سهل الباطنة الشمالي وينحصر بين المرتفعات وبين ساحل البحر على خليج عمان . ويعتبر احصب مناطق الساحل وأوهرها ماء ويتراوح امتداد السهل بين ٣٤ كم و كيلو مترين ومن أهم مدنه وقراه :
دببا ، حورمكان ، عرفة .

كان النظام الافتصادي في هذه المنطقة يعتمد بالدرجة الأولى على الرعي ثم الصيد فالغوص للبحث عن اللؤلؤ وبعض الزراعة حيث تتوفر المياه بصورة دائمة . ولهذا كانت القبائل تنتقل بحفا عن الماء والكلاء . ولم تكن تعتمد على الأرض بل على ولاء القبائل . كما أن بريطانيا لم تتدخل في شؤون الامارات الداخلية ، ولهذا لم تعمل على رسم حدود بين هذه الامارات ، وكان شيوخ الامارات يهاجم بعضهم بعضا او ينضم أحدهم الى الآخر ، وفي نفس الوقت يمكن أن تظهر امارات أخرى اذا ما ظهر شخص قسوى . ففي عام ١٨٢٠ وقع معاهدة مع بريطانيا ٨ تسيوخ مطيين (عدا شيخ البحرين الذي وقع عن قطر) وفي عام ١٨٣٥ غدت (٦) امارات ، وفي عام ١٩١٤ كانت هنالك (٥) امارات والآن

(٧) امارات • والحدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة جدا ، منداخله بعضها ، مع البعض الآخر • وهى لم تستقر ولم تثبت نهائيا ، وفى بعض الحالات هناك بعض الاتفاق على حدودهم ، ولكن فى أماكن أخرى هناك منازعات فيما بينهم ، ولقد حاول السياسيون تثبيت الحدود لمدة بضع سنوات ، وقد تم الاتفاق مع أبو ظبى ولم يتم مع الامارات الأخرى ، كما ارتىء تعيين الحدود بين دبی والشارقة ولكن اتمام هذا الواجب كان عسيرا جدا ، لأن نقاط الالتقاء مع الساحل يمكن تصديدها الى درجة معقولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للصحارى الداخلية هنالك معلومات قليلة لا يمكن الركون اليها ، وفى منطقة الجبال عند النهاية الشرقية للامارات نجد أراضي مسقط ورأس الخيمة والمسارقة والفجيرة منداخله بنسك عريب ، حتى أن دبی وعجمان تمتلك قري في الامارات الأخرى ، فمثلا لعجمان منطقة مصفوت في وادي حنا ، وتحاول كل امارة الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الصحراء عليها تحتوي على البترول ، ولا يمكن تقديم المراعين التاريخيه على عائدية أراضي في مناطق صحراوية غير مسكونة • ولقد أصبح وضع الحدود ضروريا لأنها تنفع في تعيين مناطق الامتياز البتروليه التي يمنحها أى فريق والمناطق التي تمارس عليها الحكومات سيطرتها • وقد لا يكون لها أى تأثير في سكان المنطقة انما لكي تتمكن الشركات من العمل دون اعاققتها •

وفي القرن الثامن عشر كانت هنالك قوتان سياسيتان على ساحل عمان استقلتا عن سلطنة مسقط ، والقوة الأولى هي بحرية تتألف من حلف قبائل يتزعمهم القواسم ، وكان مقرهم رأس الخيمة • أما القوة الثانية فهي قوة برية تتألف من قبيلة بنى ياس وحلفاؤها من القبائل ، ويتزعمهم آل نهيان ومقرهم الظفرة ومدينة أبو ظبى • ويمتد نفوذهم على طول ساحل عمان من دبی حتى خور العديد • ولقد احتفظ بنو ياس وحلفاؤهم بأبو ظبى التي تحتل المساحة الأكبر بين امارات الخليج • أما القوة الثانية فقد قسم رئيس القواسم سلطان بن صقر قبيل وفاته سنة ١٨٦٦ مملكته

بين أولاده وهى الشارقة ورأس الحيمة ، كلبا ، دبا ، أما رأس الخيمة فقد اعتبرت امارة مستقلة منذ سنة ١٩٢١ • فى حين انضمت كلبا الى الشارقة بعد صراع طويل حيث كانت امارة مستقلة اعترفت بها بريطانيا سنة ١٩٣٧ الا أنها عادت فانضمت الى الشارقة فى عهد الشيخ صقر عام ١٩٥٢ • أما دبا فقد حاول سيوخها اعتبارها امارة مستقلة ظم يفلطوا ، وتتبع ثلاث امارات ، القسم الشرقى منها يعود الى السلطنة ، والقسم الجنوبى يعود الى الفجيرة ، والقسم الأوسط — وهو المسمى بالحصن — ويعود الى الشارقة • أما شيوخ الحميرة فقد حاولو الاستقلال ، الا أن بريطانيا لم تعترف بذلك واعتبرتها تابعة الى الشارقة • كما دخلت الفجيرة فى عام ١٩٦٠ اتحادا فيداليا مع امارة الشارقة ولكن هذا الاتحاد تقوض بعد بضعة أشهر نتيجة للتدخل المقيم العام البريطانى الذى يعارض أية مشروعات اتحادية مباشرة بين امارات الساحل •

ومما زاد الطين بله أن كل من يشتري أرضا أو يستأجر فى أية جهة من جهات المنطقة نصيب تابعة لتلك الاماره كفلج المعلى ومصفوت والمامة • فمدينة دبا مثلا تنقسم الى ثلاثة أقسام مع أن سكانها لا يزيدون عن ٢٥٠٠ نسمة ، ولا يبلغ طولها أكثر من ألف متر ، وتتبع ثلاثة امارات ، وهكذا تمزقت المنطقة الى تقسيمات سياسية متعددة أعاق كل تطور وتقدم • ويظهر التمزق جيدا فى تقسيم امارة الشارقة الى خمسة أقسام وامارة عجمان الى ثلاثة أقسام ، وأبو ظبى والفجيرة ودبى الى قسمين ، وهناك مناطق أخرى متنازع عليها بين مسقط وعجمان وأبو ظبى ودبى والشارقة وليس فى استطاعة المتنازعين أن يصل من الشارقة الى منطقة خورفكان التابعة لها دون أن يمر بعدة امارات •

الاتحاد :

فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ عقد حكام الامارات الست لقاء قمة وأعلنوا قيام دولة الامارات العربية المتحدة ، وفى ١٠ فبراير عام ١٩٧٢ أعلنت رأس

الخيمة رغبتها في الانضمام الى دولة الامارات العربية المتحدة وموافقتها على دستورها المؤقت .

والامل تبير في ازالة هذه الحدود العقيمة التي وصعها المستعمر ، وقد تمكنت دولة الاتحاد من ازالة الحدود ووطنت القبائل وبدلت حققت نجاحا كبيرا في تجربة عظيمه لتحقيق الاستقرار والمتطور الحضارى ، ومع ذلك فانه بعد مضي سنوات على الاتحاد ظلت مشاكل الحدود قائمة بل ومنازعة في بعض الأحيان وتهدد الاتحاد ، فقد صرح الشيخ زايد لصحيفة أخبار الخليج البحرية قائلا « . . . اننى قضيت حوالى أسبوع بين الامارات محاولا تسوية قضايا حدود غير مهمة متنازع عليها بين الامارات الأعضاء ، ولا يمكننى الا القول بكل مرارة وأسى ان نزاعاتهم ليست الا على عشرات من الأمتار ، وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينة من الأرض بسبب تنازع امارتين مختلفتين على ملكيتها » . وهكذا نجد أن مشاكل الحدود اختفت الى حد ما دون تحقيق التطور المنتظر ، كما أنها قد تهدد الاتحاد بالانقسام ، فلو عمل الجميع بروح المرونة والتفاهم والتسامح أمكن حل جميع هذه المشاكل ، ويقول في ذلك الشيخ زايد : « . . . كان لأبو ظبى خلاقات حدود مع دول مجاورة كالسعودية وقطر وعمان وتم حلها بالتفاهم والمرونة والاخوة » . فعسى أن يرتفع الجميع الى مستوى المسئولية القومية ومستوى الأحداث العالمية والتحديات التي لا تستهدف منطقة الخليج فحسب بل الوطن العربى أجمع ويعملوا على ترسيخ الاتحاد الذى بتحقيقه ستحل جميع المشاكل وبه قوتهم وعزتهم .

وكانت أهم مشاكل الحدود هى تلك التى وقعت بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة .

فأبو ظبى تقع في الجزء الجنوبي الشرقى من شبه الجزيرة العربية وتمتد سواحلها بطول ٤٠٠ كم من خور العديد وأبار سودا نثيل غربا ، حيث تقع اماره قطر والمملكة العربية السعودية حتى غنتوت شرقا عند حدود

دبى ، وتتوعل في الداخلك الى مسافه تزيد على ٢٥٠ كم لتضم اراضيها منطقه المجن ومنطقه سبخه مضى . وتقع مراعى الظفرة الواسعة وسط اراضى اماره ابو ظبى . وهى مراعى غنية بموارد المياه خاصه في بينونه والطف والحمرة ، ويقع في وسط الامارة وعلى طول ١٠٠ كم من الشرق الى الغرب ما يقرب من ستين قرية في واحه ليوا (الجواء) ويسمىها أهك أبو ظبى محاضر ليوا ، وتضم المنطقة الشرقية مدينة العيز وضواحيها . وتقع مراعى الغنم جنوب عرب منطقة العين ، وتقع آبار أم الزمول في أقصى شرق الامارة •

ولم يسبق أن جرى تخطيط للحدود بين نجد العثمانى وشبه جزيرة قطر وباقى الامارات الواقعة على ساحل الخليج العربى ، وفي ٢٩ يوليو ١٩١٣ كانت أول محاوله لتسوية الحدود عندما عقدت بريطانيا مع الامبراطوريه العثمانية أول اتفاقيه حول منطقة الخليج العربى . وقد تناولت المادة (١١) من هذه الاتفاقية الحدود بين سنجق نجد العثمانى وشبه جزيرة قطر ، وقد خطت حدود قطر بالخط الأزرق . ويتبع خطا مستقيما من خليج زخبويه جنوب عرب شبه جريده قطر الى صحراء الربع الخالى ، وفي معاهده دارين بين المملكة العربيه السعوديه وبريطانيا المعقوده في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ تعهد الملك عبد العزيز في المادة السادسة بأن يتجنب - كما عمل أجداده من قبل - التعدى والمداخله في حدود الكويت والبحرين • أما منسحتى قطر وساحل عمان اللذين كانا تحت حمايه بريطانيا العظمى ولها روابط قبل المعاهده مع بريطانيا - فقد اتفق على تعيين الحدود فيما بعد • ولكن المطالب السعوديه استمرت • ولقد عبر بيرسى كوكسى عن نوايا ابن سعود كما يلى :

« يعتمد ابن سعود من الناحية العملية أن له الحق من ناحية المبدأ في استعادة أية أرض كان أجداده قبل نحو من قرن استولوا عليها وجعلوها من مناطق نفوذهم ، بينما كانت البوريمى فعلا في أيديهم .

ولعل هذا هو الذى يفسر أن شطرا كبيرا من سكان الواحة لم يزاوا على الدعوة الوهابية من الناحية النظرية ، •

ولقد تركز النزاع على المناطق التابعة لأبى ظبى ، حيث طالبت السعودية بأكثر من ١٢٧٠ كم من الساحل حتى خور العين عند قاعدة قطر . كما تطالب بسبخة مطى وواحة البوريمة ومنطقة الطفرة التى تقع فيها واحة الجواء . وهى مسقط رأس أسرة البوفلاح (الأسرة الحاكمة فى أبى ظبى) كما تطالب بشريط من الأراضى عند قاعدة قطر كما تطالب بحور العديد ، وقد شجع هذا الموقف من جانب السعودية جيران أبى ظبى الآخرين على المطالبة بأجزاء أخرى من أراضى أبى ظبى ، فسلطنة عمان طالبت بثلاث قرى من البوريمة ، وطالبت قطر بخور العين •

والنزاع النسيير فيما يتعلق بتخطيط الحدود فى المنطقة هو ما ثار حوك واحة البوريمة اذ تحتك منطقة البوريمة مساحه تشمل حوالى ١٩٨٥ كم ٢ ، تبعد عن أبى ظبى بحوالى ١٦٠ كم ، وترتفع عن سطح البحر بنحو ٣٠٠ م • والبوريمة اسم لقرية واحدة من ٧ قرى تكون الواحة وهى :

- (أ) قرية الهيلى •
- (ب) قرية القطارة •
- (ج) القيمى (الجيمى) •
- (د) المعترض •

(هـ) العيز : نصف سكانها من النجاوات وهى تابعة لآل بوخريبان من النعيم وفيها من المناصير •

- (و) صعرا : تابعة لآل بوخريبان من النعيم •
- (ز) البوريمة : تابعة لآل بوخريبان من النعيم •
- (ح) حماسا : سكانها من النعيم •
- (ط) الجاهلى : وتكاد تكون خالية من السكان •

ثلاثة من هذه القرى تتبع سلطنة مسقط وهي البوريمة ، حماسا ،
صعرا ، والباقي تتبع أبو ظبي • كان العرب يطلقون على منطقة البوريمة
اسم آك جاو •

وتتجلى أهمية البوريمة بما يلي :

١ - ثبوت وجود احتياطات هائلة من البترول فيها •

٢ - توفر الماء في المنطقة •

٣ - موقعها الاستراتيجي حيث تتجمع عندها جميع الطرق القادمة
من الجنوب الشرقى والغربى ، وتبعد القرى الساحلية عنها أكثر من
حوالى ١٠٠ كم ، بينما أقرب قرية سعودية تبعد عن البوريمة بضلعة
مئات من الكيلو مترات • وملكية الواحة فقط تعنى الحدود التقريبية
لسلطنة مسقط ومشيفة أبو ظبي والمملكة العربية السعودية ، ونتيجة لذلك
يعنى احتلالها عن طريق هؤلاء أو أولئك عمليا حدود الامتيازات البترولية
لكل من الشركات الأمريكية والبريطانية •

٤ - تعتبر مركزا لتجارة البدو فى الختم والمرملة الحمراء والطاهرة
العليلة •

٥ - يعرض فى أسواقها السلع المستوردة عن طريق موانئ الاتحاد
ولا سيما ميناء دبی ، وإلى حد ما ميناء صحار على خليج عمان ، أى
أنها أسواق تجارية هامة لداخل الصحراء فهى والحالة هذه ميناء صحراوى •

٦ - كبر حجم الواحة وخصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها حيث
تنتج التمور والفواكه والخضار •

٧ - أنها البوابة الشمالية لسلطنة عمان • وتصل طرق المواصلات

(م ٣٣ - ج ٢)

للسيارات والابل الى البوريى من أبو ظبى من الغرب ومن دبى والشارقة وغيرها من مدن الساحل العمانى فى الشمال • وهناك طريق من البوريى عبر وادى الجزى الذى يقطع جبال الحجر الى الشرق من الواحة الى صحار وبلدان أخرى •

ترى السعودية أن سلطات أمراء الساحل تنحصر فى القرى التى يعينون فيها فقط ، أما الأراضى والصحارى والواحات فيما بين هذه القرى وعلى طول الساحل وكذا الأراضى الداخلية الممتدة حتى الربع الخالى جنوباً فهى تابعة للسعودية وضمن أملاكها •

وتعتمد السعودية فى هذه المطالبة على جباية الزكاة وولاء القبائل • فالسعوديون أثناء وجودهم فى الواحة قاموا بجباية الزكاة فى سنة ١٨٤٥ ، وكذلك فى (١٨٥١ م - ١٨٦٩ م) ومن ١٩٢٦ - ١٩٢٩ من قبائلها خاصة ومن سائر المنطقة عامة ، وهم يرون أن دفع الزكاة عبارة عن اعتراف بسيادة السعوديين •

كما ترى السعودية أن معظم القبائل المقيمة فى هذه المنطقة (النعيم الوهابيين) تدّين بالولاء للمملكة العربية السعودية • وقامت الحكومة السعودية بإصدار تراخيص لشركات البترول الأمريكىة لتراول نشاطها فى هذه الأراضى ، فاعترض حاكم أبو ظبى على هذا التصرف مما دفع الحكومة البريطانية الى توجيه انذار الى الملك عبد العزيز لسحب هذه التراخيص •

ولعل السبب الأساسى لهذا الاحتكاك هو حصول شركه كاليفورنيا للزيت فى عام ١٩٢٢ على عقد للتنقيب عن البترول فى السعودية ، ثم دخلت معها شركة تكساس مناصفة وأصبحت الشركة تعرف باسم الأرامكو • فلم ترتح بريطانيا لهذا العقد ، ولم توافق عليه ، وحاولت وضع العقبات أمام الولايات المتحدة الأمريكية • فقد ظهرت الادعاءات باسم مسقط

والمسيخات في منطقة واسعة تبلغ مساحات حوالى ٢١٠٠٠٠ كيلومتر مربع، واشتهرت القضية باسم البوريى • وكان لنشيط الولايات المتحدة الجيولوجى للتقريب عن البترول أثره على تشدد بريطانيا في قضايا الحدود • فكانت مشكلة البوريى ومشكلة الحدود مع قطر وأبو ظبى ، ولقد حاولت بريطانيا تهدئة الوضع مع السعودية فقام المستر (ريان) السفير البريطانى بزيارة الرياض ، وحاول تهدئة الحال بقبول مبدأ التوزيع القبلى ، وأعطى ذلك رسم خطا قريبا من وجهة نظر السعودية بشأن حدود قطر • وتوقفت مشكلة الحدود خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكن بعد انتهاء الحرب تجدد النزاع مرة أخرى بين بريطانيا والسعودية في عام ١٩٤٩ نتيجة لاستئناف شركة أرامكو أعمال التنقيب عن البترول بالقرب من البوريى وتوغل مهندسيها في منطقته سبخة مطى داخل أراضى أبو ظبى، فوجه المندوب السامى في البحرين احتجاجا سديدا الى شركة أرامكو وصوره منه الى حكومة الرياض بوجوب انسحاب مهندسى وعمال شركة أرامكو ، ثم قدمت بريطانيا شكوى الى السعودية فى أبريل ١٩٥٠ وأتبعتها بمذكرة فى ٢٥ يولييه جاء فيها : « ان الأساس القبلى غير قاطع ، لان دفع الزكاة قد يكون وافقا لنزاع مع سلطة أقوى دون أن يكون اعترافا بالسيادة » •

وبذلك رفضت بريطانيا ما سبق أن قبلته في اتفاقية (ريان) بالأخذ بمبدأ التوزيع القبلى ، وادعاء السعودية قائم على أساس أن بعض شيوخ القبائل في هذه المنطقة موالون لها ، وأن سكانها يدينون بالتبعية الدينية للدعوة الوهابية القائمة في نجد ، كما أن بعض القبائل في سهك عمان كانت تدفع الزكاة للحكومة السعودية ، كما تعودوا بحكم المورثة ، ولقد تطور الوضع الى حد النزاع المسلح • فتقدمت بعض القوات السعودية ودخلت منطقة البوريى مما أثار حفيظة بريطانيا • وحاول سلطان مسقط وشيخ أبو ظبى التدخل بالقوة لطرد السعوديين ، ولكن بريطانيا تدخلت وطلبت التحكيم واستمرت عملية التحكيم فترة طويلة • حتى كان يوم ٢٦

أكتوبر ١٩٥٥ حين انتسبت قوات مشتركة من عمان وأبو ظبي مع قوات
السعودية •

أما باقى مطالب المملكة العربية السعودية فانها برزت فى خريف عام
١٩٤٩ عندما ادعت المملكة العربية السعودية السيادة على الجزء الأكبر من
الأراضى الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبى الشرقى من
الخليج • وتبلور ذلك بمذكرة قدمتها الى الحكومة البريطانية فى ١٢ أكتوبر
١٩٤٩ أعلنت فيها أن الحدود النسيقية العربية السعودية تقع على خط
يبدأ عند الساحل الغربى لقطر ، ويمتد الى خليج سلوى ، ثم يعبر تسبه
الجزيرة لينتهى عند الساحل الشرقى فوق خليج صغير يسمى خور العديد،
ثم يبدأ من الناحية الثانية على الساحل الجنوبى للخليج على بعد ٢ كم
الى الشرق من بندر المرفق ، ويمتد الاتجاه الجنوبى الغربى الى مسافة
قصيرة ليعود فينحرف شرقا وشمالا الى نقطة تقع وراء البورىمى ، وكان
ابن سعود يعتقد أن هذه الأراضى تابعة له بحكم الوراثة • فقد أرسل
الملك عبد العزيز آل سعود رسالة الى ممثليه فى مفاوضات الحدود التى
كانت تدور فى لندن فى نهاية عام ١٩٣٤ جاء فيها ما يلى : « وأما عن مسقط
وعمان وقطر لا نعلم لها حدودا لأحد ، اذ أنه من ولايته آبائنا وأجدادنا
ما صار لأحد فيها كلام كلها تحت أيدينا منذ ذلك اليوم الى اليوم ،
وبالأخص الصحارى والبادية ونحن المسئولون عنها ، ولم يعترض علينا
فى ذلك معترض ، ولم يشاركنا فيها أحد لا عربى ولا عجمى حتى نعرف
لها حدود معلومة ، ولكن الآن أهل مسقط وعمان وقطر اخواننا وليس بيننا
أى خلاف » •

كان خور العديد تابعا الى أبو ظبى • ففى سنة ١٨٧١ تعرضت
امارة أبو ظبى الى خطر التوسع العثمانى ناحيه خور العديد ، وقد
دافع الشيخ زايد بن خليفة عن حقوق بلاده فى خور العين ، وأوقف توسع
العثمانيين نحو أراضيه ، كما يوجد على الساحل الجنوبى للخور مستوطن
العبيد الذى أقامه بنو ياس فى أرض أبو ظبى منذ مستهل القرن التاسع

شر ، والواقع أن جميع من كان يرتاد خور العديد يعتبره من ممتلكات
شيخ أبو ظبي الذي يقوم وحده بإصدار الرخص للصيد ، واعترفت
حكومة البريطانية بذلك منذ أمد بعيد وفي عدة مناسبات . وفي عام
١٩٣٠ أعلنت بريطانيا أن اللخور جزء من إمارة أبو ظبي ، وتمتد أخذت
مسألة وضع خور العديد الى الظهور في أبريل ١٩٤٩ حينما قام الخبراء
جيولوجيون التابعون لشركة أرامكو بتحرياتهم عن النفط في غرب منطقة
سبخة مطي وتعرضهم الى تهديدات القوات المسلحة التابعة لأبي ظبي
فسيحبا بهم ، ولقد فاجأ الممثل البريطاني جيولوجيو البعثة الأمريكية في
شركة أرامكو جنوب شرق قطر ، وفي غرب سبخة مطي وفي نقطة تقع شمال
شر صفن وهي منطقة كان اتفاق ريان ١٩٣٥ أقر بتبعيةها الى السعودية ،
سلم الى البعثة الأمريكية كتابا جاء فيه :

« تعتبر الحكومة البريطانية أن متسيخة أبو ظبي تمتد حتى خـبـور
العديد ، وكذلك يعتبر وجود ممثلي شركة أرامكو عند نقطة شمال صفن
هديا على حق المشيخة المنسولة بالحماية » . ولم تكن السعودية هي
لوحيدة التي طالبت بخور العديد ، بل ان قطر أيضا طالبت به واعتباره
جزءا من قطر ومطالبة السعودية بسبخة مطي . والطفرة . وواحة دوما مقر
بيله مرة ، واحتفظت لأبي ظبي ببئر صفوق التي تقع على الطريق بين أبي
لبي وقطر والتي تبين أنها أقرب الى البحر مما كان مقترحا ، ولكن ابن
معود رفض هذا الخط ، ومع ذلك فان شركة الاستثمارات البترولية
ستأنفت أعمالها التقنيية على أساس ولاء القبائل للمملكة العربية
السعودية وجمع الزكاة منهم ، أما القبائل ذات الولاء للسعودية فهي .

(أ) قبائل بنى مرة : وتقع منطقة تجوالها بين الدهناء والربع الخالي .

(ب) الناصير : وتقع مراعيها بين قطر وسبخة مطي .

(ج) قبيلة بنى هاجر : جنوب الاحساء .

(د) أما سكان واحة البوريمة فتتمثل قبيلة النعيم أغلبية السكان ،
وهي تنقسم الى فرعين وهما البوتسامش وآل بوخرييان ، وقد
أعلن شيخاهما ولاءهما للمملكة العربية السعودية •

ولقد تقدمت السعودية في أبريل عام ١٩٣٥ بمذكرة متضمنة حدودا
مقترحة بين المملكة العربية السعودية وقطر والمشيخات المتصالحة وسلطنة
مسقط وعمان •

كانت الحدود مع قطر تبدأ على الساحل الغربي لشبه الجزيرة
على بعد نحو ٢٥ كم من رأس دوحة السلوى ، ثم تتجه شرقا مسافة
حوالى ٨ كم لتعود جنوبا بشرق لتصل الساحل الشرقى على بعد ١٢ كم
الى الشرق من خور العديد ، ويعنى هذا أن يكون جبل نخش الواقع
عند الطرف الغربى لشبه الجزيرة وخور العديد الواقع عند طرفها الشرقى
ضمن أراضي السعودية • وتبدأ الحدود المقترحة مع المشيخات المتصالحة
عند نقطة تقع على بعد ٢٧ كم الى الجنوب من خور العديد ، ثم تتجه
جنوباً مسافة حوالى ١٧ كم تقريبا لتعود متجهة في شكل قوس نحو الشرق
والجنوب الشرقى الى أن تلتقى بخط طول ٥٦ درجة شرقا الى نقطة التقائه
بخط عرض ١٩ درجة شمالا ، ثم تسير باتجاه الجنوب الغربى الى أن تصل
خط طول ٥٢ درجة شرقا ، نقطة التقائه بخط عرض ١٧ درجة • وتقبل
المذكرة ان الحدود المقترحة تسير موازية للأراضى المعروفة بالمجن
وسبخة مطى وليوا للامارات العربية ، وتلك الواقعة الى الغرب من المملكة
العربية السعودية الا أن بريطانيا رفضت التنازل عن أى أرض على مقربة
من شبه جزيرة قطر ، فبئر بنيان يقع في الطرف الشمالى من الربع الخالى،
وهو من أراضى أبو ظبى ، كما أن جبل نخش يعتبر جزءا من قطر من الناحية
الجغرافية وخور العديد يعتبر جزءا من أبو ظبى •

ثم تقدمت بريطانيا بمشروع يقترح حدودا جديدة ، تبدأ
عند واحة سلوى ثم تسير جنوبا بشرق ملتفة حول الطرف الجنوبي لسبخة

مطى ومنتجة شرقا بحذاء الحـد الشمالى للربع الخالى ، وبذلك خصص لقطر المـزيد من الأراضى الواقعـه فى الجزء الأدنى من نـسبه الجزيره ، وأعاد خور العـديد الى أراض أبو ظبى ، وأعطيت الحـدود المقترحة للمملكـه العربيه السعوديه بئر بنيان الذى كانت تستخدمه فى أبى ظبى ، وأقامت فى تـستاء ١٩٤٧ — ١٩٤٨ مخيمات لها فى مرفأ وريسى اللاتن مسحت شواطئها حتى خور العـديد والى عمق ٤٧ كم ولم تثر السعوديه أية اعتراضات على هذه العمليات ، كما لم تقابل فرق المسح أى أثر لوجود الادارة السعوديه ، ولكن لم ينقض ١٨ شهرا حتى كانت الحكومه السعوديه تطالب بالمنطقه كلها مدعيه أنها كانت سـعوديه منذ القرن الثامن عشر .

أما قطر فقد طالب شيخها فى مؤتمر المائده المستديرة المنعقدة فى البامن والعشرين من شهر يناير ١٩٥٢ بالحـدود التاليه والـتى تقع فى خط يبدأ عند غار البريد على دوحه السلوى ، تم يتجه شرقا عند حزم سودا ننيل وبعقله المناصير الى نقطه تقع على الساحل الغربى لخور العـديد ، وقـد عني هذا الخط أن تحتفظ قطر بتلك الرقعـه من الأرض الـتى يبلغ عمقها حوالى ٤٢ كم ، والـتى تقع عند قاعده نـسبه الجزيره الـتى كان الجانب السـعودى قد أدرجها فى مطالبه عام ١٩٤٩ ، أما تـشيخ أبو ظبى فقد طالب بالحـدود التاليه : وتبدأ من حط امتد من سودانثيل وبسير بصورة مستقيمه الى الطريق الأبعد من سبخه مطى ، ويسير الخط من هناك باتجاه جنوبى شرقى الى القرينى ومنها شرقا ونـمالا بشرق الى أم الزمول ، أى أن ذلك يعنى ضم المنطقه المعروفه بالكـدن الى الجنوب من لـيـسوا الى أبو ظبى لارتباطها من الناحية الطبيعـيه . وتؤلف الكتبان الرملية الكبرى الواقعـه الى التـبرق من رملـه سويدان حـدودا طبيعـيه تصل الى أم الزمول ، وفى ٣٠ يناير ١٩٥٢ قـدم الوفد البريطانى باسم أبو ظبى مذكرة جاء فيها :

١ — أن قبيلة بنى ياس هى القبيلة المسيطره على الاقليم الواقع غربى سـبخه مطى .

٢ - النشاط البحري وأعمال صيد السمك في شاطئ الظاهرة هي في أيدي بنى ياس على الأغلب ، وأنهم يمارسونها بتصريح من حاكم أبو ظبي •

٣ - أن انتماء بنى ياس والمناصير للمذهب المالكي من مذاهب السنة يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين •

٤ - كان لحاكم أبو ظبي أمير وقاض من ناحية ليوا •

٥ - أن أخا لحاكم أبو ظبي ولد في ليوا •

٦ - أن الحكومة البريطانية اعترفت منذ القديم بسلطان شيخ أبو ظبي على خور العديد •

٧ - كان جميع من يؤم خور العديد يعتبره من ممتلكات شيخ أبي ظبي • وكان على كل من يود الصيد على الساحل بالشباك أن يحصل على رخصة من الشيخ •

٨ - كانت المنطقة الواقعة الى الشرق والجنوب من حزم سودانيل بما فيها العقل والمجن تؤمها قبائل أبو ظبي •

٩ - أن الطفرة تقع ضمن المجال السياسى لشيخ أبو ظبي •

وهكذا تركت الحدود معلقة وغير مرسومة مما دفع الى القول :
« انه من المتفق عليه بأن سبحة مطى تكون الحدود بين السعودية وأبو ظبي ، كما أن حدودها الغربية تبدأ من خور العديد عند قاعدة شبه جزيرة قطر •

وهكذا تحرم السعودية من منفذ على الخليج العربى الى الشرق من قطر ، وبقيت مشاكل الحدود معلقة حتى تم حلها نهائيا في عام ١٩٧٤ •

في عام ١٩٧١ حلت السعودية خلافها مع سلطنة عمان حول واحة البوريمي عندما قام السلطان قابوس بزيارة للملك فيصل في الرياض في أكتوبر عام ١٩٧١ • وصدر بيان مشترك في أعقاب هذه الزيارة يتضمن اعتراف السعودية بالمقرى الثلاث من واحة البوريمي (التي ضمت الى عمان • ثم كان عام ١٩٧٤ حيث تم حل مشاكل الحدود بين أبو ظبي والسعودية ، أما الخطوط العريضة للاتفاق فهي :

تنازل السعودية عن واحات البوريمي الست لأبى ظبى لقاء تنازل أبو ظبى عن مثلث من الأرض غرب أبو ظبى وشرق جنوب قطر بما هو معروف باسم سبخة مطى ، كما يتضمن الاتفاق انشاء ممر برى الى السعودية يصل الى خور العديد على الساحل الغربى لأبى ظبى ، وفى مقابل ذلك تتنازل السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة حاليا من قبل أبو ظبى والواقعة فى الجرف القارى المقابل لخور العديد (والتي ستصبح بموجب التعديلات الجغرافية الحالية هذه تحت السيادة السعودية) للامارات العربية المتحدة لا لأبى ظبى كامارة ، وتعطى أبو ظبى ممرًا بريًا الى خور العديد ومن هناك الى حدودها الجنوبية الشرقية ، وأسفر عن هذا الاتفاق اعلان السعودية اعترافها بدولة الامارات ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها • فحققت السعودية كل مطالبها فى غرب أبو ظبى حيث حصلت على سبخة مطى الغنية بالبتترول وخور العديد مقابل تنازلها عن مطالبتها بواحة البوريمي • وأصبح لها نافذة على الخليج الى الشرق من قطر • وهكذا أسدل الستار على مشاكل الحدود بين السعودية وأبو ظبى •

٣ - مشكلة الرصيف القارى فى أبو ظبى :

لقد تم اكتشاف البترول وبكميات كبيرة فى المنطقة البحرية من الخليج ويسود الاعتقاد بوجود احتياطي ضخم من البترول يكمن تحت

مياه الخليج العربي • وكانت بداية المشكلة اعلان الرئيس ترومان في عام ١٩٤٥ سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الثروة الواقعة تحت المياه البحرية الضحلة للرصيف القارى ، فسرعان ما أعلنت اماره أبو ظبى نفس اعلان الرئيس ترومان • ثم أدخلت الولايات المتحدة مبدأ جديد في مفهوم المياه الاقليمية على أساس أن كل دولة تعتبر مسئولة عن أمن البحار الواقعة أمام شواطئها الى منتصف المسافة بينها وبين النساطىء الآخر ، واستنادا الى ذلك فقد أعلنت السعودية عن امتداد حقوقها في مياه الخليج الى خط وهمى يقع في منتصف المسافة بين سواطئه الغربى دون رعاية لحقوق امارات الخليج ، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية رفضها لهذا الادعاء الجديد من جانب السعودية ، وأنها ستتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق امارات ساحل عمان طبقا لنصوص القانون الدولى الذى ينظم حدود المياه الاقليمية ، وفى عام ١٩٤٩ وبناء على نصيحة بريطانيا قدمت الامارات طلبا لجعل حقوقها تمتد من منتصف المسافة بين ساحل الخليج العربى وساحل ايران ، وقد أدى هذا الى اثاره خلاف مباشر بين السعودية والبحرين تمت تسويته عام ١٩٥٧ •

كما أصدر حكام الامارات بيانا في عام ١٩٤٩ بينوا فيه أن قعر البحر والتربة السفلى الواقعة تحت مياه البحر والقريبه من المياه الاقليمية يجب أن يكون للحكام الامارات مطلق التصرف بها •

وقد أثار التفسير الأمريكى لحدود المياه الاقليمية حلقا حادا بين حكومات امارات ساحل عمان وبين شركات البترول في الخليج التى ادعت بأن هذا التفسير يعطيها الحق تلقائيا في أن تمتد منطقة امتيازها الى نهايه المياه الاقليمية التابعة للبلاد التى تعمل فيها • وقد قبل شيخ البحرين هذا المبدأ تحت ضغط الحكومة البريطانية ، أما حاكما أبو ظبى وقطر فقد رفضا هذا التفسير وأصرا على أن تحصل شركات البترول على تراخيص جديدة اذا رغبت في البحث عن البترول تحت مياه الخليج،

وأحيك هذا الخلاف الى التحكيم فأقرت لجنة المحكمين وجهه نظره حكام الامارات ، والواقع أنه في كثير من الحالات لا يوجد رصيف قارى في الخليج العربى • ذلك أن الأرض لا تمتد مباشرة الى البحر العميق ، فالبحر في الجانب العربى ضحل وتكثر فيه التسواطىء الضحلة المرجانية •

فلا بد اذا من تخطيط الحدود المائية لكل المشيخات بعد وضع خطة يقبلها التسيوخ لتقسيم المناطق المائية ، وهذا من غير شك سيثير مشاكل كثيرة ••

- ١ — من المحتمل أن نجد أن جزيره ما تعود الى احدى المشيخات تقع في المنطقة المائية لتشيخه أخرى •
- ٢ — كذلك هناك مشكلة الحلجان ، هل أن الحدود المائية تسير مع امتداد الحدود أو عند مدخل الخليج ؟

كانت هنالك خلافات بين أبو ظبى ودبى على حدود المياه الإقليمية، لذلك اجتمع الشيخ زايد والشيخ راشد في ١٨ فبراير ١٩٦٨ ووقعا اتفاقية لتسوية الحد البحرى بين امارتى دبى وأبو ظبى : « بما أن الحد البحرى الحالى الفاصل بين امارتى دبى وأبو ظبى يبدأ من رأس حصبان على الشاطئ ، ويمتد باستقامته باتجاه شمالى غربى عبر البحر مارا بغربى آبار فتح التابعة لامارة دبى ، وبما أن الفريقين يرغبان في اعادة تسوية هذا الحد في •• بيل مصالحه بلديهما وخير شعبيهما ، فقد تم الاتفاق بالرضا بين الفريقين على ما يلى :

- ١ — تعاد تسوية هذا الحد بأن يضم لامارة دبى مسافة من البحر الواقع غربى الحد الحالى المذكور يكون موازيا طول قاعدته الأفقية عشرة كيلو مقرات ، تقاس على طول الساحل غربا من رأس حصبان وطول ضلعه الرأسى مساويا لطول الحد الحالى المشار اليه بحيث تقع هذه المسافة غرب آبار فتح ، وتمتد جنوبا بغرب حتى الساحل •

٢ - تصبح المساحة المذكورة أعلاه جزءا من ممتلكات وحقوق دبي ،
وهي منطقة يؤكد الخبراء بأنها غنية بالنفط ، ولقد تم تسوية النزاع على
المياه الاقليمية بين السعودية والبحرين . والسعودية وايران كما تم تسوية
حدود المياه الاقليمية بين عمان وايران ، كما جرت مفاوضات بين بريطانيا
وايران على اعتبار حدود المياه الاقليمية بين ايران والشارقة هي ٢٠ كم .

أما الرصيف القارى لدولة اتحاد الامارات فلم تحل مشكلته بعد ،
وستبقى عويصة ومستعصية وخاصة بعد استيلاء ايران على جزر طناب
الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى .

٤ - مشكلة الجزر :

ان ضحالة مياه الخليج ووجود نهري دجله والفرات وعملية المد
والجزر وارتفاع درجة الحرارة واتجاه الرياح والتيارات المائية المحلية
من الأسباب التي أدت الى كثرة الجزر في الخليج العربي ، بعض هذه
الجزر مأهول بالسكان كجزيره فيلكا والبحرين وابو ظبي ، واكثرها غير
مسكون ، معظمها جزر قاحلة أو تشبه قاحله الا أن بعضها قد يحوى ثروات
معدنية كالبتترول في أبو موسى وطناب الصغرى ، أو أن تستعمل مأوى
للصيادين في وقت الضرورة ، أو أن تستخدم لرسو السفن المارة ، أو
محطة للتزود بالبتترول ، أو أنها تضم مرافئ جيدة لرسو السفن مثل
جزر البحرين وقشم وهنجام .

وكان بعضها يستعمل كمراكز لتجمع صيادى اللؤلؤ ، كما تستعمل
كمراكز لتجميع صيادى الأسماك ، وقد تتوفر في بعضها المياه العذبة
للشرب والزراعة ، وقد توجد بها مراعى ، وعموما فإنها جميعها ذات
موقع استراتيجى تصلح لاقامة منشآت عسكرية للدفاع أو الاستعداد
أو الوثوب على المناطق المجاورة ، ولقد أثار وجود البترول مشكلة مئات
الجزر غير المسكونة والتي كان الصيادون والنواصون يترددون عليها من

مختلف المشيخات والامارات دون أن تهتم واحدة منها باتبات حقها في ملكيتها ، وقد عرفت حالات النزاع على الجزر قبل ذلك ، فسبق أن ادعت كل من قطر والبحرين ملكيتها لجزيرة (حوار) وقد حكمت بريطانيا بعائديتها الى البحرين في سنة ١٩٣٨ ، ولكن مع ذلك فان النزاع على هذه الجزيرة ظل قائما ، وفي سنة ١٩٦٢ فرضت بريطانيا تحكيمها في نزاع آخر بين أبو ظبي وقطر على ملكية جزيرة (حالول) فحكمت بملكيتها لقطر .

وكان لوجود البترول في هذه الجزر أثره على دفع السعودية الى منازعة امارات الساحل في ملكية مئات الجزر التابعة لساحل عمان تلك الجزر التي يتردد عليها الصيادون والغواصون من أهالي هذه الامارات منذ عشرات السنين ، ولقد انتهزت ايران الفرصة لتطالب ببسط نفوذها على كل الجزء الشرقي من مياه الخليج بالاضافة الى عدد من الجزر التابعة لامارة ساحل عمان ، وكان موضوع هذه الجزر قد بحث في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ الذي حضره بعض حكام الامارات ، وقال نسيخ أبو ظبي في هذا المؤتمر بأن تراخيص الصيد وأعمال الغوص هي الأساس الطبيعي لاثبات ملكية جزر الخليج ، ولقد اعترضت السعودية بقولها : « ان الصيد والعوص كان دائما مناسعا لجميع أبناء الشعب العربي في الخليج دون التقييد بالجنسيات الجديدة » ، والحق أن حكام الامارات لم يكونوا يكثرثون لاثبات حقوقهم في الجزر الا حينما تكون مسكونة بصورة دائمة ، ولقد نسج ذلك ايران على المطالبة بملكية بعض هذه الجزر وبخاصة تلك التي تحتل مركزا استراتيجيا هاما عند مدخل مضيق هرمز ، وايران في الواقع تطالب بعدد من هذه الجزر فقد صرح زاهدي في باكستان قائلا : « ان لايران حقوقا مشروعة في كل اتحاد الخليج العربي مع تحديده لبعض المناطق وهي جزر طنّب وأبو موسى ونسط العرب » .

وتنتشر هذه الجزر عند ساحل الامارات تخص بعضها هذه الامارة أو تلك ، وفي بعض الحالات فان الملكية تدعيها أكثر من امارة ، وجميع

الجزر الواقعة بين قطر ومسندهم جنوب خط عرض ٢٦ درجة تقريبا قد اعترف بها على أنها تابعة لأبى ظبى التى تملك ما يقرب من ٢٠٠ جزيرة ، ويشذ عن ذلك جزيرة أبو موسى وصير أبو نعير التى اعتبرتها بريطانيا تابعة الى الشارقة ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى تعود الى رأس الخيمة ، أما سيرى ونابيوغارور تعتبرهما بريطانيا تابعتان الى ايران ، وحالول تعود الى قطر ، وهناك جزيرتان هما : ياسات وشراوة تطالب بها كل من قطر وأبو ظبى ، أما الجزر الرئيسية فهى :

١ - حالول .. طالبت بها كل من أبو ظبى وقطر واعتبرتها بريطانيا

تابعة الى قطر وهى الآن مركز شركة شل .

٢ - شراوة لم تصدد ملكيتها بعد .

٣ - ياسات .

ولقد عملت ايران على أن تصفى مشاكلها مع المملكة العربية السعودية لتضع خططها فيما يخص الخليج . وخلال اجتماع جده فى أكتوبر ١٩٦٨ توصل التساه والملك فيصل الى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين ، وهما جزيرتا غارس وعربى . حيث تبودلت الوثائق الخاصة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق السعودية على جزيرة عربى ، وايران على جزيرة فارسى ، ولكن عند تعيين الرصيف طلبت ايران وجوب مرور الخط البحرى الفاصل من منتصف المسافة بين جزيرة خرج والساحل العربى وليس من منتصف المسافة بين الساحل الايرانى والساحل العربى ، اذ أن جزيرة خرج تبعد ٥٠ كم عن الساحل الايرانى ، وهكذا كان التخطيط من مصلحة ايران .

ثم التفتت ايران لتحقيق مطامعها فى الخليج العربى ، ويرجع اهتمام

ايران الحديت بالخليج العربى الى أنه يمثل الطريق الوحيد لشحن صادرات البترول المتزايدة من ايران ، كما أن موارد البترول تحت مياه الخليج كانت من العوامل المهمة التى ساعدت على ازدياد اهتمام ايران بالخليج منذ الستينات ، بالإضافة الى الطموح القومى والحلم « باعادة امبراطورية كبرى » ، ولهذا عملت ايران منذ مطلع الستينات على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها فى تسهيل الهجرة الايرانية الى ساحل الامارات ، وقد تردد بعض الأمراء على طهران ، وكانت فاتحة هذه الزيارات هى زيارة الشيخ راشد بن مكتوم ، وتتجلى الغايات الأساسية من هذه الزيارات من الواقعة التالية : عند زيارة حاكم رأس الخيمة الى طهران فى نوفمبر ١٩٦٤ • وبعد أن عرض عليه الشاه استعداده لاجابة طلباته التى يريدونها من مستشفيات ومدارس وأطباء فوجيء وهو فى قصر المرمر باعطائه ونيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر بلاده •

ولقد رفض الشيخ ذلك الطلب ، وهكذا نتضح لنا نوايا ايران ومحاولتها لوضع قدميها فى الجانب العربى من الخليج وقد وائتها الفرصة التى سنحت عند اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج فى نهاية عام ١٩٧١ ، فكان أن استولت على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قبل الانسحاب البريطانى بيوم واحد ، ويبدو أن لبريطانيا الفضل الأكبر فى مساعدة ايران فى ضم هذه الجزر ، ففى ٧/٩/١٩٧١ قدم وليم نوس بحضور المعتمد البريطانى فى الخليج مستر جفير آرثر مقترحات موحدة الى كل من رأس الخيمة والشارقة لتسوية موضوع الجزر الثلاث وذلك بمناصف ، السيادة وعائدات النفط مع ايران التى ستقوم بدفع منحة سنوية لكل من الامارتين مع تعهدا بعدم اذاعة نبأ نزول القوات الايرانية فى الجزر الا بعد مرور عام ونصف تجنباً لاثارة الرأى العام العربى ، وقد رفضت اماره رأس الخيمة هذا العرض الذى اعتبرته تواطؤاً ايرانيـاً بريطانيا •

وفى حديث للشيخ صقر بن محمد القاسمى حاكم رأس الخيمة مع

لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالى للامارات العربية فى الخليج ، بل
انها ستعمل ضده •

بعد هذه الدراسة لمشاكل الحدود بين دولة الامارات المتحدة والدول
المجاورة لها والتي يحدونا الامل فى أن يتم الاتفاق على حلها بين الاخوة
المغرب ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالمناطق الجزرية والرصيف القارى ، فان
هناك بعض المشاكل المتعلقة تتعظر الحل وهى :

١ - الخلاف بين سلطنة عمان ورأس الخيمة حول حدود البلدين
المشتركة والذي يصل الى حد الاصطدام المسلح بين البلدين بين وقت
وآخر نتيجة للحساسية « الجغرافية والتاريخية » العميقة بين البلدين •

٢ - هناك مشكلة كبرى وهى احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى
وطنب الصغرى من قبل ايران •

٣ - تحقيق الوحدة الكاملة بين الامارات ، تلك الوحدة التى
ستحل مشاكل الحدود نهائيا وتفضى على الروح الفردية المتفتية عند
البعض •

وخاصة أن منطقة الخليج تواجه تحديا عالميا كبيرا نتيجة لثروتها
البترولية الضخمة واستعمالها البترول فى معركة المصير العربية • فلقد
كتب ستيفنز روزنفلد فى صحيفة الواشنطن بوست فى أوائل سنة
١٩٧٤ ما يلى :

« لماذا يجب أن تقف الدول التى تضررت أكثر من غيرها من زيادة
أسعار النفط ببساطة مكتوفة الأيدى لتتلقى هذه البلية ؟

لماذا لا تتضافر بعض هذه الدول على القيام بانقلاب أو بغزو

لاحدى الدول المنتجة للنفط من أجل تأمين مصدر موثوق لاحتياجاتها من النفط بأسعار معقولة ، ان الهند تستطيع على الأرجح أن تحتاح احدى امارات الخليج ما بين عشية وضحاها وتسترجع بذلك قسطا من كل مطامحها القومية . لقد تمادت دول الخليج العربى وغيرها من الدول المنتجة في مواقفها » .

ومن غير شك أن روح الاخوة التى تسود بين الأطراف المتنازعة والمصلحة المشتركة والمصير المشترك والموقف الاخوى والشعور بالمسئولية الذى تقفه المملكة العربية السعودية وباقى الامارات من بعضها البعض سيؤدى حتما الى القضاء على هذه النزاعات لينصرف الجميع الى عملية البناء والتعمير والموقوف صفا واحدا في وجه التحديات المختلفة والالتفات الى المشاكل الأخرى لايجاد الحلول المناسبة لها والتى من أخطرها قلة السكان والهجرة الأجنبية المتزايدة .

ان مشكلة الامارات العربية الكبرى هى قلة سكانها ، وهناك عامل جذب قوى وهو البترول ، ولذلك أخذت الهجرة الأجنبية تقف الى هذه الدول وبأعداد كبيرة من مختلف الأقطار والجنسيات والاتجاهات والغايات ، فعلى دولة اتحاد الامارات تنسجيع الهجرة العربية والا ستجد نفسها في يوم قريب وقد أصبح سكانها العرب يكونون أقلية في بلادهم ، وأن تعمل على قيام وحدة اقليمية بين الدول العربية الواقعة على الخليج لكى تتمكن من الوقوف في وجه التحديات المختلفة التى تريد الانقضاخ على المنطقة بكل تراسة ، ولكى تتمكن من استخلاص الأجزاء السليمة من الخليج ، وبإمكان البترول الخليجى ورأس المال الفائض أن يلعب دوره في تحقيق هذه الغاية الشريفة .

أما عن مطامع ايران فهى بلا حدود ، فقد وجدنا ما حدث في وقت الشاه ، ثم عاصرنا الحرب الايرانية العراقية التى دامت ثمانى سنوات وهدفها أولا وأخيرا اثبات وجودها كحام للمنطقة ومسيطر عليها .

ولا شك أن قيام مجلس التعاون الخليجي الذي يضم جميع دول الخليج بالإضافة الى المملكة العربية السعودية أصبح وحدة اقتصادية وسياسية متماسكة ، ويستطيع مواجهة التحديات التي كان يعجز عن مواجهتها كل دولة بمفردها •

الحرب العراقية الايرانية

تعتبر مشكلة الحدود بين كل من ايران والعراق هي السبب المباشر لقيام الحرب بينهما ، الا أن الواقع هناك العديد من الأسباب غير المباشرة كانت ولا بد أن تؤدي الى قيام الحرب بين الدولتين يوما ما ، فاختلاف نظامي الحكم بين الدولتين ، بالإضافة الى الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة ، وكذلك تداخل السكان في منطقة الحدود كما هو الحال بالنسبة لاقليم عربستان الواقع شرق شط العرب والذي يسكنه أغلبية من أصل عربي ، بالإضافة الى انتشار الوعي القومي في المنطقة العربية قد جعل التعايش السلمي بين الدولتين بعيد المنال هذا اذا أضفنا أن غالبية الأماكن المقدسة الشيعية تقع في العراق ، ويعز على ايران القوية الشوكة الا تكون العراق تحت سيطرتها •

والخلاف بين الدولتين ليس وليد اليوم بل يرجع الى القرن الثامن عشر حينما استقرت قبائل عربية في منطقة شرق شط العرب وأطلق عليها اسم عربستان ، وكانت تقع تحت السيادة العثمانية لفترة طويلة شأنها في ذلك شأن العراق ، وقد حاولت ايران بثتى الطرق ضم المنطقة اليها، الا أن الباب العالي رفض ذلك تماما ، كما تأكد ذلك في معاهدة القسطنطينية عام ١٩١٣ •

وبعد قيام الدولة العراقية الحديثة جددت ايران مطالبها في شط العرب ، الا أن النتيجة التي تم التوصل اليها في عام ١٩٣٧ بموجب

اتفاق بين الدولتين هو تنازل العراق عن سبعة كيلو مترات أخرى في مواجهة ميناء عبادان (تم التنازل في معاهدات ١٩١٣ عن سبعة كيلو مترات تنتهي عند منتصف القسط أمام ميناء الحمرة) وتقرر تكوين لجان مشتركة لتنفيذ هذا الاتفاق والنظر في نسؤن الملاحة الأخرى المتعلقة بالشط ، ولم يشأ العراق أن تمارس هذه اللجان نسلطها عندما شعر أن الايرانيين عاكسدون العزم على المشاركة في ادارة الملاحة في الشط •

وفد مرت العلاقات بين الدولتين في النصف الأول من هذا القرن بأزمات كثيرة ، واستخدمت كلا من الدولتين سلاح الأقليات تحركه في وجه الدولة الأخرى ، فايران استخدمت الأقليات الكردية والشيوعية لتهديد الوحدة الوطنية العراقية ، والعراق بدأت تستخدم ما بين حين وآخر تحريك سكان عربستان لايجاد متاعب للحكم في ايران خاصة وأن العراق أصبحت ملجأ لكثير من سكان عربستان الذين هربوا فرارا من اضطهاد حكم الشاه •

غير أنه في عام ١٩٥٥ أصبحت كل من ايران والعراق عضوين في حلف بغداد ، ولكن دون أن يصلا لحل لسلكلهما الثنائية ، وان كانت العراق قد اقترحت على ايران اللاللاء الى وسيط سويدي لحل الخلاف بين الدولتين ، ووافقت ايران على ذلك الا أن قيام ثورة العراق حالت دون تحقيق الوساطة •

ولما كان شاه ايران ضد النظام الثوري الجديد فقد بدأ يخلق له المتاعب ، اذا ما لبث أن أعلن في نوفمبر عام ١٩٥٨ أن اتفاقية ١٩٣٧ غير مقبولة ، وكان رد العراق المطالبة بالسيادة على عربستان ، وتفجرت حوادث على الحدود ، ودارت مفاوضات استمرت حوالى أربع سنوات الا أنها لم تؤد الى أية نتيجة ، وعادت الأمور الى أسوأ مما كانت عليه عقب تولي حزب البعث مقاليد الأمور في العراق عام ١٩٦٨ ، اذ قامت ايران في

عام ١٩٦٩ بالرد على ذلك بالغاء اتفاقية ١٩٣٧ من جانب واحد ، وبدأ الترشق ينهال من كل جانب ضد الآخر ، وبدأ كل يؤلب الأقليات ضد الآخر ، ووقام كل منهما بطرد رعايا الدولة الثانية ، وبدأت ايران نشعر بقوتها في المنطقة وتعد نفسها وريته لبريطانيا العظمى بعد تخليها عن ممتلكاتها في قناة السويس فاحتلت جزر طنز الكبرى وطنز الصغرى وأبو موسى الواقعة في مدخل خليج هرمز بالخليج ، كما وقعت اتفاقية مع سلطنة عمان أعطت بموجبها حق السيطرة على مدخل الخليج ، وكان الرد الذي قامت به بغداد هو قطع العلاقات السياسية مع ايران ، وظل الأمر على هذا المنوال حتى قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حيث رأت العراق أن الحكمة تقتضى حسن الجوار مع ايران حتى تتمكن بغداد من المشاركة في الحرب العربية الاسرائيلية ، ولكن صدامات الحدود ما لست أن عادب في فبراير ١٩٧٤ مما أدى الى قيام العراق بتقديم شكوى الى مجلس الأمن الذي كلف سكرتير عام الأمم المتحدة ارسال ممثل عنه الى المنطقة ..

وبالاضافة الى ممثل الأمم المتحدة قامت كل من مصر والجزائر والاردن وفرنسا بالوساطة التي أدت الى عقد اتفاقية بالجزائر عام ١٩٧٥ سويت بموجبها مشكلة شط العرب وحددت حدوده بحيث تكون منتصف النهر وليست الشاطئ الايرانى كما كان عليه الحال من قبل ، ووافق العراق على بقية تعيين الحدود البرية وفقا للاتفاقيات السابقة على الوجود البريطانى ، وفي مقابل تلك التنازلات العراقية تعهد شاه ايران بعدم مد يد المساعدة للاكراد •

وكان من المفروض أن تعود المياه الى مجاريها ، ولكننا نجد أن طهران وقد أسكر النساء سيطرته على جينس قسوى مزود بأحدث الأسلحة ويهدف الى السيطرة على العالم العربى ، نجد أن الشاه يتلمس أى شىء لتعكير صفو العلاقات لا مع العراق فقط ، ولكن مع الأمة العربية كلها ودول الخليج بالذات ، فيوم أن ظهرت فى الوجود وكالة أنباء الخليج

العربي ثار المشاء وهدد بالويل والثبور لمجرد ذكر اسم الخليج العربي وليس الخليج الفارسي ، وكان رد العراق قيامها بتحديد أعداد الإيرانيين الذين يقومون بزيارة المقدسات الشيعية في العراق ، بالإضافة الى امتناع القنصليات العراقية عن منح تأسيـرات دخول للإيرانيين لغير زيارة الأماكن المقدسة ، الا أن التوتر بدأ يخف الى حد ما خاصة عام ١٩٧٧ ، وحتى رحيل المشاء في يناير ١٩٧٩ احتفظ العراق بعلاقات طيبة مع المشاء ، وكان أهم مظاهرها فرض القيود على نشاط الزعيم الإيراني الديني آية الله خميني الذي ظل يعيش هناك خمسة عشر عاما مما دفعه الى مغادرة العراق الى فرنسا في أكتوبر عام ١٩٧٨ . وعقب وصول الخميني الى فرنسا بدأ انهجوم على بعض قنصليات العراق في الخارج بأيدي أتصار الخميني وبدأت مظاهرات شيعية داخل العراق تقلق حكامها •

وقامت الثورة الإيرانية وقد ظهر الفتور في العلاقات بين البلدين منذ البداية ، وما لبث الفتور أن تحول الى توتر ، وتحول التوتر الى عدا ، وتحول العدا الى مواجهة ساخنة ، وكان موضوع الأقليات هي القضية التي قصمت ظهر البعير ، فقد بدأت مطالب الأقليات في العراق تتبلور في محاولات استقلال ، وبدأت الاستبانات ، وبدأت عمليات طرد رعايا الجانبين على نطاق واسع ، وبدأت حرب الادعاءات ، وتصاعدت حدتها ، وكان اليوم الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ تنويجا لكافة هذه الأعمال بقيام الحرب بين الدولتين • وقد أعلنت العراق أن هدفها من حربها مع إيران هو :

- الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية •
- انتهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التي استولت عليها إيران عند مدخل الخليج عام ١٩٧١ •
- تعهد إيران بعدم التدخل في شئون العراق الداخلية •

واستمرت الحرب بين الجانبين ثمانى سنوات انتهت بوقف إطلاق النار فى أغسطس عام ١٩٨٨ بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٨ ، وقد عبأ كل من الطرفين امكانياته البشرية والاقتصادية والعسكرية للقضاء على الطرف الآخر ، الا أن ما أمكن تحقيقه هو الخراب والدمار الذى تحمله كلا الجانبين ، وهذا وانعكست الحرب على عدة أطراف :

ففى المجال العربى انقسم العالم العربى على نفسه ، فوقفّت الغالبية العظمى تساند العراق بكافة امكانياتها المعنوية والمادية ، ووقفت دولتان تساندان ايران فى مواجهة العراق العربية ، فى حين ظل آخرون بعيدون عن الميدان ، وان كانوا ما بين حين وآخر يطلقون تصريحاً أو ما سابه ذلك لرفع المعنويات العراقية •

أما على الصعيد الدولى فكان الصراع على أتسده فقد أصبحت مياه الخليج مرتعاً لأساطيل الدول الكبرى وغيرها ، كل يحاول ان يجد له دوراً فى اللعبة ، ولم تستطع القوتان العظميان القيام بذلك ، الا أن المصلحة الخاصة بهما وبتجار السلاح تقضى استمرار الحرب حتى تظل المصانع والترمسانات العسكرية فى الشرق والعرب وحتى فى آسيا تستطيع الانتاج والبيع بالعمله الصعبة أو المبادلة بالبترول المتوافر لدى الدولتين ، ولا يهم مصير الشعوب المغلوبة على أمرها •

ولا جدال أن حرب العراق وايران قد أثرت على المسيرة العربية من ناحية التنمية حيث أن ما انفق عليها وما قام بعض الاخوة العرب بتزويد أتون الحرب بالمال والمساندة كان من الممكن استغلاله فى أغراض تنموية أخرى فى دول عربية أخرى ، بالإضافة الى أن الوساطات التى كانت تبذلها الدول العربية المعتدنة والمباحثات التى كانت تجريها لايجاد حل للمشاكل العربية القائمة من قبل مثل المشكله الفلسطينيه والمشكله اللبنانيه قد أضاف عبثاً آخر على العاملين فى مجال حل المشاكل العربية ، بالإضافة الى

خلق جو عدم استقرار في المنطقة على الصعيد السياسي والأمني خاصة لدول الخليج العربي .

ويجب أن نضع في الحسبان أن دوافع قبول إيران للقرار ٥٩٨ كان من أهم أسبابه :

١ - الانفصام العسكري :

وهي خادمة بالتطورات التي بدت على الجبهة العسكرية والتي توجت منذ منتصف أبريل ١٩٨٨ بعدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفساو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الإيرانية مما أحدث انقلابا في الموقف العسكري لم تشهده ساحة القتال منذ عام ١٩٨٣ ، فاول مرة تقف القوات الإيرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من إيران التي كانت تحدد موعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة الى العراق ، غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لها أن تحدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التي أوضحت بجلاء ما يلي :

١ - عجز القوات الإيرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذي وعدت به القيادة على العراق في الهجوم الأخير الذي بدأ مع نهاية عام ١٩٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ » .

٢ - عجز القيادة الإيرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذي كان مفترضا أن يقع بين نوفمبر ١٩٨٧ ومارس ١٩٨٨ .

٣ - تعرض مدن العمق الإيراني خاصة طهران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعد أن كانت آمنة منها في السابق .

٤ - عجز إيران عن غلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية في الخليج

رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق اذ ما انخفضت نسبة تصدير النفط الايرانى نتيجة الهجمات العراقية •

٥ - اخفاق ايران فى اخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القسوة حيث اجأت الكويت الى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران فى ٢٦/٤/١٩٨٨ •

وقد ترقب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الايرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعوهم الى التطوع فيسندحييون بالآلاف هذه الدعوة ، وقد اعترف بذلك صراحة رافسنجاني نائب القائد العام لقوات المسلحة الايرانية فى تصريح له يوم ١٥/٧/١٩٨٨ حين قال « ان النقص الحاد فى أعداد المتطوعين الايرانيين المتوجهين الى جبهة القتال يدفع القيادة الايرانية الى زيادة أعداد المجندين كقوات نظامية فى الجيش الايرانى » ، وأدى الى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الايرانى عموما وقواته المسلحة على وجه الخصوص • وانعكس بالسلب على درجة الاستعداد القتالى للقوات الايرانية ، الأمر الذى أفسح المجال أمام النمو فى حجم وقسوة المعارضين لاستمرار الحرب من الايرانيين •

٢ - الضغوط السياسية :

ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الايرانى فى حشد الشعب فى مواجهة العراق ، ومن ناحية أخرى بمدى قدرة الدبلوماسية الايرانية على التأثير فى المجال الدولى ، خاصة فى مجال الحصول على أسلحة من الخارج ، وعليه تبلورت الضغوط السياسية فى شقين :

أولا - الموقف الداخلي :

حيث فشلت القوات الإيرانية في تحقيق أهداف القيادة السياسية التي وعدت بانتهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية في فبراير ١٩٨٧ لتحقيق النصر النهائي والاطاحة بالنظام العراقي وادانته بمسؤولية بدء الحرب ، وبالتالي واجهه الخميني ضغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضة على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ ، فقبل اعلان القبول ببضعة أسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحرب وبير قوات الأمن في مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلني الذي وجهه اثنان من كبار رجال الدين هما آية الله الأكبر شهاب الدين نجفي رئيس المركز الديني 'دينة قم المقدسة ، ومحمد رضا جولييجاني الرئيس السابق للمركز الديني بمدينة مشهد يطالبان فيه وقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الإسلامية المجاورة - ويدعوان الخميني للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التي يحملها الشعب الإيراني .

ورغم أن رد الفعل الأولي الذي أبداه الخميني كان الرفض المطلق لهذا النداء إلا أنه حذر من استخدام العنف مع المطالبين بانتهاء الحرب ، وقال انهم يشكلون قوة ينبغي التحاور معها واقناعها بضرورة استمرار الحرب ، وهو أمر يعكس احساس الخميني بالتمزقات التي تعاني منها الجبهة الداخلية .

ثانيا - علاقات ايران الدولية :

كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقدرتها على المناورة وابداء المرونة ، وقد بدا ذلك واضحا في عدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لادانة العراق بمسؤولية بدء الحرب ، ورغم نجاح ايران في استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها في منع دول الخليج من الانضمام بشكل مسافر الى العراق ، إلا أن الدبلوماسية الإيرانية ظلت عاجزة عن تطوير هذا

الموقف ، أكثر من ذلك ، وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية أساسا تغيير مواقف الدول التي انتقدته في بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع أن يتخذ موقفا متوازنا يعتمد فيه على التعاون السوفيتي دون خسارة لالتأييد الغربي ، وأن يشتري أسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصدر السوفيتي •

والواقع أن سعى إيران لتوسيع نطاق الحرب واعتدائها على الكويت خلال عام ١٩٨٧ وإثارة السغب بمكة أثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من "عراق أكثر من أى فترة مضت ، مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الإيرانية على الساحة الخليجية والعربية بشكل عام ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن رفض إيران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر في يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولي مع العراق أكثر من إيران ، الأمر الذي انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين ، بل أوشكت إيران أن تحاط بعزلة دولية شبه تامة •

٣ - الضغوط الاقتصادية :

وهنا نجد أن الاقتصاد الإيراني عانى من سلسلة متاعب بنيوية طيلة سنوات الحرب اشتدت وطأتها في الفترة الأخيرة ومن أبرزها :

١ - الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقي للمنشآت النفطية ، فقد ذكرت بعض التقارير أن الهجمات العراقية على مصافى البترول الإيرانية تسبب في فقدان ثلث طاقتها في مجال التكرير في الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفاو واضطرت إيران لاستيراد منتجات بترولية مكررة ، وفي المقابل فشلت إيران في قطع شريان العراق الاقتصادي بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج ، اذ تضخ بغداد نفطا من خلال أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستطيع أن تصدره إيران •

٢ - الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التي قدرت بـ ٥ بليون دولار - شهريا خلال السبع سنوات الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار في بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار في عام ١٩٨٨ مع ملاحظة تضائل القدرة الايرانية على التعويض مقارنة بالعراق ، فعلى عكس العراق الذي دعا الى تكرار السلام وسارع بقبول القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت ، الأمر الذي خلق لدى العراق قدرة أكبر على تعويض الخسائر الحربية من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية .

٣ - عسكرة الشباب الايراني وارساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على «الكم البشري» مما أضعف القوة العاملة في الاقتصاد .

٤ - توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعي متمثلا في دول الخليج العربي .

ثانيا - المواقف التفاوضية لطرفي النزاع :

بدأت المفاوضات في جنيف في ٢٥ أغسطس عام ١٩٨٨ وتوقفت في ١٣ سبتمبر من نفس العام ، فعلى أثر القبول الايراني لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ثم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف اطلاق النار بين البلدين في العشرين من أغسطس عام ١٩٨٨ على أن تبدأ بعده بخمسة أيام جلسة تفاوض مباشرة بجنيف .

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وفدي البلدين ، العراقي برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايراني برئاسة علي أكبر ولايتي وزير الخارجية بجنيف تحت اشراف دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من نفس الشهر .

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد ، بل رأى البعض أن أجواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجواء استمرار للحرب أكثر منها أجواء سلام . ففضلا عن الشكليات التي طغت على طرفي التفاوض ، حيث لم يتصافح أعضاء الوفدين كما وضعت أجهزة الأمم المتحدة في قاعة المؤتمرات بجنييف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تنتج أنظار أعضاء الوفدين الى دى كويلار لا الى بعضهم البعض ، فضلا عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفد الايرانى الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفى وعدم ادخال أية عناصر اضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مع روح القرار ومضمونه ، بما يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معه من موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحة بمضيق هرمز واخليج العربى ، والأكثر من ذلك أن ايران ترغب فى القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولا البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع .

فى المقابل فان الوفد العراقى رفض هذا التفسير الايرانى للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقى ، فالوفد 'لعراقى رأى أنه يجب تنفيذ هذا القرار خطوة خطوة بعد مناقشة كل بند من بنوده ، والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتة نحو السلام الشامل ونحو التسوية النهائية بين البلدين .

وعلى هذا الأساس طالب الوفد العراقى ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ ، أى كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بما يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو ، وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحدود

الدولية المعترف بها ، وهنا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها :

١ - مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازنة من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار بأسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بقوله : « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك ، وبالفعل أصر العراق على عدم المروخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكداً أن مبدأ وقف اطلاق النار بينهم وبين ايران يشمل كل مياه الخليج بما في ذلك مضيق هرمز *

وعليه طالب الوفد العراقي في مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلاً في البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الأولى . تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية في مياه شط العرب بعد تنظيفه ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأي تفتيش من جانب ايران *

الثانية . تتعلق بايجاد ضمانته دولية بتطهير مياه شط العرب لكي يصبح هذا الممر - منفذ العراق الوحيد - صالحاً للملاحة *

وأوضح الوفد العراقي أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد التوصل الى اتفاق رسمي مع ايران بانسراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيث وقف اطلاق النار ، وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهي خاصة بنصف البند الأول من القرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً ، بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام

الانخراط في محادثات السلام ، حيث أصرت ايران من جانبها على ضرورة تفقيس السمن العراقيه العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق ، كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف سمن العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية ، وبالتالي أثيرت مسألة أخرى لا تقل تعقيدا عن السابقة وهي مسألة الحدود الدولية بين البلدين ،

٢ - الحدود الدولية :

ملف الحدود يعد من الملفات الرئيسية المزمنة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائما على قائمة الأسباب الرئيسية لنسب أى خلاف بين البلدين ، لذا ليس غريبا أن ينتهى الأمر بالطرفين الى الوصول الى طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف المسائل والذى يغوص الخلاف بشأنه فى أعماق التاريخ ، ففى الوقت الذى تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتى تعرف الحدود بأنها على طول أعرق نقطة فى سمن العرب ، أصر الايرانيون على موقفهم هذا ، واعتبروا أن اتفاقيه لجزائر هى التى توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الايرانية ، ولكن رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقية انما جاء نتيجة المصطط الواقع عليهم من الشاه القوي المدعوم من الغرب حينذاك ، وادستند العراقيون فى تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتى بمقتضاها يمر خط الحدود فى الضفة الشرقية لشط العرب ، بم معنى وقسوع سمن العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتى :

١ - أن سمن العرب ليس حدودا أساسية فقط ، بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ، وبالتالي فان استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائى يؤدى الى الخشية

من أن يعيد التاريخ نفسه في هذه المنطقة الحساسة مثلما حدث مرارا
من قبيل •

٢ - العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة في شط العرب ومضيق
هرمز وبين الانسحاب الى الحدود الدولية ، ويرى الوفد العراقى أنه
يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بحرا
بعد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجوا ، بما يحقق استفادة
متوازنة للطرفين ، وهذا يعنى ضرورة الالتزام الدولى لتطهير شط العرب
وتأكيد ايران حرية الملاحة ، وبعد التوصل الى اتفاق في هذا الشأن يتم
الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحدود الدوامية •

٣ - عند مناقشة مسألة الحدود تطالب العراق بالسيادة الكاملة
على شط العرب على أساس أنه نهر عراقى تاريخى بما يعنى ضرورة إعادة
النظر في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فنك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية
عرضه لما تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات وفي ذلك يقول
طارق عزيز في ١٩/٥/١٩٨٨ « أنه منذ وصول النظام الايرانى الى السلطة
حتى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ لم يدل أى مسئول ايرانى بتصريح يقول
فيه أنه يحترم هذه الاتفاقية ، لكن حكّام ايران بعد الهزيمة العسكرية
التى لحقت بهم اكتشفوا أن اتفاقية ١٩٧٥ قائمة لأول مرة بعد عشر
سنوات من وصولهم الى السلطة ، وثمانى سنوات من الحرب ، وبعد عشر
سنوات من التدخل في شئون العراق الداخلية •

وأضاف عزيز قائلا « أن حكّام ايران ليسوا أحرارا في أن يقتلوا
الاتفاقيات عندما ينسأون وأن يخرجوها من القبور متى يشأون » وفي هد
اشارة واضحة الى « ضرورة دفن تلك الاتفاقيات ليس فقط لأنها
وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق ، وانما أيضا لانتهاكها من قبل
طهران منذ وصول الحكم الايرانى الحالى الى سدة الحكم في طهران » ،
والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى في هذه المفاوضات ليست

بابعة فقط من الخلاف فى الرأى حول كيفية تنفيذ وتفسير هذا البند أو ذلك من القرار ٥٩٨ ، بل بابعة أيضا وبشكل أساسى من أمرين رئيسين :

الأول : أن الوفد الايرانى يتفاوض وهو مقيد بتعليمات مشددة من أركان الحكم الايرانى للقوات المسلحة وخاصة بحجة الاسلام الهاشمى رافسنجاني رئيس البرلمان ونائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية حاليا ، ولانه هو الذى أقنع آية الله خمينى بقبول القرار ٥٩٨ ، فهذه التعليمات تطلب من الوفد الايرانى انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أى تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أى اتفاق مع الوفد العراقى بشأن أى قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أى شىء مشابه والمكاسب الأربعة الذى يطلب الوفد الايرانى تحقيقها هى :

١ - تثبيت وقف إطلاق النار برا وجوا وبشدر الامكان بحرا •

٢ - تامين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ •

٣ - تبادل أسرى الحرب •

٤ - تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى مسؤولية بدء النزاع •

وفى حالة نجاح الوفد الايرانى فى تحقيق هذه المكاسب فإن المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعى الى تسوية كل القضايا المعلقة بين البلدين عن طريق المفاوضات ، أى أن الجانب الايرانى يرغب فى تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللاسلم » ، ولعل ما يعطى هذه التعليمات المشددة قسوة أن الخمينى يرفض بصورة قاطعة توقيع أى اتفاق سلام نهائى مع النظام العراقى الحالى ، وبالتالي فإن تقديم أى تنازل للعراق سواء على

(م ٥ - ج ٢)

صعيد حرية الملاحة في الخليج والنشط أو على صعيد الحدود أو اتفاق
الجزائر والسيادة على النشط ، أو أية أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا
على التيار الذي أقنع الخميني بقبول القرار ٥٩٨ أى على تيار رفسنجاني
بما يتيح لخصومه التحرك ضده في الساحة الايرانية •

أما الأمر المناهض للرئيسي فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هذه
المكاسب لايران — والتي في حالة تحقيقها تدعم وتقوى النظام الايراني —
دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التي تتلخص في :

— توقيع اتفاقية جديدة للحدود تحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبها
تأمين السيادة العراقية على شط العرب •

— توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا المتعلقة بين
البلدين ، ويضع حدا لأي تدخل في شئون العراق الداخلية ،
ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي •

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى في هذه المفاوضات مرتبطة بأمور
جوهرية يتمسك بها كل من الطرفين ، ويصعب معها التوصل الى اتفاق
في مدى زمني قصير في ضوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالي •

وفي محاولة للخروج من هذا المأزق سلك كل من الطرفين مسلكين
مختلفين ، فمن ناحية سعت ايران الى الحصول على موافقة دي كويلار
على مطالبتها لكي يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف اطلاق
النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصدار قرار اللجنة التحقيق
الدولية حول مسؤوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضون
هذا المطلب الايراني ، ويطالبون بضرورة الوصول الى اتفاق سلام
شامل ، ويعارضون قيام دي كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط »
لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدي الى تسوية

شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما ، ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر تسيط العرب بحيث يتم فتح قناة عميقة باتجاه الغرب اذا فشلت المفاوضات العراقية الايرانية حول بند التسيط .

هذا وتجدر الاشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بين الطرفين وعلى رأسها مسألة ترتيب الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتمديد المسئول عن بدء الحرب .

ثالثا - مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الايرانية لابد أن يشهور تساؤلان :

١ - هل ستنتج هذه المفاوضات فى وضع نهاية حاسمة للنزاع المربير ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ - ما هو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات .

١ - مستقبل المفاوضات :

لا تسك أن الموقف الايرانى الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما اذا كان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران ، أم أنه موقف استراتيجى يسعى الى إعادة بناء الواقع الاقليمى على أساس انتهاء الحرب وإعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف اطلاق النار انقذا لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية

والعسكرية التي سبق ذكرها ، والتي جعلت من القرار الايراني ضرورة
حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الايرانية العليا •

وكان طبيعيا بعد صدور القرار الايراني المفاجيء أن تختلف
وتتباين الآراء بشأنه ، فهناك من اعتبر الخطوة الايرانية — في ضوء طبيعة
السياسة الايرانية وأوضاع الثورة — خطوة تكتيكية مصدودة ، وليس
سياسة استراتيجية بعيدة المدى ، وهناك من اعتبرها سياسة استراتيجية
نتيجة معاناة الشعب الايراني من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر
يذكر •

وفي الواقع لكى ندرس كلا الرأيين لابد من تناول بعض الحقائق
والعوامل الموضوعية مثل :

— الفوائد المباشرة لايران من قبولها القرار رقم ٥٩٨ :

فمما لا شك فيه أن هذا القبول سوف يقود الى كسر طوق العزله
الدولية التي كانت تحيط بايران ، وبالفعل لاحت تباشير الانفراج في الأفق
عندما أعلنت فرنسا في ٢٣/٨/١٩٨٨ تخفيف الحظر على استيراد البترول
الايراني ، كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفي نفس الوقت سعت الولايات
المتحدة الأمريكية الى انتهاء التوترات الكامنة في العلاقات مع ايران ،
فاستصدر الكونجرس قرارين في سبتمبر ١٩٨٨ يقضيان بفرض عقوبات
على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيميائية ضد الاكراد ، الأمر الذي
قد يعزز موقف ايران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب ايراني
أمريكي من ناحية أخرى •

وإذا كان انتهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء
قبولها القرار رقم ٥٩٨ الا أن ذلك في الحقيقة لا يمثل كل مطالبها ، إذ أن
هناك احتمالات كبيرة بأن تعتمد القيادة الايرانية الحالية الى اعادة بنساء

الثقة السياسية لدى تسعها ، واعادة تنظيم القوات المسلحة ، وقد تقوم أيضا بعملية تطهير للمسؤولين عن المذابح الأخيرة •

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم اعلان ايران أن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ليس مناورة سياسية الا أن ذلك لا يمنع القول بأن الخطوة نعد بمناوبة الفرصه التي استغلتها ايران من أجل التقاط الأنفاس وكسب الوقت في الاستعداد لجولة قتال جديدة بعد اتمام اعادة تنظيم قواتها المسلحة ، واستكمال دمج قوات الحرس الثوري فيها ، تم اعادة توزيعها ونشرها ، خاصة وأن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا واجراءات مطولة ، وقد يؤكد ذلك قيامها بمناورات بحرية ضخمة في مضيق هرمز لمدة أسبوع في نوفمبر ١٩٨٩ . ويخلص المحللون الى وجود احتمال قوى باستئناف الصراع المسلح واشتعال الحرب مرة أخرى خاصة أنه لم يسبق من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن ، ويعزز هذا الاتجاه تلك الروح التي سادت اعلان ايران قبولها القرار ، وما اذاعه الخميني ذاته من أن اتخاذه لقرار قبول وقف اطلاق النار مع العراق يعتبر « أشد فتكا به من تجرع السم » كذلك ما أعلنه الخميني من « أنه قطع على نفسه عهدا في الماضي بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » •

وفي الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة ايران للحرب منذ اعلانها في الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ قبول القرار ٥٩٨ ، ولكن النظرة المتأمله للامور تفترض أن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها :

أولا : أن تنجح ايران في تحقيق توازن استراتيجي دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالي والمكم البشري حيث ثبت من

خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشري لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما ما لم يكن على المستوى القتالي للخصم •

ثانيا : أن يظل الموقف الإيراني الداخلي مناسكا ، وأن تعود الى الجبهة الداخلية قدرتها المفقودة على الصمود — خاصة بعد وفاة الخميني — وألا تنفجر الخلافات الداخلية واستتعال الصراع على السلطة، فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الإيرانية الحاكمة في مواجهة المعارضة المسلحة المنظمة والمتزايدة ، وما تعكسه من عقبات سياسية وعسكرية أمام النظام •

ومن الواضح أن إيران قد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب في ظل الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية القائمة بفيول وقف القتال . كما أنه من الواضح ان الحرب قد مثلت الطابع السائد في عقيدة النظام الحاكم في طهران وأن التمسك بهذه العقيدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لو تأكدت القيادة الإيرانية من قدرتها على الوصول الى مثل هذا التوازن خلال فترة زمنية قصيرة ما كان لها أن تتوقف عن القتال ، فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكري يتطلب تحقيقه عدة سنوات ، هذا اذا افترضنا ان كل ما تطلبه إيران من الأسلحة والمعدات لاحداث التوازن المطلوب محقق •

أما العامل الثاني وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية في إيران فيصعب في الوقت الحالي التفهم بتطوراته بعد اختفاء الخميني عن مسرح الأحداث في إيران •

وأن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثلاثي الحاكم في طهران « حاميني ورفسنجاني وموسوي » سوف يكون له بغير شك انعكاساته على الموقف التفاوضي الإيراني في محادثات السلام سواء نحو دفع المحادثات قدما للوصول الى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد

الذى قد يساعد على تقديم ولاياتى للرأى العام الايرانى بأنه
المفاوض الصلب الذى يفعل بالحوار ما لم يفعله الحرس الثورى •

ولكن ماذا لو نجحت ايران فى تعطيل العرضين السابقين « التوازن —
صمود الجبهة » يبرز دور العامل الخارجى متمثلا فى القوى العسكرية من
ناحية والموقف العربى من ناحية ثانية •

● دور القوى الكبرى :

هناك رأى يقول بأن حرب الخليج ما كان لها أن تتوقف ولن يكون
لها أن تنتهى بدون الاتفاق الأمريكى السوفيتى على ذلك ، ويستدل على
ذلك بالاتفاق الأمريكى السوفيتى على استصدار القرار ٥٩٨ الذى هيا
المناخ اللازم لحدوث التغيير فى الموقف الايرانى ، كما أن تحرك دى
كويلار الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط ما كان له أن يؤتى ثماره لولا
التأييد والدعم السوفيتى والأمريكى لسه •

وفى الواقع أن هذا الرأى يتجاهل ارادة طرفى النزاع ، فالاتفاق
الأمريكى السوفيتى على انتهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل المقبول
الايرانى للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التى
تدفع اتجاه التسوية ، الا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال
بعد صدوره لمدة عام ، أى أن الاتفاق الأمريكى السوفيتى وان كان قد
خلق شروطا ضرورية لاحتلال السلام الا أنه لا يشكل بحد ذاته آلية
تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول الى السلام ، وعليه يمكن النظر
اليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم •

والهدف من وراء الاتفاق فى ظل المناخ الجديد بين العملاقين
هو العمل على تفادى مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التى بدأت
تؤثر منذ عام ١٩٨٤ على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح العربية

بصفة خاصة ، وعليه يتعلق دور القوى الكبرى في المستقبل بمدى ما يمكن ان تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح .

ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربي الموحد لاحداث التوازن المطلوب . ليس ازاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل أخذ المصالح العربية في الاعتبار ، وبالطبع فان مثل هذا الموقف يمثل عاملا هاما في امكانيه تحويل القرار الايراني الى قرار استراتيجي يهدف حقيقة الى السلام .

ريفور تساؤل هام حول الجهود في الأمم المتحدة ازاء امكانية احلال انسلام في الخليج خاصة أنها تعد في مقدمه دوائر التنظيم الدولي التي تصدت الى الصراع العراقي الايراني بالناقشة ، وتلمس السبل لحله بالوسائل السلمية متمثلا في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و ٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٣ لعام ٨٤ و ٥٨٣ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ .

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على انتهاء القتال ، وبالتالي يتزايد احتمال تقدم مباحثات السلام في ظل استمرار نشاط دي كويلار مع التأييد الدولي لجهوده حصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعدم اهتمام كافي من جانب المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى .

واذا سلمنا بامكانية الوصول — أن آجلا وعاجلا — الى تسوية سلمية في نهاية المطاف ادن ما هو شكل التسوية المحتملة ؟

أولا — بالنسبة لمسألة شط العرب هناك عدة احتمالات :

اما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع اعطاء بعض الامتيازات لايران التي لا ترقى الى حقوق السيادة ، أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولي .

في الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هي حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧. أم ماذا ؟

وفي الأغلب الأعم أن المقصود بها حدود عام ١٩٧٥ التي تقاسم شط العرب بين البلدين ، على أن العراق بعد الانتصارات الأخيرة يحاول جنى الثمار ، وبالتالي يرغب في تغيير لك الحدود ، وتمثل اتفاقية ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، الا أن العمل بها احتمال ضعيف لأن معناه اعتراف إيراني بالهزيمة •

أما الاحتمال الثالث فمعناه أن أهم قضية في التسوية لا زالت معلقة ، وبالتالي فمن الأرجح أن يتم الأحـد بالاحتمال الأول ، فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضا مكسبا للعراق خاصة اذا ما تذكرنا أن إيران كانت قد تلكت في تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب •

ثانيا — بالنسبة لمسئولية بدء الحرب • هناك ثلاثة احتمالات :

اما أن تدين اللجنة الدولية — التي سيتم الاتفاق على تشكيلها — إيران أو أن تدين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال ، ومن الأرجح أن يتم الأحـد بالاحتمال الثالث ، لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسية ولا يتوقعه المراقبون في الوقت الراهن ، والثاني معناه اعطاء الشرعية لإيران لمعاقبة المعتدى على حد تعبير المسؤولين الإيرانيين ، لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية اندلاع القتال حتى لا يجد أى منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخرى •

الازمة اللبنانية

منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما تقدمت بموضوع للمناقشة ،
للحصول على درجه الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعه القاهرة ،
وكانت أول رساله من نوعها عن لبنان ، وكان الموضوع هو « سياسة
الحكم في لبنان » .

وفد انتهيت بعد أكثر من خمسمائه وخمسين صفحه من البحث
الذى استمر خمس سنوات الى القول :

« والآن ، وقد استعرضنا سياسة الحكم في لبنان من جوانبها
المختلفة ، يخطر على البال تعبير لأحد الكتّاب اللبنانيين يصف به وضع
بلاده في جملة موجزة هي « نحن في لبنان بلا رأس ، بلا حكم ، الفوضى
دليل الوجود » .

وفد بنى هذا القول أو استند فيه الى العديد من الأسباب ،
منها ما يتعلق بالحكومين أنفسهم . ومنها ما يتعلق بالحكام ، وسنوجز
هذه الأسباب فيما يلي :

أولا - الشعب :

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص أن الوطنية في لبنان ما زال
يعتورها الابهام والحدّر ، وينقصها ايمان المواطنين ، ويعود ذلك الى
الدور الذى لعبته الارساليات الأجنبية ويعتبات التبشير والاستعمار
وأعوانه ، اذ أنها جميعا كانت من عوامل تفكيك المجتمع اللبناني ووصوله
الى الحالة التى أصبح كل فرد يشك في نوايا الآخر .

ولن يصبح لبنان وطننا كاملا بالمعنى الصحيح والعميق للكلمة الا عندما
يؤمن به الجميع ، ويتم ذلك عندما لا يتطلع أبناؤه الى غيره ، وآلا ينتظروا

الخير إلا عن طريقه ، فحب لبنان والتغنى به وبسحره وجماله شيء ، والايمان به شيء آخر ، والتعلق بتوطيد أركانه ودعائمه أمر بالغ الأهمية .

ونظرة اللبنانيين الى المجال العربى تنحصر فى فكرة استثماره ، وهذه النظرة يجب أن تزول من النفوس نظرا لاستحالة هذا الاستثمار يوما بعد يوم ، ومتى أدركوا ذلك سيعمدون الى وضع بعض الأسس النابتة والخطط الكفيلة بازدهار بلادهم ، وسيكون للمجال العربى فيها النصيب الكبير ، وذلك لان الواقع العربى والحاجات المسفركة ستكون أساس التعامل ، والايمان بالعقيدة والمبادئ والتمسك بها والدفاع عنها من أولى الأمور التى يجب أن تغرس فى نفس المواطن اللبنانى بحيث لا يصح فيه وصف أحد نوابه حيث قال . « ماذا عسائ أقول فى شعب يرفع رجلا الى قمة الوطنيه ، ثم لا يلبث حتى يجره الى القساع ، ثم يعود بعد ذلك بقليل الى استغفاره ، وفى شعب يهتف لسياسى آخر ثم يرفعه الى مقام الرئاسة ، ثم لا يلبث بعد ذلك حتى يحمل على تدميره تدميرا كاملا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، وفى شعب يتوله بزعيم ويرفعه الى مصصاف كبار الرجال حتى اذا استشهد هذا الزعيم بعد ان لعب دورا لامعا فى الميدان العربى نسيه أو تناساه ، ومن لم ينسه من المواطنين لا يتردد فى أن يهيل التراب على ذكره » .

ثانيا - الوضع الصام :

خلال السنوات الأخيرة تغيرت الأوضاع السياسية فى معظم الدول العربية المجاوره والقريبه من لبنان ، وكان هذا التغير ينعكس فى العادة على لبنان ، اما على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى ، وسبب ذلك يرجع الى ما يطلق عليه اسم الحرية ، وكان نتيجة ذلك أن « أصبح لبنان من ناحية استغلاله كمكان للتجسس نسيج وحده فى موقعه الجغرافى ، وفى ضوء الملامسات السياسية المسلطة على موقعه والثنى تجعل الأجهزة الأجنبية تعبى عملاءها لاستغلال فرص العمل فوق أراضيها ،

والقيام بالنشاط المستمر لتنفيذ مآربها وتحضير مؤامرتها على سلامته وسلامه أشقائه العرب ، وقد ساعدت التناقضات السياسية والجغرافية والاجتماعية ، كما ساعد تقصير الدولة على تمكين الأجهزة الأجنبية من بعمالئها وتنشئة عملاء جدد لها في لبنان . يقومون بالهام الموكولة اليهم من جمع الخرائط والمعلومات عن المواقع العسكرية والجيش العربية الى معرفة الوثائق السرية وكل ما يهم أسياد الجواسيس معرفته عمن شئون لبنان » .

والمنتبع لأحوال لبنان الاقتصادي يجد أنها كانت في ازدهار يوما بعد يوم ، فإذا ما حللنا عوامل الازدهار ، نجد أنها عوامل عرضية — المفروض أن تكون مؤقتة — الا أن العكس يحدث في لبنان فهو يعيش في رخاء ، « وهذا الرخاء الذي كانت تعيش فيه كان على حساب أخلاق لبنان ، لأن لبنان ما تعود يوما أن يعيش من موارد للرزيلة ، اللبنانيون يربأون أن يصبح لبنان مسرحا للدعارة والكماريات والقمار في حين أن الدول المجاورة تحاول أن تبني اقتصادياتها على أساس الامتاج الزراعي والصناعي، والتاريخ خير شاهد على أنه ما من دولة تمكنت من الاسمرار في الحياة الا على أساس الانتاج الثمر » أن لبنان يعيش في بحبوجة اقتصادية لا تمت بأية علاقة للنظريات الاقتصادية الخاصة بتطوير الانتاج أو زيادته .

ثالثا — القيادة :

القيادة السياسية في لبنان مسئولة الى حد كبير عن أوضاعه التي يعيش فيها ، وقد تكون علة لبنان هي في احتكار قياداته للعمل السياسي من ناحية ، ورضاء الشعب عن هذا الحال شجع القيادة على التماذي في تصرفاتهم ، والشعب راض لانه ما دام الفرد يحقق الدخل الذي يبيغيه — بطريقة أو بأخرى — فلا يهمه أن يكون الحاكم معتدلا أو متطرفا ، ولكن مما لا شك فيه أنه سيأتي يوم يثور الشعب فيه عندما يشعر أن نظام الحكم الذي يسيره قد حرمه من تحقيق مكاسب شخصية . وقد حدث ذلك

فعلا في أبريل عام ١٩٧٥ وان كان السبب لا علاقه له بالاقتصاد .
أن أقصى ما يحتاج اليه لبنان عند قاداته هو المهم ، وأقصد بالفهم منا
وعى المعوامل النفسية التي تسببها الأوضاع المتردية والصعوبات التي
تواجه المحرومين والمبعدة عن مصادر القوة والثروة والانتفاع بخبرات
البلاد ، وهذا الفهم النابع من سعة الأفق وحسن التدبير ومن سلامة
النية ومن القصد للتعرف الى أسباب الازمات ، هذا الفهم هو الذي
بطالب به الشعب ويصر على أن يتحلى به القادة المسئولون .

هؤلاء القادة يجب أن يرتفعوا فوق العقدة النفسية التي تشوه
مواقفهم وتفسد تصرفاتهم .

هؤلاء القادة يجب أن يكونوا أقوى من الأحداث فيقفوا منها موقف
المصرف والمدقق والعارف الأريب .

(ان لبنان يريد قادة يقدمون برنامجهم الرامي الى اقتلاع جذور
التناحر والاستغلال الطائفي من السياسة اللبنانية) .
(يريد قادة لا يسرقون ولا يسمحون بالسرقة) .

(يريد قادة يعتبرون الدولة مؤسسة في خدمة الصالح العام لا مزرعة
للانصار والمحاسيب وزبونات الانتخابات) .

(يريد قادة يكونون في خدمة العامة . في خدمة الفقراء لا في
خدمة عشرة أو عشرين رأس مالي) .

(يريد قادة لم يلوث أيديهم المال ولا اللوباء) .

ويرى البعض أن « أكثر السياسيين في لبنان كافرون بالشعب لأنهم
كافرون بقدسية رسالتهم ، عصابات الأموال التي وضعتها الظروف بين
أيديهم هي عدوتهم لشراء مصادر النفوذ ، ومن لا مال له منهم يتمسح

عند الأعتاب بخدمة السلطان ورصاء الثروة ، (أنهم هم الذين جعلوا من لبنان مزرعة ، ومن الدولة نركة مساهمه . ومن الموظف سمسارا . ومن الفنانون تسبكه لاصطياد الضعفاء وسلاحا لتكريس فقر الفقير وزيادة مال المعنى) •

(كل شيء وضعوه بين أيدي المغامرين ، كل شيء هو موضوع مساومات وتسويات حتى لقمة الفقير ، وحتى أوجاع المريض ، وأخيرا حتى فرحة الجيل المتطلع بأمل الى مستقبل يحميه ويضمن حريته •

(التسعب الساذج في لبنان • هؤلاء هم قاداته ، فهو لا يدري كيف يتخلص منهم ، أنهم كتبات الفطر ينمو الواحد منهم وراء الآخر ، لان السعب لم يهتد بعد الى سر الخلاص •

وسر الخلاص هو تدمير السياسيين المحترفين تدميرا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، في عزلهم وابعادهم عن مراكز السلطة ، وفي تغيير قواعد حياتهم الاقتصادية ، وفي معاقبة الموظف الذي يسيطر على مال المواطن ، والدركى الذى يدوس كرامة الفلاح ، والتاجر الذى يحتكر رزق الفقير ، والصانع الذى يطلب الحماية ليسرق مال التسعب ، والنائب الذى يدخل الى المجلس ليكون من أژلام الدولة ، والوزير الذى يسخر الحكم لمصلحة المفاتيح الانتخابية •

سر الخلاص هو في « أنسنة القانون ، وفي تأديب كل خارج عليه ومنتهك لحرمة » •

(ان العدد الكبير من المواطنين • من المثقفين المتحررين ، من أبناء الجيل الجديد يجمعون اليوم ، مسيحيين ومسلمين على أن المخرج الوحيد من الكارثة هو في بناء لبنان جديد ، هو نقل القيادة الشعبية من أيدي الساسة الرجعيين الذين فشلوا ، وأودوا بالبلاد — لتعطية فشلهم — الى

حافسة الخراب ، هو فى بعث تفكير سياسى جديد قائم على القيم
الحياتية الحقيقية ، على العدالة الاجتماعية ، على التنظيم ، على الحرية
الحقيقية) •

رابعا - الحكم :

(علة لبنان اليوم هى كما كانت منذ أن كان لبنان ، فى « لبنان الحكم »
ومسكلة الحكم فى لبنان تتلخص فى كونه عديم الشعور بمسئوليته أو
قليل الشعور بها على الأقل ، وسيبقى الحكم فى لبنان مشكلة ما دام الرمز
كذلك) •

نفسه (استحالته أجهزه الدولة الى أجهزه طائفية يعتبر فيها المسلم
أنه موظف لأنه مسلم ، ويعتبر المسيحي أنه موظف لأنه مسيحي ، لا نتائج
شعور وطنى ولا بدافع القيام بواجب الوظيفة فى سبيل الوطن) •

(ولم يأت بعد الى الحكم رجل عنده الجرأة فى الاعراب عن أفكاره
عاليا ولا عنده الجرأة فى تنفيذها) •

حاجة لبنان

ان لبنان فى حاجة الى اصلاح ثورى فى كافة المجالات :

- فى الأسس الرئيسية فى انتظام الدولة •
- فى تحرير الرئاسات من التوزيع الطائفى •
- فى الاعتماد على كفاءة الموظف لا الطائفة التى ينتسب اليها •
- فى حقل التشريع •
- فى نظامه الانتخابى •
- فى قوانين الاقتصاد والمال •
- فى قوانين الأحوال الشخصية •
- فى النظام القضائى •

- في نظرة المواطن الى وطنه وايمانه به •
- في التخلص من فكرة طمع العرب بأرضه •

(ويوم أن تذوب « عقدة الغبن » لدى أكثرية المسلمين ، وتذوب « عقدة الشك » والتخوف لدى أكثرية المسيحيين ، سيوجد المواطن اللبناني ذو التفكير الواعي والتصرف الصحيح لا الانفعالي) •

(ومتى وجد هذا المواطن ، وجد المجتمع اللبناني الموحد ، وجد لبنان الذي نحلم به جميعا ، لبنان الخير والحرية والعدالة) •

(يوم ذاك ، ولا أعتقد أنه ببعيد ، سيجد لبنان نفسه عضوا في الجسد العربي مشاركا اياه في كافة آماله وآلامه ، متحملا نفس النصيب الذي يتحملة أى قطر عربى آخر ، متخلصا من خرافة وضعه الخاص •

لقد أدبرت فكرة لبنان الصغيرة الى الابد ، ومرددوها يؤمنون بينهم وبين أنفسهم بأنها وهم كبير ، وأنها تتعارض مع مصلحة شعب لبنان مسلميه ومسيحييه ، ولكنها ستبقى كفكرة مجرد الابقاء على قياداتهم الرجعية الطائفية •

ان أمك لبنان ليس الا في شبابها الذين لم تلوثهم بعد الطائفية أو التعصب الأعمى •

والآمال كبيرة •• وستحقق يوما ما بتحقق وحدة الهدف في الوطن العربى الكبير تحت ظل راية القومية العربية الفداء •

وبعد •• والآن ••

ورغم قيام حرب مدنية لا تبقى ولا تذر تجرى على أرض لبنان — الذى تتجاوز مساحته عشرة آلاف كيلو متر مربع بقليل — الا أنها حرب محسوبة من كلا الجانبين ••

ومنذ أن عرفت لبنان كمنصرفيه خاضعة للحكم العثماني فإنها كانت تحمل بين طياتها جذور التفرقة والصراع بين سكانها الذين كانوا ينقسمون الى طائفتين في ذلك الوقت ، وهما الدروز والموارنة ، وليس هناك مجال لسرد الأحداث التاريخية ، ولكن يكفي أن أتسير الى أحداث عام ١٨٦٤ والتي بموجبها تدخلت كل من انجلترا وفرنسا لدى الباب العالي ، وأصبح للبنان وضع خاص داخل الامبراطورية العثمانية ، وكانت لبنان المتصرفية في ذلك الحين تحتل منطقة الجبل فقط ، وهو ما أطلق عليه اسم لبنان الصغير .

ومرت الأيام وقامت الحرب العالمية الأولى ، ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وتصرفت فرنسا في لبنان بحرية تامة يؤازرها في ذلك غالبية سكان الجبل ولما كانت فرنسا صاحبة اليد الطولى في بلاد الشام (سوريا ولبنان) فقد قامت بعمل تعديلات في الحدود ، فمثلا أصبحت سوريا عبارة عن عدة دويلات ، منها دولة دمشق ، ودولة حلب ودولة الدروز ، وبالإضافة الى ذلك قامت باقتطاع أجزاء من سوريا (منطقة طرابلس) وضممتها الى لبنان الصغير ، فأصبحت شمال لبنان ، كما ضمت مدينة بيروت التي كانت لها وضع خاص الى لبنان الصغير ، وقامت في الجنوب بضم صيدا ، وبذلك أصبح هناك لبنان الكبير .

وقد حمل لبنان الكبير بين طياته جذور الصراع ، فقد ضم هذا الوطن أربعة عشر طائفة دينية ، كل طائفة لها مطالب ، وكل طائفة ترى نفسها مظلومة ، والفرنسيون يجاملون الموارنة ، والطائفة الكبرى الأخرى — وهي السنة — تبحث عن من يساندها والطوائف التالية كل منها ترنو ببصرها خارج الحدود بحثا عن دولة تتبناها ، فوجد الشيعة في العراق وايران سندا ، ووجد الأرثوذكس في الكنيسة الروسية متكا دينيا وفي انجلترا سندا سياسيا ، حتى الأرمن المنقسمين الى قسمين قسم منه أصبح ولاؤه للولايات المتحدة الأمريكية ، وقسم آخر رنا ببصره نحو (م ٦ - ج ٢)

الاتحاد السوفيتي ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن أعلن استقلال البلاد عام ١٩٤٣ حيث اجتمع زعماء الطوائف ، واتفقوا جميعا على التخلي عن فكرة أن لبنان بالنسبة لكل منهم يمثل الوطن المرحلة ، وعلى ضرورة قيام لبنان موحد ، لبنان واحد لا لبنانان ، وأن يكون لبنان المصير ، واتفقوا على عدة أمور من بينها توزيع الوظائف على الطوائف المختلفة ، كما تم الاتفاق على أن تظل لبنان ذات وضع خاص داخل المحيط العربي ، فلا هي بمادة يدها الى الغرب ، ولا هي مقترية من العرب الا بالقدر الذي يضمن لها مصالحها ، أي لا وحدة ولا اتحاد مع أية دولة عربية •

وسارت الأمور على هذا المنوال ، أغلبية مارونية بيدها الحكم ، أي رئاسة الجمهورية والرئيس يفعل ما يتساء ، وليس مسئولا عن أفعاله ، ورئيس وزراء سني يعينه رئيس الجمهورية لا يملك أمر نفسه ، وعليه أن يطيع الرئيس ولا يستطيع مخالفته ، حيث أن الأغلبية البرلمانية دائما مع رئيس الجمهورية الذي يعين الوزراء من داخل البرلمان وأصبح منصب الوزير كسبا ماديا ، وقد عمل رؤساء الجمهورية على تشكيل وزارة كل عام بحيث لا تمر فترة رئاسة الا وكان غالبية النواب قد حصلوا على المقاعد الوزارية وما يتبعها من منافع ، وفي نفس الوقت عانت بعض الطوائف حاصه التسوية من سخط العيش والاذلال والجهل ، حيث أن امكانياتهم المادية لم تكن تسمح لهم أو لغالبية الطوائف الاسلامية (الشيعة - السنة - الدروز) بالالتحاق بالجامعتين الموجودتين بلبنان وهما الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية (الفرنسية) وحتى حينما أنشئت الجامعة اللبنانية فرضت على الطلبة من الشروط والنفقات ما جعل الغالبية العظمى من الطوائف المحرومة لا يستطيعون الالتحاق بها •

وتدهورت الأوضاع وقامت ثورة بالبلاد في عام ١٩٥٨ لأسباب عديدة ، كان أهمها الشعور بالظلم لدى الطبقات المحرومة ، وانتهت الحرب بتسويات مؤقتة لم تتطرق الى حل نقاط الخلاف الرئيسية ، وكان الشعار

الدى ختمت به هذه الحرب هو « لا غالب ولا مغلوب » وان كان الواقع أن الطوائف الاسلامية قد أحست ينوع من الارتياح خاصة عندما وجدت في جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ظل الوحدة بين مصر وسوريا سندا لهم ، وقيام مصر بإنشاء جامعة بيروت العربية التي فتحت الأبواب على مصراعيها للدراسة بنفقات لا تثقل كاهل المحروم وإنما تفتح الأبواب أمامه للامل في اللحاق بركب الوظائف الذي تستأثره لنفسها طائفتي الموارنة والسنة ، وكانت هذه بداية لكي يبحث كل فرد داخل لبنان عن حقه في وطنه ولماذا يستأثر به الغير دونه ؟

وفي ظل هذه الظروف النفسية ، وفي ظل أنانية الزعماء على اختلاف طوائفهم نصجت بذور الحرمان والأسى ، وتسقت القرباب ، وكانت في انتظار الجو الملائم حتى يظهر الساق ، وأبىعت البذور بفضل ما أريق حولها من دماء الأبرياء .

في الثالث عشر من أبريل عام ١٩٧٥ وأمام قرية الكحالة المارونية ، والتي تقع على الطريق الذي يربط بيروت بدمشق تم الاعتداء على سيارة أتوبيس تقل فلسطينيين ، وسقط قتلى كثيرون ، وكانت هي الشرارة في قيام حرب مدنية استمرت قرابة سبعة عشر عاما .

لقد كان من الممكن لو حسنت النيات ، ولو لم يكن هناك تربص من كل طرف تجاه الآخر أن يتم تحقيق في الموضوع ويحسم وينتهي الأمر ، إلا أن الظروف العربية في ذلك الوقت وجدت من صالحها أن تكون هناك ملهة عربية ينشغل فيها البعض حتى يخلو للآخرين الجو لتنفيذ مخططاتهم ونعهداتهم تجاه دول كبرى وغيرها ، وهكذا سارت الأمور من سيئ إلى أسوأ ، وظهرت مليشيات ، وتدخلت دول تساند هذه المليشيات ، ونشطت مصانع السلاح في الشرق والغرب تنتج قدر استطاعتها حتى تستطيع ملاحقة طلبات الخبراء من الجانبين ، وكانت فرصة ذهبية لتجار السلاح

ووسطائه ، ولم يكن من مصلحة العديد من الأطراف داخل لبنان وخارجها أن تخدم نيران هذه الحرب الأهلية •

وعلى استحياء ، وبعد أن تعمقت المرارة في نفوس اللبنانيين جميعا تدخلت الجامعة العربية ووافقت على وضع قوات ردع عربية يمثل أفرادها عدة دول عربية من بينها سوريا لتهدئة الوضع والاصلاح بين أبناء الوطن الواحد ، الا أن ذلك كله لم يؤد الى أى نتيجة مما جعل الدول المشاركة في قوات الردع باستثناء سوريا تعتمد الى سحب القوات التي بعثت بها الى لبنان ، وظلت سوريا في الميدان وحيدة ، ولكن صاحبة اليد العليا بما لها من تحالفات طبيعية داخل البلاد تمثلت في الوجود الفلسطيني أولا ، فاستخدمته ضد الموارنة ، ثم تحولت لتتقف في صف الموارنة ضد الفلسطينيين ، ثم تحولت لتتقف ضد هؤلاء وهؤلاء ، وتمدد يدها الى الدروز مما جعلها تفقد مصداقيتها لدى الشعب اللبناني بكامله •

ولما فشلت الجامعة العربية بدأت الوساطات الفردية والجماعية والدولية والاقليمية ، الا أن اصرار الجميع على الاستمرار في الدمار قد كشف عن نية مبيتة في أن ما يجري على أرض لبنان هو برضى ساسة لبنان مسلميها ومسيحييها ، مما جعل اسرائيل تقوم باحتلال الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ ، وتتمركز في بيروت ، ويطرد الفلسطينيون منها تاركين لبنان الى الشتات ، وأصبحت اسرائيل هي صاحبة اليد الطولى هناك ، ويقابله عجز عربي مطلق في كلفة المجالات •

لقد تحقق بوجود اسرائيل داخل الأراضي اللبنانية ، وخروج الفلسطينيين منها خسائر عربية لا حدود لها ، فبالاضافة الى الخسائر المادية التي خسرتها كل من سوريا والفلسطينيون في المعدات والرجال نتيجة للغزو الاسرائيلي نجد أن المقاومة الفلسطينية خسرت عمقا استراتيجيا في صراعها مع اسرائيل ، وذلك بسيطرة اسرائيل على الجنوب

اللبناني بالكامل ، في الوقت الذي نزلت فيه قوات منظمة التحرير الفلسطينية الى سبع دول عربية مما يجعل استخدامها كأداة عسكرية في مواجهة اسرائيل مسألة معقدة وتحتاج الى تكاليف ضخمة لاعادة تجميعها ، أما بالنسبة للبنان نفسها فقد أصبحت دولة مواجهة مع اسرائيل ، وقد سعى رئيس لبنان لعقد معاهدة مع اسرائيل بحيث يكون للاخيرة حقوق داخل لبنان لم تكن تحلم بها ، وكانت قمة المسألة في الفترة ما بين ١٥ - ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٢ حينما أدخلت القوات الاسرائيلية مجموعة من المليشيات الى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ، حيث قامت بمذبحة كان معظم ضحاياها من النساء والشيوخ والأطفال ، مما أعاد الى الأذهان مذبحة دير ياسين •

ورغم أن هذه المذابح قد هزت الضمير العالمي ، إلا أن اسرائيل لم تتراجع عن موقفها تماما ، كما لم يتراجع اللبنانيون عن مواقفهم بالقضاء على بعضهم البعض •

وبعثت الأمم المتحدة بقوات الى لبنان ، ووصلت البحرية الأمريكية الى لبنان وتمركزت بها ، ولحقت بها قوات فرنسية ، كل ذلك لفض الاشتباك ما بين لبنان واسرائيل أولا ، ثم بين اللبنانيين أنفسهم ، إلا أن ذلك كله لم يؤت ثماره ، وأن كانت اسرائيل قد انسحبت داخل حدودها بعد أن اقتطعت جزءا من جنوب لبنان أطلقت عليه اسم الحزام الأمني وزودته بالمسلحين الذين أطلق عليهم اسم جيش لبنان الحر تحت قيادة لبناني ماروني وتسليح اسرائيلي ، ووقعت مذابح لرجال البحرية الأمريكية وللقوات الفرنسية ، وانسحبت من لبنان دون أن تحقق أية نتائج في اعادة الأمن الى لبنان رغم خروج القوات الفلسطينية ودون أن تتراجع القوات الاسرائيلية الى داخل اسرائيل •

وبقيت القوات السورية بناء على طلب الحكومة الشرعية بعد أن عادت باقي قوات الردع العربية الى بلادها ، وكان المأمول أن تأخذ

سوريا موقفا حياديا بين الطوائف المتصارعة داخل لبنان ، ولكن ما حدث لها أنها أصبحت طرفا في الخلاف داخل لبنان ، وفشلت كافة الوساطات الدولية والعربية باقناع سوريا بالانسحاب وأن ترفع يدها عن لبنان ، وكانت النتيجة أن تعطلت الشرعية ، فلم يتم انتخاب نواب الشعب ولم يستطيع الباقون منهم على قيد الحياة أن يعقدوا اجتماعا لمجلس النواب للاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية ، وكانت النتيجة أن انتهت مدة الرئاسة الأولى وأصبح كرسى رئاسة الجمهورية خاليا ، ومن قبل خلا كرسى رئاسة الوزارة باعتياك رئيس الوزراء رشيد كرامي ، وأصبح هناك رئيسا للوزراء بالانابة ، وقبل أن يغادر رئيس الجمهورية مقعده عين رئيسا عسكريا للوزارة فأصبح هناك وزارتين ، وأتبع ذلك انتهاء مدة رئيس المجلس النيابي ، فلم يعد هناك رئيسا للمجلس ، كل هذا حدث في عام ١٩٨٨ لا نرعيه ولا رئاسة أولى أو ثانية أو ثالثة ، وأصبح القواجد العسكري السوري هو المسيطر ، يؤيده البعض ، ويعارضه البعض ، ووسط هذا الخضم من الدمار المادي والمعنوي والشرعي اجتمع مؤتمر للقمة العربي لحل المشكله ، وانتهى الأمر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ملك المغرب وملك السعودية ورئيس جمهورية الجزائر ، ومنذ تشكيل اللجنة كان المأمول أن تهدأ الأمور على صعيد الدمار وانتقل داخل لبنان ، الا أن قيام اللجنة بمباشرة مهامها كان بداية للقصف المركز ومقتل المئات وتدمير بيروت سرقها وغربها •

وكان إيجاد حل دائم للاتمة في لبنان يتوقف في رأيي على عدة عناصر •

أولها — أن يقتنع اللبنانيون بكفه طوائفهم أن لبنان هي الوطن والمجبأ لهم جميعا •

ثانيا — أن تكف سوريا يدها عن التدخل في شؤون لبنان •

ثالثا — أن يكون هناك وقفة عربية جادة لا مجاملة فيها ، تقبول للمخطيء أنت مخطيء وتوقع عليه الجزاء أن لزم الأمر ، لأن في ذلك خير العرب أولا ، ودعم للشرعية في لبنان ثانيا •

والواقع أن المشهد في العالم العربي يملأ النفس مراره ويعتصر القلب ألماً ، لأن الأوضاع تزداد ندهورا ، والمواقف تزداد تنازما ، والمتكلم تزداد تعقيدا •

لبنان المحطم هو جرح عميق في قلب العالم العربي وقمة مأساة تفكك العرب ، الإحباط يصيب الجميع ، والأحداث المجنونة لا يحكمها منطق أو ضمير أو إنسانية ، بحور من دماء أبناء البلد الواحد تروى أرض لبنان ، أصبح النك يسيطر على الجميع حيال الجميع ، الكراهية حلت محل التسامح ، الضغائن والأحقاد هي المسيطرة على عقلية أبناء الوطن الواحد والمستفيد الوحيد هو إسرائيل •

وحتى حينما اجتمع نواب الشعب اللبناني في الطائف لمدة عشرين يوما بناء على خطة وضعتها اللجنة الثلاثية ، عاد معظم النواب الى لبنان لكي يقوموا بواجبهم نحو انتخاب رئيس نرعى للجمهورية ورئيس لمجلس النواب ، ولكن رئيس الحكومة العسكرية لم يمكن النواب من الاجتماع في بيروت مما اضطرهم الى الاجتماع في قاعة القليعات شمال لبنان • وتم انتخاب السيد رينيه معوض رئيسا للجمهورية ورحل الجنرال عون الى فرنسا كملجأ له ، غير أنه ما لبث أن اغتيل السيد معوض وتم انتخاب خلف له هو السيد الياس الهراوي وبدأ تشكيل وزارة متوازنة وبدأت الأمور تسير •

الخلاف بين ليبيا وتشاد

أثار التدخل العسكرى الليبى فى تشاد تساؤلات عديدة بشأن قضية الأمن الأفريقى ، وكيفية المحافظة عليه لمعالجة الموقف ، والتصدى للصراعات الاقليمية التى تستغلها القوى الخارجية كنغرة تنفذ من خلالها للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية ، لتعمل على تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية فى تلك القارة ذات الموقع الاستراتيجى ، التى تذر بالمواد الأولية ، والثروات الطبيعية ، فالمحاولات التى بذلتها المنظمة الافريقية للمهمنة على أمن القارة عن طريق انشاء قوى ردع افريقية لم تكمل حتى الآن بالنجاح ، وهكذا لجأت الدول الأعضاء فى المنظمة — عند الضرورة — الى حلفاء من خارج القارة ، وهنا تكمن الخطورة التى يتعرض لها الاستقلال الافريقى الذى يصبح من الصعب صيانته بعد فتح الأبواب أمام التدخلات الأجنبية .

والازمة التى تعرضت لها تشاد نجد جذورها فى الحرب الأهلية التى نشبت بين الشمال والجنوب منذ حصولها على الاستقلال من فرنسا فى ١١ سبتمبر ١٩٦٠ ، والتى أنهكت قواها ، وأتاحت الفرصة أمام التدخل الخارجى خاصة بعد سحب المظلة العسكرية الفرنسية عنها بعد التوقيع على اتفاقية لاجوس فى ٢١ أغسطس ١٩٧٩ ، فما هى حقيقة الأهداف التى سعت ليبيا الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكرى فى تشاد ؟ وما هى العوامل التى أسهمت فى نجاح هذا التدخل ؟ ثم لنا أن نتساءل عن ماهية الموقف الفرنسى الذى تميز بالاحذر المشوب بالترقب ، والذى يخالف الأساليب التى اتبعتها من قبل لحماية أمن مستعمراتها السابقة ، لا سيما أسلوب التدخل العسكرى سواء فى زائير أو أفريقيا الوسطى أو تشاد .

ويأتى بعد ذلك ضرورة القاء الضوء على ردود الفعل الافريقية والنتائج التى أسفرت عنها الازمة التشادية .

● سياسة ليبيا الافريقية :

تدور السياسة الخارجية الليبية بوجه عام حول فكرتين رئيسيتين هما تحقيق الوحدة العربية واعادة أفريقيا للافريقيين ، وفى عام ١٩٦٩ تبنى العقيد القذافى استراتيجية الدوائر الثلاث الناصرية ، تلك الدوائر هى الأمة العربية ، القارة الافريقية ، العالم الاسلامى ، وان كان هذا لم يمنعه من الاهتمام بمنطقة البحر المتوسط وفقسا لمتطلبات الجغرافيا السياسية ، وركزت ليبيا كل طاقتها على العالمين العربى والافريقى طبقا لثلاثه محاور ، أحدهما يربط بين المغرب والمشرق ، والثانى خاص بالحزام الصحراوى الممتد من نواكشوط الى نجامينا عبر باماكو ونيامى ، وأخيرا المنطقة الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء ، ومنذ عام ١٩٧٠ دأبت ليبيا على دعم التوار المسلمين فى شمال تتساد ضد سيطرة رؤساء الحكومات المسيحيين من الجنوب ، ونتيجة للخلاف الرئيسى حول مشكلة الحدود اذ تصر الجماهيرية على احتلال قطاع عرضه ١٠٠ كيلو متر شمال تتساد يتسلم (بيراكورا - يندى - تيبتي) ، قطعت العلاقات بين الدولتين فى ١٩٧١/٨/٢ ونجحت وساطة الرئيس النيجيرى السابق فى اعادتها فى ١٩٧٢/٤/١٢ . وتستند ليبيا فى مطلبها التوسعى على اتفاقية قديمة ملغاة (اتفاقية لافال - موسولينى) الموقعة مع فرنسا عام ١٩٣٥ ، وكان البرلمان الفرنسى قد رفض التصديق عليها وألغيت بمجرد اعلان الحرب بين البلدين .

ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف التى سعت القيادة الليبية الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكرى فى تشاد .

١ - تكوين امبراطورية اسلامية صحراوية تضم كلا من تشاد والنيجر ومالى والسنغال وأجزاء من المستعمرات الفرنسية السابقة ، وتبلغ مساحتها ثمانية أمثال مساحة بريطانيا ، ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة ،

ومن أجل تحقيق هذا الهدف صرح الرئيس الليبي : أنه يسعى لتحرير قبائل الطوارق التي من أصل ليبي ، وهي منتشرة في تلك الدول •

٢ — ضمان استمرار الموالين لليبيا على قمة السلطة في تشاد ، من خلال الدعم الليبي • وبشكل يصد من المعارضات التي تواجهها الأطماع الإقليمية الليبية في بعض الأراضي التشادية (منطقة أوزو) •

٣ — استعادة هيبة العقيد ومكانته التي أهدرت بسبب فشله الدبلوماسي والعسكري المتكرر ، فقد فشلت التجارب الموحدية السابقة التي أقدمت عليها ليبيا منذ عام ١٩٦٩ ، ويرجع فشل تلك التجارب إلى صعوبة فرضها على دول لها كياناتها وتقاليدها مثل تونس ومصر ، أما عملية التوحيد مع تشاد فقد أخذت شكل « الضم » على جار لا حول له ولا قوة ، ومع حكومة انتقالية غير دستورية لا تملك الاقدام على هذه الخطوة •

٤ — معالجة الصعوبات التي تواجهها ليبيا سواء على المستوى الخارجي « موقف العزلة » والداخلي « تعدد حوادث التمرد » من خلال تحقيق انجاز ملموس يجذب الاهتمامات الشعبية بما يؤكد قدرة النظام الليبي على الحركة الايجابية والتعامل الفعال مع مختلف القوى •

٥ — تحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية وعسكرية ، وذلك بالسيطرة على منطقة السهل الافريقي الغنية بالمعادن والمواد الخام وخاصة اليورانيوم لانهاش الأنشطة الاقتصادية والنووية في ليبيا •

٦ — اتخاذ الأراضي التشادية بمثابة عمق للحركة الليبية المضادة ضد بعض الدول الافريقية التي تسعى الى تأكيد نفوذها فيها (السودان وأفريقيا الوسطى) •

لقد حققت ليبيا أول انتصار عسكري بعد الفشل المستمر السدي

واجبته في الساحة العربية والافريقية . ولا شك أن هناك بعض العوامل التي ساعدت على هذا النجاح :

- ارسال قوة عسكرية كبيرة غير متوقعة تضم ٤٠٠٠ جندي ، ومدعمة بـ ٥٠ دبابة سوفيتية مما أدى الى نقهر قوات هبري .
- أن ليبيا لديها الامكانيات الاقتصادية والمالية التي تساعد على ممارسة نفوذها على تشاد التي خربتها الحرب الأهلية .
- حرص ليبيا على تأسيس القاعدة القانونية لهذا الاحتلال المقنع ، ففي ١٥ يونيه ١٩٨٠ عندما انسحبت القوات الفرنسية عقدت ليبيا مع تشاد معاهدة صداقة وتحالف تتضمن ٨ مواد .

تنص المادة الأولى على أن الفريقين الاثنين يلتزمان بأن يدافعا أحدهما عن الآخر في حال تعرض الواحد منهما أو الاثنين معا لاعتداء خارجي مباشر أو غير مباشر ، ويرى الفريقان أن كل اعتداء على أحدهما هو اعتداء على الآخر .

ويتعهد البلدان بتبادل المعلومات على الأصعدة العسكرية والأمنية والداخلية والخارجية مادة (٢) .

وأن تسهم ليبيا بوسائلها الاقتصادية والمالية والثقافية في بناء تشاد على الصعيدين الاقتصادي والعسكري (مادة ٦) .

أما تشاد فانها « تتعهد بعدم اقامة أية قاعدة أجنبية أو وجود أية قوات عسكرية استعمارية على أراضيها (مادة ٧) » .

وتبرز المقدمة العلاقات الروحية والاقتصادية والانسانية والحضارية الناجمة عن الموقع الجغرافي ، وعن أجيال من التاريخ المشترك بين الشعبين .

— يؤكد بعض المراقبين أن نجاح العملية العسكرية فى نجامينا يرجع الى حصول ليبيا على مساعدة خارجية ضخمة من قبل الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية ، وأن التدخل العسكرى الليبى فى نشاد وعلان الوحدة الاندماجية بينهما ما هما الا مرحلة جديدة من مراحل التسلك السوفيتى داخل أفريقيا •

— الموقف المتحفظ الذى اتخذته فرنسا ، الى جانب ضعف منظمه الوحدة الافريقية ورفض الأمم المتحدة التدخل •

وما تجدر الانتارة الى ان الحرب القسرية قد سجلت أول اختبار لتصوير العقيد القذافى « للفيلق الاسلامى » ، وتعكس هذه المحاولة تطلعه الى أداء مهمه تبشيرية نورية عربية واسلامية شاملة ، ويتكون هذا الفيلق من متطوعين من غالبية الدول المحيطة بتشاد . حيث يشترك فى هذه الفرقة رجاء من افريقيا الوسطى ومالى ونيجيريا والنيجر والسودان ، ويلاحظ ان منطقه الجنوب لأسباب دينيه وعرقية وتاريخية ، وعلى الرغم من تقارب الكولونيل تاموج مع جوكونى عويدي رئيس حكومة الاتحاد الوطنى الانتقاليه ، اعتادت أن تعارض كل ما يتعلق بالعالم الاسلامى الذى ترتبط به الأقليات البيضاء فى الشمال • وحتى القبائل المسلمة فى الشمال منقسمه اقنساما شديدا من حيث مواقفها ازاء ليبيا •

● مشكلة انعدام الولاء :

واجهت فرنسا من قبل ثورات متوطنة بين العديد ممن قامت باستقطابهم ، فمنذ حصول تشاد على الاستقلال أظهر رؤساء القبائل استعدادهم للحصول على الامدادات والأموال من أى مصدر دون اضرار الولاء لمولاهم •

ان القبائل العربية الموجودة في تشاد « أولاد سليمان » تنتمي الى السنوسية ، وبالتالي فهي ضد العقيد القذافي الذي أطاح بالملك السنوسي .
الحساسيات التي تثيرها أطماع ليبيا الاقليمية حتى مع جناح جوكوني
المناصر لها وداخل قسوته .

ان القوات المسلحة الليبية لم تتعود تكرار المخاطرة على هذا النحو
بعيدا عن الوطن ولا سيما بعد ما لحقها من مهانة في تشاد من قبل ،
وفشلها في الاحتفاظ بعيدي أمين .

أما عن موقف فرنسا من الوضع في تشاد فبرغم ما يطرحه الوضع
الحالي من تأثير على مصالحها في المنطقة ، فبالأول مرة منذ فترة طويلة تبدو
فرنسا مهزومة في ميدان كانت التقاليد على الأقل تدفعها الى حمايته
من التدخلات الأجنبية .

ويرى المراقبون أن هناك عددا من الأسباب التي وقفت وراء عدم
تدخل فرنسا في تشاد .

١ - العزوف عن زج القوات الفرنسية في عملية تدخل مباشر في
تشاد ، لما قد يثيره ذلك من ردود فعل قد تؤثر على وضع الرئيس
الفرنسي جيهسكار ديستان في الانتخابات الرئاسية القادمة خاصة بعد
ردود الفعل المعارضة للتدخلات الفرنسية السابقة .

٢ - أن رحيك القوات الفرنسية من تشاد كان باجماع كل الأطراف
المعنية ، ولم تتقدم الحكومة المؤقتة بأى طلب معونة .

٣ - اتاحة الفرصة لاستنزاف الأجنحة الشمالية بأقصى قدر بحيث
يمكنها بعد ذلك دفع الجناح الجنوبي الموالي لها لممارسة دور فعال ،
أو اتساع المجال أمام تطبيق مشروع الفيدرالية في تشاد .

٤ — استغلال ما حدث في تنسار لتخفيف الضغوط الموجهة ضد دول أخرى تمثل مصلحة حيوية لفرنسا عن طريق دعم الوجود الفرنسي فيها •

٥ — هناك من يعتقد أن تحالف فرنسا المميز مع بعض الدول يعتبر متعارضا مع رغبتها في الانفتاح على بعض الدول الأخرى ، أى أن التضحية بتسار كان من أجل مصالحها الحقيقية أو الوهمية في ليبيا ، وهناك خمسون شركة فرنسية تعمل في ليبيا ، كما توجد اتفاقات بين الجانبين في المجال الصناعي قيمتها مليار دولار ، وأن شركات فرنسية مثل إيفيا — أكتين بدأت تنقيب عن البترول الليبي الى جانب التعاون العسكري بينهما •

٦ — وهناك أيضا عامل سيكولوجي يقف وراء عدم التدخل الفرنسي يتمثل في نوع من العرفان الذي يكنه الرئيس ديستان للدور الذي لعبته ليبيا في تحرير الرهائن الفرنسيين في التايستى عام ١٩٧٦ •

● وإيا كان السبب الحقيقي الذي يقف وراء الموقف الفرنسي فقد انهالت الانتقادات على الحكومة الفرنسية وسياساتها الأخلاقية ، وليس فقط من جانب المعارضة ، ولكن من جانب أغلبية الديجوليين البالغى الحساسية في كل ما يتعلق بالقارة السوداء ، وبذلت حكومة فرنسا كل ما في وسعها لضمانة كل من يتك في فاعلية مظلتها العسكرية بعرضها تقديم المزيد من المساعدة العسكرية الى ساحل العاج والسنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون ، وارسال قوات الى النيجر والكاميرون وتقديم المعونة العسكرية للسودان ، وعملت على تكوين قوة جديدة للتدخل السريع متركزة في منطقة « بيرينوين » في جنوب فرنسا ، الى جانب فرقة مظلات في « تولوز » ، وفرقة مشاة بحرية في « سان مالوت » •

هذا بالإضافة بالطبع الى مساندة فرنسا لكافة الجهود الدبلوماسية التي بذلتها القارة الافريقية لمواجهة الوضع في تنسار •

والواضح أن القضية التنشادية قد ساعدت على إبراز الحقائق
التالية فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية في أفريقيا *

أولا . من المعضلات التي تواجهها تلك السياسة ضرورة التحرك في
ميدانين متجاورين في أفريقيا السوداء حيث نفوذها كبير *

ولقد أثبتت التجربة صعوبة التحرك على مثل هاتين الجبهتين ، ومن
المستحيل اختيار واحدة منهما دون الأخرى *

ثانيا : أن القضية التنشادية قد تكون هي الكاشف والموضح لسوء
التفاهم العميق الموجود منذ فترة طويلة بين فرنسا وشركائها الأساسيين في
أفريقيا إذ أنهم لا يطلبون منها فقط المساندة والحماية ، ولكنهم يلزمونها
بمسئوليات لا يمكنهم تحملها ماديا وسياسيا *

ثالثا : أنه رغم المصالح التي ترتبط بها فرنسا مع ليبيا ، إلا أنها لم
تسلم بأن تشاد تعتبر (مجالا جويا لليبيا) فقد رفضت فرنسا دعوة
القذافي لتقسيم تشاد بحيث تستولى ليبيا على الشمال المسلم ، وتحفظ
فرنسا بنفوذها في الجنوب المسيحي *

ردود الفصل الافريقية :

أثارت الازمة التنشادية جوا من القلق والتوتر على الساحة الافريقية
بعد أن شعرت بعض الدول الافريقية - ولديها أسبابها - بتعرضها
للتهديد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، بك وأثر الموقف على ليبيا
نفسها بعد أن أدت ادانة الرأي العام الافريقي الى أحكام عزلتها ، وتكثفت
الجهود الدبلوماسية لمواجهة التحركات الليبية ، وتوالت النتائج التي يمكن
تحديد أهمها فيما يلي :

أولا : اشاعة جو من القلق والتوتر خاصة بين الدول المجاورة

لليبيا ، فبعض نظم الحكم في تلك الدول تعاني من قصور في شعبيتها وضعف ركيزتها السياسية ، وبعضها الآخر يعاني من الفقر والضعف والانقسام الى خليط من القبائل والمجماعات العرقية ، وبعضها منهم يتضمن اتجاهات ذات ميول انفصالية (انسودان - نيجيريا) ، فضلا عن ان فكرة الجمهورية الصحراوية ، وأن « ليبيا موطن كل الطوارق » • تهدد - بصورة مباشرة - دولتي مالي والنيجر ، وستكون لها نتائج في كل من تونس والجزائر ، وقد أصاب عدم الاستقرار الكثيرون وجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب تدفق أعداد كثيرة من اللاجئين التشاديين عليهما ، كما ساد القلق كل من زائير والكونغو اللتين ترعزعهما توترات داخلية خطيرة ، بل أن بعض تلك الدول أدانت بالفعل التحركات الليبية داخل أراضيها ، كما حدث في إقليم بورنو شمال النيجر وكانفجار الشعب الديني في ولاية كانو الشمالية في النيجر •

ثانيا - عزلة ليبيا على الساحة الافريقية :

أدى التدخل الليبي لمساندة قوى المعارضة الاسلامية خلال الفترة الماضية في كل من جامبيا والسنغال وأفريقيا الوسطى الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا كما قطعت كل من غانا وسيراليون والجابون علاقاتها الدبلوماسية أيضا مع ليبيا ، ولا نسك أن ادانة منظمة الوحدة الافريقية للتحرك الليبي الذي نشر بصورة عامة - كعملية ضم - قد زاد من عزلة ليبيا •

كما بادرت بعض الدول الافريقية الى طرد ممثلي ليبيا « بالمكاتب الشعبية » التي تعمل كسفارات غير دبلوماسية لديها •

ثالثا : تكثيف الجهود الدبلوماسية الافريقية لمواجهة التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد ، فقد انعقدت مؤتمرات أهمها المؤتمر الذي انعقد في لاجوس في ٢٣ ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٠ بحضور ثلاثة عشر رئيسا أفريقيا

وقد انتهى الى التأكيد على أن اتفاقات لاجوس هي الأساس الوحيد لاستتباب السلام في تشاد ، وبضرورة وجود قوة مراقبة في تشاد لضمان حسن سير الانتخابات في جو من العدل والحرية قبل نهاية يناير ١٩٨٢ ، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، ويلاحظ أن هذا المؤتمر أيدته كل من نيجيريا وسيراليون وليبيا والكونغو وبنين ، ولم تؤيده السودان والسنغال وتوجو وغينيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والنيجر ، لأنه لم يفعل شيئا سوى توجيه الاتهام لأية قوة خارجية ، ولم يخفف من انزعاج الدول الافريقية من التدخل الليبي ، وقد قدمت الدول السبع التي لم تشارك في الاجتماع الأخير للمؤتمر ، مشروع « بيان لاجوس » يدين فيه التدخل الليبي واحتلال ليبيا لتشاد بصفته انتهاكا صارخا لاتفاقيات لاجوس وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وبصفته عامل عدم استقرار في أفريقيا •

وفي ١٥/١/١٩٨١ اجتمعت في لومي اثنتا عشرة دولة أفريقية نددت بالوجود العسكري الليبي في تشاد ، وبمشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين ، كما طالبت بإجراء انتخابات تشرف عليها منظمة الوحدة الافريقية قبل شهر أبريل عام ١٩٨١ •

رابعا : زيادة دعم الروابط الفرنسية الافريقية ، وتقارب في العلاقات الفرنسية النيجيرية ، فقد تسعرت الدول الناطقة بالفرنسية بأهمية الدور الذي تلعبه فرنسا كحليف لحمايتها ، وتحسنت العلاقات مع نيجيريا بعد أن اتسمت بالفتور منذ أن ساندت باريس بيافرا في الحرب الأهلية التي اشتعلت منذ سنوات •

فعملية التدخل الليبي في تشاد تعد بمثابة ضربة عنيفة لتطلعات نيجيريا في الزعامة التي أتاحت لها أن تلعب دورا معنويا قياديا داخل منظمة الوحدة الافريقية ، سمح لها بالاسهام في حل المنازعات الحادة (م ٧ - ج ٣)

التي تهز القارة في المرحلة الراهنة (الصحراء الغربية — النزاع الاثيوبي الصومالي — ومسكلة تشاد) وان كان هذا لا يعنى أن نيجيريا لم تتحفظ بسان ارسال فرنسا قوات اضافية الى الدول المجاورة الى تشاد بعد اعلان الوحدة ، ولا شك أن منظمة الوحدة الافريقية بمالها من ثقل أدبى لابد أن تضطلع بمسئولية التوصل الى حل يتصدى الى هذا التدخل الليبي الذي يتناقض مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، اذ تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، كما تنص الفقرة الخامسة من نفس المادة على الاستنكار التام لكل أنواع النشاط الهدام الذي تقوم به الدول المجاورة أو غيرها من الدول . ولكن يبدو أن المنظمه بوضعها الحالي لم تستطع اتخاذ الاجراءات الفعالة الضرورية *

لذا فهناك من يطالب بتعديل الميثاق ، وهناك اخرون ينادون بضرورة فرض عقوبات رادعة ، وهنا تبرز أهمية تضافر الجهود الافريقية المخلصة لصيانة أمن القارة واستقلالها ، وظلت الأمور على هذا المنوال الى أن دب الخلاف بين ليبيا وحليفها في تشاد ، واضطرت فرنسا في عهد الرئيس ميتران الى مساندة تشاد ، مما أوقع هزائم بالقوات الليبية ، وأسر بعضها ، وأحيرا هدأت الأمور وتوقفت الحرب ، وان كانت الخلافات ما زالت قائمة ، وعهد الى منظمة الوحدة الافريقية بالتوفيق بين الطرفين ، وفعلا تم الاتفاق بين البلدين في نهاية شهر أغسطس عام ١٩٨٩ ، وأحيلت قضية أوزو — سبب الخلاف الرئيسى — الى محكمة العدل الدولية بموافقة الطرفين ، وزالت بذلك خلافات دامت أكثر من سبعة عشر عاما *

وسنعرض فيما يلي التطور الذى طرأ على مواقف كل من الجانبين منذ بداية الازمة :

أولاً — تغير مواقف أطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبى — الفتصادى لتتخلف عن تبدل جوهرى فى مواقف طرفى الصراع ، ويبدو هذا واضحاً من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجيه والداخليه داخل البلدين ، هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية أن استمرار هذا الصروع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وأفريقيا ودوليا ، صاحب هذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى من الصراع ، فالسياسة الليبية فى الدائرة الافريقية تتبع من خلال الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية أنها تقوم به فى القارة الافريقية ، ومن هنا كان التقييم الليبى للصراع ينطلق من بعدين :

الأول : أن نظام الحكم فى تشاد بقيادة حسين حبرى الموالى للغرب يشكل خطراً على أمنها •

الثانى : الحفاظ على شمال تتباد خاليا من القوى المعارضه لليبييا والدفاع عن قطاع أوزو والحدود الجنوبيه لليبييا ، والتي تتشكل عمقاً هاماً ، خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها فى الشرق والغرب •

أما هدف القياده الاقتصاديه فهو استعادة السيطرة على شمال تتباد، والفضاء على المعارضه الاقتصاديه الموجوده فى الشمال للتأكيد على أنها الحكومه الشرعيه فى تتباد ، وتدمير القوات الليبيه المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع أوزو • وإخراج السياسه الليبيه •

ويلاحظ أنه قد طرأ ما يلى :

١ — التغير فى السياسات الخارجيه والداخليه للقيادة الليبية ، فالتوجه الليبى لحل النزاع مع تشاد تزامن مع عدة خطوات أخرى اتخذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجيه اقليمياً ودولياً باتجاه تعزيزها مع

مختلف الأطراف ، وخصوصا في كثير من القضايا التي كان الموقف الليبي
ميتها مثارا للجدل •

فقد بدأت القيادة الليبية باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه
العديد من القضايا العربية ، بدأت مع تحسينها العلاقات مع المغرب ،
حيث أوقفت ليبيا دعمها للبوليساريو ، ودعها العقيد القذافي في أحد
تصريحاته عناصر الجبهة الى ضرورة التخلي عن فكرة انشاء دولة الصحراء،
والانضمام الى العرب ، كما تهدت العلاقات المصرية - الليبية تطورات
ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف حدة التوتر بين البلدين ، بل ان العقيد
القذافي طالب بفنح الحدود بين البلدين ، وبذلت جهود وساطة عرقية
قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين ، ومن جهة أخرى
استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعد وصول زين العابدين بن علي
الى الحكم ، حيث تطورت العلاقة بسدل ايجابي وسريع الى درجة كبيرة،
وتطورت العلاقات مع الجزائر أيضا الى حد الاعلان عن مشروع للوحدة
بينهما ، صاحب هذا الانفتاح الليبي على دول المغرب العربي رغبة القيادة
الليبية الدخول في هذه التغييرات دون تردد ، يدفعها الى ذلك المناخ
السائد في التعاون بين دول المغرب العربي الخمس خصوصا بعد عودة
العلاقات المغربية - الجزائرية ، ويتشكيل لجنة مغربية لدراسة امكانية
بناء المغرب العربي ، صاحب ذلك اجراءات عمليه قامت بها القيادة الليبية
مثل فتح الحدود مع تونس والجزائر ، ومن ناحية أخرى حاولت دول
المغرب - على الأخص فرنسا والولايات المتحدة - الضغط على دول المغرب
العربي من أجل ابعاد ليبيا عنها ، ولكنها لم تنجح في ذلك ، لاقتناع قيادات
هذه الدول بأهمية المشاركة الليبية في العمل المغربي ، من جهة أخرى
تحسنت العلاقات الليبية - الفلسطينية ، خصوصا بعد أن التقى العقيد
القذافي مع ياسر عرفات ومعارضيه المقيمين في دمشق وعلى رأسهم العقيد
أبو موسى في محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة احياء الذكرى الـ ١٩ لثورة
الفساتح من سبتمبر الليبية •

أما على المستوى الافريقى فملقّد رأّت القيادة الليبية فى حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الافريقيّة المجاورة ، وصرح العقيد القذافى فى هذا السياق بأنّه كان من الخطأ التورط فى حرب أهليّة تشادية •

وأعادت ليبيا علاقاتها مع زائير ، وسهّدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريتيوس ومالى ونيجيريا تحسّنا ملحوظا •

وهناك محاولات ليبية لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لقطويرها ، وكان للرئيس القونسى زين العابدين بن على وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع المغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الاوربية وعلى رأسها فرنسا •

وحذر الرئيس الجزائري الشاذلى بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة من خطر المضغوط المتى تمارسها على القيادة الليبية ، لأنّ ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد فى المواقف ، لكن المواقف الغربية المضادة أخذت تضعف بعد ذلك بعد ما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها فى تصحيح علاقاتها ، وفض خلافاتها مع الآخرين دونما افتعال ، وكان لهذه السياسات الأثر البالغ فى تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا •

وقد صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر فى العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحوّلات التى تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقبّد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة ، فقد بدأ العقيد القذافى الكثير من الاجراءات السياسية كان من أبرزها انهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارستها ، وفى المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع اخلاص فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها •

ومن العوامل المؤثرة في التغيرات الداخلية العامل الاقتصادي ،
فالمصدر الاساسى للنروة في ليبيا وهو النفط قد انخفضت عائداته
بنسبة كبيرة •

وكان استمرار الصراع يعنى مزيدا من الضغوط الاقتصادية في
الداخل ، واستنزافا للموارد الليبية وبالذات النفط ، حيث ان الصراع اوقف
الكثير من المشاريع التنموية في الداخل •

أما العامل الثانى فيتعلق بالتوازنات والتغيرات السياسية داخل
ليبيا ، ومن الاجراءات التى اتخذت في هذا المجال السماح للمعارضين
السياسيين بالعودة الى ليبيا بعد أن تلقوا وعودا رسمية بالعفو عنهم
وعدم تقديمهم للمحاكمة ، وخرج عدد آخر من المسجون ، ومنح
الممنوعون من السفر جوازاتهم خصوصا ان الصراع الليبى - التصادى كان
يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام ، الا أن هذه التحولات
والتغيرات الداخلية الليبية المهمة والتي لها تأثيرات مستمرة كان لها أكثر
من معنى : فلقد أرادت القيادة الليبية أن تبلغ العالم الخارجى أن
خطواتها هذه ليست نتيجة ضغوط أو تهديدات خارجية ، وانما هى
صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية في مختلف المستويات،
ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعد •

كما أن هذه التعديلات والتحركات لا تعنى أبدا التحول عن
المبادئ الأساسية للحكم والخط السياسى السابق ، ولكنها قراءة جديدة
لمصالح البلاد وسياستها في اطار مبادئها الثابتة ، هذه القراءة أضافت
نوعا من المرونة •

٢ - انهيار التحالف الليبى والمعارضة التشادية :

وكان حدوث هذا الانهيار من أهم العوامل المؤثرة على نتائج
الصراع في المراحل الأخيرة منه ، وهذا التغير في تحالفات أطراف الصراع

والذى بدأ بانفصال أطراف مؤيدة للجانب الليبى ابتداء من نهاية عام ١٩٨٦ • مما أضعف من العناصر المؤيدة لليبيا فى شمال تشاد . حيث تحول ولاء قوات المعارضه التشادية التى كانت تحت قيادة جوكونى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشادية ، مما جعل حسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد أن كانت تعتمد على هذه القوات فى تأمين المنطقة فى شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تسكل تهديدا لها ، هذا كله أضعف من قدرة باقى القوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس النورى الديمقراطى » حيث فصل ابن عمر فى استقطاب قوات كافية للمعارضه التشادية ، وعلى المعس فان خسارة ليبيا لتأييد معارضه نسادية منظمه كانت عاملا هاما وحاسما فى استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوات الحكومة التشادية بقيادة حسين حبرى ونقل الصراع تقريبا من حرب أهليه فى تشاد ، مستقطبة استقطابا اقليميا ودوليا الى الحرب المحدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادى المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر فى هذا الصراع . وكان الدور الأمريكى واضحا عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد ، كل هذه التطورات أفقدت الحكومة الليبية القدرة على المناورة السياسية اقليميا ودوليا ، حيث انها كانت تستند الى جوكونى عويضى كمصدر لتبرير تدخلها فى تشاد بصفته ممثلا للحكومة الشرعية فى تشاد

• **بوليس حسين حبرى**

٣ — التوازن العسكرى بين أطراف الصراع :

بدأ من المراحل الأخيرة فى الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد واقتناع الطرفين بأن كلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جديدة ، حيث ان الصراع وصل الى حالة من التوازن العسكرى ، فلقد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب فى شمال تشاد •

نفى نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القوات التشادية باحتلال عدة مناطق في شمال تشاد مثل مدينتي « أوزو » و « واحة زوار » و « فادا » ، وفي مدينة فادا تدخلت القوات الليبية الى جانب قوات « ابن عمر » بشكل مباشر .

وانضمت القوات المعارضه للرئيس التشادى السابق جوكوني عويضى في الهجوم على « فادا » الى قوات الرئيس حسين حبرى ، واستطاعت أن تتعلب على باقى القوات التى استمرت مواليه للنسيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى على باقى المنطقة في شمال شرق تشاد .

تم قامت بهجوم في مارس ١٩٨٧ استولت على أهرها على « فايا لارجو » وتجمع نجاح قوات الحكومة التشادية في الاستيلاء على هذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفعه الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الانتصار على القوات الليبية لضعاف الحكومة الليبية واحراجها ، والحكومة التشادية وجدت في هذا فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد ، واعادة وحدة تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية الى داخل منطقة أوزو المتنازع عليها ، وقامت الادارة الأمريكية بتقديم مساعدات مالية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومة تشاد وفقدت القوات الليبية قواعد متتالية نتيجة لهذا الدعم العسكرى .

وقامت الحكومة التشادية المدعومة بالاستيلاء على مدينة أوزو في بداية أغسطس عام ١٩٨٧ ، ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية ، الا أن ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوى مكثف استمر لتسعة أيام، وزاد من صعوبة الموقف الليبي احتفاظ ليبيا بقوات في مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية ، وأخرى على حدودها الغربية مع تونس قبل أن تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجديد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مما جعل القيادة

الليبية وقدرتها العسكرية مبعثرة في اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغط المحلية والاقليميه والدولية ، مما أدى الى استنزاف القوات العسكرية الليبية في الصراع ، وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقد حاد من القيادة السياسية •

كما أن الدعم العسكري الفرنسي لتشاد أدى الى النصد من التفوق الجوي الليبي ، وخاصة بعد حصول الطرف القتصادى على صواريخ الدفاع الجوى الأمريكى من طراز « ستينجر » •

وكان لموقف بعض دول الفرانكفون فى تأمين القوات الفرنسية دور واضح ، فقد قامت زائير بتسهيل اعاده القوات الفرنسية التى كانت متمركزة فيها الى تشاد •

كما ساعدت جمهورية أفريقيا الوسطى فى ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر فى « بانجى » عاصمتها •

ومن هنا نجد أن تشاد وجدت مساعدة من فرنسا وبعض الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجد ليبيا فى المنطقة المحيطة بها أطرافا مساندة لها •

جهود التسوية لحل الصراع :

تأتى عودة العلاقات بين طرفى الصراع فى ٣ أكتوبر ١٩٨٨ كثمرة لعدد من المحاولات التى قامت بها منظمة الوحدة الافريقية والكبير من الملجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الأفارقة والعرب ، وقد صدر بيان مشترك حدد مستقبل العلاقة فى نقاط محددة أهمها :

١ — اقامة علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ، ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين •

٢ - احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما في ١١ ديسمبر ١٩٨٧
بدقة •

٣ - معالجة الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية في اطار احترام
ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين،
وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسؤولية والتفهم
بطبيعة مهمتها •

من الواضح أن كلا من الدولتين قد تعرضتا لضغط أفريقي مكثف
لعب فيه أكثر من رئيس أفريقي دورا مؤثرا لانجازه ، وأهمهم الرئيس
المجاور نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفيني بوانييه،
حيث ذكرت المصادر الافريقية أنه كان المصانع الرئيسي للمصالحة في تكتم
نسيدي ، وأكدت مصادر أخرى أن رئيس توجو الرئيس أياديما بذل
جهدا كبيرا في تحقيقها ، وقد صرح بأن الاتفاق على إعادة العلاقات
كان نمرة مباحثات طويلة بدأت منذ تسهر قبل عوده العلاقات بواسطة
مبعوثين من توجو ، وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجو بعلاقات طيبة
مع زعيمى كل من ليبيا وتشاد •

وكان هناك دور عربى نشط فى الوساطات ، حيث لعب الرئيس
انتونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه فى الضغط على ليبيا،
وأعرب عن سعادته بهذا الحدث مؤكدا فى رسالتين بعبع بهما الى العقيد
القذافى وحسين حبرى أن القرار سيؤدى الى تسوية سلمية لنزاع
الدولتين ، وقال ان نتائج القرار ستمتد الى أفريقيا قاطبة •

وأيدت منظمة الوحدة الافريقية عوده العلاقات ، وأعلن سكرتير
عام منظمة الوحدة الافريقية عيسى عمرو أن هذا القرار سيفتح الطريق
أمام تسوية سلمية لجميع الخلافات ، وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعودة
العلاقات ، لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحدود ، وقد

عبرت تشاد البراهيمي محمد تيدي سفيرا اتساد في طرابلس في منتصف
أكتوبر ١٩٨٨ •

وقد فشلت الكثير من مسروعات المصالحة قبل ذلك ، من بينها
المشروع الليبي في مايو عام ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط
لتطبيع العلاقات مع تشاد ، ولكن هذه الخطة تتطلب التنازلات من
الحكومة التشادية وحدها ومن سروطها :

١ - تطالب حكومه جبرى بالاعتراف بأن قطاع أوزو المتنازع عليه
بين ليبيا وتشاد هو جزء من التراب الليبي •

٢ - أن يوقع جبرى على اتفاق هدنه مع منافسه اللدود
جوكونى عويضى •

٣ - يطالب بسحب القوات الفرنسية الموجودة في تشاد •

٤ - إطلاق سراح كل الأسرى الليبيين لدى القوات الحكومية
التشادية •

الا أن تشاد رفضت هذه الشروط الليبية ، ولكن بدايه التحسن
في العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافي بحكومته الرئيس
جبرى القائمة في نجامينا ، وأعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة
والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وأنه سيحاول حل جميع
المسائل مع تشاد بطريقة وديه ، وأعلن أيضا عن استعدادة لاعادة العلاقات
الدبلوماسية بينه وبين ثمانى دول أفريقية هي الجابون والسنغال وكينيا
وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير •

وقد رفضت منظمة الوحدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة
الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخذه في اتجاه أو آخر قد يؤدي الى حدوث
انسحاق جديد داخل المنظمة الافريقية ، وكانت منظمة الوحدة الافريقية
قد شكلت لجنة أسمتها « اللجنة الخاصة » وتتكون من الجزائر والكاميرون

والجابون وموزمبيق ونيجيريا والسنغال ، ثم اجتمع كل من وزير الخارجية الليبية ووزير خارجيه تساد في ليبرافيل ، وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع ، وعقدت هذه الجلسات بحضور وزير خارجيه الجابون وكانت تستهدف بحث امكانيه تطبيع العلاقات بين البلدين •

وأعلن السفير الليبي في باريس — والمبعوث الخاص للعقيد القذافي، أن بلاده على استعداد لأى نقاش حول شريط أوزو ، وأكد أن بلاده راغبة في انهاء الوضع الغامض الذى يسود العلاقات بين البلدين ، كل هذا الاعتدال فى مواقف الرئيس الليبي العقيد القذافي ساهم فى تحسين العلاقة بين الطرفين ، وقام الرئيس القذافي باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادى قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة ، هذه المواقف وجدت صدى لها فى الطرف التشادى ، وقام الرئيس حسين حبرى فى نهايه يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطيبه مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق أمام مجالات الصداقة ، كما أن الوفد التشادى لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترسيخ ليبيا لرئاسة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة ، وهو مؤشر على العقلانية التى سادت الطرفين قبل عودة العلاقات •

على أنه ما كادت الأمور تستقر فى ليبيا وتعود علاقاتها مع العالم فى التحسن ومع الغرب بصفه خاصه حتى ظهر الى الوجود موضوع حادنه اسقاط طائرة أمريكية فوق منطقه « لوكربى » فى اسكتلندا عام ١٩٨٨ ، ولم توجه التهم الى أى جهه فى حينه •

غير أنه فى مطلع عام ١٩٩٢ أعلنت الولايات المتحدة واليهما تنسب شركة الطيران التى أسقطت لها الطائرة — اتهام شخصين ليبيين بأنهما وراء حادث اسقاط الطائرة وطالبت ليبيا بتسليم هذين الشخصين لمحاكمتهم فى الولايات المتحدة ، الا أن ليبيا رفضت هذا الطلب معتبرة أنه ماسا بكرامتها الوطنية •

وعرض النزاع على الجهات الدوليه وأقرت فرض عقوبات على ليبيا ما لم تسلم الشخصين وكان أهم تلك العقوبات وقف حركة الطيران من ليبيا لتنفيذ قرار الأمم المتحدة ورغم الوساطات خاصة المصريه لاييجاد حل سلمى للمشكلة الا أن الوضع لا زال متجمدا عند هـ الحد والتهديد تارة بزيادة العقوبات وتارة أخرى تذكر الصحف أن ليبيا على استعداد لتسليم الشخصين المتهمين لمحاكمتهم في دولة تالته ٠٠ والأيام تمر والنتائج النهائية لهذا الموقف فى علم الغيب وأخيرا أعلنت ليبيا فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٣ أنها على استعداد لتسليم الشخصين للمحاكمة فى اسكتلندا حتى تتجنب رفع العقوبات عليها يوم أول أكتوبر ١٩٩٣ •

الا أن ليبيا عادت وتراجعت ومنذ أكتوبر عام ١٩٩٣ وحتى مطلع عام ١٩٩٤ لم يطرأ جديد سوى اقتراح بمحاكمة المتهمين فى لاهادى وأعلنت الصحف الموافقة الليبية الا أنه فى نهاية شهر يناير عام ١٩٩٤ ومع اجتماع اللجان العامة فى طرابلس أعلنت تلك اللجان معارضتها لهذه الفكرة ٠٠ ولا زال الموقف متجمدا والعقوبات التى فرضها مجلس الأمن تتجدد بين الحين والآخر •

عدن وعمان

● طبيعة النزاع بين الدولتين وتطوراتها :

ان جوهر النزاع بين هاتين الدولتين بصفه خاصه فى منطقه الخليج العربى يدور حول مسألة « الحدود » . وقد لعب الاستعمار البريطانى خاصه فى هذه المنطقه دورا كبيرا فى هذا بهدف جعل هذه المنطقه فى حالة نزاع دائم وعدم استقرار بما يعوق تحقيق التكامل بين هذه البقعه من الوطن العربى ، سأنها تسأن بقية بقاع المنطقه العربيه كلها ، ولكن سرعان ما ترتب على نزاع الحدود هذا أمور خطيره * نظرا للتباين الأيديولوجى فى نظامى الحكم فى الدولتين ، وكان من أسباب تطور هذا النزاع اعطاء الفرصة لتدخل دول خارجيه فى اشغال نيرانه الى الحد الذى استمر خمسة عشر عاما *

وترجع بداية هذا النزاع الى الانسحاب البريطانى من منطقه الخليج فى أواخر الستينات ، فأحدثت فراغا أمنيا فى المنطقه كان بدايه لاثارة القلاقل ونزاعات الحدود بين الوحدات السياسيه فى الخليج ، فى الوقت الذى حصلت فيه اليمن الجنوبيه — على استقلالها فى عام ١٩٦٧ ، وقامت جمهوريه اليمن الديمقراطيه الشعبيه ذات الاتجاه النورى التقدمى ، وعلى الجانب الآخر « جبهة الشباب » فى اقليم جبل « ظفار » — الواقع على حدود اليمن الجنوبيه — وذلك لمقاومه واسقاط نظام الحكم فى عمان الذى كان يقوده السلطان سعيد بن تيمور ، وتهدف هذه الجبهة الى تحرير عمان من الوجود الاستعمارى البريطانى ، وعرفت هذه الجماعه من الشباب بتوجهها الأيديولوجى ذات المنزعه الماركسيه الى الحد الذى كان تستهدف قلب نظام الحكم ، واقامة نظام حكم ماركسى *

وفي يوليو عام ١٩٧٠ م تم خلع السلطان/سعيد بن تيمور سلطان « مسقط » في حركة تصحيحية ، قام بها ابنه السلطان قابوس الذي تولى الحكم بدلا من والده وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط الى سلطنة « عمان » وتحرك تجاه التوار طالبا التفاهم معهم بهدف التعاون من أجل اصلاح البلاد مما يستلزم المصالحة والتعاضد بين جميع أبناء الشعب ، ، وعرض « قابوس » أن ينسرك معه النوار في المسئولية وفي سفل عدد من المناصب الوزارية ، ولم يتمخض هذا عن تنىء رغم قبول البعض من الثوار واستجابوا لمنطق « قابوس » ونزلوا من معانقهم في جبال ظفار واقتنعوا بالموضع الجديد ، مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام في محاولة السيطرة على جبال ظفار ومواجهة « الثوار » في الوقت الذي بدأ هؤلاء تلقى مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبيه الذي فتح البلاد أمامهم للهرب من سلطنة عمان ، وفام النظام العدوى بتدريهم ، ومن هنا زادت حدة نزاعات الحدود ، فقد كانت البداية مجرد نزاع على منطقة « الحدود » انتقلت الى نزاع يحكمه بعد أيديولوجى ، فقد تلافت جبهة تحرير « ظفار » بتوجهها الماركسى مع نظام حكم اليمن الجنوبي ، فكان الأخير مدعما لها في مواجهة نظام الحكم العماني فتعمق الخلاف بين عمان وبين اليمن الجنوبية ووصل الى حد الاشتباكات على الحدود بين آن وآخر *

وقعت اشتباكات في الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من توار جبهة تحرير أقاليم ظفار الى اليمن الجنوبيه ، ثم تكررت الاشتباكات في عام ١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٧٥ ، وأيضا في أكتوبر ١٩٧٨ م ، وفي مايو عام ١٩٧٩ م ، تم في سبتمبر عام ١٩٨٠ وكذلك في فبراير ١٩٨١ ، وأيضا في مارس ١٩٨٢ م ، وعلى أية حال كانت هذه الاشتباكات في حدها الأدنى مجرد مناوشات وتهديدات بسيطة ، ولم تتخط في حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالطائرات من عمان على بعض القرى القريبة من حدودها في اقليم ظفار ، ورغم ذلك فإن هذه الاشتباكات كانت تشكل

تهديدا للمنطقة بأسرها خاصة لاصطباها ببعيد أيديولوجي . على الرغم — أيضا — من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائيا على النوار في جبال ظفار واستعادة الاقليم ، واتمام توحيد البلاد ، وذلك في عام ١٩٧٥ وفر عدد كبير من هؤلاء النوار الى اليمن الجنوبية ، وظلت هذه الاشتباكات والنزاعات بين الدولتين تتفاقم في الوقت الذي حاولت جهود الوساطة شق طريقها لحل النزاع بينهما .

جهود الوساطة لحل النزاع :

ان أهم سمة للجهود الوساطة انها لم تخرج عن الاطار العربي منذ بدايتها ورغم تعثرها طويلا دون أن تصل الى شيء سواء أكانت جهودا جماعية أم جهودا فردية ، غير أنها توصلت في النهاية الى اتفاق بين الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات وبوساطة عربية خليجية ، وفي الحقيقة أنه قد بذلت جهود كبيرة ، وتوسطت أطراف عربية متعددة وذلك طوال فترة النزاع ، وقد بدأت جهود وساطة الجامعة العربية نظرا لاشتعال القتال في جنوبى سلطنة عمان واليمن الجنوبية ، وقد تسكنت الجامعة لجنة توفيق عربية من مصر ، وسوريا ، والجزائر ، والكويت ، وتونس ، وليبيا ، بناء على قرار لوزراء الخارجية العرب خلال أبريل ١٩٧٤ . وذلك لايجاد تسوية للخلاف بين عمان واليمن الجنوبية ، وتم وضع برنامج عمل لهذه اللجنة للاتصال بالأطراف المعنية ، واستمر عملها نحو التسهرين ، ثم سرعان ما توقف لمدة ستة شهور تقريبا ، ثم عاودت الاجتماع ثانية في يناير ١٩٧٥ ، ثم رفضت اليمن الجنوبية استقبال اللجنة ، وتجمد عملها حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب في أكتوبر ١٩٧٥ حيث بحثوا الوضع المتوتر بين الدولتين على أمل ايجاد صيغة تقارب بينهما للانتقال الى مرحلة متقدمة من الوساطة يمكن أن تنم فيها تسوية الموقف بينهما واعداد صيغة مصالحة بين الحكومة العمانية وبين جبهة تحرير عمان ، ولم تسفر المناقشات عن نتيجة ايجابية ،

فناضطر وزراء الخارجية الى التوصية باستمرار لجنه جنوبي عمان السابق تشكيلها في مساعيها لتحقيق هذا الغرض ، وعموما فان جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أى شىء •

● وبالنظر الى جهود الوساطة الفردية أى من قبل دوله عربييه ما فانها قد بدأت بوساطه الرئيس السوداني/جعفر النميري ، حيب قام بزيارة للبلدين خلال فبراير - مارس ١٩٧٧ لوضع حد لخلافهما ، وأكد الرئيس النميري في حديث لصحيفه القبس الكويتيه في ٢٤/٣/١٩٧٧ آنذاك أن نتائج وساطته بين عمان وعدن أنه لن يكون هناك قتال بين البلدين ، وأن القطريين يعملان على ازالة الرواسب بينهما ، والواقع أن محاوله الرئيس نميري لم تخرج عن كونها محاوله للتقريب بين وجهتي نظر الدولتين ، واقتصرت على مجرد زيارته لكلا الدولتين فحسب •

● تم بدأت دولة « الكويت » فى بذل مساعيها وحدها للوساطة بين الدولتين فى فبراير عام ١٩٨٠ ، الا أنها لم تصل الى شىء حتى منتصف مايو ١٩٨٠ ، ثم انضمت « الامارات » الى الكويت بعد عام من المحاولة الاولى ، وفى أبريل ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين « الكويت - الامارات » فى بذل مساعيها لحل النزاع بين عدن وعمان ، وقد بدأت الوساطة بزيارة عدن تم عمان ، ويتشكل فريق عمل من وزيرى خارجية الدولتين لتوضيح وتأكيد أن شعب المنطقة يتفهم المخاطر التى تسيرها القوى العظمى ، وانهاء الخلاف بين البلدين فى مصلحتيهما معا ، ولكن هذه المحاولة أيضا لم تسفر عن شىء ، بل رادت التوتر بين الدولتين ، فى نفس الوقت استعرت رئيس اليمن الجنوبيه - حتى تتم المفاوضات - أن تلغى عمان اتفاقية التسهيلات العسكرية مع الولايات المتحدة ، بينما لم يشترط الجانب العماني أى شىء سوى علاقات حسن الجوار ، ولما باءت هذه المحاولة بالفشل زاد التوتر بين الدولتين •

(م ٨ - ج ٢)

وقد كان هذا حافزا لمحاولة جديدة للوساطة من « الكويت — الامارات » أيضا في يونيو ١٩٨١ ، واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١ بدون نتيجة مما قاد الى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمثلوا في « الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيللا » ، وأيضا بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن أيضا دون جدوى •

وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود التي بذلتها « الكويت والامارات » وبموافقة مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل في يناير عام ١٩٨١ وبقوة دفع من السعودية ، فإنها قد أثمرت في النهاية على موافقة الطرفين (عمان وعدن) على تشكيل وفد لكل منهما على مستوى مديري الادارات السياسية في كلتا الدولتين - والاجتماع في الكويت خلال الأسبوع الاول من يوليو ١٩٨٢ واستغرقت المباحثات خمسة أيام ، وتم الاتفاق في ختام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات في وقت لاحق بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيرى خارجية الدولتين ، وكان هذا أول لقاء رسمى بين المسئولين في عدن وعمان منذ استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاما (في عام ١٩٦٧) •

● وبالفعل تم اللقاء المتفق عليه على مستوى وزيرى خارجية عمان واليمن الجنوبيه ، حيث التقى كل منهما على رأس وفد من دولتيهما في الكويت ، وبحضور وزيرى خارجيه الكويت والامارات ، وقد بدأ هذا اللقاء في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ ، واستمر نحو ثلاثة أيام أيضا، وكان جدول أعمال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقاط رئيسية هى : (تسوية نزاع الحدود - وقف الحملات الاعلامية - وضع القوات العسكرية الأجنبية - اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين) وأسفر هذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين في السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٢ ، وتم التصديق عليه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ . وخلاصة القول هو أن الكويت

والامارات لعبتا دورا هاما ورئيسيا في بذل مساعيها لحل الخلاف بين الدولتين رغم تعثرهما طويلا ، مما استلزم جهدا اضافيا كبيرا ، وفي ضوء اصرارهما على دورهما الواسطى لحل النزاع فقد نجحتا في تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخليج •

ان اتفاق المصالحة بين الدولتين وفقا لما أعلن فور تصديتهما عليه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ قد تضمن أربع نقاط رئيسية :

النقطة الأولى :

الترام انبلدين باقامة علاقات طبيعية فيما بينهما على أساس الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة الوطنية لكل منهما ، وحسن الجوار والتعاون معا ، وحل خلافتهما بالطرق السلمية والودية ، وعدم السماح لأى أعمال معادية تؤدي الى زعزعة الاستقرار والأمن بالانطلاق من أراضي البلدين •

ومن نم اتفق الطرفان أيضا على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الامارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول الى حل نهائى لقضية الحدود بموجب حدود كل منهما فى نوفمبر عام ١٩٦٧ •

النقطة الثانية :

الاتفاق على عدم السماح لأى قوات أجنبية باستخدام أراضي أى من الدولتين للعدوان على البلد الثانى •

النقطة الثالثة :

التزام الطرفين بوقف الحملات الاعلامية من وسائل الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أى منهما •

النقطة الرابعة :

اتفاق الطرفين على تبادل التمثيل الدبلوماسي ، ودعم العلاقات الثنائية ، وفتح مجالات منمرة للتعاون ، ويتم الاتفاق بالاتصالات الثنائية على اعلان اقامة العلاقات الثنائية ، كذلك أثير ضمن المباحثات الى ضرورة عقد مؤتمر قمة بين رئيسي دولة عمان ، واليمن الجنوبية وذلك في أقرب وقت ممكن ، وعلى الفور أصدرت عمان عفوا عاما لأعضاء جبهة تحرير عمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم الى العودة لبلادهم ، وأنه لن يتم توقيع عقوبة على الثوار ، وحددت ٣٠ أبريل عام موعدا نهائيا للعودتهم *

● أفاق المصالحة والتحديات المطروحة :

لا نسيك أن هذا الاتفاق للمصالحة بين عمان واليمن الجنوبية قد تم في وقت تعاني فيه الأمة العربية من تفاقم حالة التقصير المكامل ازاء أحداث لبنان والتدخل الاسرائيلي فيها واحتلال أجزاء واسعة من أراضيها ، وأيضا بعد أحداث « صبرا ونساتيلا » ، بعبارة أخرى فقد تم توقيع الاتفاق في ظل التحديات الكبرى التي تواجه النظام العربي، من أهمها محاولات الاستفزاز الاسرائيلية للارادة العربية دون أن يكون هناك استجابة عربية لذلك التصدي الاسرائيلي ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق قد أبرز عددا من النتائج الهامة ، وطرح عددا من التحديات لا تقل أهمية عن النتائج المستخلصة والتي تتمثل في :

١ - قدرة النظام العربي على حل المنازعات بين وحداته السياسية بالطرق السلمية في اطار تباين الأنظمة العربية دون تدخل من أطراف غير عربية بما يؤكد حيوية هذا النظام على حل نزاعاته من الداخل ، وبالاكتفاء على فاعلية النظام العربي ذاته في ضوء مبدأ توزيع الأدوار *

٢ - أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت كتلة واحدة نظرا

لما تجابهها من تحديات مشتركة متداخلة الأبعاد (بعد اقتصادي ، بعد امنى - بعد استراتيجى) ، ومن ثم فإن الاتفاق وان أكد هذه الحقيقة الا انه يؤكد مدى استعداد الأنظمة العربية - رغم تباينها سياسيا وأيديولوجيا - بالتعاضد وحل المنازعات بالطرق السلمية •

٣ - أكدت الاتفاقية مدى الدور الهام الذى تلعبه الدبلوماسية الكويتية فى المنطقة بمساعدة دبلوماسية الامارات بما يصبح على هاتين الدولتين دورا فاعلا بموافقته وتدعيم من السعوديه فى داخل منطقة الخليج ، ويأتى دورها فى اتمام هذه المصالحة متمما لدورها فى المصالحة واتفاق الوحدة بين اليمن الشماليه واليمن الجنوبيه منذ فتره ليست ببعيدة ، ومع ذلك فإن دور الكويت فى المنطقة يأتى فى اطار توزيع الأدوار فى ادارة المنطقة بالتنسيق الدائم بينها وبين المملكة العربية السعودية ، ولعل الموافقة العلنية لمجلس التعاون الخليجى على جهود الكويت والامارات ، مع الموافقة فيما بعد على الاتفاق الذى نم خير تأكيد على ذلك •

٤ - يعود نجاح الكويت فى الاصطلاح بهذا الدور القائد نسبيا ذلك الوضع التوازنى لها من الناحية الايديولوجية ، حيث تحتفظ بعلاقات طيبة مع الغرب والولايات المتحدة ، فى نفس الوقت قامت بتبادل التمثيل الدبلوماسى مع الاتحاد السوفيتى ، وعلاقات طيبة مع الكتلة الشرقيه مما كان عاملا هاما فى تأثيرها على اليمن الجنوبيه ذات التوجه الماركسى ، وعمان ذات التوجه الليبرالى ، وذلك الى جانب مؤثر هام وهو البعد الاقتصادى ، حيب يحتاج الطرفان (عمان وعدن) الى مساعدات ضخمة ، ولعل ما تقدمه السعوديه والكويت والامارات خير ضمان لنجاح هذا الدور التأثيرى عليهما •

٥ - لا شك أن هذا الاتفاق قد وفر جهدا كبيرا من مقدرات النظام العربى ، حيث أن الاستقرار فى هذه المنطقة يؤدى الى التركيز

على قضايا أخرى ويعبىء النظام العربى تجاه القضية الأصلية وهى الصراع العربى الاسرائيلى •

٦ - اتضح من هذا الاتفاق مدى تغليب المنطقة لعنصر المصلحة القومية على الاتجاه الأيديولوجى ، وأن قبول اليمن الجنوبية للتعايش وانتهاءها لحركة تحرير عمان والخليج ، واغلاق مكاتبها لديها فى الوقت الذى تتعاون فيه مع السعوديه وتحصل على معونات اقتصادية منها ، وان كل هذا التأكيد للاستنتاج بأهمية أن عنصر المصلحة يشكل أهمية أكبر من عنصر الأيديولوجية •

٧ - أن الاتفاق جاء ليؤكد تلك الجهود التى تبذل من جانب أطراف عربيه مختلفه ، لعل فى مقدمتها المملكة العربية السعودية لحل النزاعات العربية •

المشكلة الفلسطينية

أكثر من أربعين عاماً مضت على قيام المسكلة الفلسطينية رسمياً منذ ان أعلن عن قيام دولة إسرائيل في الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨، وقد سبقتها أربعون عاماً أخرى سيطرت فيها إنجلترا على البلاد ، فقهرت المواطنين الأصليين ، وسهلت دحوا المهاجرين اليهود ، وقد بدأت في تتويج نساطها يوم أعلن في الدار من نوفمبر عام ١٩١٧ عن وعد بلفورد ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفلسطينيون في استنكار الموقف البريطاني بكافة الوسائل من مظاهرات واضرابات كانت أخطرها ما وقع عام ١٩٣٦ ، وكانت نتيجة ذلك تسوية وعود من جانب بريطانيا ليس الا ، أما على الجانب الآخر فقد بدأت الوكالة اليهودية في الترتيب والتخطيط للسيطره على أرض فلسطين وسكانها ، وساعدها في ذلك رأس المال الأمريكي والأوربي ، وعص نظر السلطات البريطانية عما يحدث مما جعلها تحقق ما رسمته من أهداف ، وقد ساعد على تحقيق ذلك بصفة أساسية غياب الدور العربي بالكامل لعدم وجود فعالية عربية حقيقية آنذاك ، وقد تجلى ذلك باسمى صورته في نتيجة الحرب التي قامت بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨ •

واعتقد أن الحدين عن المسكلة الفلسطينية بالتفصيل ليس واردا فمئات الكتب ظهرت تسرد الآلام والمظالم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ، ومئات القرارات صدرت عن هيئة الأمم المتحدة تناشد إسرائيل بضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، وآلاف التصريحات المشتركة تصدر من مختلف الدول على مدى أربعين عاماً تساند الحق الفلسطيني ، الا أن إسرائيل في ظل المساندة الأمريكية لم تستجب لأي نداء ، ولم تستجب لصوت الضمير الانساني الذي غاب في ظل المذابح التي ارتكبتها وترتكبها حتى الآن في حق الشيوخ والنساء والأطفال ، بدءا بدير ياسين ومرورا بصبرا وشاتيلا وحاليا ما يحدث في نابلس وغزة

ولا نهاية لهذه المذابح التي تشهدها الأرض المحتلة في ظل انتفاضة شعب لا يملك من السلاح سوى الحجارة •

والواقع أن الدور الأمريكي في الصراع العربي الاسرائيلي هو السبب الرئيسي في اطالة أمد هذا الصراع •• فقد بدأ التدخل الأمريكي المباشر في الصراع منذ قيام الدولة الفلسطينية ، لقد سخرت الادارة الأمريكية كافة امكانياتها المادية والمعنوية للحفاظ على الدولة اليهودية والحيولة دون قيام أى تهديد عربى جدى ضد الوجود الاسرائيلي • وقد تمثل ذلك في البيان الثلاثى الذى صدر عام ١٩٥٠ عن أمريكا وانجلترا وفرنسا والذى أكد على تحويل خطوط الهدنة الى حدود فعلية •

كانت نتيجة حرب يونيو عام ١٩٦٧ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان ، وظلت أمريكا على ولائها لاسرائيل تحافظ لها على الحدود الجديدة ، ولا تمارس أى ضغط عليها للتخلي عن تلك المناطق حتى يعود السلام الى المنطقة ، متجاهلة بذلك البيان الثلاثى الذى صدر عام ١٩٥٠ وكان واضحا أن أمريكا من مصلحتها أن تظل اليد العليا لاسرائيل في المنطقة ، لأنها أيضا تضمن استمرار التفوق العسكرى الاسرائيلي •

وقد عملت الولايات المتحدة دائما على تجاهل القضية الفلسطينية ، وكانت تنظر اليها على أنها مجرد قضية لاجئين ، ولم تلق بالاً الى التشرد والفاقة التي حاقت بأهل البلاد الأصليين ، ولم تحاول حتى الاعتراف بوجودهم أو وجود أى تمثيل لهم ، وقد تجلى ذلك في عدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية التي ظهرت الى الوجود عام ١٩٦٤ ، حتى حينما اعترف العالم من أقصاه الى أقصاه بالدولة الفلسطينية ظلت الولايات المتحدة على عنادها بمعاملة لاسرائيل •

ولم تحاول الولايات المتحدة الاقتراب من المشكلة الا عقب حرب

أكتوبر عام ١٩٧٣ حينما طرحت قضية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط ، وكان المفهوم العربي أن الحل قريب وأكد بعد النصر العربي في أكتوبر عام ١٩٧٣ ، إلا أن كيسنجر استطاع أن يلف ويدور ويراغ حتى تولى الرئيس كارتر الحكم فأعلن مستشاره للامن القومي الذي حل محل كيسنجر بأنه ينبغي أن تكون هناك تسوية شاملة في الشرق الأوسط بدلا من الاتفاقيات الجزئية التي كان يبنى نظرياتها كيسنجر ، وأنه لتحقيق ذلك يجب عقد مؤتمر جنيف الذي سبق الاتفاق على عقده أثناء حكم سلمه ولم يتم ، وصادى بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر بضرورة اشتراك الفلسطينيين في المفاوضات .

ومد سجع ذلك الاتجاه الرئيس السادات بعد رياره اسرائيل في نوفمبر عام ١٩٧٧ والتي انتهت الى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بم المعاهدة المصرية الاسرائيلية بعد ذلك ، ويلاحظ انه من الواضح ان الدور الأمريكي بدأ ايجابيا حاز سده الفخره الا اننا نرى ان الولايات المتحدة قد اتخذت دائما على ان مساندة اسراييل والحفاظ على امها ومواليا في الشرق الاوسط سيحس اسراييل ومصلحه اسرائيليه امريية . و ان اسراييل لها الحق في ان تعيش بين جيرانها في امن وامان ، وانه مع ذلك يجب تحقيق المسالب المشروعة للفلسطينيين . ومع ذلك اعرضت على سليل الفلسطينيين في المفاوضات ، وان سبب امرييا راب نحفيما سرودلها انه يمنح للفلسطينيين ان يسارموا من خارج الوحد المحرى او الاردنى .

وفسد نهور الرئيس كارتر في السادس من مارس عام ١٩٧٧ وطالب بوحس للفلسطينيين . ورحب العالم العربي بذلك الى ان ضغوط الصهاينه والمساعدين لاسرائيل سرعان ما جعلت كارتر يتراجع عن تصريحاته ويعلن في ديسمبر من نفس العام « ان وجهه نظره الشخصيه تتمثل في ان السلام الدائم يمنح بحقيقه اذا لم توجد دولة مستقلة منطرفة في قلب منطقته

المشرق الأوسط » ولم تستطع الولايات المتحدة أن تدفع إسرائيل بقبول
أى حل خاص بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية ، وأكد كارتير فى تصريح
له بأن هناك حدودا لما يمكن ان تفعله الولايات المتحدة لفرض ارادتها
على دولة مستقلة •

وفى ظل الاداره الأمريكيه رافضة التعامل مع منظمه التحرير
الفلسطينيه ، وحتى يوم أن تعاملت معها بعدد عشر سنوات من كمب ديفيد
كان هذا التعامل على استحياء فى تونس وسرعان ما سحبت هذا التعامل
لأسباب واهيه •

وعلى الجانب الآخر نجد ان الاتحاد السوفييتى يساد القضية
الفلسطينيه ، الا ان واقع هذه المسانده لم يكن له ايجابيات تقريبا نظرا
لفقدان الانتصار السوفييتى لاي أداء يمكن بها ان يضغط على إسرائيل •
خاصه بعد أن انهار واصبح أكثر من خمسة عشر دولة •

لقد تبلور موقف القضية الفلسطينية بعد ثلاثين عاما من المشكله
الفلسطينيه وفى نهاية السبعينيات الى مجرد محاوله حصول الفلسطينيين
على الحكم الذاتى •

لقد سجل التاريخ ان الرئيس السادات خاطب الكنيست الاسرائيلى
فى العشرين من نوفمبر عام ١٩٧٧ مطالباً بتسويه عادله للنزاع فى الشرق
الأوسط مؤكدا أهميه المشكله الفلسطينيه ونسبها وحقوقه المشروعه التى
لا يمكن لأحد أن ينكرها ، بل أصبح المجتمع الدولى على علم بكل
جوانبها ، بل يساندها ، وطالما بقيت المشكله الفلسطينيه بدون حل فان
معنى ذلك استمرار الصراع وتصاعده مما لا يخدم قضية السلام التى
نسعى جميعا لتحقيقها ، وان السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين،
ولا يمكن للسلام أن يتحقق بمحاولة فرض أوضاع وهميه أدار لها العالم
نظره ، أو اندخول فى حلقة مفرغه مع الحق الفلسطينى ، ومع كل الضمانات

المطلوبة لا يجوز أن يكون هناك خوف من دواة وليدة تحتاج الى معونة كل دول العالم وقيامها *

لقد اقترح الرئيس السادات في خطابه أمام الكنيست اتقاؤه سلام يكون أساسها ما يلي :

أولا — انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ •

ثانيا — الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وبصفة خاصة حقه فى تقرير مصيره بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته المستقلة •

ثالثا — حق كل دولة فى المصانة فى عيسى الى سلام داخل حدودها الامنية والمضمونه من طريق اجراءات ينمق عليها تحقق الامن المناسب للحدود الدولية بالاضافة الى الصمامات الدولية المناسبة •

رابعا — تنازيم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة • وبصفة خاصة عدم الالتجاء الى القوة • وحل الخلافات فيما بينهم بالطرق السلميه •

خامسا — انتهاء حالة الحرب القائمة فى المنطقة •

ولم تكن مبادرة الرئيس السادات الأولى من نوعها ، بل سبقها محاولات ، واكدت جميع المبادرات والمقترحات المصريه اللاحقه لهذا الاقتراح ضرورة حمايه الحقوق الفلسطينيه ، غفى مؤنمر القاهره (ديسمبر ١٩٧٧) وجهت الدعوة الى منظمه التحرير الفلسطينيه للحضور على قدم المساواه مع جميع الأطراف الاخرى بما فى ذلك اسرائيل • كما أكد الرئيس السادات فى اجتماعه بالاسماعيليه مع مناحم بيجير فى ٢٤ ديسمبر

١٩٧٧ أن الموقف المصرى يتلخص فى وجوب قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

وكان الموقف المصرى فى اللجنة السياسية التابعة لمؤتمر القاهرة والذى انعقدت فى إسرائيل فى يناير عام ١٩٧٨ هو ضرورة تحقيق تسوية عادلة تغطى جميع أوجه المشكلة الفلسطينية على أساس حق تقرير المصير وذلك بمشاركة مصر والأردن وإسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى •

وقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى كسب التأييد الأمريكى للخط السياسى المصرى العام فيما يختص بالمسألة الفلسطينية ، واعتبار أنها مشكلة سياسية وليست مشكلة لاجئين . وأنها تمثل لب النزاع فى الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن الوصول الى تسوية سلمية ودائمة دون حل هذه المشكلة حالا عادلا على أساس من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية •

ومن الطبيعى أن يظل موقف مصر ثابتا تجاه المشكلة الفلسطينية خلال جميع المفاوضات التى عقدت فى عام ١٩٧٨ ، وقد أعلنت مصر موقفها بوضوح ، واقترحت عقد اجتماع ثلاثى بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ، وتم عقد الاجتماع فعلا ، وقد تلخص موقف مصر فى أنه لا يمكن قبول تسوية جزئية ، كما أنه لا يمكن الوصول الى اتفاق دون تمهيد الطريق للفلسطينيين لكى يستخدموا حقهم فى تقرير المصير داخل اطار حل شامل ، وقد تحقق ذلك فعلا فى اطار خطاب الغوايا فى كامب ديفيد الموقع فى واشنطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ والذى ينص على أن المفاوضات حول حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها يجب أن تكون بمشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى وإسرائيل ومصر والأردن •

وقد نص الاطار فى القسم الخاص بالضفة الغربية وغزة على اجراءات وترتيبات انتقالية لمدة لا تزيد على خمس سنوات يقوم خلالها

نظام للحكم الذاتى الكامل وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارنها المدنية فور انتخاب سلطة الحكم الذاتى انتخاباً حراً من قبل السكان لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة ، كما تعطى الاجراءات الانتقالية الأهمية اللازمة لكل من مبدأ الحكم الذاتى لسكان هذه الأرض ، والاهتمامات المشروعة للأمن بالنسبة لكافة الأطراف المعنية ، وأما الانسحاب الاسرائيلى من الأرض الفلسطينية المحتلة فيبدأ مع بداية الفترة الانتقالية ، بينما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائى للنصف الغربى وقطاع غزة فى موعد أقصاه العام الثالث من الفترة الانتقالية ، ويجب أن يعترف الحل الذى تسفر عنه المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى •

وكان المفروض طبقاً لهذا الاطار أن تبدأ اجراءات سلمية خلال الفترة الانتقالية لتمهيد الطريق لحل عادل للمشكلة الفلسطينية متضمناً الحفاظ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وعلى المحافظة على أمن جميع الأطراف بما فى ذلك اسرائيل والفلسطينيين •

استرد العالم أنفاسه وتفاعل بتوقيع اطار كامب ديفيد ، واعتبر أن المشكلة الفلسطينية قد وجدت الطريق الى حل ، ولكن وقبل أن يجف مداد كامب ديفيد أعلن رئيس وزراء اسرائيل تفسيره للحكم الذاتى ومفهومه له بطريقة لم تخطر على بال أحد وهو أن الموافقة على الحكم الذاتى ليست بالنسبة للأرض بل للمواطنين فقط . وأن هذا الحكم الذاتى سيكون قاصراً على مهام ادارية ، وأن جميع المهام السيادية الحيوية فهى من حق دولة اسرائيل تمارسها نيابة عن الفلسطينيين ، فالأمن والجمارك والعملية والعلاقات الخارجية وما شابهها هى اختصاصات اسرائيلية ، وقد رفضت مصر قبول التفسيرات الاسرائيلية •

لقد كانت موافقات اسرائيل المبدئية مجرد ستار تخفى وراءه نواياها التوسعية ، فخلال عام ١٩٧٨ والمباحثات دائرة حول المشكلة

الفلسطينية قامت بغزو جنوب لبنان بحجة الزعم بوقف التهديد الذي يمثله الفلسطينيون الموجودون في لبنان ،لأمن المستوطنات الاسرائيلية الواقعة قرب الحدود اللبنانية ، وضرورة وضع حد لهذا التهديد من المنبع ، وشل قواعد المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني ، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لغزو لبنان ، بل لقد أعلن رئيس وزراء اسرائيل أن تدخلهم في لبنان يأتي نتيجة التزام اسرائيل بمنع إبادة المسيحيين على يد القوات الفلسطينية والقوات السورية *

والحقيقة أن الدوافع الحقيقية للتدخل الاسرائيلي في لبنان كانت أكثر عمقا مما يبيديه القادة الاسرائيليون ، فأساس هذه الدوافع هي الأطماع الاسرائيلية التوسعية بوجه عام ، واسرائيل ترى أن حدودها يجب أن تمتد الى بيروت شمالا ، وبذلك تتحكم في مياه نهر الليطاني ، ولكنها اكتفت في المرحلة الأولى باحتلال جنوب لبنان بعد تدمير شبه شامل للقرى الجنوبية وعزلها ، وانهيار جميع الأنشطة الاقتصادية بالجنوب كما أنها أثرت على وضع المقاومة الفلسطينية تأثيرا بالغيا وشلت تحركاتها وأصبحت تعمل في نطاق محدود أدى في النهاية الى خروجها من لبنان في ظل الضغط الاسرائيلي عام ١٩٨٢ *

وكانت الحرب الأهلية في لبنان ، والتدخل السوري هناك ، وضعف الجامعة العربية ، وعدم مبالاة الرأي العام بأوضاع الفلسطينيين ، وعدم اهتمام الدول العربية باتخاذ موقف جاد وحاسم بعيدا عن المجاملات فرصة ذهبية لاسرائيل لاطلاق يدها للتصرف على هواها ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن قامت الانتفاضة على أيدي أطفال وشباب ، سلاحهم الايمان والحجارة ، واستخدمت اسرائيل كافة أساليب القمع والوحشية والقتل وكان في اعتقادها أنها مجرد فورة ما تلبث أن تزول ، ولكن استمرت الانتفاضة أكثر من سبعة أعوام ، ودفع المئات من الشباب والأطفال أرواحهم

ثمنا لها ، حينئذ فقط بدأ الضمير العالمى يهتز اذ يرى أمامه أطقالا عزلا جيعا يسكنون خياما ممزقة صيفا وشتاء كل سلاحهم حجر يقذفون به السيارات الاسرائيلية المصفحة والدبابات ويستعذبون الاستشهاد فى سبيل الحرية ، ووقف العالم يدين اسرائيل وهمجيتها وأصبح لا فارق بينها وبين الحكم النازى الذين عاشوا فى ظله •

وازداد اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية منذ أن وقف ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ أمام المجلس الوطنى الفلسطينى الذى كان منعقدا فى الجزائر وأعلن مبادرته السلمية ، وأعلن موافقته على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ التى كانت معظم الدول الغربية تتذرع بأن عدم اعتراف الفلسطينيين بهذين القرارين يعطى اللحجة لاسرائيل لعدم قيامها بأية مفاوضات ومعارضة أى مؤتمر دولى ، ويومها أعلن قيام الدولة الفلسطينية ، وزالت حجة اسرائيل وحجة الولايات المتحدة ، وكان المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل لكى تنصت لنداءات العالم ولنداء الضمير لديها ، ولكى توقف مذبحه الأطفال بالصفه الغربية وقطاع غزة ، وأن تنسحب من الجيوب اللبناني ، ولكن لم يتحقق أى نجاح لهذه النداءات ، كل ما فعلته الولايات المتحدة — وعلى استحياء — أن أعلنت أن سفيرها فى تونس سوف يقوم بالاتصال والتباحث مع مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية ، وتم اجتماع واجتماعات على فترات متباعدة ودون أن تعلن أمريكا الضغط على اسرائيل لقبول الاشتراك فى المؤتمر الدولى خاصة وأن عقبة كبرى قد زالت من الطريق ، وهى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يعيشان حاليا فى ظل وفاق لم يشهداه من قبل ، وليس هناك أية حساسية تمنع احدى الدولتين من الاشتراك فى المؤتمر •

ولكن الطفل المدلل يرفض ويرفض ويمارس أقصى أنواع الأعمال الوحشية ولا ادانة من الولايات المتحدة ، ولا اجتماع لمجلس الأمن ، وان كان قد صدر عن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية استنكارا لما حدث •

ويوم أن يجتمع مجلس الأمن لإصدار قرار يدين إسرائيل فإن
الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل حق الفيتو •

ولو وقعت تلك الحوادث من بلد آخر غير إسرائيل والاعتداء على
حرمت دولة أخرى لاهترت أعمدة البيت الأبيض وهدد البنتاجون
بالويل والثبور كما حدث في أفغانستان ونيكاراجوا ، ولكنها إسرائيل ،
فلتفعل ما تشاء فسلامتها تضمنها الولايات المتحدة ، وقعهداتها لها بأن
تكون أقوى دول المنطقة تسليحاً قائماً ، فماذا يهمها • ؟ !!

فلسطين

لم يكن للفلسطينيين قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين في أوائل عام ١٩١٧ ، حركة سياسية مستقلة تعبر عنهم • فقد كان الفلسطينيون جزءا من الشعوب التي تألفت منها الامبراطورية العثمانية وانضوى زعماءهم تحت ألوية الجمعيات والهيئات العثمانية ، ومع نمو روح القومية العربية وتأسيس أحزاب وحركات عربية شارك فيها الفلسطينيون بشكل محدود ، ولم تبدأ الحركة الوطنية الفلسطينية في التبلور كحركة قطرية متميزة عن الاطار العام للحركة القومية العربية المبازغة في أوائل هذا القرن الا بفعل تزامن عدد من العوامل التاريخية أهمها :

١ — تبلور فلسطين ككيان جغرافي وسياسي متميز لأول مرة بعد أن كانت قبل ذلك جزءا من بلاد الشام أو ما يسمى « بسوريا الطبيعية » ، فقد فصلتها اتفاقية « سايكس بيكو » عن هذا الاقليم الذي خضع معظمه « سوريا ولبنان » للانتداب الفرنسي ، قبل أن توضع تحت الحكم العسكري البريطاني في أكتوبر عام ١٩١٧ ، ثم الانتداب البريطاني في أبريل عام ١٩٢٠ •

٢ — المشروع البريطاني لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وهو المشروع المعلن به وعد بلفورد في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ ، والذي بدأ تنفيذه عمليا مع وصول البعثة الصهيونية الى فلسطين في أبريل عام ١٩١٨ ، ثم تعيين هربرت صموئيل اليهودي المرتبط بالحركة الصهيونية كأول مندوب سام بفلسطين عام ١٩٢٠ •

٣ — تشتت الحركة القومية العربية وهزيمتها أمام الاتفاقات التي (م ٩ — ج ٢)

أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى ، مما أدى الى احباط الآمال التي
علقها الشعب الفلسطيني على هذه الحركة التي كانت تسعى الى
« استقلال سوريا بحدودها الطبيعية بما فيها فلسطين ، وتنصيب فيصل
ملكاً عليها ، ورفض المزاعم الصهيونية بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود »
وفقاً لما جاء في مقررات المؤتمر السوري الثاني المنعقد بدمشق في مارس
عام ١٩٢٠ ، فكان اختلاف ميزان القوى لصالح «الحلفاء المنتصرين في الحرب
عائقاً أمام طموحات الحركة القومية العربية ، حيث تم احتلال سوريا ،
وتصفية الحكم الفيصلي الذي كان مركزاً للحركة العربية ، مما أدى الى
تشققها في مسارات قطرية ، وكان تحول العدو الرئيسي للعرب من
الاستعمار التركي الى أكثر من عدو بحكم توزيع النفوذ الاستعماري بين
بريطانيا وفرنسا في الأساس ، الى جانب ظهور الخطر الصهيوني في
فلسطين ، من أهم العوامل التي قادت الى هذا التشتت . فعلى سبيل
المثال أصبح السوريون يرون في فرنسا اللخطر الأول ، بينما يرى العراقيون
هذا الخطر في الاحتلال البريطاني ، والفلسطينيون في الحركة الصهيونية .

وفي هذا الاطار نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية لتأخذ بين
أيديها مهمة الدفاع عن فلسطين رغم ضعف ومحدودية امكانات هذه
الحركة ، بعد أن تحول الفلسطينيون فجأة من الاعتماد على الحركة
القومية العربية الى الاعتماد على النفس قبل أن تتبلور حركتهم الوطنية
سياسياً بشكل واضح ، ولعل هذا ما يفسر غلبة الطابع الديني على مرحلة
نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث تشكلت جمعيات اسلامية مسيحية
في محاولة لمواجهة التغلغل اليهودي المنظم ، لكن لم يكن الطابع الديني لهذه
الحركة يعكس نزوعاً الى السلفية ، وانما كان محاولة لتأكيد الوحدة بين
المسلمين والمسيحيين ، واحباط أية محاولة طائفية يمكن أن تقسم صفوف
الشعب الفلسطيني ، ومع ذلك فثمة ما يؤكد وجود تشجيع بريطاني على
انشاء هذه الجمعيات بهدف توفير امكانية لتبرير النشاط الذي تقوم
به البعثة الصهيونية في فلسطين ، على أساس أن للمسلمين والمسيحيين

جمعيات قائمة ، وفي نفس الوقت لم يكن من أهداف هذه الجمعيات ممارسة كفاح وطني ضد الاستعمار البريطاني ، وفي ظل اعتقاد مؤداه أن الصهيونية هي العدو الأول ، وأن بريطانيا ليست طرفا مباشرا في الصراع الفلسطيني ضد الصهيونية ، ومع ذلك كان هناك خلاف ، أو بالأحرى عدم وضوح كامل للرؤية بين هذه الجمعيات حول مستقبل فلسطين وأبعاد الصراع حولها ، ورغم أن الفلسطينيين بدأوا في ذلك الوقت يأخذون قضيتهم بين أيديهم ، فقد ظل الهدف الأساسي للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة هو الانضمام الى سوريا العربية المستقلة ، ويتضح ذلك من خلال متابعة المؤتمرات الفلسطينية المتعددة التي عقدت في ذلك الوقت ، الأمر الذي يؤكد استمرارية التواصل بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية •

لكن تعاضل الخطر الصهيوني وظهور التواطؤ البريطاني مع اليهود تدريجيا ساهما في اكساب تلك الحركة بعدا قاطريا أكثر وضوحا تزام مع اتجاهها الى العنف الذي كانت بدايته في مظاهرات القدس التي اشترك فيها أكثر من ٢٠ ألفا في فبراير عام ١٩٢٠ ، وامتدت الى يافا وحيفا وبيت لحم •

ولم يمض شهران على هذه المظاهرات حتى حدثت أول معركة مباشرة بين الفلسطينيين واليهود في أبريل عام ١٩٢٠ نتيجة استفزاز اليهود لشاعر المسلمين •

وقد شهد عام ١٩٢٠ عدة أحداث ساهمت في تدعيم الطابع المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية ، وأهمها سقوط الحكومة العربية في دمشق ، وضرب الثورة العراقية ، فضلا عن اعلان الانتداب البريطاني على فلسطين ، وكان المؤتمر الفلسطيني بحيفا في ديسمبر عام ١٩٢٠ أول مظهر واضح لهذا التطور ، حيث كان مطلبهم الرئيسي تشكيل حكومة وطنية في فلسطين ، وليس الانضمام الى سوريا ، وقد أسفر ذلك المؤتمر عن

وضع « الميثاق الوطنى الفلسطينى » الأول الذى تصدره مطلب الحكومة الوطنية ، وتسيكل لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة التالية ، وقد اتسم التركيب الاجتماعى لهذه اللجنة بسيطرة الأعيان وكبار الملاك الزراعيين وكبار التجار الذين كان أفقهم النضالى محدودا بالعمل ذى الطابع الدبلوماسى من تقديم عرائض ومطالب واحتجاجات ، مع السعى الى عدم تشجيع استخدام العنف الذى لم يكن ثمة مفر منه فى مواجهة تعاضم الخطر الصهيونى والدعم البريطانى للهجرة اليهودية ، وقد وقفت هذه القيادة موقفا سلبيا من انتفاضة ١٩٢١ ، التى جاءت تعبيرا عن حالة القلق العامة التى كانت تسود بين الفلسطينيين لأسباب عديدة أهمها : فتح أبواب بلادهم للهجرة اليهودية ، والاجراءات القمعية لسلطات الانتداب ، والسلوك الاستفزازى اليهودى الذى فجر الانتفاضة ، ففى صباح أول مايو ١٩٢١ قامت أعداد كبيرة من اليهود بمظاهرة تنشد أناشيد استفزازية للعرب تحت ستار الاحتفال بيوم العمال + فتصدى لهم العرب فى يافا وما حولها لتتشب معركة كانت بداية لتلك الانتفاضة التى انتشر لهبها الى المستوطنات اليهودية المجاورة ليافا ، واستمرت تلك الانتفاضة أكثر من أسبوعين ، واستشهد خلالها ٤٨ فلسطينيا فضلا عن اصابة ٧٣ آخرين مقابل ٤٧ قتيلا ، و ١٤٦ جريحا يهوديا ، وشهد انحازت الادارة البريطانية الى اليهود ، وعملت على القضاء على الانتفاضة بأعنف الوسائل .

ورغم أن الفترة التالية شهدت تأسيس عدة أحزاب فلسطينية ، لم يكن التركيب الاجتماعى لمعظمها يختلف عن تركيب اللجنة التنفيذية كما هو حال الحزب الوطنى (١٩٢٣) وحزب الزراع (١٩٢٤) وحتى حزب الأهالى والحزب الحر الفلسطينى اختلف تركيبهما الاجتماعى بفعل غلبة المثقفين والمهنيين وصغار التجار عليهما ، ولكنهما لم يقوموا بدور جدى فى

تصعيد الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية للتصدي للخطر الصهيوني المتصاعد ، رغم أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان يمثل مناخا مواتيا للثورة حيث انتشرت البطالة ، وعم الفقر نتيجة التزايد المستمر في الهجرة اليهودية ، وانتهاج اليهود لسياسة « العمل العبرى » في ظل دعم بريطاني مباشر ، فكان الشارع الفلسطينى مستنفرا للتحرك العنيف ، لكنه يفتقد الى القيادة التى توجهه وكان أوضح دليل على ذلك حادث البراق الشهير فى أغسطس ١٩٢٩ عندما وصلت الاستفزازات اليهودية الى أقصاها بتنظيم مظاهرات فى ذكرى « تدمير هيكل سليمان » ورفع العلم الصهيونى على حائط البراق الذى يسميه اليهود « حائط المبكى » ، مما دفع الفلسطينيين الى تنظيم مظاهرات مضادة ، وتطور الموقف الى سلسلة من أعمال العنف ترتب عليها سقوط عدد كبير من القتلى وانجرحى من الطرفين •

وكان لانتفاضة البراق تأثير هام على مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث كشفت الأبعاد الحقيقية لسياسة القيادة التقليدية وخاصة بعد تدخل القوات البريطانية لصالح اليهود بشكل سافر ، ورغم أن هذه القيادة لعبت دورا فى تنظيم التحركات الجماعية من مظاهرات وبرقيات احتجاج ، إلا أنها كانت بعيدة تماما عن الاضطرابات العنيفة التى حدثت فى بعض المدن متجاوزة منهج هذه القيادة ، كما ظهرت دعوات للاضراب العام وللامتناع عن دفع الضرائب ، ومقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية ، وتنشيط المصنوعات والمتاجر العربية ، ومقاطعة كل عربى يشتري من اليهود غير الأرض •

ومع ذلك ظلت القيادة التقليدية أسيره تركيبها الاجتماعى الذى دفعها للاستمرار فى سياسة مهادنة سلطة الانتداب ، بل والعمل على تهدئة الشعب ومطالبته بالتزام الهدوء ، وتجلى موقفها هذا بوضوح عندما أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠ يدعو الى

عدم الاحتجاج بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، وعدم القيام بأضراب عام ، هذه السياسة أخذت تثير رد فعل شعبي معارض انعكس بوضوح في هجوم مباشر عليها خلال مؤتمر عام بنابلس في سبتمبر ١٩٣١ ، وبدأت تظهر اتجاهات تتجاوز نهج هذه القيادة وتدعو الى العنف في مواجهة الاستعمار البريطاني ، وليس فقط الحركة الصهيونية التي كانت القيادة التقليدية تعتبرها العدو الوحيد ، وفي هذه الظروف بدأت أولى محاولات الكفاح المسلح الفلسطيني عندما ظهرت في صيف ١٩٣٣ مجموعة مسلحة في منطقتي نابلس والخليل يقودها فلاح يدعى « أبو خليفة » ، وركزت تلك المجموعة نشاطها ضد مراكز البوليس البريطاني ، وساهمت في انتفاضة أكتوبر ١٩٣٣ العنيفة التي شملت مظاهرات واسعة ، وهجوما على مراكز البوليس ومحطات السكك الحديدية ، كما ظهر الشيخ عز الدين القسام الذي حمل دعوة الكفاح المسلح ، وأعطاه طابعا اسلاميا جهاديا ، فأخذ يدعو الناس الى حمل السلاح ، ومقاومة القوة بالقوة ، وقد استشهد في معركة غير متكافئة بين مجموعته والقوات البريطانية في نوفمبر ١٩٣٥ .

وبفضل هذه المحاولة المسلحة عاد الكفاح الفلسطيني ليأخذ شكل الاجتماعات والاحتجاجات والمظاهرات ، خاصة وأن الأحزاب الفلسطينية التي نشأت لسد الفراغ الناجم عن حل اللجنة التنفيذية تبنت الدعوة الى المقاومة السياسية ، وأهمها الحزب العربي الفلسطيني ، وحزب الاصلاح ، وحزب الكتلة الوطنية ، وحزب الدفاع .

وازاء استمرار الانحياز البريطاني لليهود في الوقت الذي أدى صعود النازية للحكم في ألمانيا الى مزيد من تدفق موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، تصاعدت المظاهرات والاضرابات متأثرة أيضا بالموجسة المعادية للاستعمار التي اجتاحت العديد من الشعوب العربية في عامي ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ والتي تميزت بالعنف عموما بغض النظر عن تباين ظروف الأقطار العربية واختلاف درجات تطورها .

وفي هذا الاطار دعت مختلف الأحزاب والهيئات الى اضراب مفتوح حتى ترجع سلطة الانتداب عن سياستها في تهويد فلسطين ، وقد بدأ الاضراب في حيفا قبل منتصف أبريل ١٩٣٦ ليتمدد بسرعة الى سائر أنحاء فلسطين في ١٩ أبريل ، وتحت ضغط الحركة الجماهيرية تألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين التي ضمت جميع الأحزاب برئاسة الحاج أمين الحسيني ، وأعلنت أنها ستستمر في الدعوة للاضراب والجهاد حتى تجاب مطالب الفلسطينيين ، وأهمها . إيقاف الهجرة اليهودية نهائيا ، ومنع انتقال الأراضي الى اليهود ، وانشاء حكومة وطنية في اطار حياة برلمانية . وبذلت سلطة الانتداب جهودا ضخمة لإيقاف الاضراب ، ولما فشلت قررت الحكومة البريطانية ارسال لجنة ملكية للتحقيق ، فأعلن المضربون مقاطعتها ، وفي نفس الوقت قام مئات من الرجال المسلحين بثورة مسلحة ضد المستعمرين عززها قدوم متطوعين عرب في مجموعات ، أهمها : مجموعة فوزى القاوقجي من العراق التي قادت تلك الثورة حتى أصبحت منطقة وسط فلسطين التي سميت باسم « مثلث الرعب » محسومة على القوات البريطانية ، وشهدت تلك الفترة معارك بطولية مثل معركة بلعا قرب نابلس ، ومعركة ترشيحا قرب عكا ، ومعركة جبج بقبضاء جنين . وبلغت أعداد القوات البريطانية التي زجت في هذه المعارك حوالي ٢٠ ألفا ، فضلا عن قوات الشرطة وشرطة المستوطنات اليهودية الأمر ، خلق مناخ حرب حقيقية .

وكان اضراب ١٩٣٦ وما واكبه من عمليات مسلحة هو أول ثورة فلسطينية تأخذ طابع الاجماع الوطنى الشامل ، وبدعم مباشر من القيادة التقليدية التي توحدت في الهيئة العربية العليا ، لما فشلت سلطة الانتداب في التفريق بين فئات الشعب الفلسطينى وفي إيقاف الاضراب ، جاءها العون من الحكام العرب الذين أصدروا نداءهم الشهير الى كل أبناء فلسطين بوقف الاضراب والاعتماد على « حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل » .

وقد أعاد ذلك النداء القيادة التقليدية الفلسطينية الى سابق عهدها في المراهنة على الحكومة البريطانية ، خاصة وأن الثورة كانت قد أبرزت قيادات ثورية جديدة تشكل تحدياً لهذه القيادة . فأعلنت الهيئة العربية العليا أنها قررت بالاجماع طلبية ذلك النداء ، والدعوة لانتهاء الاضراب في ١٢ أكتوبر ١٩٣٦ . وبذلك توقف الاضراب الكبير الذي استمر نحو ستة شهور ، بما يجعله أطول اضراب شامل في التاريخ العربي المعاصر على أمل أن تفي بريطانيا بوعدها ، لكن هذا الأمل لم يلبث أن تبدد عندما استغلت سلطة الانتداب فرصة هدوء الأوضاع لتقوم بحملات قمعية ضد كل من تشك في أن له دوراً في الثورة ، في الوقت الذي تم تشكيل لجنة ملكية لتقصي الحقائق على الطريقة البريطانية، وقد انتهت تلك اللجنة الى توصية بتقسيم فلسطين الى دولتين أحدها عربية والأخرى يهودية ، والابقاء على منطقتي تالته تحت الانتداب البريطاني وهو ما رفضه الشعب الفلسطيني لتستمر أعمال المقاومة بشكل غير منظم حتى عام ١٩٣٩ ، ولعب الفلاحون الدور الرئيسي فيها من خلال جماعات منهم لزمّت الجبال وقدمت لهم القرى المعونة والمأوى ومعهم قطاعات من الشباب المتحمس للوحدة العربية ، ولم يكن للقيادة التقليدية دور في استمرار هذه المقاومة ، حيث كانت عناصرها مبعدة خارج فلسطين ، لكنها قامت بتشكيل « لجنة الجهاد المركزية » بهدف توجيه الثورة وامدادها واسعاف منكوبيها ، والتقى قامت بدور هام في تقديم المساعدات المالية والطبية للنزوح ، بالإضافة الى المساعدات العسكرية لمن يدينون لها بالولاء ، لكن هذه النوره وصلت الى طريق مسدود بفعل ظروف أهمها تزايد فرص التدخل العربي في توجيه الأحداث في فلسطين، وحرص بريطانيا على دعم هذا الاتجاه بفعل الطابع المحافظ للمنظم العربية حينئذ ، الأمر الذي أدى الى تراجع المرحلة الوطنية الفلسطينية مع اشتعال الحرب العالمية الثانية التي طغت على القضايا الإقليمية .

● تعريب القضية الفلسطينية :

وفي تلك الظروف دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها مرحلة تعريبها ، والمقصود بالتعريب هنا ادخالها في اطار التعامل الرسمي العربى ، الذى انتقل بدوره الى مرحلة جديدة بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . وكان التدخل العربى الرسمى لانتهاء اضراب ١٩٣٦ هو نقطة التحول الرئيسيه التى قادت الى هذه المرحلة .

وقد بدأت تلك العملية وتواصلت فى ظروف مؤداها اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية للبحث عن دعم عربى لها منذ اخفاق انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ التى أكدت للفلسطينيين تحالف بريطانيا مع الحركة الصهيونية .

وازاء محدودية الامكانيات الفلسطينية فى مواجهة ذلك التحالف ، عادت الحركة الوطنية الفلسطينية لتبحث عن دعم لدى الحركة القومية العربية التى ارتبطت بها لحن دون وعى بأن هذه الحركة لم يعد لها وجود بعد تشتتها فى بداية العشرينات لتحل محلها حركات قطرية تحكمها مصالح جزئية وضيقة تسعى لتحقيقها من خلال القوى الاستعمارية لا فى مواجهتها ، كما أصبحت هناك حدود قطرية جديدة تسعى القيادات العربية للحفاظ عليها ، وتركيز جهودها ضمن ما يخصها من هذه الحدود .

اذن فقد عاد شعار الوحدة العربية والانتماء العربى لفلسطين يتصدر الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الثلاثينات ، وصاغ عدد من قيادات هذه الحركة فى ديسمبر ١٩٣١ ما أطلق عليه « الميثاق العربى القومى » الذى أكد أن « البلاد العربية وحدة تامة ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به » ، وفى هذا الاطار أخذ التيار القومى التغالب فى الحركة الوطنية الفلسطينية حينئذ يراهن على دور عربى فى دعم هذه الحركة وسعى الى اقامة حزب سياسى قومى فى أغسطس ١٩٣٢ (حزب الاستقلال) الذى اتخذ موقفا واضحا ضد سياسة

المهادنة التي تنهجها القيادة التقليدية ، وكانت تلك التطورات بمثابة مرحلة انتقالية نحو تعريب القضية الفلسطينية التي ظلت القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية حريصة على إبقائها في الإطار القطري ، حتى أدركت أن الأمور أخذت تفلت من أيديها مع اضراب ١٩٣٦ الذي حدد بانتقال زمام المبادرة الى قيادات جديدة ، فوجدت تلك القيادة في الدور العربي ذى الطابع المحافظ ضرورة للحيلولة دون اكتمال هذا التحول ، فكان التدخل العربي الرسمي لانهاء الاضراب هو نقطة التحول التي قادت للانتقال الى مرحلة تعريب القضية الفلسطينية ، في ظل ظروف غير مواتية لأي دور عربي ايجابي . فقد أدى انتصار الحلفاء في الحرب الثانية الى تشديد قبضتهم على المنطقة وتعزيز مكانة الأنظمة العربية المرتبطة بهم ، والتي أقامت جامعة الدول العربية لتلعب الدور الرئيسي في معالجة القضية الفلسطينية عقب الحرب على نحو كرس تعريبها رسميا من خلال الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق الجامعة ، وقد خول ذلك الملحق للجامعة حق تعيين مندوبين لشعب فلسطين ، وهو الأمر الذي لقي معارضة من الهيئة العربية العليا التي لم تتصور أن يقود الاعتماد على الأنظمة العربية الى هذا الصدد الذي يعنى اقضاءها من المنعبة وعزلها عن ممارسة الدور الرئيسي في العمل الفلسطيني ، أو ما أسماه أمين الحسيني تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقها الطبيعي في قيادة الكفاح في فلسطين .

وتصاعد الخلاف بين جامعة الدول العربية والقيادة الفلسطينية ممثلة في الهيئة العربية العليا مع صدور قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث سعت الهيئة الى استثماره واقامة ادارة مدنية فلسطينية ، وتقدمت الهيئة بهذا المطلب عقب اعلان قيام دولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ورغم الاستجابة العربية لهذا المطلب ، الا أن الحكومات العربية التي دخلت جيوشها فلسطين حينئذ قررت أقامة ادارة مدنية فلسطينية محدودة الاختصاصات ، ولا تمارس الشؤون السياسية العليا ، الأمر الذي رفضته

الهيئة العربية العليا ، ازاء ذلك قبلت الأقطار العربية باستثناء الاردن فكرة اقامة حكومة فلسطينية ، ورفض الاردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين التي أعلنت في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، بدعوى أنه « بما أن الجبهة الوسطى الى السهل فرام الله هي في عهد الجيش العربي الاردني ، ولا تزال الأمور معقدة ، فلا تستطيع ادخال يد ثانية ضمن مسؤوليات حكومتنا العسكرية وبالأخص الأشخاص الذين يرغبون في الحكم ويسعون الى ذلك ، عدا أن تشكيل حكومة كهذه أمر يفرض على أهل فلسطين بدون اختيارهم » ، وتلا ذلك التحرك الاردني المهادن الى اكتساب السري .

الفلسطينية عبر مؤتمر عمان في ١ أكتوبر ١٩٤٨ وأريحا في ١ ديسمبر ١٩٤٨ ، فقد فوض مؤتمر عمان الملك عبد الله تفويضا تاما في أن يتحدث باسم عرب فلسطين ، أما مؤتمر أريحا فهو الذي قرر أن تتألف من فلسطين والاردن مملكة واحدة ومبايعة الملك عبد الله ملكا عليها .

ورغم معارضة حكومة عموم فلسطين لقرارات مؤتمر أريحا ، الا أنها كانت عاجزة عن القيام بأي تحرك فاعل ، الأمر الذي أدى الى ضم الضفة الغربية لشرق الاردن ، وظهر واضحا العجز العربي عن تقديم أي دعم لحكومة عموم فلسطين رغم عدم القبول العربي العام لتلك الخطوة ، بل وباتت حكومة عموم فلسطين تمثل عبئا على الحكومات العربية الساعية الى التخلص من التزاماتها العسكرية تجاه فلسطين .

ورغم نجاح هذه الحكومات في ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية ضمن مساعيها لاجل هذا الملف مع توقيع اتفاقيات الهدنة فيما بين فبراير ويوليو ١٩٤٩ ، وبشكل يتواءم مع تحول بند القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة الى بند التقرير السنوي « لوكالة الاغاثة » بما يعنيه ذلك من اعتبارها قضية لاجئين ، الا أن التغير السياسي الذي شهدته بعض الأقطار العربية بسرعة — خاصة سوريا ومصر — أدى الى ولوج مرحلة جديدة أكثر ايجابية في اطار حقبة تعريب القضية الفلسطينية ، وهي

مرحلة العمل القومي العربى السدى استقطب الغالبية العظمى من الفلسطينيين المسيسين فى اطار شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين ، حيث العمل الوطنى الفلسطينى مندمجا فى العمل القومى العربى بتياراته الرئيسية من بعث وناصرية وحركة القوميين العرب •

وشملت تلك المرحلة عقد الخمسينيات ونحو نصف عقد الستينيات، وهى فى الواقع مرحلة صعود الحركة القومية العربية الراديكالية ، التى أعطت للقضية الفلسطينية أولوية متقدمة من منطلق قومى ووحدى أساسه أن فلسطين هى البوابة التى دخلت منها الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية لضرب الأمة العربية وطموحاتها فى التقدم والوحدة، ولتهديد وجودها وشخصيتها القومية بما يعنيه ذلك من ضرورة تصدى الأمة العربية بكاملها للخطر ، وليس الشعب الفلسطينى وحده ، وفى هذا النطاق أصبحت قضية الوحدة والعمل العربى المشترك بمثابة الطريق الى تحرير فلسطين وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك الى غياب العمل الفلسطينى المستقل ، ليس فقط لاندماج الفلسطينيين فى العمل العربى القومى ، ولكن أيضا لأن عقد الخمسينيات كان يمثل اقصى مراحل المعاناة بالنسبة للشعب الفلسطينى اقتصاديا واجتماعيا فى ظل واقع الشتات وحياة البؤس فى المخيمات •

وفى ثنايا تلك الحقبة القومية بدأت ارهاصات العمل الفلسطينى المستقل فى الظهور بشكل تدريجى ، بدءا بالتمايز داخل الأطراف التنظيمية لبعض الحركات القومية ، وبالذات حركة القوميين العرب التى تشكلت فى داخلها « لجنة فلسطين » عام ١٩٥٨ وساهمت بعض الخلافات العربية وخاصة الخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم فى اذكاء هذا التطور ، حيث بدأت الدعوة العربية الرسمية الى اعداد الشعب الفلسطينى للمعركة ، وأخذ مجلس الجامعة العربية ابتداء من سبتمبر ١٩٥٩ فى بحث قضية الكيان السياسى الفلسطينى رغم معارضة الاردن ،

الأمر الذى قاد الى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية فى أوائل عام ١٩٦٤ ، وفى اطار العمل العربى الرسمى فى نفس الوقت وجدت منظمات فلسطينية ثورية خارج ذلك العمل أهمها حركة « فتح » التى مارست العمل الميدانى ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، الأمر الذى كان بمثابة هزة للعمل العربى الرسمى اجمالاً بما فى ذلك القوى القديمة الراديكالية التى انحصرت تصوراتها الاستراتيجية بشأن تحرير فلسطين فى مفهوم الحرب النظامية وانطلاقاً من شعار الوحدة طريق التحرير •

وكان ميلاد هذه المنظمات الفدائية وانطلاقة العمل المسلح نقطة التحول الرئيسية التى قادت الى تكريس العمل الفلسطينى المستقل عقب هزيمة الحركة القومية العربية فى يونيو ١٩٦٧ ، وبدأ حينئذ أن الثورة الفلسطينية المسلحة التى ولدت على أيدى هذه المنظمات الفدائية تعرف الطريق الصحيح الى تحرير فلسطين •• بعد أن ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية والحركة القومية العربية لما يزيد على نصف قرن ، وبالفعل نجحت الثورة الفلسطينية فى فرض نفسها وأسلوبها النضالى القائم على الكفاح المسلح •

وقد كان على هذه الثورة التى ولدت خارج الأراضى المحتلة سواء عام ١٩٦٧ أو عام ١٩٤٨ ، أن تجد طريقها الى داخل هذه الأراضى الفلسطينية ، مما طرح لأول مرة قضية « الداخل الفلسطينى » ، « والخارج الفلسطينى » بعد أن كان الخارج فى العادة عربياً •

وبذلك أصبحت هناك ثلاثة أضلاع للعمل الفلسطينى ، خاصة وأن امتلاك الثورة الفلسطينية لزاماً المبادرة لم يبلغ أهمية « الخارج العربى » وخاصة مع عجز هذه الثورة عن بناء قواعدها الأساسية داخل الأراضى المحتلة خلال الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ولجئها الى اقامة هذه القواعد

في الأراضي العربية المحيطة بفلسطين والخاضعة لسيادة أفكار عربية لها مواقفها تجاه العمل الفدائي •

وقد أدت خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة القواعد الأمانة داخل الأراضي المحتلة ، و اخفاق محاولاتها في هذا الاتجاه عقب حرب ١٩٦٧ الى الصدد من فاعليتها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ، والى اضطرارها للارتباط بالواقع العربي الذي اتجه صوب مواقع محافظة في الغالب الأعم عقب تلك الحرب وبتأثيراتها •

والمؤكد أن هناك عوامل متعددة ومتشابهة ساهمت في هذه الخسارة ، لكن في مقدمتها ثلاثة عوامل رئيسية :

١ - قصور استراتيجية المقاومة :

بدا منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية أن هناك نوعا من المبالغة في التأثير بالقوانين العامة أدى الى تعاضم الاتجاه لنسخ أساليب الكفاح من تجارب أخرى على حساب السعى الى اشتقاق هذه الأساليب من الواقع الفلسطيني المعين وكانت محصلة ذلك خلطا بين مستويات العمل الفدائي ، وعدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية ، فأعطى كثير من قادة الثورة للعمل الفدائي في بدايته الأولى صفة حرب الشعب ، رغم أن الميثاق الوطني الفلسطيني كان مصيبا في التمييز بين هذا العمل لحظة صياغة الميثاق عام ١٩٦٨ وبين الحرب الشعبية ، وأدى هذا الخلط بين العمل الفدائي في مرحلة بدائية ، التي كانت دون حرب العصابات ، وبين حرب التحرير الشعبية الى تصديد مداخل وهمية لهذا العمل مشتقة من التجربة الصينية دون تصرف :

المرحلة الأولى : اضرب واهرب •

والثانية : المواجهة المحدودة *

والثالثة : الاحتلال المؤقت *

والرابعة : الاحتلال الثابت *

والأهم من ذلك ما ترتب عليه من تبسيط ضار عندما اعتقد البعض أن الثورة الفلسطينية أنجزت المرحلة الثانية ، أى المواجهة المحدودة بخوضها معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ وأنها اجتازت المرحلة الثالثة : أى الاحتلال المؤقت — مع احتلالها لقرية الحمة شمالى فلسطين فى مايو ١٩٦٩ ، ورغم أن اخراج المقاومة من الاردن بعد ذلك أظهر مدى الخطأ الذى وقعت فيه ، وساعد على التراجع عن هذا التصور المنقول حرفيا من تجربة أخرى ، الا أنه ترك آثارا ضارة كان من الصعب تداركها ، كما أنه أدى الى اصدار أحكام غير دقيقة على الثورة فى مجملها خلال الجدل الذى دار على الصعيد العربى فى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينيات ، حيث حكم بعض المفكرين العرب عليها بالفشل ، وعلى حرب التحرير الشعبية بالأخفاق قبل أن توجد على أرض الواقع ، وفى نفس الوقت حددت الثورة الفلسطينية هدفها فى البداية بشكل مبالغ فيه ، وهو تصفية الوجود الصهيونى فى فلسطين على نحو يتجاوز كل قدراتها المتواضعة ، وقد اعترف بعض قادتها بعد ذلك بأن اعلان ذلك الهدف كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم بينما كان الهدف الحقيقى هو مناوشة العدو وإبقاؤه فى حالة تيقظ واستعداد وارباك اقتصاده *

ويضاف الى ذلك أيضا عدم تحديد طبيعة العلاقة بين الكفاح المسلح والكفاح السياسى والخلاف الواضح بين الفصائل المختلفة للثورة الفلسطينية حول هذه العلاقة ، وبالذات بين حركة فتح من ناحية وفصائل اليسار الفلسطينى من ناحية أخرى *

وقد حال هذا القصور في الأساس النظرى لاستراتيجية الكفاح المسلح دون امكانية تبلور نظرية فلسطينية متكاملة في المقاومة الوطنية ، وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا القصور على الممارسة العملية لهذا الكفاح ، فقد ظلت انطلاقا العمل الفدائي في أضيق نطاق عقب حرب ١٩٦٧ ، ورغم تناميها بعد ذلك ، إلا أنها ظلت أسيرة القانون الذي حكم وجودها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائي داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفاعليته ، فكانت الثورة الفلسطينية قد حاولت بالفعل إقامة قواعدها الرئيسية داخل الضفة والقطاع عقب حرب ١٩٦٧ ، لكنها لم تتمكن من ذلك لأسباب تتعلق بقصور استراتيجيتها ، وبالأوضاع الاجتماعية السياسية في المنطقة ، وبفاعلية الإجراءات الاسرائيلية للسيطرة عليها ، وأدت خسارة الثورة لمعركة المناطق القاعدية الأمانة في الأراضي المحتلة إلى إتجاهها إلى تركيز هذه القواعد خارجها ، وفضلا عن المشكلات التي أثارها انتقال الجسم السياسي والعسكري للثورة إلى الأردن ولبنان ، كان هذا الانتقال يصب في اتجاه مرحلة المقاومة بالداخل في مدار العجز عن التحول إلى حرب عصابات طويلة النفس ، ووجه التصور هنا أن العمل الفدائي لم يقيم من البداية على اعطاء الضفة والقطاع الأهمية المركزية والأولوية الأولى في العمل المقاوم ، ولذا ظل الجزء اللاجئ من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر الأهم في المقاومة ، فكان على مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان أن تشكل المحيط الاجتماعي الذي نهلت منه المقاومة ، وهذا لا يعنى أنه حدثت قطيعة بين الثورة وجماهير الداخل ، بل على العكس شهدت الضفة والقطاع نهوضا وطنيا عبر المقاومة المسلحة والسياسية ، لكن في نطاق لا يتجاوز الحدود الدنيا حتى الانتفاضة الأخيرة ، فكان وجود العمل الفدائي في صراعات جانبية استنزفت الكثير من طاقاتها ، وأبقى تأثيرا محدودا على العدو المتفوق عسكريا والقادر على امصاص وتعويض الضربات التي توجهها له بين الحين والآخر •

٢ - عدم ملائمة الاطار السياسى - الاجتماعى فى الاراضى المحتلة :

ولم يكن قصور استراتيجيه المقاومه هو وحده مصدر هذا الخلل البنئوى ، وانما أيضا التركيب الاجتماعى للاراضى المحتلة الذى يعتبر العامل الأهم وراء هذا الخلل ، فهذا التركيب هو الذى ساعد على نجاح السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومه عقب الاحتلال ، وحال دون أن تصبح الاراضى المحتلة بمثابة « البحر بالنسبة للسماك » كما تقول عبارة ماوتسى تونج الشهيرة ، فكانت بعض عائلات الطبقة العليا فى الضفة الغربية بالذات على استعداد للتعامل مع الوضع الجديد الناجم عن الاحتلال الذى أبدى استعدادا سريعا للحفاظ لها على مواقعها وامتيازاتها، وكانت سياسة الجسور المفتوحة التى اتبعتها الاحتلال من أهم السياسات التى اتخذت للمحافظة على امتيازات الجناح الزراعى لهذه الطبقة ، بما يحول دون كسادها بانعكاساته السلبية على جناحها التجارى أيضا .

والواقع أن هذا السلوك لم يكن غير متوقع من بعض عائلات الوجهاء التى ساهمت - بعد هزيمة ١٩٤٨ - فى ضم الضفة الغربية الى الاردن ، وكما اتضح من مرحلة نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تشارك هذه الطبقة عموما فى العمل الوطنى الا بدور دبلوماسى هادئ ، وان كانت بعض المصادر تؤكد أن عناصر من هذه الطبقة تحلت بروح مثالية وحملت السلاح ضد الانجليز والصهاينة . لكن ليس ثابتا ان أيا من عناصر هذه الطبقة قام بحمل السلاح سوى الشهيد عبد القادر الحسينى قائد جيش الجهاد المقدس فى حرب ١٩٤٨ .

فتاريخ الارستقراطية الفلسطينية يؤكد أنها طبقة نبلاء غير مقاتله فى الغالب ، وشديدة التمسك بالأساليب الشرعية فى العمل السياسى ، فكان ملاذها فى مواجهة الخطر الصهيونى هو التحرك الدبلوماسى . ومحدوله تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر العرائض والتصريحات

والتحذيرات ، وهذا هو حدود دورها التى تتفق عليها أهم المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولذلك وقع على متوسط وصغار التجار وبعض الحرفيين والفلاحين ثم العمال عبء النضال السياسى ذى الطابع العنيف •

ورغم أن حجم هذه الطبقة كان محدودا عند الاحتلال الاسرائيلى ، الا أنها كانت تمسك بمفاتيح السيطرة على الضفة الغربية فى الوقت الذى كانت الطبقة الوسطى المدنية والريفية مهشمة سياسيا ، رغم أنها تمثل غالبية سكان الضفة ، وكان الملاك الزراعيون هم الأكثر نفوذا داخل هذه الطبقة بتأثيرهم النافذ على الريف الفلسطينى ، ولا يستند هذا النفوذ الى أدوات القمع فى الأساس ، وانما الى علاقات اجتماعية تجعله أكثر قبولا من صغار وفقراء الفلاحين الذين يفترض أنهم مصدر الدعم الحقيقى لأية حركة مقاومة فى بلد زراعى ، وقد بقيت تأثيرات هذه العلاقات قائمة رغم التغير الاجتماعى الذى شهدته هذه المنطقة مع التطور الرأسمالى البطيء للزراعة والانتشار النسبى للتعليم الحديث ، وزيادة الاتصال المباشر بالثقافة الأوروبية ، والتصاعد النسبى فى أهمية الطبقة الوسطى •

٣ - الانقسامات الفلسطينية :

عانت الثورة الفلسطينية منذ مرحلتها التكوينية من تعدد سياسى وفكرى يمكن اعتباره امتدادا للتيارات المتباينة على الساحة العربية بدءا بالقومية العربية وحتى الاشتراكية الماركسية بتنوعاتها مرورا بالتيار الوطنى الفلسطينى بطبيعة الحال ، واقترن هذا التعدد بانقسام تنظيمى وحركى تزايدت حدته مع مئات الانشقاقات فى صفوف بعض فصائل المقاومة ، وتكرس هذا الانقسام بفعل ثلاث عوامل رئيسية :

(أ) دور بعض الأقطار العربية التى عمدت الى انشاء فصائل فلسطينية تابعة لها ، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها •

(ب) المصالح الذاتية ، حيث لم يكن ثمة مبرر لوجود بعض الفصائل

سوى نزعات ذاتية لبعض الأفراد الطامحين الى الزعامة .

(ج) ضيق الأفق السياسى ، أى العجز عن الاحاطة بالأبعاد الحقيقية

للمقاومة ، وعن اتخاذ مواقف ثورية واعية ، والواقع أن هذا

الانقسام لم يكن ليلقى بهذا القدر من تأثيراته السلبية

على الثورة الفلسطينية لو أنه لم يمتد الى العمل العسكرى .

فقد حال هذا الانقسام دون توفر الوحدة العسكرية للثورة ،

وقاد الى تعدد الخطط العسكرية ، وغياب الخط العسكرى السياسى

الواحد ، وهذا الظرف الخاص بالثورة الفلسطينية يقتاض مع

أحد القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة ، حيث كان وجود قيادة

عسكرية موحدة بمثابة كيان عام لكل هذه التجارب ، فكان غياب العمل

العسكرى الموحد بفعل الانقسام السياسى الفلسطينى من أهم العوامل

التي أثرت سلبيا على مسار الثورة منذ انطلاقتها رغم انضواء جميع الفصائل

تحت لواء منظمة التحرير — باستثناء انسحابات قليلة ومؤقتة لبعضها حتى

عام ١٩٨٣ ، الذى شهد انسحاب معظم الفصائل من منظمة التحرير . ورغم

أن عام ١٩٨٧ شهد مصالحة وطنية فلسطينية توجها الى انعقاد الدورة

الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر (١٩ — ٢٠ أبريل

١٩٨٧) . الا أن هذه المصالحة التى شملت أهم الفصائل الفلسطينية لم

تشمل تجاوز الوضع الانقسامى الذى كان سائدا قبل ١٩٨٣ ، ولم تنطرق

الى مسألة الوحدة العسكرية للثورة .

وهكذا تجمعت هذه العوامل الثلاثة الى جانب فاعلية الاجراءات

الاسرائيلية للسيطرة على المناطق المحتلة فى الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ،

لتنقود الى خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة قواعدها الرئيسية فى

الداخل ، وازاء ذلك لجأت الثورة الى اقامة هذه القواعد على الأراضى

العربية المتاخمة للمناطق المحتلة بدءا بالضفة الشرقية لنهر الاردن ، حيث توجد الأرض التي تتناخم القطاع الأطول من الضفة الغربية المحتلة بطول حوالى ٦٠٠ كيلو متر ، حيث يعيش أكبر عدد من الفلسطينيين خارج الاراضى المحتلة ، وأدى ذلك الى اثاره التوتر بين الثورة وبين الحكومة الاردنية ، الأمر الذى جعل توفير القواعد الأمنية الضرورية لحرب العصابات أهم معضلة تواجه هذه الثورة ، والمعروف أن لهذه القواعد أهمية غائقة فى جميع نظريات المقاومة وتجاربها ، لما توفره من امكانات للتنظيم والتدريب والتتفيع والاستعداد لمواصلة المعركة .

وقد نبغ التوقع بين الثورة وبين السلطات الاردنية ، ثم اللبنانية من طبيعة القاعدة الآمنة نفسها ، باعتبارها المكان الذى تمارس فيه الثورة السيطرة بل والسلطة الكاملة وسط شعب مؤمن بها ، ولم يكن ثمة أى نظام عربى يمكن أن يسمح للثورة الفلسطينية بهتل هذه السيطرة على الأرض والشعب ، فضلا عن اختلاف تصورات هذه النظم ، لأسلوب ادارة الصراع العربى الاسرائيلى ، وعدم ايمانها بالعمل الفدائى .

وازاء ذلك كان الصدام السريع بين الثورة والسلطات الاردنية ، ولدى أسرع به تبنى بعض فصائل هذه الثورة أفكارا راديكالية دعت الى تحقيق نوع من التغيير الاجتماعى الراديكالى فى الوطن العربى كأحد متطلبات شن حرب تحريرية شعبية ناجحة على النموذج الفيتنامى ، وانتهى ذلك الصدام بمعارك أحراش جرتس وعجلون فى يوليو عام ١٩٧١ ، التي أنهت الوجود المسلح للثورة بالاردن ، وحرمتها من أهم مناطق قاعدية يمكن أن تعتمد عليها بعد أن عجزت عن التمرکز فى داخل الأراضى المحتلة .

أما المناطق القاعدية التى أقامتها الثورة الفلسطينيه فى لبنان بعد ذلك ، والتي كان بعضها قد أقيم بالفعل قبل الخروج من الاردن ، فلم تكن لتؤدى الدور الهوى الذى يكفله الوجود فى الأراضى الاردنية

المقاومة للأراضي المحتلة ، وبامتداد طويل على خط الحدود يصعب احكام اغلاقه نهائيا ، ومع ذلك سعت المقاومة الى الاستفادة من قدرتها على اقامة مناطق قاعدية بلبان لتوجيه ضربات الى منطقة الجليل المحتلة عام ١٩٤٨ ، ولذلك كانت القواعد التي اقامتها الثورة الفلسطينية في لبنان ذات غاوية في دعم نفوذ منظمة التحرير ودورها على المستوى العربى أكثر من أهميتها في دعم العمل الفدائى بالصفة والقطاع بشكل منظم ومتصاعد ، فقد قنعت الثورة بعد الخروج من الاردن بتوجيه ضربات عسكرية متفرقة مع قيادة المقاومة السياسية الى جانب القوى الوطنية الأخرى داخل الأراضي المحتلة .

وفي نفس الوقت لم تسع الثورة الفلسطينية الى اقامة مناطق قاعدية لها داخل الأراضي السورية من الأصل بسبب الرفض السورى لاستقلال العمل الفدائى ، ولكن الملاحظ أنها تجنبت من البداية اثاره مشكلات مع السلطات السورية في هذا المجال ، وبررت ذلك بعدم ملائمة الواقع الجغرافى للعمل الفدائى ، بمعنى أن المناطق الحدودية عند مضبة الجولان لا تصلح لحرب العصابات لاقتقادها الى الأهداف الحيوية التى يمكن ضربها . ولعدم وجود كثافة سكانية فلسطينية عند الجانب السورى للحدود يمكن أن تفرع فيها القوات الفدائية .

وعلى هذا النحو لم تجد الثورة الفلسطينية سوى لبنان ، وبالذات جنوبه المحاذى لشمال اسرائيل ، كموقع لاقامة قواعدا الرئيسية مستفيدة من ضعف السلطة اللبنانية ، ومن وجود حركة وطنية ديمقراطية قوية في لبنان تؤيد الوجود الفلسطينى المستقل ، لكن هذا الاستقلال لم يكن مستقرا ، لان وجود المقاومة في لبنان بالشكل الذى كان عليه بدأ دائما تأمر مؤقت ، وخاصة بعد نشوب الحرب الأهلية وتورطها فيها ؛ وتضافر التدخلات السورية في الساحة اللبنانية ، ومع ذلك فقد نجحت المقاومة في الحفاظ على هذا الوجود في ظل الحرب الأهلية ، حتى تعرضت لصره قاصمة عبر الغزو الاسرائيلى للبنان في صيف ١٩٨٢ .

وهكذا يمكن القول بأن خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة القواعد الآمنة في الضفة قبل نهاية عام ١٩٦٧ ، وفي غزة مع أواخر ١٩٧١ ، وعدم إصرارها على متابعة هذه المعركة ، ولجوتها للبحث عن أماكن لاقامة هذه القواعد في أقطار الطوق العربية ، قادها الى أزمة اعتمادها على هذه الأقطار لوجود قواعد الفدائيين على أرضها ، بما يعنيه ذلك من اعتمادها على عوامل خارجية عنها ولا تستطيع التحكم فيها ، ولذلك كان عليها أن تواجه مشكلات في علاقاتها مع هذه الأقطار على نحو وضع قيود كبيرة على قراراتها * وكان ذلك الوضع الذي اضطرت اليه الثورة الفلسطينية اهم مصدر للخلل البنيوي في حركتها ، مما أدخلها في صراعات جانبية واسعة النطاق ألقتها عن صراعها الرئيسي ، واستنزفت الكثير من طاقاتها ، وفرض عليها أن تتضبط في اطار أحكام قوانين الوضع العربي ، الأمر الذي زاد عجزها عن المواجهة الفاعلة للاحتلال الاسرائيلي ، وكتب ذلك تزايد مستمر في العجز العربي العام قاد الى التعليق بسرابييات حل سلمى ممكن خارج اطار الشروط الاسرائيلية المجحفة *

لكن في الوقت الذي كانت هذه الظروف تهدد في محصلتها النهائية استمرار الثورة الفلسطينية ، أخذت قيادتها تنتبه الى ضرورة العودة للعمل في داخل الأراضي المحتلة وخاصة بعد أن أكدت حرب ١٩٨٢ الفلسطينية اللبنانية - الاسرائيلية عجز « الخارج العربي » وعدم قدرة « الخارج الفلسطيني » على الاستمرار دون تصعيد الكفاح الوطني في الداخل ، وفي ذلك الوقت كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة ، التي شهدت عملية تغير اجتماعي بطيء لكن عميق ، قد باتت مهيأة لأن تأخذ زمام المبادرة في الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث أخذ الوضع الذاتي الضروري للاستجابة لتحدي الاحتلال يتحقق كمحصلة لهذا التغير الاجتماعي الذي يمكن تلخيص أهم معالمه في :

١ - اكتمال نضج جيل فلسطيني جديد من أبناء الأراضي المحتلة يتميز بقدرات أعلى في مواجهة الاحتلال من الجيل السابق عليه ، ويوصف

هذا الجيل بأنه أقل خوفاً من سلطات الاحتلال وأكثر جرأة في مواجهتها، لأنه لم يعايش صدمة الاحتلال وهزيمة ثلاثة جيوش عربية في حرب ١٩٦٧، ولم يعتقد في يوم ما أن الجيش الاسرائيلي لا يمكن أن يهزم على عكس الجيل السابق عليه الذي شهد هذا الجيش يقتحم الضفة والقطاع دونما عناء، وتعدى زحفة أراضي الدول العربية المجاورة •

وقد أخذ وعى هذا الجيل الجديد في التفتح مع حرب ١٩٧٣، حيث عايش خبرة القراجع النسبي لهذا الجيش فيها، كما عايش خبرة حرب ١٩٨٢ اللبنانية وعجز هذا الجيش عن القضاء على المقاومة الفلسطينية وقطاع محدود من القوى الوطنية اللبنانية التي همدت في مواجهته ٨٨ يوماً دون أى عون عربى، ثم اضطراره للانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية التي احتلها، وفضلاً عن ذلك فإن نشأة هذا الجيل في ظل الاحتلال سلحته بروح المواجهة والندية، حيث تعود على التعامل مع السلطة المحتلة في الصباح والمساء وعند كل مفترق طرق، وتؤكد الاحصاءات الاسرائيلية أن غالبية أعمال العنف في الأراضي المحتلة يقوم بها شباب أو صبية من أبناء هذا الجيل، الذي تنعكس روحه القتالية بالضرورة على الجيل السابق - أى الآباء والأجداد - الذين تدل أحداث الانتفاضة الكبيرة على دورهم الفعال فيها الى جانب أبنائهم، ويزيد من الحالة الثورية لهذا الجيل ادراكه المتنامي لعجز الوضع العربى عن ممارسة أى دور جدى من أجل تحريره، وبالتالي فليس أمامه سوى الاعتماد على نفسه إذا أراد التحرر من الاحتلال •

٢ - تصاعد دور الجامعات الفلسطينية بالداخل في الحركة الوطنية مع التزايد المستمر في أعداد طلابها من أبناء هذا الجيل الذين تصطدم أبسط حقوقهم في الحياة بواقع الاحتلال، غزو لاء الطلاب لا يجدون العمل بعد تخرجهم، وخاصة بعد أن أخذت غرض العمل تقل في الأقطار العربية مع الانحسار النسبي للموجة النفطية، في الوقت الذي تزداد

أعدادهم بسرعة بعد القفزة الهائلة التي شهدتها جامعات الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٧٥ ، والتي كانت محلها استيعاب هذه الجامعات لحوالي ١٧ ألف طالب عام ١٩٨٧ ، ويأتي معظمهم من الطبقة الوسطى والدنيا التي باتت كل طموحاتها تصطدم بواقع الاحتلال ، كما أن نسبة عالية منهم من أبناء المخيمات الذين ليس لديهم ما يفقدونه في المواجهة مع سلطات الاحتلال ، وهذا التطور هو ما يفسر كيف تصاعد دور الجامعات في الحركة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الماضية لتصبح إحدى وأهم ركائزها وأحد أبرز مراكز الإشعاع الثوري بانعكاساتها المباشرة على محيطها الجغرافي .

٣ - تزايد مشاركة العمال والفلاحين في الحركة الوطنية ، فقد شهدت الفترة الماضية تزايداً مطرداً في أعداد القوة العاملة المأجورة نتيجة فقدان كثير من صغار الفلاحين لأراضيهم في ظل سياسة المصادرة التي تنتهجها سلطات الاحتلال لأغراض استيطانية أو عسكرية أو انتقامية من المشاركين في المقاومة أو المتعاطفين معها ، ويضاف إلى ذلك تسرب أبناء الفئات الدنيا من الدراسة وتوجههم إلى سوق العمل تحت ضغط الحاجة ، وكانت سلطات الاحتلال قد سعت إلى استيعاب هذه الظاهرة المتنامية من خلال فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام عمال الضفة والقطاع ، والذين تصل أعدادهم إلى ما يزيد على مئة ألف من العمال ، لكن سياسة فتح باب العمل لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل لم تحل مشكلة البطالة المتزايدة في ظل الاتساع المستمر في قاعدة الطبقة العاملة ، وتقلص فرص العمل بالأراضي المحتلة ، والثابت أن هناك علامة طردية بين انتشار البطالة وبين انخراط أعداد متزايدة من العمال في الحركة الوطنية ، وواكب ذلك بدء مشاركة قطاعات من الفلاحين في هذه الحركة منذ انتفاضة يوم الأرض في ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ .

٤ - تزايد دور التجار في الحركة الوطنية وخاصة خلال الأعوام

السابقة عندها أخذ هذا الدور طابعا مبادرا ومنظما ، حيث لم تعد مشاركتهم مجرد استجابة لضغوط المتظاهرين باغلاق المحلات ، بل تطورت في اتجاه المبادرة بالدعوة للاضراب ، وهو الدور الذي ظهرت فاعليته بوضوح خلال الانتفاضة .

فلم تعد هناك مدينة في الأراضي المحتلة لا يشارك تجارها في الاضراب بما في ذلك مدينة رام الله التي ضرب تجارها الاثرياء مثالا فذا في التضحية ، على عكس معظم الترقعات الاسرائيلية التي ذهبت للمراهنة على ابعاد هذه المدينة المزدهرة عن الانتفاضة ، خاصة وأن سكانها عموما من الطبقة الوسطى التي تعمل بالأعمال الحرة ، وليس فيهم لاهثون من الذين فقدوا أملاكهم عام ١٩٤٨ .

وقد أدى هذا التغير الاجتماعي الى تهيئة الوضع الذاتي في الأراضي المحتلة لمواجهة جديدة مع الاحتلال في حالة توفر المناخ العام اللازم لهذه المواجهة ، وهو المناخ الذي أخذ يتخلق منذ أوائل عام ١٩٨٦ بعد سقوط آخر رهان كبير على التسوية السلمية من خلال تجربة اتفاق عمان ، ليصل الى ذروته في أواخر عام ١٩٨٧ .

وقد ساهمت مختلف القوى الفلسطينية في الداخل في خلق هذا المناخ ، لكن مع دور أكثر تأثيرا للتيار الاسلامي في قطاع غزة حيث تفجرت الانتفاضة لتنتقل الى الضفة الغربية ، وقد تمكن المجاهدون العاملون في إطار « سرايا الجهاد الاسلامي » بصفة خاصة من تحريك الركود الذي ظل يسيطر على القطاع لفترة طويلة وخلق مناخ جديد بين أهله ، من خلال تصعيد المقاومة السياسية والمسلحة داخله خلال عام ١٩٨٧ بمعدلات تجاوزت المقاومة التي شهدتها الضفة الغربية لأول مرة منذ فترة طويلة حيث ظلت الضفة مركز المقاومة ضد الاحتلال .

ويجدر الاشارة بأن انصواء التيار الاسلامي في إطار هذه « الجبهة »

ينبغي أن يحد من المخاوف المبالغ فيها من أن يؤدي تصاعد هذا التيار الى صبغ الحركة الوطنية والفلسطينية بصبغة دينية ، وهي مخاوف ، قد تكون مبررة نظريا ، لكنها لا تأخذ في اعتبارها عدة معطيات هامة أبرزها •

١ - التباين الضروري بين أنشطة التيارات الاسلامية المعارضة لأنظمة الحكم في بعض البلاد والساعية لاقامة دول اسلامية ، وبين نشاط تيار اسلامي يقاتل من أجل تحرير وطنه في المقام الأول بما يعنيه ذلك من ضرورة تأجيل أى خلاف حول نوع الدولة التي ينبغي اقامتها بعد التحرير ، وتبرز أهمية هذا التباين لا من وجهته النظرية فحسب وانما من رصد حركة التيار الاسلامي الفلسطيني في الواقع ، والتي تؤكد تغلب الاتجاه انتحري المتحالف مع القوى الوطنية الأخرى بقيادة « فتح » في الداخل وعزلة الاتجاه الانقسامى الذى يعطى الأولوية لقضايا أيديولوجية •

٢ - البناء الفكرى لقطاع رئيسى من التيار الاسلامي الفلسطيني الفاعل وبالذات سرايا الجهاد ، والذى ينطوى على مكون وطنى وعروبى واضح كما يبدو من الصحيفة المعبرة عنها (البيان) التى تصدر فى لندن ومن مطبوعاته السرية فى قطاع غزة ، حيث يمكن اعتبار الفكرة الاسلامية احدى صياغات البحث عن الاستقلال الوطنى واسترداد الهوية ، وهى هنا ليست مجرد هوية اسلامية ، وانما - أيضا - هوية الوطنيه الفلسطينية فى مرحلتها الراهنة والحاسمة ، روحا قتالية استشهادية تزيد من قدرتها على المواجهة ومن فاعليتها انطلاقا من المبدأ الاسلامي « النصر أو الشهادة » •

وفى هذا الاطار يمكن القول بان المتحالف الذى قام بين اهم تنظيمين للتيار الاسلامي (الجهاد والاخوان) وبين القوى الوطنية الاخرى بقيادة حركة « فتح » لعب دور فى استمرار الانتفاضة من خلال القيادة الوطنية الموحدة التى امسخت برمام الموقف وعمت على توجيه الانتفاضة

في مسارات محددة من خلال البلاغات والمنشورات التي توزع في مختلف أنحاء الضفة والقطاع ، وتضم هذه القيادة عناصر من الصف الثاني والثالث (٢٥ - ٤٠ عاماً) بدلا من عناصر الصف الأول المعروف معظمها لسلطات الاحتلال ، وترتبط هذه القيادة بعلاقة تنسيق وثيقة مع قيادة منظمة التحرير فيما يتعلق بالتحركات الرئيسية في مجرى الانتفاضة .

والى جانب هذه القيادة الوطنية الموحدة ، هناك لجان شعبية في مختلف المناطق تتولى متابعة الموقف وتقدير ما تقتضيه الظروف من تصعيد أو تهدئة مؤقتة لالتقاط الأنفاس ونقل النشاط من منطقة الى أخرى ، تعمل معا في تناغم غير مسبوق ، لاحظته معظم المراقبين عندما وجدوا ايقاع الانتفاضة يجرى بنسق منظم ، وتقوم هذه اللجان بتكوين جماعات الدعم للذين يواجهون صعوبات معيشية بسبب توقف العمل .

وهذه اللجان تجتمع وتدرس وتقوم مراحل الانتفاضة ، ثم تتخذ القرارات المناسبة لإدارة عملية المواجهة ، وتتبنى عنها أطر مركزية وأخرى مرعية مترابطة فيما بينها ، وتنسق أعمالها بشكل مدروس وبوسائل اتصال متعددة وسريّة ، وقد قاد تطور الانتفاضة على هذا النحو الى عزل القيادات التقليدية المهادنة ، والى اضطرار بعضها للرضوخ للمناخ الجديد ، كما يظهر من تراجع رشاد التسوا رئيس بلدية غزة السابق عن موقفه المطالب بالحكم الذاتي الى المطالبة بالانسحاب والدولة المستقلة ، معلنا ان جماهير الشارع الفلسطيني اكدت صحة هذا الطلب ولا بد من الوقوف الى جانبيهما .

وفي هذا الاطار حققت الانتفاضة أوسع مشاركة وطنية في مواجهه الاحتلال منذ ١٩٦٧ على نحو يجعل من استراتيجية العصيان المدني أمرا متاحا لأول مرة منذ فشل محاوله تطبيقها الوحيدة في الثمانينيات التالية للاحتلال .

وقد دعت بعض البيانات الصادرة عن « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » بالفعل الى الاستعداد لهذا العصيان الذى ينبغى الاعداد له بعجدية ، وسرعة استثمار لقوة الدفع التى حققتها الانتفاضة فى الأراضى المحتلة فى اطار خطة تدريجية تصاعدية تبدأ بمقاطعة السلع الاسرائيلية التى يمكن الاستغناء عنها ، مع العمل من أجل توفير بدائل للسلع الأخرى اعتمادا على الجهود الذاتية الأساسية ، مع الامتناع عن دفع الضرائب تدريجيا ، ورفض البطاقات الاسرائيلية ، وعدم ملء الاستثمارات الرسمية الا بالنقود المحلية ، والامتناع التدريجى عن العمل داخل اسرائيل أو فى المنشآت الاسرائيلية بالأراضى المحتلة ، والسعى الى توفير تغطية اقتصادية لتعويض الأجور التى يحصل عليها أكثر من مائة ألف عامل حتى يمكن توفير أعمال لهم داخل الأراضى المحتلة ، فاذا انتهت الانتفاضة بإرساء حجر الأساس لهذا العصيان . وكسر حاجز القردد والخوف من المضى فيه ، وأمكن تنفيذ بعض خطواته الأولية بما يتيح البناء فوعها تدريجيا تكون الحركة الوطنية الفلسطينية قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة أكثر تطورا من أى وقت مضى .

الانتفاضة :

إذا كانت كلمة الانتفاضة لعويا معنى ، الاستيقاظ فجأة ، أو التحرك من أجل التخلص من كابوس ، أو الابتعاد عن تىء مزعج ، وان كانت ميسيا تعنى التخلص من الاحتلال فانها سيكولوجيا تعنى عملية ولادة جديدة .

وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لم تقلب فقط ، المفاهيم السياسية والاقتصادية . بل حتى طالت المفاهيم العسكرية المتعارف عليها فى الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى منذ أربعين سنة ، ففى أقل من سنة أدت

الانتماء الى تغيرات اجتماعيه على مستوى الاتجاهات العامة وعلى مستوى السلوك الفردي .

واكن قبل التفصيل في موضوع الآثار النفسية والاجتماعية على الفلسطينيين يجب أن نعرف على طبيعه الجو النفسي السائد في الأراضي المحتلة قبل اندلاع الانتفاضة التسعيه . أى قبل ديسمبر ١٩٨٧ . حيث اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الارهاب اليومي والمنظم ضد كل فرد فلسطيني خلال العشرين سنة الأخيرة ، بهدف وضع أفراد هذا المجتمع في حالة مستمرة من التوتر النفسي والاجتماعي .

نحن طريق مصادرة الأراضي ، وبناء المسوطنات ، وطرق جديدة للمواطنين واعطاء بعض الامتيازات الهامشية لبعض القطاعات في المجتمع الفلسطيني ، كان هدف الاحتلال التفریق بين أبناء المجتمع على أسس طائفية أو اجتماعية من أجل تفسيح مسيح المجتمع الواحد .

وعن طريق ابعاد المثات واعنقال الآلاف ، وفرض نظام منع التجول ، والعمل على نشر وباء المخدرات في الوسط الفلسطيني . كانت سلطات الاحتلال تهدف الى تدمير البناء التقليدي للعائلة الفلسطينية سيكولوجيا على مدار العشرين سنة الأولى من الاحتلال وكانت الحمسية جملة من الاضطرابات والصراعات ، وما نتج عنها من حالات نعاني القلق ، والاجهاد النفسي ، أمراض نفسية - وجسمية ومظاهر أخرى من السلوك المرضي .

فلاحتلال الاسرائيلي بطبيعته الاستيطانية الاستعمارية يرمز الى الخاء كل مظاهر الوجود الفلسطيني . ذلك أن طبيعة اللقاء الاجباري هذا بين المستعمر والمستعمر يقوم على مجموعة من التعميمات الثقافية والأفكار العنصرية ، والتي تنطلق من مفهوم الاسرائيلي المستعمر والفلسطيني المستعمر وأهمها :

✳ أن الاسرائيلى كمستعمر هو الذى ربح المعركة فى عام ١٩٦٧ ، فهو الأقوى وهو السيد ، بينما الفلسطينى العربى هو الخاسر ، فهو الأضعف وهو العبد .

✳ أن الاسرائيليين أكثر ذكاء وأكثر حضارة ، وأكثر أخلاقا ، بينما الفلسطينيين أقل ذكاء ، أقل حضارة ، وأقل أخلاقا .

✳ أن الاسرائيليين باستطاعتهم ادارة أمورهم بأنفسهم سياسيا واقتصاديا ، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون الاستقلال وبحاجة الى من يدير أمورهم حتى لو أعطوا شيئا من الاستقلالية فسيصابون بالاحباط ، ولن يحسنوا استغلالها .

ومن بين وسائل هذه الحرب السيكولوجية التى تقود الى حالات من الاجهاد النفسى ، الاحباط والصراع على المستوى النفسى - الاجتماعى ، يرى الاحالات الآتية :

١ - حالات الاحباط :

والتى تنتج غالبا عن اجراءات السلطة المحتلة المتمثلة فى منع الناس من السفر ، من الدراسة ، من زراعة أراضيهم ، ومن اختيار نوعية ما يزرعونه ، بالاضافة الى منع الناس من جنى محصولهم كعقاب جماعى ، وينطبق على ذلك فرض نظام منع التجول باستمرار ولفترات خاصة فى المناطق الشعبية (المخيمات) المزدحمة بالسكان ، وقطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء والماء من حين لآخر ، ومن أقوى الأمثلة على مخطط السلطة فى دفع الناس نحو حالة من الاحباط النفسى هو منعهم من التعبير عن مشاعرهم وعواطفهم الانسانية فى حالة استشهاد أحدهم برصاص الجيش أو المستوطنين ، كذلك منع اقامة مراسيم دفن شعبية وذلك بأمر عسكرى ، بالاضافة الى منع التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية ، وذلك بمنع

المظاهرات والاضرابات وحرية التعبير واغلاق المدارس والجامعات والتضييق على دور العبادة •

٢ - حالة الضغوط :

وتتمثل في فرض السلطة المحتلة شروطا مستحيلة في مختلف مجالات الحياة اليومية للمواطنين ، فهناك ضغوط في مجال التجارة للتصدير والاستيراد والتعليم وفتح المدارس والجامعات ، كتعهد الألباء والمدرسين بأن أبناء مدرسة ما لا يلقون الحجارة ، وهناك ضغوط على السجناء وذويهم كوضع المساجين في السجون البعيدة عن أماكن سكنهم ، وتوزيع أفراد العائلة على أكثر من سجن بحيث تصبح زيارتهم مستحيلة ، بالإضافة الى رفض الزيارات بعد أن تكون العائلة والمسجين قد هيتوا نفسيا لمثل هذه الزيارات •

ومذ بدء الانتفاضة زاد على ذلك ما يسمى بالضغوط الادارية ، حيث يضطر المواطنون للحصول على توقيعات قيد تتراوح ما بين سبعة الى عشرة توقيعات من دوائر الحكم العسكري المختلفة لانهاء أى معاملة ما • وبعد أن يتم جمع هذه التوقعات ، يعود الكثير من المواطنين الى الحاكم العسكري لخذ الموافقة النهائية على معاملاتهم لكن الكثير منهم يفاجأ بأنه قد تجاوز الفترة المحددة لجمع هذه التوقيعات وهى ثلاثة أسابيع فيحصل هنا على توقيع الحكم العسكري أو ما يسمى بالادارة المدنية • ولكن عليه أن يعود ويجمع التوقيعات العشرة مرة أخرى •

بالإضافة الى المعاملة المهيبة من قبل جنود الاحتلال للمواطنين المراجعين ، وعن الضرائب التى يدفعها المواطنون عند كل خطوة ، بالإضافة الى ساعات الانتظار الطويلة •

ومن الضغوط القوية التى تفرض على العائلات الفلسطينية من قبل

سلطات الاحتلال هي رخص سلطات الاحتلال لجمع شمل العائلة الفلسطينية،
مهاك المئات من الحالات والفتى تعيش فيها الأسرة الأب والطفل في دولة
فلسطين المحتلة والأم في عمان ، انها احدى صور العذاب النفسى لمثل
هذه الضغوط النفسية - الاجتماعيه .

٣ - حالة الصراع :

حيث تلجأ السلطات المحتلة في محاولاتها لكسر المقاومة عن طريق
الاعتقال على المستوى الفردي والجماعى وذلك في وضع المجموعة أو الفرد
في حالة من الصراع النفسى ، وعادة ما تلجأ أجهزة السلطة الى استعمال
هذا النهج في حالة الفرد السجين حيث تضع أمامه الاختيار بين أمرين
احسلاهما مر ، مثل :

- الاعتراف أو التعذيب .
- الابعاد أو البقاء في السجن .
- التجار يخيون بين دفع الضرائب أو اعتقال المحل المتجرى .
- هذا ومن بين الاختيارات الأكثر صعوبة والأقل انسانيه اعتقال
أى فرد من العائلة وغالبا ما يكون الأب ، وأن يسلم الابن نفسه ،
أو الاختيار بين سجن طفل يقل عمره عن ١٥ عاما أو دفع غرامة
مالية عالية من قبل الأسرة .

وفي مثل هذا الوضع لم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى اللجوء
الى استعمال « العلاج النفسى - الذاتى الفردي » ، أى أن كل فرد
حاول أن يكتف حياته مع المفهوم السائد « الوضع القائم » .

وهكذا كان كل شخص بمثابة المريض والمعالج .

وهكذا من أجل التكيف مع هذا الاحتلال الكابوس وهذه الحياة التي أصبحت من خلاله معضلة وحتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملوا نسيئاً يهد أمن الدولة لجأوا الى استعمال وسائل الدفاع مثل :

التعويض ، الأسقاط ، التبرير ، التقمص ، أو مسايرة العدو •

— التـمـويـض :

ويلاحظ بتسقييه الايجابي والسلب •

ايجابيا :

ويتمثل ذلك في اقبال الفلسطينيين على التعليم وتمكنهم من خلق أساسيات لدولة في الأراضي المحتلة مثل اقامة الجمعيات والمؤسسات المختلفة •

سلبيا :

مثل الهجرة بحثا عن عمل أو دراسة ، العودة للماضى ، المبالغة في اقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية كالحج ، وقد يعود ذلك الى منع السلطات لمظاهر التعبير عن المشاعر والأحاسيس في مناسبات أخرى ، حيث لم تترك أمام الناس سوى هذه المنافذ •

— الاسـقـاط :

ويتمثل ذلك في اسناد صفات الفرد ومسلكيته الى الآخرين كاعتبار الدول العربية وغياب النظام والوحدة فيما بينها مسئولا عن استمرارية الاحتلال •

— التـبـريـر :

ويتمثل ذلك في ابداء أسباب تبدو منطقية لتفسير الفشل كقول الناس بأن الابتعاد عن الدين والوحدة هي سبب الهزيمة ، أو أن تدين الاسرائيليين ووحدةتهم هما سبب انتصارهم •

الاندماجية أو مسايرة العدو :

وهى عملية التقمص اللاشعورى لعدد من تصرفات الغير وتقليده لدرجة الاندماج فيها ، وأوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة العملاء والمتعاونين الذين يتقمصون شخصية المحتل « المعتدى » وذلك بعد أن فشلوا فى اكتشاف هويتهم الخاصة .

كما يلاحظ وجود ظاهرة تخفيض قيمة الذات وبطريقة مبالغ فيها أحيانا عن طريق الفكاهة وعلى شكل نكات ، وأحيانا بطريقة جدية ، وفى حالة انفعالية ، ومع انطلاقة الانتفاضة أخذت طريقة العلاج الفردى الذاتى المكان الى نوع آخر من العلاج الجماعى ، والذي يشارك فيه كافة أفراد الشعب ، ان الانتفاضة كظاهرة نفسية - اجتماعية عايشها الفلسطينيون كعملية تطهير نفسى لا شعورى .

لقد اتخذت العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال منذ ديسمبر ١٩٨٧ اتجاها جديدا ، وهو صدور الفعل من الطرف الفلسطينى ورد الفعل من الطرف الاسرائيلى .

لقد ولدت الانتفاضة الفلسطينية من مجموعة من الاثار والاستجابات والتي حصلت ضمن جو عام من الاحباط العام ، ولقد أخذ الاسرائيليون عشرين عاما ووزير دفاعهم عاما آخر حتى اضطر فى السابع من نوفمبر ١٩٨٨ الى الاعتراف بقوله : ان مشاعر الكراهية عند الفلسطينيين نحونا تأتى من احباطاتهم .

وهكذا فانه بعد أكثر من سنة من الانتفاضة وضحت معالم طريق جديدة للناس فى حياتهم اليومية ، حيث يعايش الناس الانتفاضة وما نتج عنها من مسلكيات جديدة كعملية تطهير نفسى تشمل كل أفراد المجتمع وفئاته ، والذى يمكننا ملاحظاتها على المستويين الجماعى والفردى .

أولا - على المستوى الجماعى :

تأكيد الاحساس بالهوية الجماعية ، والانتماء الى مجتمع واحد ومصير واحد . فلقد أدت الانتفاضة كحركة شعبية الى تقييد الفجوات الاجتماعية ، والاختلافات بين الجماعات الفلسطينية ، والتي حاول المحتل تثبيتها على مدار العشرين سنة الأخيرة ، فحل طبقه اجتماعيه وحسب امكانياتها شاركت وبنضال سلامى فى العملية •

فقد ساهم التجار وأصحاب المصانع جنباً الى جنب مع العمال فى شل الحركة الاقتصادية مع ضمان تأمين الحد الأدنى من احتياجات السكان • وذلك ببرمجه وتنظيم مواعيد الاضرابات ، مقاطعة البضائع الاسرائيلية التى يوجد لها بديل فى السوق الفلسطينى مع تشجيع المصناعات الوطنية •

— العمال الفلسطينيون العاملون فى اسرائيل يتناقص عددهم باستمرار فمن ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف عامل) تقلص عددهم الى حوالى ٤٠٠٠٠ (أربعين ألف عامل) •

— أصحاب العقارات لم يطالبوا بأجور محلاتهم أو بيوتهم ، كما أن الكثير منهم استوفى جزءاً منها تفهما للوضع الجديد للسكان ، وقسماً آخر من أصحاب العقارات وضعها فى خدمة اللجان الشعبية •

كذلك أرسل المزارعون الفرائض من انتاجهم الزراعى • أو باعوه بسعر التكلفة للعائلات الفقيرة ، وسكان المناطق المحاصرة عن طريق اللجان الشعبية •

— كما أن عدداً كبيراً من الموظفين العاملين فى أجهزة الحكم العسكرى من رجال الشرطة ، والضرائب والمكاتب الادارية قدموا استقالاتهم ، بالرغم من ذلك ، وبسبب ذلك فان نسبة الجريمة وتعاطى المخدرات والسرقات قد انخفضت ونسبة كبيرة فى المجتمع الفلسطينى •

— وفي النهاية حدث تغير اجتماعي هام ذا مغزى شعبي له علاقة
بالزواج حيث حدد المهر بـ ٢٠٠ دينار بدلاً من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠
دينار أردني .

ان مثل هذه التغيرات كان يود الفلسطينيون اجراءها منذ بداية
هذا القرن ، صحيح أنه من الصعب تغيير بعض العادات الشعبية والاجتماعية
خاصة تلك المرتبطة بالدين ، لكن يلاحظ أن قوة دفع الانتفاضة استطاعت
انجاز ذلك وفي أقل من سنة .

ثانياً — على المستوى الفردي :

ساهمت الانتفاضة كحركة شعبية على المستوى النفسي ، الاجتماعى
في احداث تغيير جذري في دور الفرد ذكرا كان أم أنثى ، صغيرا كان أم
كبيراً .

— فيما يتعلق بالمرأة :

بالرغم من بقاء المرأة الفلسطينية في بعض الأوساط الاجتماعية تلعب
دورا تقليديا إلا أنها قد تجاوزت هذا الدور على المستوى السياسى ،
فهي واعية لدورها كأم وكعاملة سياسية لأبنائها ، لقد شاركت المرأة
بفئات عمرها المختلفة في مختلف مراحل الانتفاضة ، فلقد واجهت الجنود
مباشرة ، وشاركت في المظاهرات ، تدخلت بكل ما تملك من قوة في وضع
جسدها كحاجز بين جنود الاحتلال وبين الأطفال والشباب لحمايتهم من
اعتداءات الجيش بالضرب أو الاعتقال ، كما ساهمت المرأة في المشاركة
والاعداد للكثير من مظاهر الاحتجاج من اعتصامات واضرابات عن
الطعام ، كذلك كان لها دور رئيسى في حملات الاغاثة كحياكة الملابس ونسج
انصوف للسجناء وزيارة عائلات السجناء والجرحى والشهداء ، كما تمكنت
المرأة بحكم وضعها من فرص الحوار مع الجنود الذين يميلون غالبا الى
عدم التحدث مع ضحاياهم ، أو الى استعمال كلمات نابية (للتأثير

على موقف المرأة وصمودها انطلاقاً من أفكارهم التقليدية عن المرأة
اترقية (فما كان من النساء الا رد الصاع صاعين وبنفس اللغة ، هذا
ونادرا ما كان يحدث بعض الحوار خاصة في حالة تأثر بعض الجنود
بموقف المرأة منهم .

— فيما يتعلق بالمرأهقين أو مرحلة الشباب :

ان الشباب يمثلون الأمل والطليعة في المجتمع الفلسطيني ، كما هو
الحال في بقية المجتمعات ، وقد تأكد ذلك في مختلف مراحل الانتفاضة
الحالية ، كما تأكد في مجموعة الانتفاضات السابقة والتي جرت في الأراضي
المحتلة عام ١٩٦٧ .

لقد أثرت الانتفاضة الحالية باستمراريتها على دور وحياة الشباب،
فالدور السائد للمراهق في المجتمع الفلسطيني هو كونه طالبا في المدرسة،
لكن مع اغلاق السلطات للمدارس وملاحقاتها للشباب وجد الشباب
أنفسهم في الشوارع يضربون ويهانون ويعتقلون بدون أى سبب ، وهكذا
لم تترك السلطات المحتلة بارهابها للشباب حلا الا الثورة ، وهكذا أيضا
وضع الشباب أنفسهم عفويا وتدرجيا في خدمة القطاعات المختلفة في
مجتمعهم ، مما أدى فيما بعد الى ولادة اللجان الشعبية ، بدأت هذه اللجان
في الظهور مع الشهر الثالث من الانتفاضة خاصة في المناطق والأحياء الشعبية
بهدف تقديم خدمات اجتماعية ، تربوية صحية ، زراعية وتموينية
وذلك بدلا من السلطة المحتلة التي زادت من غرض قيودها على تقديم
القليل من هذه الخدمات ، لقد أقدمت سلطات الاحتلال على اغلاق
جميع المؤسسات التعليمية من روضة الأطفال حتى الجامعة ، لقد حولت
السلطات بعض المدارس الى مراكز اعتقال أو معسكرات للجيش في المدن ،
كما حولت السلطات معظم المدارس في القرى لخدمة أهدافها ، بالإضافة
الى تخريب محتويات هذه المدارس وأبنيتها .

كما حاول الشباب تنظيم رجال الحراسة لاحتباط محاولات السرقة المنظمة التي قامت بها السلطة بالتنسيق مع بعض العملاء لخلق جو من عدم الاستقرار والأمن في الأراضي المحتلة خاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين من جهاز القمع الاسرائيلي *

وعلى المستوى النفسى - الاجتماعى ساهمت اللجان الشعبية في توجيه الشباب لطاقتهم وجهودهم لخدمة الانتفاضة عن طريق خدمة مجتمعهم ، فقد لوحظ انخفاض في عدد المدمنين على تناول المخدرات ، هذا المرض الخطير الذى حاولت السلطات الاسرائيلية نشره في الوسط الفلسطينى في السنوات العشر الأخيرة ، كما أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات بين فئات الناس وأفرادهم كانت نحل بالتوجه للجانب الشعبية أو للشخصيات الوطنية بدلا من التوجه لمحاكم وشرطة السلطة ، هذه التغيرات في دور الفرد وضعت الشباب مباشرة في خدمة مجتمعهم فقسم منهم يساهم في تعليم أطفال حارته بعد أن أغقت السلطات المدارس الحكومية ، وهكذا ولدت فكرة المدارس الشعبية أو التعليم الشعبى ، وقسم آخر يزرع الأرض في فناء منزله أو منزل جيرانه ، والقسم الآخر يشارك في المظاهرات والاعتصامات أو مرافقة الصحفيين في جولاتهم ... الخ *

وهكذا وبطريقة أو بأخرى تم التزام الشباب بخدمة أمتهم وبواقعهم ، يمكن القول بشكل عام أن المراهقين الذين كان لهم دور في الانتفاضة لا يعانون كثيرا من الآثار النفسية المترتبة على استخدام العنف من قبل الجنود ضدهم ، مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا في الانتفاضة *

كما يلاحظ أن الحاجز النفسى وهو الخوف من الجيش الذى يمثل الموت قد تم التغلب عليه ، فالشباب الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة وجها لوجه مع جنود العدو المدججين بالسلاح بينما هم يقاتلون بأيدي عارية لم يخافوا رصاص الجنود بل تحدوهم *

وهناك ملاحظة هامة على التغير النسامل الذى حدث فى اتجاهات هؤلاء النسباب بفعل الانتفاضة ، فالشباب الفلسطينى الذى كان متطرفا فى تصريحاته السياسية وتحليله للموضع ، نظرا للقمع الاسرائيلى المستمر الذى لم يترك للشباب الفلسطينى على مدى العشرين سنة الأخيرة سوى المتطرف اللفظى ، نرى أن الانتفاضة ومساهمة الشباب كعنصر رئيسى فى انطلاقتها واستمراريتها ساهمت بدورها فى اخذهم لقرارات وتصريحات واقعية ، وخير دليل على ذلك التركيز على اسخدام الوسائل الاسلامية فى تفسير مختلف مراحل الانتفاضة ، وتبنيهم للافكار المعتدلة فى تصريحاتهم للصحافه وممارستهم على الواقع من أجل بناء الدولة الخاصة بهم وتحقيق السلام .

— أما فيما يتعلق بالأطفال :

يمكن القول أن جو الاحتلال الملىء بالعنف من جهة ، وبالالتزام والأمل من جهة أخرى قد ترك ولا شك أثارا هامة على حياة الأطفال .

فالطفل الفلسطينى يستعمل كلمات ومصطلحات سياسية تشير الى فئة عمر أعلى من سنه للفعلى ، فهو يتعرض للعنف العسكرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى يحمى نفسه فهو يتقمص دور الفرد البالغ ، كما يحاول تقليده على المستوى الشعورى ، فهو يتشارك فى المظاهرة يقذف العدو بالحجارة ، يبنى الحواجز ويحرق الاطارات ، كما أنه يتساهد نترات الأخبار وينافس ذلك مع الكبار ، أو يستمع الى نقاشاتهم ويتبادلها مع زملائه وذلك كله على حساب دروسه أو البرامج المخصصة للأطفال ، فالحقيقة اذن هى أن الطفل الفلسطينى غالبا وبسرعة يدخل الى عام الكبار والى سوق العمل ليحل محل والده المعتقل أو أخيه الذى استشهد أو الفار من وجهه السلطة .

وهناك ظاهرة هامة تتعلق فى حياة الأطفال وهى اختيار الاسم لمولود

الجديد ، فقد زادت نسبة اختيار أسماء ذات علاقة بالمواقع التاريخية والجغرافية في فلسطين مثل اختيار أسماء : جنين ، بيسان أو أسماء ذات علاقة بالحركة الوطنية العربية مثل : ناصر ، جمال ، عرابي ، عز الدين ... الخ .

ويمكن القول أن هناك تحولات جذرية في أدوار هؤلاء الأفراد من شباب وأطفال ونساء ، والذين بدأوا يحققون لأنفسهم مكانة اجتماعية جديدة ، فالكبار لم يعودوا المرجع الوحيد لصغار السن وفي كثير من الحالات تم تجاوزهم ، كما أن الكثير من مظاهر السلطة التقليدية تعرضت للرفض مثل : الأب - المعلم - وبعض المؤسسات التقليدية ، فقد اعتبر الجيل الجديد الجيل القديم كجيل انهزامي على مدى الأربعين سنة الأخيرة ، وأن هذا الجيل الجديد هو الذي تحدى الجندي والسلطة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة تثير بعض الأسئلة ونقاشات داخل الأوساط الأكاديمية والتربوية والعائلية حتى لا تتحول إلى تمرد على الأوساط التقليدية الاجتماعية داخل المجتمع .

أذن بالإضافة إلى الآثار والنتائج الإيجابية للانتفاضة على مستوى الفرد والجماعة في دولة فلسطين المحتلة ، نجد الإجراءات الإرهابية من قبل السلطة تركت بعض الاضطرابات عند بعض الأفراد خاصة فئة الشباب الصغار (المراهقين) والذين تعرضوا للاعتقال ، وفئة الأطفال الذين تحت المباشرة .

ففي دراسة حديثة لباحثة اجتماعية فلسطينية توصلت الدراسة إلى معرفة الآثار السلوكية والنفسية على شخصية الطفل في الأراضي المحتلة حيث يعاني الأطفال من الآلام المختلفة ، كما لاحظت الباحثة بعض مظاهر العدوانية تجاه أطفال آخرين ، العصيان وعدم الطاعة ، رمي الحجارة فيما بينهم ، وكوابيس تتعلق بالهرب من الجنود الذين يلاحقون الأطفال أما بالمهازات أو بإطلاق النار .

مما تقدم يلاحظ أنه بالرغم من تعرض الفلسطينيين الى عنف منهجى خلال السنة الأولى من الانتفاضة فإنهم فى وضع صحى نفسى أفضل. مما كانوا عليه فى العشرين سنة الأخيرة ، فمعنوياتهم عالية ، وآمالهم كبيرة ، والتفاؤل يغلب على توقعاتهم ، وعندهم الرغبة فى استمرارية الانتفاضة كظاهرة صحية على المسنويات الاجتماعية والنفسية والسياسية •

فقبل ديسمبر عام ١٩٨٧ . كانوا يلجأون للادوية والمهدئات لحماية أجسادهم من خطر المرض والانهيار ، وعلى الصعيد النفسى كانوا يلجأون للاستعمال المكثف لوسائل الدفاع اللاشعورية ، وعلى الصعيد الاجتماعى كانوا ضحايا للتشائعات والمخاوف ولوسائل الاعلام الاسرائيلية •

لكن الآن أصبح الفلسطينيون يملكون وعيا جماعيا بقدرتهم على أن يرفعوا رأسهم عاليا امام العدو المحتل ، والشعور السلوكى « أنا وعائلتى » قد استبدلته الانتفاضة بـ « نحن والآخرون » • وهكذا فان الفرد فى مواقف اليأس يجد نفسه مضطرا للرد بوسائل حرب التحرر الوطنى ، وبالتنازل عن كل آماله وأهدافه الخاصة ، والتضحية بكل شئ من أجل خدمة الهدف الاسمى الذى حددته الأمة التى ينتمى اليها •

● الانتفاضة على الصعيد العالمى :

عندما اندلعت الشرارة الأولى لأحداث الانتفاضة الفلسطينية فى صورة اشتباكات دامية فى كل من غزة ورفح وتصدت لها القوات الاسرائيلية بمزيد من أعمال القمع والعنف ، لم يتوقع أحد لها البقاء طويلا ، أو يرى فيها ما يميزها عن غيرها من سلسلة الأحداث التى شهدتها الأرض المحتلة على امتداد الأعوام العشرين الماضية •

على أن الصورة الجديدة التى اتخذتها الانتفاضة من حيث استمرارها ، واتساع دائرة شمولها ، وعدم فتور حماستها ، وما أحدثته

من تعاطف دولى صريح ونادر مع الشعب الفلسطيني ، وإدانة مقابلة
لإسرائيل ، بالإضافة الى فشل الأخيرة فى قمع الانتفاضة أو تبرير موقفها
- كل هذه الأحداث تؤكد نجاح الانتفاضة فى فرض نفسها على رأس
قائمة الاهتمامات الدولية والهموم العربية ، وفرضت ضرورة إيجاد حل
عادل وسريع لاحتواء الأزمة ، قائم على فهم جديد لآراء ومصالح كلا
الطرفين .

وبطبيعة الحال فقد تطلعت كافة الأنظار على المستويين العربى والعالمى
الى الولايات المتحدة للقيام بتحريك ايجابى فى هذا الصدد ، لما لها
من علاقة « خاصة » ووثيقة مع إسرائيل .

غير أن رد الفعل الأمريكى جاء ضعيفا ومتذبذبا ومخيبا للامال العربية
والتوقعات العالميه .

وهو يعكس بهذا واقع اسياة الأمريكية القائم على ايجاد
توازن دقيق وخطر بين النزاعات ومصالح هى فى حقيقة الأمر متناقضة ،
ويعتبر أبرز هذه التناقض أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، والتحدى
الرئيسى الذى يواجه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والعلاقات
الأمريكية الاسرائيلية ، فلأول مرة يفرض تحرك عربى قيودا بارزة على
الالتزام الأمريكى الاسرائيلى « المطلق » والاسطورى .

● الانتفاضة الفلسطينية وأبعادها :

تضافرت مجموعة من العوامل الجديدة الداخلية والخارجية فى
تميز أحداث الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، والارتفاع بها عن مستوى
« المضايقات » العابرة ، أو الاضطرابات العادية : الأمر الذى يجعلها نقطة
تحول رئيسية فى مستقبل القضية الفلسطينية وتطور الحركة الوطنية فى
الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

أولا - الأبعاد الداخلية والخاصة بالانتفاضة :

١ - استمرارية الانتفاضة :

مما لا شك فيه أن عنصر الاستمرارية هو أقوى العناصر الجديدة التي تحتسب لصالح الانتفاضة ، وأهم عوامل نجاحها بشكل مذهل في جدب الأنظار على المستويين العربي والعالمي إلى القضية الفلسطينية ، واستمرار احتفاظها بهذا الاهتمام . ويعكس تأخر وسائل الاعلام العالمي في تغطيته أحداث الضفة هذه الحقيقة ، فقد استعلت الشرارة الأولى للأحداث في التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك التاريخ - وعلى الرغم من استمرار الحكومة الاسرائيلية في تطبيق سياسة القبضة الحديدية وسعيها إلى تكثيف اجراءات القمع والعنف والتجويع فيها ، وفي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الضحايا والجرحى من الشباب والأطفال إلى المئات والالوف - فقد أكدت الانباء العالمية استمرار ارتفاع الروح المعنوية في غزة بصفه خاصه وفي سائر المخيمات عامة ، وعلى الرغم من توالي ناييد الرأي العالمي لأحداث الانتفاضة فإن هذا لم يحل دون استمرار المظاهرات أو يؤثر على حماس اسباب الفلسطينيين للتأثر .

وفقد ترتب على هذا الاستمرار في المقاومة ان عجزت السلطات الاسرائيلية عن احتواء الموقف ، مما ساهم في الكثف من مدى قوة الموقف الفلسطيني بالمقارنة بالضعف الاسرائيلي على الرغم من تفوق الطرف الاخير في ذافه المجالات . كما تصاعدت المخاوف والتسكوك داخل كل من اسرائيل والولايات المتحدة بشأن قدرة قوات الاحتلال على الاستمرار في السيطرة على الأرض المحتلة .

٢ - شمولية الانتفاضة :

لم تفتح أحداث الانتفاضة على جهة واحدة داخل الأراضي المحتلة ، أو على فئة معينة من فئات الشعب الفلسطيني ، فقد بدأت أولى

الأحداث في صورة اشتباكات عادية في غزة وبخان يونس ودير البلح ، وسرعان ما انتقلت بسرعة مذهلة الى نابلس وباقي المخيمات ومدينتي الخليل وبير زيت بجامعاتها حتى وصلت الى ضاحية بات يام المجاورة لتل أبيب .

وعلى الرغم من ميل البعض في أوائل الأمر الى وصف الأحداث على أنها مخطط من قبل أقلية محدودة ومتطرفة ، الا أن الغالبية العظمى أكدت ما قد أصبح في غضون أيام قليلة حقبة واضحة لا تحتمل النقاش أو التفسير ، على أن الأحداث الأخيرة تعادل ثورة شعبية شاملة استمرت فيها كافة فئات الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ، من الداخل جاءت غالبية المتظاهرين من الجيل الجديد وأغلبه شباب . وقد شجعت حماسه كافة العناصر والفئات الأخرى من التسويخ والأطفال والنساء على المشاركة ، بالإضافة الى التجار والعمال والفلاحين ورؤساء النوادي الرياضية والجمعيات التعاونية والاتحادات المهنية ، ولم تقتصر على أعضاء الجمعيات الاسلامية .

كذلك أكدت وكالات الأنباء العالمية استمرار اتصال المجاهدين في الانتفاضة في الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاتصالات الهاتفية .

وقد جاء تعاطف الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة وداخل اسرائيل (عرب اسرائيل) ومشاركتهم للأحداث من خلال التظاهر الجماعي في فرنسا والولايات المتحدة ومختلف العواصم الأوروبية ليؤكد على حقيقة الهوية الفلسطينية التي طالما أنكرتها كل من اسرائيل والولايات المتحدة بغرض فرض الهوية الاسرائيلية .

٣ - عنصر التحدي والقوة المحركة للانتفاضة :

والى جانب شمولية الانتفاضة فان غابية المتظاهرين تنتمي الى جيل

جديد من الشباب والأولاد حديثى السن ، جيل يعاني المأساة الحقيقية للاحتلال ، اذ ولد وترتبى في ظله ، ولم يذوق طعم الحرية ، أو عزة النفس ، وقد قرر هذا الشباب أنه لن يخسر شيئاً عن طريق الثورة أو المواجهة •

ويتميز هذا الجيل الجديد بما يلي :

- ١- الجرأة غير المعهودة ، وسببها اليأس وحداثة السن •
 - ٢- اتحاد صفوفه على هدف واحد وعاية واحدة ، وهما تحرير الأرض وضرورة قهر الاستعباد بانتهاء الاحتلال •
 - ٣- الفقر الشديد ، وبالتالي عدم الخوف من احتمالات أية معاناة مستقبلية من تجرييع أو تعذيب أو حصار ، وما قد تفرضه الحكومة الاسرائيلية من اجراءات •
 - ٤- الاصرار على تحريك مسار القضية أو الموت ، وقد ساعد على اذكاء هذه الروح القوية انضمام أغلبهم الى جماعات اسلامية •
- وبالنظر الى تلك الصفات المشتركة يتضح أن هذا الجيل هو الطائفة الكامنة والقوة المحركة لأحداث الانتفاضة ، وأهم أسباب استمرارها وعدم انطفاء جذوتها •

٤- واقعية الانتفاضة :

تميزت الأحداث بالواقعية ، وذلك بالنظر الى عزوف المتظاهرين عن اللجوء الى استخدام الأسلحة النارية ، ماكتفوا بالقذف بالحجارة ، ورفع الراية الفلسطينية المحرمة من قبل سلطات الاحتلال ، واشتعال النار في اطارات السيارات لتعبير عن السخط العام •

وهذه نقطة تحسب أما لمصالح نظام الأمن الصارم وكفائته ، أو لقدرة الفلسطينيين على ضبط النفس ، وأغلب الظن أنهم قد توقعوا

ببعد نظر غريزي ، ووليد اللحظة أن ذلك من شأنه تصعيد الأحداث الى درجة تحريض واثارة رد فعل انتقامي مستفعل من جانب القوات الاسرائيلية من شأنه قمع الانتفاضة تماما وعرقلة استمرارها والذي يعتبر أهم عوامل فاعليتها ، كما ظهر الفلسطينيون عبر شاشات التليفزيون في كافة أرجاء العالم في صورة شعب لاجئ أعز مسلوبه حقوقه في مواجهة العنف المستهتر واقتسوة العارمة ، وغير المبالية من قبل قوات الجيش الاسرائيلي الذي استعان بالأسلحة الحية في محاولة يائسة منه لاحتواء الانتفاضة .

وقد ساهم في افتضاح الصورة الحقيقة للاحتلال الاسرائيلي في نفس الوقت الذي ازداد فيه تعاطف الرأي 'اسالى مع الصورة الجديدة للقضية .

٥ - تلقائية الانتفاضة :

أكدت كل المصادر والأحداث على أن الانتفاضة جاءت بصورة تلقائية ، وعلى حد تعبير أحد مساعدي شامير « أن أحدا لم يضغط على الزر ، ولم يكن هناك تخطيط سابق أو قيادة معروفة » ، كذلك لم يعبر الشباب الفلسطينى النائر عن برنامج عمل محدد ، ولا عن قائمة جديدة من النقاط للمناقشة ، أو عن اقتراحات وعروض جيدة . كل ما ظهر هو الرغبة القوية والعنيفة في تخليص الارض من الاحتلال .

وقد أدى غياب قيادة واضحة ومسئولة عن المظاهرات ، الى تقليص مساحة الجدل والنقاش السياسى داخل اسرائيل بهدف تفسير اندلاع « الكارثة » ، واختلاف أسباب من شأنها تتسويه صورة احركة الوطنية أمام الرأي العام الأمريكى والعالمى ، فلم تسقط اسرائيل ايجاد مبرر أو حجة لتفسير لجوئها لهذا انكم من العنف المسلح ، واكتفت بخلق

المصائب أمام الصحافة العالمية لمنع مزيد من التغطية الاعلامية لأحداث الضفة وغزة •

من جهة ثانية ساهمت تلك الصورة النلقائية في ابراز مدى معاناة الشعب الفلسطيني وياسسه عن المطالبة بأية حقوق أو طبات محددة ، ومقدار تجاهل الضمير العالمى والعربى لتلك الظروف على امتداد الأعوام الطويلة الماضية ، وتعكس تصريحات وزير الخارجية البريطانى مدى انصدمة الأثنى أصابت الرأى العام العالمى ، حيث وصف ظروف المعيشة فى الأرض المحتلة بأنها « اهانة لأية معايير حضارية » •

٦ - عنصر المباغتة والشراسة :

أجمعت الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة فى صورة ضربة للناسية ومباغتة ، وبدون أية تمهيدات مقدمة أو احتمالات تهدئة فى وجه الاحتلال الاسرائيلى من جهة ، ووجه السياسة الأمريكية من جهة أخرى ، فكان ذلك من تسانه التاكيد على حيوية القضية الفلسطينية وضرورة ايجاد حل عادل وسريع لهما •

وقد انعكست آثار هذين العنصرين بضرورة واضحة ، وذلك بالنظر الى التخطيط الذى أصاب الموقف الأمريكى وخاصة فى مجلس الأمن ، فى نفس الوقت الذى انعكست فيه تلك الأبعاد بآثار سلبية أخرى ، فقد تصاعد التسعور العام داخل اسرائيل بالصدمة وعدم الأمان ، وجاء تأكيد الجميع - حكومة وشعبا - على ضرورة تصعيد اجراءات القمع والعنف لمنع استمرار الانتفاضة واستفحائها على هذا النحو المفاجئ •

ثانيا - الأبعاد الخارجية للانتفاضة :

يتمثل البعد الخارجى للانتفاضة فى مواكبتها للعديد من المتغيرات الدولية والأحداث المحلية ، مما يشير الى المناخ العام الذى سيتحدد فى اطاره مصير الانتفاضة وتطور الدور الأمريكى فى المستقبل •

● الأحداث والظروف العالمية :

١ - قمة ريجان وجورباتشوف :

اندلعت أحداث الضفة بعد قرابة أسبوع واحد من انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية في ديسمبر ١٩٨٧ والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الحد من الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى ، وما صاحب ذلك من خلق مناخ يدعو لتحقيق الوفاق ويثير بعصر جديد من التعايش السلمي ، في ظل هذا المناخ لا يسع أمريكا الوقوف موقف المتفرج اللامبال ازاء أحداث الانتفاضة بما قد يسمح بتعزيز الدور السوفيتي في المنطقة كوسيط لاحتلال السلام .

٢ - تطورات القضية الأفغانية :

بنفس الطريقة تجيء أحداث الانتفاضة وسط المساعي الأمريكية ومحاولتها التوسط من خلال باكستان للعمل على الانسحاب السوفيتي من الأراضي الأفغانية ، وقد أعلن الاتحاد السوفيتي في الأسبوع الاول من فبراير عام ١٩٨٧ عن وعده بالانسحاب النهائي من البلاد في منتصف مايو، الأمر الذي يشير الى تصاعد شعبية الاتحاد السوفيتي كدولة محبة للمسلم أمام الرأي العام العربي والعالمي ، في نفس الوقت الذي ينحسر فيه التواجد العسكري له في المنطقة .

٣ - تطورت حرب الخليج :

لا يمكن أن تذكر أحداث الانتفاضة بمعزل عن التطورات الأخيرة بالنسبة لحرب الخليج ، وبصفة خاصة بالنسبة لتطور الدور الأمريكي وإصرار الولايات المتحدة على استمرار بقاء أسطولها في المياه الدولية للخليج ، وقيامها برفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية بهدف حمايتها، من ناحية أخرى تواجه الإدارة الأمريكية المزيد من المعارضة الداخلية

لاستمرار بقائها في الخليج على أساس ما تتكلفه الحكومة من تكاليف
باهظة .

وهذا يعني أن تقاعس الولايات المتحدة عن تسوية الوضع في
الأراضي المحتلة أو تأييدها لإسرائيل من شأنه إضعاف مركزها في الخليج
والعمل على تصعيد وتأكيد التسكوك التي تدور حول حقيقة التواجد
الأمريكي في مياه الخليج .

في الوقت نفسه جاءت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية
السعودي إلى الاتحاد السوفيتي في ٢٩ من يناير ١٩٨٨ في إطار محاولات
الملكة العربية السعودية اللجوء إلى موسكو بعرض فرض عقوبات على
إيران . وضغوط مكثفة من أجل إنهاء الحرب الدائرة ، ومناقشة الوضع
في الأراضي المحتلة ، وتعتبر هذه الزيارة دليلاً جديداً على التقدم
الذي أحرزته موسكو في علاقاتها مع الدول العربية المحتلة .

جاءت زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي أسحق رابين الأخيرة إلى
واشنطن في ٢٢ من ديسمبر ١٩٨٨ في إطار التعاون المشترك في نطاق
أبحاث وتنمية السلام ، والذي تم التوقيع عليه في ١٩٨٤ والاتفاق على
صفحة يتم بمقتضاها تزويد القاذفات الأمريكية طراز بي ٥٢ بصواريخ
مكثفة المدى من صنع إسرائيل وتعرف باسم «باباي» ، والتي ستحل
محل الصواريخ الأمريكية . وتقدر هذه الصفقة بنحو ٣٠٠ مليون دولار

تعود بالتالي إلى الخزائن الإسرائيلية ، وقد جاء توقيع هذه الصفقة
وسيلة تساعد أحداث الانقراض ، الأمر الذي يعني فرض مزيد من

القيود الرسمية على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وعجزها
عن فرض أية عقوبات أو ضغوط عسكرية على إسرائيل ، والدليل على
هذا محاولة نائب وزير الخارجية الأمريكية مايكل أرمو - كاستي اقناع
رئيس إبان نفسه الزيارة بالعدول عن استخدام العنف مع الشهاب

(١٢ - ٢٠)

الفلسطينى دون جسدوى ، بل على العكس ما أن وصل راين الى اسرائيل حتى أعلن أنه « لن يقبل أية تهديدات أمريكية ، ولن يعدل عن سياسة القبضة الحديدية » .

(ب) التطورات السياسية العربية والاقليمية المواجهة للانتفاضة :

١ - قمة عمان العربية :

على صعيد آخر تجيء أحداث الانتفاضة في أعقاب اجتماع القمة العربية الحادية عشر ، والتي عقدت في ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، وكان من أهم نتائجها قيام معظم الدول العربية - باستثناء سوريا وليبيا والجزائر - بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ويعكس هذا الحدث تغييرا شاملا في توازن القوى ، وفي المصالح الأمريكية في المنطقة ، فهو يوحد الموقف العربي ، ويضع موقف سوريا وليبيا المتطرف في شبه عزلة ، وهذا يزيد من احتمالات توحيد السياسات العربية في اتجاهات التهديد على أمريكا واسرائيل بضرورة فرض تسوية عادلة من شأنها الحفاظ على الحق العربى الفلسطينى وعدم التفريط فيه ، في الوقت نفسه فان هذا يعنى مرة ثانية استبعاد أية احتمالات فرض عقوبات عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على اسرائيل بما قد يضعف القدرات العسكرية الاسرائيلية وبخاصة قدراتها الهجومية ازاء التوازن العسكرى الجديد مع الدول العربية .

٢ - موقف دول مجلس التعاون الخليج بالنسبة لتطورات حرب الخليج :

جاءت قرارات المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى في ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ لتعكس رغبة واستعداد دول المنطقة في تسوية الأوضاع عن طريق الحلول السلمية ، وليس عن طريق المواجهة العسكرية ، من ناحية أخرى فشل مجلس التعاون الخليجى الذى عقد في أواخر عام ١٩٨٨

فى ايجاد مزيد من التعاون الأمنى الفعلى لدولة فى مواجهة التهديد الايرانى، وترك أمن المنطقة لمسئولية الدول الكبرى ، الأمر الذى يؤكد أن المنطقة لا تزال بؤرة حرجة لمزيد من التنافس والتصارع بين القوتين العظميين على الرغم من الوعود السوفيتية بالانسحاب العسكرى من أفغانستان .

وباختصار تعنى هذه التطورات الاقليمية الأخيرة ازديادا مؤكدا فى الحضور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحلال السلام على حساب النفوذ الأمريكى فى حالة عجز الولايات المتحدة عن احتواء الموقف الحالى فى الأراضي المحتلة ، أو محاولتها فرض تسوية سلمية على حساب الحق الفلسطينى .

ولعل طلب الحماية الأمريكية فى الخليج يعكس من المنظور الأمريكى استعداد الدول العربية اللجوء الى أمريكا للعمل على اقرار السلام فى المنطقة .

✽ أصداء الانتفاضة ونتائجها :

أولا - الموقف الأمريكى :

١ - موقف الرأى العام الأمريكى :

ان الاهتمام المكثف الذى أولته وسائل الاعلام الأمريكى والوكالات العالمية بمتابعة أخبار الانتفاضة ، والحرص على نقل الأحداث بأمانة ودون مبالغة فى اظهار أساليب العنف الاسرائيلى ، أو تقصير بحذف أى منها يعكس تغيرا واضحا فى صورة الشعب الفلسطينى من منظور الرأى العام والاعلام الأمريكى ، فقد ظهر المواطن الفلسطينى ولأول مرة فى صورة الانسان البسيط الأعزل . والفقر الذى تمارس ضده أبشع الجرائم الوحشية والقسوة وانتهاك الحريات على مسمع ومرأى من العالم كله ، وهذا انجاز لا يجوز الاستهانة به . فقد تعود المواطن الأمريكى على رؤية الفلسطينى فى صورة الارهابى المسلح الذى لا هم له سوى قتل الأبرياء

دون وجهه حق ، وبناء على جبريد أعني ونغيب غرا مفهوم أو شعراء
الجنين السامي .

من ناحية ثانية أدى اهتمام الإعلام الأمريكي بتغطية الأحداث
بالضفة الغربية وقطاع غزة بأمانة إلى التأكيد بطريقة غير مباشرة وغير
مقصودة على هوية الشعب الفلسطيني ، فالأول مرة أصبح يتنار إلى القوات
الإسرائيلية بعبارات « جيش الاحتلال » و « القمع الإسرائيلي » كما ذكر
الوصف الإعلامي على صلاية الفلسطينيين وضمودهم والاضلاع ووجعهم
المعنوية رغم كل ما يلقونه من معاناة ، واكد على أهمية العلم الفلسطيني
المحرم من قبل سلطات الاحتلال .

وبكذلك أبرزت وسائل الإعلام الأمريكية بصورة واضحة حقيقة
الاحتلال الإسرائيلي ومدى تناقضه مع ما تدعيه الحكومة الإسرائيلية من
قيم ومبادئ انسانية وديمقراطية ، فأكدت على مدى تدهور الأحوال
المعيشية في الأراضي المحتلة ، واستحالة الحياة فيها في ظل الأوضاع
القائمة .

والأهم من هذا فقد سلطت الانتفاضة الضوء على حقيقة السياسة
الأمريكية في الشرق الأوسط ، والتي اتخذت لنفسها هدفا ثابتا هو
تسليم الحرية والديمقراطية ، ومع ذلك فقد قبلت راضية طوال العشرين
عاما الانتفاضة دون احتجاج أو معارضة استمرار الاحتلال الإسرائيلي ،
ومن ثم جاء اليوم المباشر عليها عقد اجتماع في واشنطن يوم ٢٧ يناير
١٩٨٨ حضره مندوبون من منظمة التحرير وممثلون وصعد عنهم بيان تطويل
انتهى بمطالبة حكومة الرئيس ريجان بإعطاء قضية السلام في الشرق الأوسط
الأولوية العاجلة في سياسته الخارجية الحالية .
وفي الوقت نفسه انتظمت أعين كبرى من اليسار واليمين
فمايو ابتداء من المنشورات أمام مبنى الأمم المتحدة والتي تندد بالسياسة

وتؤكد أن الصهيونية لا تمثل الشعب اليهودي ، وأخيراً يحرقون العلم
الأميرائيلي ، كما قامت الجماعات اليهودية بمناشدة إسرائيل للتحرك لإنهاء
الاحتلال في بعض الأراضي العربية ، الأمر الذي اضطر السفير الإسرائيلي
لدى الولايات المتحدة إلى الحضور إلى نيويورك وعقد اجتماعات مع
هذه الجماعات بهدف احتواء نقدها الصريح لإسرائيل .

وفي هذا الصدد هناك ثلاث ملاحظات هامة بالمخصة لموقف الإعلام
والرأي العام الأمريكي من الانتفاضة .

١ - أن موقف الإعلام الأمريكي الإيجابي تجاه القضية لا يجوز
المبالغة فيه ، فمن الصعب والخطأ التصور أن الرأي العام الأمريكي أو
وسائل الإعلام قد تبنت القضية الفلسطينية بين ليلة وضحاها فيقصد
أنحصر الدور الإعلامي في إطار الصدق في نقل أحداث الانتفاضة
لأول مرة ، وما تبع هذا كان نتيجة غير متصورة وغير مباشرة .

٢ - كذلك لم يشتمل أي تعليق على تأييد صريح من قبل الرأي العام
للقضية الفلسطينية ، وإنما نظر إلى تفسيدي الجانب السياسي المباشر
للقضية ، وهذا يعكس عدم الوعي الأمريكي الكامل بأبعاد القضية .

٣ - اكتفى الرأي العام الأمريكي بتوجيه اللوم إلى إسرائيل باعتبار
أن سياستها غير واقعية ومنافية لما تدعو إليه من قيم غربية مثل الحرية
والديمقراطية ، كذلك اتخذ اللوم في معظم الأحيان صيغة النصيح ، بأنه
من صالح إسرائيل التصرف بأسلوب مختلف .

٢ - موقف الإدارة الأمريكية :
مع اتصالهم الأحداث بالأراضي المحتلة على نحو لم يشهدوا من قبل
جاء الموقف الأمريكي بمحفظات وفائت .

فبعد فترة طويلة من الصمت اقتصر رد الفعل الأمريكي على بيان مقتضب أصدرته الخارجية الأمريكية في أواخر ديسمبر عام ١٩٨٧ يناشد الجانبين ضبط النفس ، ولم يتعد البيان وصف الأوضاع الدامية التي تعيشها الأراضي المحتلة ، كما لم يحمل في طياته أية ادانة مباشرة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وهذا التحفظ هو أمر بديهي ومتوقع بالخبر الى ثلاثة أسباب هامة :

١ - أن الادارة الأمريكية (الحكومة والكونجرس) تجعل استرضاء اسرائيل والتزامها تجاه أمن اسرائيل حكومة وشعبا سياسة ثابتة لها ، ومن الطبيعي اذن أن تأخذ وقتا في القيام بأى تحرك أو تصريح من شأنه التعارض مع التزامات مسبقة وقوية كعلاقاتها مع اسرائيل ، خاصة وأنها بمنقضى اتفاق التعاون الاستراتيجي المشترك تعامل كحليف وشريك .

٢ - أيضا من المرجح أن الادارة قد التزمت الصمت مدة طويلة اعتقادا منها أنها مجرد زويدة ستنتهي في صمت ، وثقة منها في كفاءة وفعالية نظام الاحتلال والأمن الاسرائيلي في القضاء على الانتفاضة .

٣ - أن الموقف الأمريكي الفاتر والمتحفظ تجاه الانتفاضة هو أمر مألوف . وذلك بالنظر الى الأسلوب الذي تتبعه الادارة الأمريكية تجاه أى جديد بشأن القضية الفلسطينية ، وهو المعروف بسياسة الصذر والترقب ، على عكس سياستها التي تتطلب منها تدخلا عسكريا هجوميا في نفس الوقت لا يحمل في طياته احتمالات مواجهة سوفيتية مباشرة مثلما حدث عند اتخاذها قرار غزو جرينادا في عام ١٩٨٣ ، وقرار ضرب ليبيا في عام ١٩٨٦ بالطائرات الأمريكية ، والأهم من هذا موقفها ابان حرب ١٩٧٣ واسراعها في اقامة جسر جوى كان من شأنه تغيير مسار الحرب .

غير أن فشل القوات الاسرائيلية في احتواء الانتفاضة ، وادانة الرأي العام العالمى بشده ولأول مرة لأعمال العنف الاسرائيلي ترتب عليه موقف متخبط ومتردد من قبل الادارة الأمريكية بعد خروجها عن صمتها ، هفى الكونجرس وعلى الرغم من تجاهل الرئيس ريجان تماما لأوضاع الضفة في بيانه السنوى والأخير أمام الكونجرس الأمريكى ، والمعروف باسم « خطاب الاتحاد » ، ومرة أخرى في خطابه أمام مجلس الشيوخ والنواب مجتمعين •

على الرغم من ذلك فقد أشار ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى في بيان له أمام اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الى أن التقرير السنوى الذى تعده الخارجية الأمريكية يؤكد على أن الاجراءات الأمنية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة تخالف كافة المواثيق الدولية ، كما أكد على أن واشنطن كثيرا ما ناقشت بعض الممارسات الاسرائيلية العنيفة مع الحكومة الاسرائيلية دون جدوى ، ووصف الموقف الفلسطينى الحالى بأنه واقعى لانه يتطلع الى امكانية التسوية السياسية المستقبلية ، وليس عنفا لمجرد العنف أو الارهاب •

بنفس الطريقة يعكس الموقف الأمريكى في اجتماعات الأمم المتحدة نفس سياسة التردد والتخبط ، وهو ما وصف من قبل جميع الأطراف بأنه موقف متناقض ومثير للدهشة ، فعند انعقاد أولى اجتماعات مجلس الأمن في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ التزم المبعوث الأمريكى بالصمت ، واكتفى بمراقبة ما يحدث داخل المجلس ، ثم امتنع عن التصويت لاصدار قرار بشجب أعمال العنف الاسرائيلي ، ويدعوا الحكومة الاسرائيلية الالتزام بنصوص معاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقبت الصرب •

غير أنه أكد بصراحة خارج قاعة المجلس عن قلقه البالغ لتصاعد التوتر في الأراضي المحتلة •

مشروع القرار المقدم، من مجلس الأمن بادره، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في المنطقة الغربية ونقرة، على الرغم من اجتماع كنفيسة القول الآخرى على، المسؤولية المصالح نفس القرار، وبرغم الجهود التي يبذلها المجلس في الاعتد اذا صيغة مشروع القرار تجنبه للفيتو الأمريكي

ويعكس هذا التردد الواضح والتناقض الصريح في الموقف الأمريكي ما فرضه واقع الانتفاضة من تناقض في المصالح والاهتمامات الأمريكية، ذلك ان الالتزام الأمريكي اتجاه اسرائيل اليوم يتعارض مع التزامها بحقوق عظمى محبة للسلام، ومع اهتماماتها ومقاصدها في الشرق الأوسط

وعلى الرغم من أن هذا الموقف الأمريكي جاء محبياً للأمل العربية والتوقعات العالية، ومثيراً للدهشة والانتقار معاً، فإنه يعكس مدى نجاح الانتفاضة في فرض واقع جديد على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتالي وضع قيود غير مسبقة على التزامها المطلق اتجاه إسرائيل.

وقد تطور الدور الأمريكي ليعكس نفس هذا التوتر والتذبذب من قبل الإدارة الأمريكية، وقد ارتكر الدوم الأمريكي على اتجاهين متوازيين:

أولاً: قيام الولايات المتحدة بالتأكيد صراحة عند عزمها على احتواء الأزمة، وإيجاد حل سريع وعاجل كخطوة تمهيدية لتسوية القضية الفلسطينية، ومن الدلالات التي تشير إلى احتمال صدق الإنوابة الأمريكية للمضي في هذا الاتجاه: اجتماع جورج شولز وزير الخارجية الأمريكي في ٢٨ يناير ١٩٨٨ بكل من حنا سينورا وفابيز أبو رحمي وهما فلسطينيان معتدلان لمناقشة المطالب الفلسطينية، بعد أن نجحت الولايات المتحدة في اقناع إسرائيل بالسماح بالسفر لهذين الزعيمين.

كما قامت الولايات المتحدة بتقليد ذلك بتشييد مطبوعاتها التي تمولها

عن طريق ارسال كل من مساعد وزير الخارجية الأمريكى ريتشارد ميرفى ،
ثم وزير الخارجية نفسه جورج شولتز فى جولات مكوكية الى الشرق
الأوسط تستهدف محاولات اقناع الأطراف المعنية بالمقترحات الأمريكية
الجديدة ، والتي تنص على منح الحكم الذاتى المؤقت للشعب الفلسطينى
فى الأراضي المحتلة •

ثانيا : من ناحية أخرى التزمت الادارة الأمريكية بعدم ادانة السلطات
الاسرائيلية صراحة بأى شكل من الأشكال ، وكذلك لم يحدد موقفها من
الاجتماع الدولى فلم تؤيده أو تعارضه •

كما جاء اتهامها الى كلا الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى بعدم الجدية
فاكدت على ضرورة تمتع « جميع » الأطراف بقدر كاف من الاحساس
بالواقعية ، ولم تختص اسرائيل وحدها •

وفى ضوء التذبذب الحالى للسياسة الأمريكية تظهر ثلاث حقائق
رئيسية •

أولا : أن الادارة الأمريكية غير جادة فى السعى للتوصل الى تسوية
عادلة من شأنها احتواء التصاعد الخطير فى أحداث الضفة وغزة •

ثانيا : أن ما لا تستطيع واشنطن عملة اليوم يفوق بمراحل ما تستطيع
عملة لتسوية الازمة الحالية ، فهي لا تستطيع فرض ضغوط أو عقوبات
عسكرية أو اقتصادية على اسرائيل لقبول عقد مؤتمر السلام أو اتخاذ
أى موقف من شأنه الاضرار بمصلحة اسرائيل التى تعامل معاملة الحليف
الشريك بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجى المشترك بين البلدين ، والذي
تم التوقيع عليه فى ١٩٨٤ ، كما أن نفس هذا التحالف بين البلدين يفرض
قيودا عديدة تعمل على شل حركة الجهود الدبلوماسية الأمريكية وتحد
من قدرتها على التفاوض واتخاذ القرارات •

ثالثا : أن الأسلوب الوحيد الذى تستطيع واشنطن اتخاذه هو محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بأنه فى صالحها هى أولا وأخيرا قبول الحل السلمى لانقاذ حورتها أمام الراى العام العالمى .

ثانيا - الموقف فى اسرائيل :

وسط تصاعد أحداث الضفة ، وعدم فتور حماسها ، وتزايد ادانة الراى العام العالمى لاسرائيل ، أكدت الحكومة الاسرائيلية استمرارها فى سياسة القبضة الحديدية والذى ارتبطت باسم اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى .

كما أدى تفاعل هذا الموقف الاسرائيلى المتشدد مع الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة الى ظهور سلسلة من الصعوبات التى تواجهها الحكومة الاسرائيلية فى الوقت الحالى . وتعتبر أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج مباشرة نوجزها فيما يلى .

١ - فشل القوات الاسرائيلية فى اخمد الانتفاضة :

ويعتبر هذا الفشل أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، وقد اعتبرت بعض الدوائر العسكرية الاسرائيلية هذا الفشل هزيمة عسكرية رئيسية لاسرائيل ، وأيضا هزيمة للفكر العسكرى القائم على الاقناع بفاعلية القوة الهائلة للسلاح ، وهذا انجاز لا يجوز الاستهانة به بالنظر الى قوة اسرائيل العسكرية ، كما نتج عن هذا الفشل تصاعد المخاوف والشعور بالصدمة فى صفوف الجيش الاسرائيلى ، وخاصة جنود الاحتياط وذوى الرتب الأصغر ، وقد عبر المستوطنون الاسرائيليون عن غضبهم ازاء عجز الجيش الاسرائيلى عن احتواء الانتفاضة ، فقاموا بانفسهم بحمل السلاح ومشاركة قوات الاحتلال .

٢ - انقسام الحكومة على نفسها :
احتدام الخلاف بين اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي من
ناحية وبين شيمون بيريز وزير الخارجية .

شامير يؤكد رفضه لعقد المؤتمر الدولي ، بينما بيريز يستهدف شامير
بشدة ويعلن عزمه على تنشيط حملته الرامية الى عقد المؤتمر الدولي بهدف
وقف أعمال العنف ، والتخلي عن الأراضي المحتلة .
ولم تقتصر الخلافات بين اليمين واليسار فحسب ، ولكنها امتدت داخل
كل حزب ، وان كانت الأغلبية في كافة الأحزاب ما زالت تتبسط ، وعلى
سبيل المثال فان فشل بيريز (زعيم حزب العمل) في اقناع الحكومة بتغيير
سياستها أو تنفيذ حججها نتج عنه ازدياد شعبية رابين الأكثر تشددا في
تطويع أسلحة ومؤيدي حزب العمل .

٣ - فرضت الانتفاضة على الجيتين الاسرائيليين مؤيدين الانفصاليين
تقدر بملايين الدولارات ، كما أدت الى تحويل طليعة القوات عن المهام
الرئيسية ، وهي تأمين الحدود ، وتوقف برامج التدريب .

٤ - تؤثر العلاقات الاسرائيلية الأوروبية :
يؤدي التصالح الصورة الحقيقية للاحتلال الاسرائيلي الى شعاع
البراق في العالم العربي والأوروبي بصفة خاصة مع الشعب الفلسطيني ، ويشهد
أهالي معظم البلاد الأوروبية وبخاصة فرنسا وإنجلترا وهولندا ورومانيا
والسعودية العربية أعمال العنف الاسرائيلي ، وأكدت على ضرورة الاسراع
بعقد مؤتمر دولي لفلسطينية الموقف .
وقد تترجم دول أوروبا الغربية موقفها هذا في صورة بيان أصدره
وزراء المجموعة الأوروبية عقب اجتماعهم بالملك حسين عام ١٩٨٥ في تونس

في التاسع من فبراير عام ١٩٨٨ ، وقصد طالب البعثان بوقف الاجراءات الاسرائيلية القمعية ، ووضفوها بأنها انتهاك للقوانين الدولية وحقوق الانسان .
كذلك رفض البرلمان الاوربي للمرة الثانية الموافقة على اتفاق تجلدي بين دول السوق واسرائيل احتجاجا على أعمال القمع التي تمارسها في الأراضي المحتلة .

٥ - توتر العلاقات الاسرائيلية الأمريكية :
في ضوء موقف الولايات المتحدة المتذبذب في مواقفها في مجلس الأمن ، وقيامها بالتصويت مرة ، ثم بالامتناع عن استخدام الفيتو مرة أخرى ، لصحور قرار ادانة اسرائيل ففقدت في اسرائيل مواقف من الولايات المتحدة احتمالات التدخل الأمريكي بفرض الجزاءات امن ثنائيتها الجديدة المكنة في الاسرائيلي وأمنه وسلامته .

٦ - تقييم نتائج الانتفاضة :
في اطارها حقق الانتفاضة من نتائج ينبغي تنسبها الى ما يتخيه من تجديرات بالنيابة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط بسيط ، ومبسط في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية .
١ - أثبتت الانتفاضة فشل الاستراتيجية الأمريكية القائمة على دعم اسرائيل ماديا وعسكريا بما يحقق تفوقها باعتبارها قاعدة لخطية الصالح الأمريكية والعربية في المنطقة ، فقد اثبتت أن قوة الخجارة التي يلقونها الفلسطينيون العزل أقوى من المساعدات العسكرية والتكنولوجيا الحربية المتطورة وأباليب القمع المسلح التي انتهجتها اسرائيل بمؤازرة من أمريكا .
٢ - كما أثبتت فشل الدبلوماسية الأمريكية القائمة على المطالبة في ادانة اسرائيل في تسوية المسألة الفلسطينية بهدف استمرار فرض الأمر الواقع ، فقد أكدت الانتفاضة استحالة استمرار الأمر الواقع .

٣ — أكدت الانتفاضة على حيوية القضية الفلسطينية وعلى حقيقة هوية الشعب الفلسطيني التي طالما أنكرتها اسرائيل والولايات المتحدة، فظهر واضحاً أن صميم المشكلة في الشرق الأوسط ليست هي عدم اعتراف العرب بإسرائيل ، بل هي ضرورة إعادة الأراضي المحتلة (الضفة الغربية — غزة) للعرب .

٤ — سلطت الانتفاضة الضوء على التناقض الصارخ في المبادئ الأخلاقية التي تحكم السياسة الأمريكية ، فمن ناحية هي تساند مجاهدي الكونترا في نيكارجوا ومجاهدي أفغانستان بدعوى تحقيق الحرية والديمقراطية ، وفي الوقت نفسه تغمض عينيها عن أبشع ما يرتكب من أعمال العنف والقمع الاسرائيلي ، وفي نفس الوقت الذي تبذل كافة الجهود لمواجهة الارهاب الدولي والتصدي له بحزم فهي تعلن تأييدها لأعمال العنف والقمع الاسرائيلي والتي وصفت « بالبربرية » بموقفها الأخير في مجلس الأمن .

٥ — ألقت الانتفاضة الضوء على التناقض بين المصالح الأمريكية والاسرائيلية ، فمن مصلحة أمريكا اليوم كقوة عظمى أن تضغط على اسرائيل وتفرض عليها قبول تسوية سلمية عادلة من شأنها احتواء الازمة ، وتعزيز الدور الأمريكي كوسيط على حساب احتمالات التوسع السوفيتي في هذا الصدد ، وبالتالي فإن أى تأييد منها لاسرائيل يعنى تمكين الانتحار السوفيتي من بسط نفوذه على هذه المنطقة الهامة والغنية ، وهو ما يتعارض مع المصالح الأمريكية .

في الوقت نفسه فإن تأييد الولايات المتحدة العلني لاسرائيل يعنى تواطؤها مع الحكومة الاسرائيلية وتأييدها لأعمال القمع والممارسات العدوانية الاسرائيلية ، وتشويه صورتها أمام الرأي العام الأمريكي والمالي .

٦ - فرضت الانتفاضة ثلاث صعوبات أخرى على الادارة الأمريكية الحالية سيتحدد في اطارها الدور الأمريكي في المستقبل :

أولاً : فهي مطالبة من قبل الرأي العام الأمريكي بضرورة قطع هذا الجمود وتلك اللامبالاه لما يحدث في الأراضي المحتلة •

ثانيا : من المتوقع أن يؤثر موقف الادارة السلبى وسكونها على ما يرتكب من جرائم على الرأي العام الأمريكى •

ثالثاً : تواجه الادارة الأمريكية صعوبة خاصة في عجزها عن احتواء الانتفاضة واتخاذ موقف حازم يليق بمركزها كاحدى القوتين العظميين ، وبصفة خاصة موقفها أمام الاتحاد السوفيتى ، وسيكون من السخرية أن تدعى الولايات المتحدة الرغبة والقدرة على نشر الأمن والسلام العالمى بينما هى عاجزة عن استغلال علاقاتها المتميزة مع اسرائيل في وقف القمع الاسرائيلى أو حماية الشعب الفلسطينى الأعزل •

معنى ما سبق في الحقيقة أن الادارة الأمريكية لا ترى أن قضية الصراع العربى - الاسرائيلى لها الأولوية ، وإنما تأتى في مرتبة ثانية بعد معالجة « السوفيت » هذه ، ويعنى من ناحية ثانية أن الولايات المتحدة تقبـم اسرائيل باعتبارها الحليف الأساسى ، وعليها يقع عبء الدور الأكبر في عملية المواجهة مع السوفيت •

هذا فيما يتعلق بموقع الصراع العربى - الاسرائيلى في أولويات اهتمامات السياسة الأمريكية في ظل ريجان بشكل عام ، أما فيما يتعلق بموقف الادارة من قضايا الصراع فكل المسئولين فى الادارة واضحون تماماً في هذا الاطار ، بعبارة أخرى أعلن ريجان ومساعدوه ومراراً رفضهم المطلق لاقامة دولة فلسطينية - ورفضهم التعامل مع منظمة التحرير

الفلسطينية تحت أية ظروف ، ووصفها ريجان أكثر من مرة بأنها « عصابة من الإرهابيين » ، وبالمقابل لا يكف مسئولو الإدارة في كل مناسبة عن الاعلان عن انحيازهم الكامل والمطلق لاسرائيل ، وان كانت هذه النظرة قد تغيرت في عهد الرئيس بوش الذي كلف السفير الأمريكي في تونس ببدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت من تونس مقرا لها بعد خروجها من لبنان .

وإذا أردنا أن نخلص إلى نتيجة من الاستعراض التلخيصي للموقف المذكور ، فإننا نلاحظ أنه طوال مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي وبصفة خاصة في الفترة الأخيرة، تميزت سياسة الإدارة الأمريكية التي عطلت عنها السياسة الأمريكية لزاما بفلسطين ، في الجوانب التالية :
١ - عدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة في كل الحالات ، وفي ظل ظروف وترجمة معقدة ، لا تتيح لها ترجمة عملية .

٢ - عدم قدرة الإدارة الأمريكية ، وعدم رغبتها - في الحقيقة - على ممارسة أي شكل من أشكال الضغط الجدي على اسرائيل ، حتي في الحالات التي يبدى فيها بعض المسئولين الأمريكيين تحفظات على السلوك الاسرائيلي .

٣ - تباورت المصالح العربية في الصراع منذ فترة طويلة في ثلاثة أمور جديدة :
- الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة .
- اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني والتمسك باسمه .

— الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة أساسية حقه في إقامة دولته المستقلة .

فيمكن القول أن السياسة الأمريكية اتخذت في كل الحالات وبأشكال مختلفة موقفا عدائيا إزاء المصالح العربية هذه ، ومتنبيا في التحليل الأخير للموقف الاسرائيلي منها .

وعلى أية حال يبقى التساؤل الأساسي الذي ثار دوماً ولا زال ماثراً مطروحا والمتعلق بالي أي حد يمكن أن يتغير الموقف الأمريكي في صالح المطالب العربية وفي ظل أية شروط يمكن تحقيق ذلك ؟

بداية من الأمور البديهية أن الأمل في أن يتحول الموقف الأمريكي تماما من تأييده الكامل لاسرائيل الى التأييد الكامل للمصالح العربية ، وهو أمل غير واقعي ، وغير قابل للتحقيق حتى في الأمد الطويل .

والأمل أيضا في أن يتحول الموقف الأمريكي لكي يصبح محايدا تماما في الصراع العربي الاسرائيلي أمل أيضا غير واقعي .

وتبقى الامكانية الوحيدة المطروحة حقيقة امكانية حدوث تحول جزئي في الموقف الأمريكي في إطاره لا تصبح السياسة الأمريكية منساقه تماما وراء الرؤية الاسرائيلية ، وتأخذ بعناية جدية المطالب العربية .

وامكانية تحقيق هذا الاحتمال الأخير متوقفة في التحليل الأخير على مدى قدرة الأطراف العربية على ممارسة ضغوط جدية ومنظمة على الادارة الأمريكية .

لقد أثبتت خبرة الصراع الطويلة أن الموقف الأمريكي إزاء اسرائيل لم يكن نابعا فقط من قناعة الادارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية تأييد اسرائيل

(م ١٣ - ج ٢)

من منطلق المصلحة الأمريكية ، وإنما نابعا أيضا — وربما بالأساس — من حقيقة الضغوط الهائلة والمنظمة التي تمارسها إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية على السياسة الأمريكية عبر مسالك وأساليب لا حصر لها .

وبنفس هذا المنطق ، يمكن للسياسة العربية نظريا أن تمارس مثل هذه الضغوط ، والسؤال هل يملك العرب مقومات مثل هذا الضغط وامكانياته ؟ والاجابة ، بالتأكيد يملكون ، هناك النفط ، وهناك المال والاستثمارات ، وهناك المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهناك أمور أخرى كثيرة ، ولكن استخدام مثل هذه الأمور بشاعلية متوقف في التحليل الأخير على جانبين أساسيين :

الأول : وجود استراتيجية عربية واضحة لتسوية الصراع أو تصفيته باستراتيجية تجيب بوضوح على أكثر من سؤال في مقدمتها ، ماذا نريد بالتحديد ؟

كيف يمكن تحقيق ما نريد ؟ متى وفي ظل أي ظروف ؟

الثاني : وجود الرغبة الجدية لممارسة ضغوط حقيقية على السياسة الأمريكية لا مجرد الرغبة اللفظية فقط .

● الانتفاضة ومستقبل السلام :

ينتقد وليام كوانت — وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين — الاتجاه الذي يقول بأن الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف في حركة السلام ، وبجاءت الانتفاضة فأوقفت التحرك ، وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فإن الأمر المؤكد هو أن الانتفاضة هي التي كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية

الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالحل يتناولها بشكل
أو بآخر ، وهذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة .

النقطة الثانية التي ستساعد على وضع أسس السلام هي : تطور
الموقف الفلسطيني هذا التطور الايجابي منذ بداية الانتفاضة ، قد
تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين ما زالوا ينسكون في
امكانية احلال السلام ، ولكن الذي لا شك فيه هو أن التصريحات
والتصرفات الفلسطينية تتسجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام .

النقطة الثالثة هي : تطور الموقف السوفيتي ، لقد كان السوفييت
حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عدم قبول القرار
٢٤٢ ، وكانوا يستخدمون نفوذهم في بعض الدول العربية لمنع أى حوار
بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هذا الموقف الى خوفهم في ذلك
الوقت من تكرار كامب ديفيد أخرى دون مشاركتهم ، والآن أصبح الموقف
السوفيتي مختلفا تماما ، وهناك دلائل أكيدة على أن موسكو قد تسجعت
المنظمة على وضع برنامج سياسى مقنع يتضمن قبول قرار الأمم المتحدة
رقم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية ، وهذا يعنى أن القسوتين
العظميين يتحدثان الآن بنفس اللغة ، وحتى اذا لم يذهب الأمر الى
أبعد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قد خرجت من دائرة
الحرب الباردة ، وهذا وحده يعتبر انجازا ، وبالإضافة الى ذلك فلم
يعد هناك وجود للاتحاد السوفيتي .

التطور الرابع الذى يساعد على وضع أسس السلام في المستقبل
هو استعداد المباحة السياسية الدولية في الوقت الحالى لمساندة اعتدال
منظمة التحرير ، وفي الواقع لم يبق تىء من جبهة الرفض ، كما أن الاردن
قد تغير أيضا ، مبعدا أن كان منافسا للمنظمة في حق تمثيل الفلسطينيين
في المفاوضات مع اسرائيل قام اليوم بالتنازل تماما عن أى تمثيل

للفلسطينيين ، وهذه ايجابية في الاتجاه السليم والتركيز على الطرفين
الرئيسيين في الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين •

النقطة الخامسة هي : تطور الموقف الأمريكي ، فخلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هناك من بين الأمريكيين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحدث شيء من شأنه جذب الانتباه الاعلامي الى هذا المجال ، ولكن عندما توالى أحداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكي ما روعه وصدمه ، واستنكر الأساليب الوحشية الاسرائيلية في قمع الانتفاضة ، وتطور لدى الأمريكيين شعور بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلي أن الرأي العام الأمريكي يهتم في الوقت الحالي بالقضية الفلسطينية ويحث الادارة الأمريكية على البدء في عملية السلام •

أما على المستوى الرسمي فنلاحظ تطورا بطيئا في اتجاه مزيد من الواقعية ، أن الخيار الاردني الذي تعلق به الادارة الأمريكية كان وهما وسرابا ، واليوم نجد أن الادارة الأمريكية مقتنعة تماما بأن عملية السلام — لكي يقدر لها النجاح — يجب أن تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفي النزاع •

لقد استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التي فرضتها واشنطن لكي تبدأ الحوار معها ، ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب ، حقا انها قبلت الحوار ، ولكن هناك كثير من التردد وكثير من التلكؤ ، ومع ذلك فالحوار الأمريكي الفلسطيني ليس هدفا في حد ذاته ، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة ، ولا يجب المبالغة في حجم هذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة في اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد وعموما فان الحوار لم يستمر الا فترة قليلة وتوقف •

● الانتفاضة والمجتمع الاسرائيلي :

بعد اعوام من الهجمات العسكرية الشجاعة التي غطت كل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتنتهي عام ١٩٨٧ بإكبر وأهم انتفاضة منذ يونيو ١٩٦٧ ، ولتعيد القضية الفلسطينية الى واجهة الأحداث ، فمنذ الثامن من ديسمبر عام ١٩٨٧ والصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الارض المحتلة لا يهدأ ، حيث زادت دورة العنف والعداء وازدادت المواقف صلابة ، رغم أن هذه الانتفاضة ليست الأولى من نوعها في الضفة والقطاع خلال العقدين الماضيين ، لكن الجديد فيها أنها كسرت العزلة ، ووحدت القوى السياسية على الأرض ، وفاجأت أيضا السلطات الاسرائيلية وأصحاب القرارات على الصعيدين الاقليمي والدولي بشمولها كل فئات الشعب الفلسطيني رجاله ونسائه وأطفاله ، بجميع توجهاته السياسية بعد أن أصبح التنافس حول التضحية والتضدي لجنود العدو هو المقياس .

وإذا كانت الانتفاضة في نظر الكثير من المراقبين السياسيين لا تشكل تهديدا خطيرا للسيطرة العسكرية الاسرائيلية في الوقت الحاضر ، الا أنها تمثل بداية جديدة لمرحلة أكثر حدة وانتشارا ، وهو الأمر الذي سيترك تأثيراته على المجتمع الاسرائيلي وتفكير قياداته .

ومن هنا ودون تجاهل حقيقة أن أحداث الانتفاضة تعتبر حلقة من سلسلة الأحداث التي تشهدها الأراضي المحتلة بين الحين والآخر ، التي هي أيضا محصلة طبيعة لتراكمات عشرين عاما من الممارسات التعسفية والقمعية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية ، فإن العامل الأكثر أهمية أن هذه الانتفاضة تبرز الواقع الصعب لسكان هذه الأراضي ، يتجاوز كونها مجرد أعمال عنف وفوضى تقليدية لتصبح دليلا على زيف ادعاءات اسرائيل حول التعايش السلمي ، وأنه بإمكانها تحقيق هذا التعايش بين العرب

واليهود في الضفة والقطاع ، لقد اعترفت القيادة لاسرائيلية بصعوبة المحافظة على النظام في المناطق المحتلة . بعد ان أفست سياستها القائمة على استراتيجية العنف والقمع في اخمد ثورة الحجارة الفلسطينية النابعة من داخل الأراضي الفلسطينية ، لتؤكد أن سكان الأراضي المحتلة هم الذين يمثلون العنصر المهدد في مسيرة التحرير .

● المجلس الوطني الفلسطيني :

من الحقائق التي سيسجلها التاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية أن الدورة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر (نوفمبر ١٩٨٨) دورة تاريخية وحاسمة في مسيرة النضال الفلسطيني بل هي فريدة في تاريخ منظمة التحرير ، حيث أنها من دون سائر دورات المجلس الوطني أخرجت الحلم الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني الى طور من أطوار التحقيق ، وذهبت يكفاح الشعب الفلسطيني (ومنه الانتفاضة) الى حيث يقطف ثمار الشرعية ، والى حيث لا تضيق منه ترسلنة الجهد المبذول عرقا ودما حرية وبخية ، انها دورة النضج السياسي والواقعية الثورية ، دورة الانتفاضة والدولة الفلسطينية المستقلة .

أسباب وعوامل عديدة تلك التي دعت الى عقد هذه الدورة في هذا الظرف والى إصدار القرارات بهذه الكيفية التي صدرت بها وآثارت الكثير من الجدك ، أما عن أسباب انعقاد المجلس الوطني في هذا الظرف بالذات فمنها :

(أ) الحاجة الى الاجابة سياسيا عن مطالب الانتفاضة ، ذلك أن الانتفاضة قطعت شوطا كبيرا انتقلت فيه بتسعاتها من مطالب حياتية مدنية وسياسية جزئية الى مطلب تقرير المصير والاستقلال الوطني وبناء دولة فلسطينية ، وكان من الطبيعي أن تتقدم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب مع

هذا التحول الكبير في شعارات لا انتفاضة ، وأن نلتقط معانيه لتصوغ الموقف الوطني الفلسطيني في شعار واضح وصريح هو حق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، فصوصاً وأن رفع شعار الاستقلال من داخل الأرض المحتلة وفي سياق انتفاضة مقصودة أتى ليشكل أول اعلان فلسطيني حاسم عن بدء تنفيذ البرنامج الوطني المرحلي « لمنظمة التحرير الفلسطينية » (الذي صدر عام ١٩٧٤) ، بل أول اعلان حاسم عن الهجرة الفلسطينية من أجواء الارتباك والاحتمال الى أجواء الثقة بالذات والممارسة واضحة الأهداف ، ولم يكن ممكناً تقديم هذه الاجابة السياسية - من هذا الحجم وبهذه الأهمية - الا من خلال دعوة المجلس الوطني الفلسطيني الى الانعقاد .

(ب) الحاجة الى استثمار التعاطف الدولي مع الانتفاضة والمطالب الوطنية الفلسطينية بصفته عامل ضغط استراتيجي لانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وعلى ذلك فلم يكن معقولا أن تظل المراهات الفلسطينية على المواقف الدولية المؤيدة محصورة في المستوى « الانساني » بل كانت الحاجة ماسة الى التقدم الى الرأي العام العالمي ببرنامج سياسي واقعي لحل الازمة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني بما يراعى اتجاهات وحدود الموقف الدولي ، وبما يسمح بشق جبهة الأعداء ، وعزل الموقف الاسرائيلي على الساحة الدولية ، ثم بما يضمن جزءا من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

(ج) الحاجة الى ملء الفراغ القانوني الذي خلقتة الخطوة الاردنية عقب اعلان الملك حسين عن فك الارتباط القانوني والاداري بين عمان والنصفه العربية ، وهو الأمر الذي كان من شأنه

تجاهله فلسطينيا - أن يحدث حالة من الأمر الواقع (في ظل القوانين العسكرية الصهيونية) قد تستفيد منه اسرائيل تدفعها الى اعلان ضم مناطق جديدة من الأرض المحتلة الى كيانها كما فعلت مع القدس والجولان .

لهذه الأسباب جميعها ، ولأسباب أخرى عديدة ، دعى المجلس الوطنى الى الانعقاد فى الجزائر ، ويعد أن صار شبه مؤكد أن جولات الحوار الوطنى الطويلة التى سبقت ذلك الانعقاد بأكثر من ثلاثة شهور استقرت على حصيلة من المواقف الوطنية المتفق عليها ، وعلى قضايا محدودة ومعروفة بات على الجميع أن يلتزم اعتمادها لفض وحسم المسائل الخلافية ، ولم يعد ممكنا بعد أن نضجت شروط موضوعية وذاتية لمجلس وطنى أريد له أن يوقع شهادة ميلاد دولة فلسطين الا أن ينعقد دون تردد أو تسويق .

ولقد انعقد المجلس فى يوم تاريخى مشهود ، وأعلن ياسر عرفات « بسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين » .

وما أن انفضت اجتماعات دورة المجلس حتى بدأت « عملية الحساب لىختلف المختلفون حول قرارات الدورة وقيمتها وحصادها السياسى .

بعضهم رأى فيها هزيمة للاستراتيجية ، والآخر رأى فيها انتصارا للتكتيك ، بعضهم عنت له نجاح السياسة ، والآخر لم يقرأ فيها غير رسوب الأيديولوجية ، وكان حقا للجميع أن يختلف وأن يجادل برأيه بحرية ، ولم يكن حقا لأحد أن يضع نفسه خارج ارادة شعبه ، وحقق شعبه فى الحياة .

ولعله اذا ما تجاوزنا موضوع « اعلان الاستقلال » الذى حظى باجماع الفصائل والقوى الرئيسية فى منظمة التحرير ولم يتعرض للتشهير

من قبل الأطراف الأخرى المعارضة : الفلسطينية والعربية ، فسنجد أن البيان الصادر عن المجلس والمواقف والقرارات المتخذة فيه كان المادة الأساسية التي دار حولها الخلاف ، وكانت مثار نقد ونقد مضاد ، وربما كانت الفقرة المتعلقة باعتراف المجلس الوطني بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هي أكثر ما حظى بذلك النقد ، سواء خلال مداولات المجلس واجتماعاته (وتجلّى ذلك في تصويت قسم من المندوبين ضد الاعتراف) ، أو بعدها حين بدأ الحوار النقدي حول مقررات دورة المجلس يأخذ مجراه ، ويستطيع المنتبج لما جاء به هذا النقد من آراء أن يسجل أن وجهته العامة كانت تعريف قرارات هذه الدورة بأنها قرارات معتدلة في اتجاهها العام ، ومن ثمة رفض القبول بصيغة اعتراف المجلس — بل بمبدأ الاعتراف أصلاً — بالقرارين الاممين * باعتباره تنازلاً مجانياً لا مبرر له ، وليست له من وظيفة سوى أنه يفتح شهية الولايات المتحدة واسرائيل لاستدرار المزيد من التنازلات .

واذ لا يسع المحلل الموضوعي الا أن يتفق من حيث المبدأ مع هذا التحليل ، والا أن يرى في تلك المقررات (خصوصاً المتعلقة بالاعتراف) ذروة الاعتدال في السياسة الفلسطينية لم تشهده حتى في سياق وفي ظل أحكام « الاتفاق الاردني — الفلسطيني » ، فهو لا يسعه بالمقابل الا أن يتجاوز القراءة النصوصية للمواقف منقبساً عن الشرطية التي تتحكم بصنعها ، باحثاً عن الفواصل المقبولة بين الأسعار والواقع الذي يمكن التفكير والعمل في حدوده دون تهريب مبدئي .

عوامل كثيرة — لعبت دورها في اعتدال قرارات المجلس الوطني :

١ — ضيق هامش المبادرة الفلسطينية خارج نطاق العمل بأحكام الوفاق الدولي الجاري ، ولم يكن تقلص الهامش الذي كان يتيح العمل بحرية واستقلال ووفق اعتبارات الحاجة الذاتية المتحررة من أي ضغوط خارجية ، لم يكن هذا التقلص ناشئاً دائماً عن ضعف ذاتي ، أو خلل في

المبادرة الفلسطينية ذاتها ، وفي السياسات التي ترفضها ، بل كان مرده الى عوامل موضوعية اقليمية وعربية ودولية مثلت — بتفاوت — عوائق اعتراضية أمام حركة العمل الوطنى الفلسطينى ، وحكمت عليه بأن يجرى فى مواقع دفاعية وبايقاع تراجعى ، وكما ضاق هامش العمل الفلسطينى . ضاق — بالنتيجة — هامش الاختيار أمام القيادة الوطنية ، هذه التي وجدت نفسها — فى النهاية — مدعوة الى التحرك بمراعاة هذه المتغيرات — السلبية فى الغالب والايجابية فى النادر — المتراكمة فى المحيطين العربى والدولى ، ومدعوة الى التعامل بواقعية مع لوحة التناقضات التي رسمها الصراع العربى — الصهيونى منذ عشرين عاما على الأقل والتقدم نحو قطف ما يمكن قطفه من تمار أنضجتها الانتفاضة ، وتعاطف رأى العام وعزلة اسرائيل ، والسمعة الحسنة لمنظمة التحرير .

٢ — مراعاة الموقف السوفيتى المطالب بضرورة الاعتراف الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية لأزمة « الشرق الأوسط » وكقاعدة لعقد المؤتمر الدولى ، واذا كانت هذه المطالبة السوفيتية بضرورة اصدار موقف فلسطينى ايجابى — واضح وصريح — من القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ تعكس حدود وشروط ، بل سقف التحرك السياسى السوفيتى فى المنطقة ، وموقعة فى خريطة أى حل سياسى دولى لازمتها ، فهي تعكس بالتالى — وبالنتيجة ضعف الموقف السوفيتى (قياسا الى الأمريكى) فى المنطقة العربية ، وهشاشة مرتزقاته الاقليمية . هذا عندما كان هناك اتحاد سوفيتى .

٣ — زوال التسكوك من احتمالات الالحاق الاردنى ، وهى احتمالات اذا لم تكن الغتها تطمينات المسؤولين الاردنيين لقادة منظمة التحرير ، ولا المواقف الاردنية قبل وبعد الاتفاق « الاردنى — الفلسطينى » المعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كهمثل شرعى ، والى الوفاق الدولى بعد أن

اختار العالم العربى رد السية ، الى غمدة — أن ليس باستطاعتها أن تطالب السوفييت بأكثر مما فعلوه خصوصا وأن وضعها فى المحيط العربى ليس قويا الى الحد الذى يفرض تغييرات كبيرة فى الموقف العربى ، ويخلق فى المنطقة توازنات جديدة وينسجع السوفييت على تصلب الموقف السياسى ، ولقد أثمر كلا الموقفين الفلسطينى والسوفيتى فى المنطقة العربية تفاهما — ضمنيا أو صريحا على ممارسة سياسة واقعية لا نتزاع ما يمكن انتزاعه من أيدي امريكا وشريكها الصهيونى *

واذا كان الرد العربى قد ارتفع بعد حرب أكتوبر — أحيانا الى مستوى الدعم المالى والمساندة السياسية ، فقد انحدر آخاين أخرى الى مستوى تصفية الثـورة الفلسطينية عسكريا بحروب الابداء البتسعه ، وتصفيته سياسيا بتدظيم الانشقاق فى جسمها السياسى والتنظيمى او بالمساس بحقها التمثيلى *

ولقد زادت — فى امتداد ذلك كله — القناعة الفلسطينية رسوخا بين المعركة الأربح والأهم فى المحيط العربى هى معركة انتزاع القرار الوطنى الفلسطينى المستقل ، ووضع حدود تراجع الموقف العربى ، وضمان استمرار دعمه السياسى والمادى للمنظمة ، وما عدا ذلك لم يعد واردا لحسابات قصيرة المدى *

٤ — ميل السياسة الفلسطينية الى نهج سبيل الواقعية بعد مخاض عسير ولا تعنى الواقعية هنا القبول بالأمر الواقع وهو الاحتلال *

أن هذه الواقعية — كما عبرت عنها وثائق المجاس الوطنى — هى تلك الموازنة الدقيقة بين حاجة الشعب الفلسطينى الراهنة الى تقرير مصيره بأى صيغة من الصيغ وبين مطالبه التاريخية المقدسة فى كامل تراب وطنه (وهى التى لا يجوز أن يتوقف تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى على توافر شروطها وأسبابها) ، ولقد أثبتت هذه

الواقعية — من خلال مسلسل الانتصارات السياسية الفلسطينية العالمية التي أعقبت صدور قرارات المجلس الوطنى — أن فى الامكان الحاق هزيمة جديدة بالأعداء فى جبهة كانوا يتقنون الانتصار فيها من خلال تخييب الخطاب الوطنى الفلسطينى منها مثلما أثبتت أهمية ووجاهة أن ينتقل الخطاب الفلسطينى من الأيديولوجية الى السياسة من الحلم الى التاريخ .

هـ — ادراك القيادة الفلسطينية — الموقف الفعلى الأمريكى — الاسرائيلى كموقف رافض لتنفيذ القرار ٢٤٢ ورغضه لا متبدى فحسب فى أنه يؤول تأويلا خاطئًا مقتضيات هذا القرار ، وخصوصا المتعلق منها بمسألة الانسحاب ، « مثلا تحويل عبارة الأراضى المحتلة الى أراضى محتلة » ، ولكن أيضا وأساسا فى أنه استبعد أن يكون القرار ٢٤٢ من حيث المبدأ قاعدة الى حل سياسى للتزاع ، وإذا كان رفض هذا القرار يبدو الآن جليا من خلال رفض صيغة (المؤتمر الدولى) « الذى يفترض أن ينعقد على أساسه » فهو يبدو أيضا فى استبعاد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وهى الحل الأمريكى الوحيد المطبق حتى الآن فى المنطقة لمقتضياته وأحكامه ، وترفض اسرائيل والادارة الأمريكية هذا القرار لأنه يقضى بضرورة الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى التى احتلت فى عدوان ١٩٦٧ ، وهو ما يعاكس الهدف الأسمى الذى من أجله شن هذا العدوان الأمريكى — الصهيونى ، وهو تحقيق التوسع الاسرائيلى جغرافيا ، وتصفية ما تبقى من ملف القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطنى وتحرير قومى ، ولأنه بسبب ذلك — يعيد عقارب الساعة فى المنطقة الى ما قبل تاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧ . ويطيح بكل الوقائع التى بنتها والمكاسب التى حققتها أمريكا واسرائيل فى المنطقة .

وتدعى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل قبولهما بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ؟ من باب الزايدة والابتزاز ، وظنا منهما أن الاستمرار فى ادعاء

قبوله من شأنه أن يجر الى مزيد من التصلب والتشدد في الموقف العربي والفلسطيني ، وهو ما يكفي — في نظرهما وتقديرهما — لعزلة الفلسطينيين والعرب على الساحة الدولية ، وتصويرهم للتسوية السياسية السلمية في منطقة « الشرق الأوسط » .

ولقد أتيج للعالم أن يتبين حقيقة المواقف الأمريكية الاسرائيلية الفعلية من القرارين عندما أقدمت منظمة التحرير على الاعتراف بهما في دورة المجلس الوطني عام ١٩٨٨ ، وتبين — تبعاً لذلك — من هي الأطراف التي تعرقل التسوية ومن التي تضحي — دون ان تفرط — في سبيل وقف نزيف الدم وتحكيم التسوية المتفاوض عليها ، ولقد كان من نتائج ذلك أن فتحت آمكانية هائلة أمام الدبلوماسية الفلسطينية للحصول على المزيد من المكاسب على الجبهة العالمية : دولاً ورأيًا شعبيًا علماً .

٦ — وتبقى الضمانة السياسية الوطنية لعدم حصول الاعتراف بالقرارين الى تنازل استراتيجي هي اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، اذ من شأن هذا الاعلان أن يكون القاعدة التي على أساسها يعود مطلوباً ليس فقط تطبيق هذا القرار القاضي بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ، بل الالحاح على تطبيقه لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره .

فالمعركة تصبح هنا — بهذا المعنى — معركة عودة السيادة الفلسطينية التي عطلها الاحتلال ، ومدخلها انسحاب قوات الاحتلال ، وهو ما يقره القرار ٢٤٢ وبعده القرار ٣٣٨ .

● الموقف الفلسطيني من المفاوضات :

بعد توقيع اتفاقية الاطار في كامب ديفيد ، والتي نصت على أن تقوم مصر واسرائيل باجراء مفاوضات بغرض تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين . وقف الفلسطينيون على اختلاف منظماتهم وتجمعاتهم

السياسية ، موقفا رافضا لهذه المفاوضات والمشاركة فيها ، ومعارضاً فكرة الحكم الذاتى .

● موقف القيادة المحلية فى الضفة والقطاع من المفاوضات :

رفض الاشتراك للأسباب التالية :

أولاً : القول بغموض نص الحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار ، وأنها لا تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين ، فضلاً عن أن الحكم الذاتى ليس هناك ما يشير الى أنه حل مؤقت ، أو أحد المراحل الوثيقة لبناء واقامة الدولة الفلسطينية ، والواقع أن ممارسات اسرائيل لا تساعد على تجاوز مثل هذا الاعتبار ، وبصورة محددة مواقف رئيس الوزراء ضد انشاء الدولة الفلسطينية .

ثانياً : غموض شكل المشاركة الفلسطينية فى مفاوضات الحكم الذاتى ، اذ أن الاتفاقية لم تشر الى سبيل هذه المشاركة الفلسطينية وأحالت الأمر الى أطراف أخرى غير فلسطينية مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك فإن غياب منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المفاوضات بالإضافة الى رفضها - لا يسمح بالتصدي من وجهة نظر عمد الضفة الغربية وغزة لجوهر المشكلة الفلسطينية .

فعدم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية يقود الى قناعة لدى هؤلاء القادة المحليين بأن موقفهم حال اشتراكهم فى المفاوضات سيكون ضعيفاً ، لأنهم سوف يقعون تحت ضغوط الاحتلال الاسرائيلى .

ثالثاً : اغفال القدس من مفاوضات الحكم الذاتى ، وعدم الاعتراف بها عاصمة للدولة الفلسطينية حال قيامها ، والجدير بالذكر أن السلوك

الاسرائيلي بشأن اعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل يدعوا القادة
المحليين بالانضمام والقطاع ، الى التمسك بهذا الاعتبار كمبرر قسوى
لرفضهم المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتى .

رابعا : القول باستمرارية الاحتلال الاسرائيلي « حيث ان اسرائيل
ستكون لديها قوة اعتراضية لأى قرار يتخذه مجلس الحكم الذاتى ،
ومن هنا فالاحتلال الاسرائيلي سيظل قائما ، ومن هنا فان خطة الحكم
الذاتى مرفوضة شكلا وموضوعا وتعد انقلابا ضد حقوق الشعب
الفلسطينى وآماله فى الدولة المستقلة ، وحسب تقرير المصير » كما جاء فى
اعلان « مؤتمر القدس » أكتوبر ١٩٧٨ ، ويوضح رتاد الشوا عمدة
غزة قائلا : « ان بيجين يدعى بأن كل الأراضى اسرائيلية ، وأن الاسرائيليين
يمكنهم الاستيطان أينما وحينما يريدون ، وأن الحكم الذاتى للسكان
وليس للاقليم » — « اذا لم تكن هناك دولة فلسطينية ، وعلى هذا ،
على أى شىء سأذهب من أجل التفاوض ؟ ان بيجين لا يقصد بالحكم
الذاتى الا اسما آخر للاحتلال » .

● موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات الحكم الذاتى :

يمكن اعتبار ما كشف عنه اجتماع المجلس التنفيذى لمنظمة التحرير
الفلسطينية فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٧٨ نوعا من تصديد التيارات
والاتجاهات السياسية التى تشكلت رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية تجاه
مفاوضات الحكم الذاتى ، ففى هذا الاجتماع ، ظهر اتجاهان :

الأول : يرى ضرورة رفض خطة الحكم الذاتى تماما ، ودعوه
العناصر الفلسطينية فى الأرض المحتلة الى مقاطعة الانتخابات التى تعقد
وفقا لما ورد فى اتفاقية الاطار بكامب ديفيد .

الثانى : يدعو هذا الاتجاه الى انتقاد الحكم الذاتى مع عدم
مقاطعة الانتخابات حال حدوثها ، ويبرر أنصار هذا الاتجاه عدم

مقاطعة الانتخابات بأن مشاركة العناصر الفلسطينية الوطنية في هذه الانتخابات وانتصارها سيجعل من المؤكد احباط خطة الحكم الذاتى من الداخل .

وبالرغم من هذا الخلاف بين الاتجاهين ازاء كيفية التعامل مع مفاوضات الحكم الذاتى ونتائجها فان معارضة المنظمة لهذه المفاوضات جاءت مكثفة وتركزت حول نوعين من الاعتراضات :

النوع الأول :

اعتراضات قانونية .

النوع الثانى :

اعتراضات سياسية ترتبط بطبيعة الحكم الذاتى كما ورد فى اتفاقية الاطر بكامب ديفيد ، ومدى ما يقدمه من وجهة نظر المنظمة من تطور على طريق الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية .

فبالنسبة للنوع الأول (الاعتراضات القانونية) فان المنظمة ترى أن اتفاقية كامب ديفيد والمتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى باطلة من وجهة نظر القانون الدولى ، وترى أن هناك ثلاث حجج رئيسية تدعم هذه النتيجة .

(أ) عدم أهلية الأطراف المشاركة فى المفاوضات أو اختصاصها ، لأنه ليس من اختصاص اسرائيل أو الاردن أو مصر أو الولايات المتحدة صلاحية تقرير حقوق الشعب الفلسطينى .

(ب) تجاوز الحقوق القومية الفلسطينية بما فى ذلك حق السيادة ، وأنه من غير الممكن منح حكم ذاتى للفلسطينيين فى أرضهم ، ففى هذه الحالة يعد الحكم الذاتى الممنوح خطوة الى الوراء وليس حلا للمشكلة الفلسطينية .

(ج) انتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي دعت الى الكيان المستقل للقدس ، وحددت اراضى الدولة العربية والدولة اليهودية ودعت الى انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية ، وأوصت بعودة تسع فلسـ طين الى اراضيهم ، وبناء على هذه الحجج الثلاث تخلص المنظمة الى أن مفاوضات الحكم الذاتى باطلة أيضا استنادا الى أحد مبادئ القانون العام : من أن ما بنى على باطل فهو باطل أيضا •

وبناء على هذا التحليل القانونى لخطه الحكم الذاتى يرى محلو المنظمة بأن خدلة الحكم الذاتى ستؤدى الى وضع المصـفة العربية وقطاع غزة تحت انتداب اسرائيلى تسببه بالانتداب البريطانى (١٩٢٢ / ١٩٤١) مع فارقين :

١ — أن الانتداب البريطانى كان بطبيعته انتدابا مؤقتا ، فى حين سيكون الانتداب الاسرائيلى دائما •

٢ — أن الهدف من الانتداب البريطانى كان السير بالفلسطينيين نحو الاستقلال ، أما الهدف من الانتداب الاسرائيلى فهو استبعاد الفلسطينيين • وبالنسبة للاعتراضات السياسية فان موقف المنظمة — وكما ظهر على لسان قادتها — يرجع الى :

١ — أن الحكم الذاتى يعطى الشرعية للعدوان الاسرائيلى ، وأنه لا يضمن حق تقرير المصير ودولة فلسطينية •

٢ — أنه يمنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى اراضيهم وممتلكاتهم ، وأنه سكوت على ضم اسرائيل للقدس ، وقبول بالتخلى عن السيادة العربية بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة •

(م ١٤ — ٢٥)

— ٢٠٩ —

ويرى باحثو المنظمة ومطلوها أن هناك خمس قضايا رئيسية ، ليست
فى صالح المشكلة الفلسطينية ، خواها اطار عمل كامب ديفيد ، وهذه
القضايا هى :

(أ) محدودية المشاركة الفلسطينية ، لان هذه المشاركة ستخضع
لنوع من التحديد الفعلى بناء على :

١ - عدم الزامية ضم عناصر فلسطينية فى أى من الوفدين
المصرى والاردنى •

٢ - أن ضم أى من الوفدين المصرى والاردنى عناصر
فلسطينية ، فهذه العناصر الفلسطينية المختارة قد لا تكون
ممثلة للشعب الفلسطينى •

٣ - ضرورة موافقة اسرائيل على مشاركة أى عضو
فلسطينى •

٤ - ضرورة موافقة الوفد العربى على ما يطرحه العضو
الفلسطينى حال اشتراكه •

٥ - ضرورة موافقة الوفد الاسرائيلى على ما يطرحه
العضو الفلسطينى حال اشتراكه - وقبل أن يدون فى الاتفاق
النهائى •

(ب) اعاقا سلطات الحكم الذاتى • لأن اجراء الانتخابات المؤدية
لقيام سلطة الحكم الذاتى ستكون فى ظل الاحتلال الاسرائيلى
مع غياب شرط محدد لانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية
قبل الانتخابات ، أو على الأقل تعليقها خلال الحملة الانتخابية
وأثناء اجراء الانتخابات • فضلا عن غياب شرط اشراف دولى
غير متحيز من أجل سلامة العملية الانتخابية ونتائجها •

(ج) استثناء القدس المحتلة من صلاحيات ونطاق سلطة الحكم الذاتي .

(د) غموض الموقف بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، وما اذا كان سيسمح باستقرار المستوطنين الاسرائيليين في الانتخابات أم لا .

(هـ) غموض صلاحيات سلطة الحكم الذاتي ازاء بعض القضايا الهامة مثل هل ستمتد صلاحياتها حتى تشمل المستوطنة الاسرائيلية أم لا ؟ وما هو مدى صلاحياتها ازاء اعادة الاراضي الفلسطينية التي أصحابها العرب ، والتي صادرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال فترة الاحتلال ؟ .

● القضية الفلسطينية وكامب ديفيد :

عند حديثنا عن المشكلة الفلسطينية لا يجب أن ننسى المحاولة التي بذلها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في كامب ديفيد بالنسبة لمحاولة الحصول على الحكم الذاتي للفلسطينيين ، ورغم النقد الشديد الذي وجه الى هذه المبادرة من جانب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الا أنها كانت خطوة على الطريق ، ورغم أنها كانت خطوة متواضعة الا أن اسرائيل استطاعت أن تتحلل منها ، وبذلك عادت المشكلة الى نقطة البداية مما أدى الى قيام الانتفاضة بعد ذلك بسبع سنوات .

وفيما يلي نثبت للتاريخ نص اطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ولعلنا نقارنه بنص اتفاق المبادئ الذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

نصوص الاتفاقات :

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات

الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨
واتفقوا على الاطار التالي للمسلم في الشرق الأوسط ، وهم يدعون
أطراف النزاع العربي الاسرائيلي الأخرى الى الانضمام اليه •

ان المبحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي :

أن القاعدة المتفق عليها لتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها
هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وسترفق القرارات رقم ٢٤٢
ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة :

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة
فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم
يستمتع بعد بنعم السلام ، وان شعوب الشرق الأوسط تقتشق الى
اسلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة
للتابعة أهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش
والتعاون بين الأمم •

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال
الذي أعقبه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء
بيجين للاسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام
التي تقدم بها كلا الزعيمين وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من
شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لا يجب اهدارها ان كان يراد
انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحرب •

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون
الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع
الدول •

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة،
واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة
للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هي أمر ضروري لتنفيذ جميع
البند والمبادئ في قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ •

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال
السياسى لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود آمنة
ومعترف بها ، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف ، وان التقدم تجاه
هذا الهدف من الممكن أن يسرع للتحرك نحو عصر جديد من اتصال
في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ
على الاستقلال وتأكيد الأمن •

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع
بعلاقات طبيعية ، وبالإضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن
للأطراف على أساس التبادل الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق
منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات انذار مبكر
وروجود قوات دولية ، وقوات اتصال ، واجراءات بنفق عليها للمراقبة،
والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة •

ان الأطراف اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل
الى تسوية عادلة شاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد
معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل
فقراتهما ، ومدفهم من ذلك هو تحقيق السلام ، وعلاقات حسن الجوار،
وهم يدركون أن السلام لى يصبح دائما يجب أن يشمل جميع هؤلاء
الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير •

إذا فانهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا
للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل جيرانها،

الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا
الاستاس .

ان الأطراف اذ توضح هذا الهدف في الاعتبار فقد اتفقت على المضي
قدما على النحو التالي :

الضفة الغربية وغزة :

١ - ينبغي ان تستترك مصر واسرائيل والاردن وممنلو اشعيب
الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المسئلة الفلسطينية بحس جوائنها ،
ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي
ان تتم على ثلاث مراحل :

(١) تتفق مصر واسرائيل والاردن على أنه من أجل ضمان نقل منظم
وسلمى للسلطة مع الأخذ في الاعتبار اهتمامات الأمن الخاصة
بكل الأطراف فانه يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة
للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ،
ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان
الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستستسحبان
بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في
هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة
العسكرية الحالية ، ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان
حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس
هذا الاطار ، ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار
اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي . واهتمامات
الأمن الشرعية من الادراف المعنية .

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والاردن على تفاصيل اقامة سلطة

الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة ، وقد يضم
وفدا يضم مصر والاردن ممثلين للفلسطينيين من الضفة الغربية
وغزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم
الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة ، وسيتم انسحاب
القوات المسلحة الاسرائيلية ، وسيكون هناك اعادة توزيع
للقوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع أمن معينة ، وستضمن
الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام
العصام .

وسيتيم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين
اردنيين ، وبالإضافة الى ذلك ستتشارك القوات الاسرائيلية
والاردنية في دوريات مشتركة ، وفي تقييم الأفراد لتشكيل
مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم
سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة ،
وفي أسرع وقت ممكن ودون أن تتأخر عن العام الثالث بعد
بداية الفترة الانتقالية وسوف تجرى المفاوضات لتحديد الوضع
النهائي في الضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، ولابرام
معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة
الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل
والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكن مرتبطتين ، احدي اللجنتين
تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع
النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة

الثانية من ممثلى الاردن ، ويشترك معهم الممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة التفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم الوصول اليه بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة .

وستتكرر المفاوضات على كافة نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ، ويجب أن يعترف الحل الناجع عن المفاوضات بالحقون المدروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة ، وبهذا الأسلوب سينسارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :

١ - أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة على المسائل المتعلقة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم هذا للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن سكان المنطقة الغربية وغزة .

٣ - إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وغزة لتصديق الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمثيلا مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة كما ذكر أعلاه فى عمل اللجنة التى تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قسوية من الشرطة المحلية ، وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وستكون قوة

الشرطة على اتصال مستمر في أمورهما بالضباط الاسرائيليين
والاردنيين والمصريين المعينين لهذا الغرض .

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن
وسلطة الحكم الذاتى لجنة دائمة تقرر عن طريق الاتفاق
اجراءات السماح بعودة النازحين من الضفة الغربية وغزة فى
عام ١٩٦٧ وذلك مع التدابير الضرورية لمنع الاضطرابات والاخلال
بالقظام ، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى
ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر واسرائيل سويا ومع الأطراف الأخرى المهمة
لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ الفعّال والدائم لحل مشكلة
اللاجئين .

٤ - خطابات مصاحبة أرسلها الرئيس
السادات الى الرئيس كارتر :

١ - القدس (١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

عزيزى السيد الرئيس ..

أكتب اليكم أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس:

١ - تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ،
ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينه .

٢ - أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ - أن من حق السكان الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع
حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى
فى الضفة الغربية .

٤. — أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة المقررين رقم ٢٤٢ ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس ، وأن كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب ابطال آثارها •

٥ — يجب أن تتوافر لكل حرية الوصول الى القدس ، وممارسته الشعائر الدينية ، وحق زياره الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقه •

٦ — يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت ادارة وإشراف ممثلى هذا الدين •

٧ — ينبغى ألا تتسم الوظائف الضرورية فى المدينة ، ويمكن اقامه مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للإشراف على القيام بهذه الوظائف ، وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة •

المخلص توقيع
محمد أنور السادات

ب — تطبيق النسوية الشاملة
(١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

عزيزى السيد الرئيس ••

اتصالا « باطار السلام فى الشرق الأوسط » أكتب اليكم هذه الرسالة لأحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربيه بشأن تطبيق النسوية الشاملة •

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالصفة العربيه وغزة من أجل حماية الحقوق التشريعية للشعب الفلسطينى فان مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى المترتب على هذه البنود وذلك بعد التشاور مع الاردن وممثلى الشعب الفلسطينى •

توقيع
محمد أنور السادات

مفكرة مصرية حول إجراءات بناء الثقة التي ستتبع

فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨)

كان الاتفاق على اطارات السلام فى الشرق الأوسط فى كامب ديفيد من أجل السلام ، ويهدف الى تسهيل تقدم سير العمل من أجل حل المسائل الرئيسية التى تقع فى صميم مشكلة الشرق الأوسط .

ويعتقد وفد جمهورية مصر العربية أن اجراءات بناء الثقة يجب اتخاذها فوراً فى الضفة الغربية وقطاع غزة لخلق جو جديد ايجابى وانسانى ، ويؤدى الى تخفيف التوتر ، ومن المؤكد أن بناء الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين يكون فى صالح السلام ، اذ أن ذلك يخلق جسوا ايجابيا يتسجع الفلسطينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة لان ينظروا جسديا فى المشاركة فى المفاوضات .

وفى هذا الصدد فمن الأوفى وضع الخطوات التالية فى عين الاعتبار .

١ - تجميد اقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية .

٢ - أن تكون اسرائيل على استعداد للتعامل مع أى جماعة فلسطينية تقبل القرار رقم ٢٤٢ .

٣ - ألا يستترك المستوطنون الاسرائيليون فى الضفة الغربية وغزة فى الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٤ - الاعتراف بحقيقة أن عرب القدس الشرقية يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى ويجب أن يتشاركوا فى الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية .

٥ - إعادة الأراضي والملكيات المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية بما في ذلك الأملاك العامة •

٦ - السماح للمصارف العربية في الضفة الغربية وغزة في أن تعاود القيام بعملياتها التجارية بحرية ، كما يجب أن تعيد إسرائيل إليها الودائع المصادرة أو المجمدة •

٧ - اتخاذ التدابير الضرورية للقيام بما يلي :

(أ) رفع الحظر على الاجتماعات السياسية •

(ب) السماح بحرية التعبير في الضفة الغربية وغزة •

(ج) وقف أية سياسات أو ممارسات من شأنها أن تخلق توترا أو تجعل من الصعب تنفيذ أحكام الاطار الخاصة باقامة السلطة الفلسطينية وذلك الى حين اقامة هذه السياسة •

(د) إلغاء جميع القيود على حرية انتقال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة •

(هـ) وقف المناورات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة •

(و) العفو عن المسجونين السياسيين الفلسطينيين •

(ز) لم شمل العائلات الفلسطينية عن طريق السماح بعودة اعداد من الأفراد النازحين منذ عام ١٩٦٧ •

(ح) السماح لأعداد من النازحين بالعودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة قبل التوصل الى اتدابير المتى يتفق عليها في هذا الصدد •

وفيما يتعلق بقطاع غزة تمت مطالبة إسرائيل للقيام بما يلي :

(أ) رفع القيود على استعمال المياه في رى مزارع غزة •

(ب) الامتناع عن فرض أى قيود على العرب المنتجين للمواالح فى مراحل الانتاج المحتففة .

وعلاوة على هذا فقد طلبت مصر أن تعلن اسرائيل :

- ١ - الموافقة على قيام الأمم المتحدة أو مراقبين دوليين بالاشراف على الانتخابات الخاصة بالمجلس الفلسطينى .
- ٢ - اتمام انسحابات فورية لبعض قواتها من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة .
- ٣ - بدء عملية إعادة توزيع القوات الاسرائيلية التى تظل فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية .

٦ - من مصطفى خليل رئيس الوزراء
الى سروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

بالاشارة الى الأتباء المتعلقة بمفاهيم اسرائيلية معنية بشأن سلطة الحكم الذاتى المعبنة باطار كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بتقارير ومقترحات اللجنة التى أنشأها مجلس الوزراء الاسرائيلى .

أود أن أحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تعتبر هذه التقارير والمفاهيم المعلنة أو المنشورة مرفوضة رفضا تاما لمخالفتها الخطيرة لنص وروح اطار كامب ديفيد ، فضلا عن ذلك فان هذه التقارير تنطوى على استفزاز للسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل الشعب الفلسطينى كله ، وتشكل بكل تأكيد تهديدا خطيرا لعملية السلام بأكملها .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٧ - من د ٠ مصطفى خليل رئيس الوزراء
الى سيروس شانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير شانس ٠٠

اتصالا بالمباحثات الجارية الخاصة بخصوص اطار السلام فى الشرق الأوسط الذى تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد فى جزئه الخاص بالصفة الغربية وقطاع غزة ، أود الاشارة الى مسألة المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة التى تقيمها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والتى اتخذت الولايات المتحدة منها موقفا ثابتا ، حيث عبر الرئيس كارتر عن عدم موافقته على هذه التصرفات الاسرائيلية ، وبصفة خاصة اقامة المستوطنات فى الاراضى المحتلة ، فضلا عن أنه بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد أبرز أهمية وقف اقامة المستوطنات أثناء عملية المفاوضات ٠ اعلن أن هناك اتفاقا بين الحكومة الأمريكية والحكومة الاسرائيلية على تجميد مسألة اقامة المستوطنات خلال هذه العملية ٠

وبالرغم من ذلك كله فقد استمرت الحكومة الاسرائيلية فى السماح باقامة مستوطنات جديدة والتوسع فى المستوطنات القائمة ، وأود أن أكرر بصفة حاسمة موقف الحكومة المصرية الثابت من أن كل هذه التصرفات غير مشروعة ، وهى لذلك لاغية وباطلة بطلانا مطلقا ٠

وأبنى لعلى ثقة من أنكم تتفقون معى فى أن هذه السياسة الاسرائيلية تعتبر انتهاكا واضحا لروح كامب ديفيد واطاره ، بالاضافة الى تعارضها مع مبادئ القانون الدولى ، وهذا بالاضافة الى أن هذا الموقف الاسرائيلى انما يعتبر استئثارا خطيرة للفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وللشعب الفلسطينى كله ٠

وأود أن أسجل في النهاية أن استمرار اسرائيل في مثل هذه السياسات يعتبر تهديدا خطيرا لعملية السلام كلها والتي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد ، وفي النهاية وبالنظر الى الموقف المتماثل الذي تتخذه حكومتانا في هذا الشأن والدور الرئيسى الذى تلعبه حكومتكم في عملية السلام الجارية فأرجو أن تفضلوا بإبلاغى بالخطوات التى تتخذها حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٨ - من د ٠ مصطفى خليل

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس ٠٠

اتصالا بالمحادثات الجارية حاليا حول أحكام اطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد والمتعلقة بالمفاوضات حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، أود الإشارة الى المذكرة التى قدمها اليكم الوفد المصرى في يوم ١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨ والتى تتضمن الخطوات التى يتعين على حكومة اسرائيل اتخاذها لخلق مناخ يؤدى الى تنفيذ سليم للاحكام سالفه الذكر .

وانى أؤكد من جديد أن حكومة مصر ترى أن لهذه الخطوات أهمية قصوى فيما يتعلق بجهودنا المشتركة الخاصة بالمضى في تنفيذ أحكام الاطار المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة .

هذا وأرجو أن توافونى بنتائج اتصالاتكم بالجانب الاسرائيلى في

هذا الصدد .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٩ - نقاط خمس عاجلة مقترحة من مصر كمقدمة

لاجراءات بناء الثقة فى الاراضى المحتلة

- ١ - رفع الحظر على الانتسطة السياسية • والسماح بمزاولتها •
- ٢ - ازالة القيود عنى حرية انتقال السكان •
- ٣ - العفو عن المسجونين السياسيين •
- ٤ - اتخاذ الخطوات لجمع شمل العائلات من خلال عودة أعداد من النازحين منذ عام ١٩٦٧ •
- ٥ - نقل مقر قيادة القوات الاسرائيلية من مواقعها الحالية الى مواقع خارج المدن والقرى فى اضافة الغربية وقطاع غزة ، ووقف المناورات العسكرية فى هذه الاراضى •

١٠ - من د • مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(١٥ مارس ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

أود أن أشير الى كتابى اليكم المؤرخ فى ٢٣ فبراير ١٩٧٩ ، وللورقة المقدمة منكم بشأن « المفاهيم الخاصة بالخطوات من جانب واحد ، والتي تمت المناقشة بشأنها فى القدس مع رئيس الوزراء بيجين » •

ولعلمكم تذكرون أن الخطرات التى اقترحتها مصر انما استهدفت خلق مناخ يؤدى الى التنفيذ السليم لاحكام اطار عمل كامب ديفيد •

واننا نقدر لكم اتاרתكم لهذا الموضوع مع رئيس الوزراء بيجين •

ونعتقد بكل اخلاص أن هذه الخطوات اذا تم اتخاذها على الفور
فلا بد وأن يكون لها تأثير ايجابي لدى الفلسطينيين •

بيد أنني أود ابلاغكم أننا نرى أن عددا من التأكيدات المنقولة اليينا
يعتبر محدود النطاق ، فتضمن الفقرة (ج) تأكيدا لرئيس الوزراء
بيجين بأنه سيوف يتم اطلاق سراح كافة المحتجزين لجرائم لا تتسم
بالعنف السياسى ونحن نعتبر هذا غير كاف • اذ نعتقد أن الأمر يقتضى
تقديم الحكومة الاسرائيلية التعهدات باطلاق سراح كافة المسجونين
السياسيين الذين تم احتجازهم لأسباب تتعلق بالاحتلال •

كذلك فاننا غير راضين عن تأكيدات رئيس الوزراء بيجين التى
تضمنتها الفقرة (هـ) والخاصة بنقل القيادة العامة الاسرائيلية الى مواقع
جديدة خارج المراكز الآهلة بالسكان ووقف المناورات العسكرية ، ولعلكم
فى هذا الصدد قد لاحظتم أن التأكيدات كانت مقصورة على
« غزة » ، ونحن نرى اتخاذ هذه الخطوة فى كل من الضفة الغربية وقطاع
غزة وفقا لما اتفقنا عليه •

وانى لأقدر جهودكم فى هذا الشأن •

د • مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١١ - من د • مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٦ مارس ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس ••

بالاشارة الى خطابى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٧٩ المتعلق بالخطوات
التي يجب أن تتخذها اسرائيل بهدف خلق مناخ موات للتنفيذ السليم

(م ١٥ - ج ٢)

لاطار كامب ديفيد ، فأود أن أوضح على أهمية هذه الخطوات بتنفيذ الاتفاق الذى يتضمنه الخطاب المشترك الذى يتم توقيعه اليوم مع المعاهدة •

واننى لأتوقع أن توافقونى فى أقرب وقت ممكن بما تسفر عنه جهودكم فى هذا الشأن •

د. مصطفى خليل
رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٢ - الخطاب المتبادل حول محادثات الحكم الذاتى (٢٦ مارس ١٩٧٩)

عزيزى السيد الرئيس :

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر واسرائيل قد اتفقتا على النحو التالى :

تؤكد حكومتا مصر واسرائيل أنهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعونة « اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد و اطار لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » •

وبغية التوصل الى تسوية سلمية شاملة وفقا للطارين المشار اليهما عاليه تشرع مصر واسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل الوثائق للتصديق على معاهدة السلام ، ووفقا لـ « اطار السلام فى الشرق الأوسط » فان المملكة الاردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات ، ويمكن أن يضم وقدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك ، وسيكون هدف

المفاوضات هو الاتفاق قبل اجراء الانتخابات على ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة (المجلس الادارى) وتحديد صلاحياتها ومسئولياتها والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى .

وفى حالة قرار الاردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل .

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات فى أقرب تاريخ ممكن ، كما تتفق الحكومتان على أن الهدف من المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان .

وقد حددت مصر واسرائيل لنفسيهما هدفا هو الانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا الى اتفاق .

وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار اليها فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، وتبدأ عملها فى خلال شهر من انتخابها ، وتبدء وقتئذ فترة السنوات الخمس الانتقالية ، وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هو محدد فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، ويتم حينذاك انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، ويجرى اعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية فى مواقع أمن محددة .

محمد أنور السادات

عن حكومة جمهورية مصر العربية

مناحم بيجين

عن حكومة اسرائيل

١٣ - من د • مصطفى خليل رئيس الوزراء

الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى

(٢٧ مارس ١٩٧٩)

عزيزى السيد الوزير ••

ايماء الى خطابكم المؤرخ ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ والذي أكدتم فيه حديثكم السابق معى حول الضفة العربية وقطاع غزة • فاننى ألاحظ - مع الأسف - أن تأكيدات اسرائيل بشأن نقل مقر القيادة العامة للحكومة العسكرية الاسرائيلية من المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة غزة •

كما يؤسفنى أيضا التأكيدات الاسرائيلية بعدم قيام الجيش الاسرائيلى بمناورات عسكرية فى المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة غزة •

وحيث ان هذه التأكيدات لا تتفق وما تم التوصل اليه بين حكومتى مصر والولايات المتحدة فى هذا الصدد فاننى أرجو أن أتلقى منكم ما يؤكد أن الخطوات سالفه الذكر سوف تشمل أيضا الضفة الغربية •

وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق بموضوع اعتقال الأفراد دون محاكمة فى الأراضى المحتلة فأود أن أوضح لكم أن هذه الممارسات غير قانونية ، وأنه يتعين بالتالى اطلاق صراح كافه الأفراد المتعلقين بمقتضاها ، وفى هذا الصدد أود أن أحيطكم علما بأن مصر ترى أن اسرائيل - باعتبارها قوة الاحتلال - لا يحق لها تطبيق قوانين اسرائيلية فى الأراضى المحتلة •

د • مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٤ - كلمة السيد كمال حسن على وزير الدفاع
ونائب رئيس الوفد المصري في الجلسة الافتتاحية
لمباحثات الحكم الذاتي
(٢٥ مايو ١٩٧٩)

أود قبل أن أبدأ كلمتي أن ابلغكم بما يلي :
أنه بناء على تعليمات الرئيس السادات ، فلم يتمكن الدكتور مصطفى
خليل رئيس الوزراء لاعتبارات خاصة من المشاركة في هذه الجلسة
الافتتاحية ، وقد طلب منى رئيس الوزراء القاء الكلمة التى أعدها
لتلك المناسبة .

هذا وسوف يسر رئيس الوزراء كثيرا الترحيب بالوفدين في
اجتماعنا المقبل الذى سيعقد في ٣ يونيه في الاسكندرية .

الوزير فانس ..

الوزير بوردج ..

الأصدقاء الأعزاء ..

اننا نلتقى في يوم تاريخى آخر ، لنواصل مسعانا الذى لا يهدأ من
أجل السلام ، هذا المسعى الذى بدأه الرئيس السادات بزيارته للقدس
في ذلك اليوم الذى لا ينسى ، ومنذ ذلك الحين أخذنا على أنفسنا عهدا
بانهاء المصدا والكرهية والحروب الى الأبد ، واقامة سلام شامل وعادل
الذى سيؤدى الى علاقات صداقة طبيعية بين شعوبنا في الشرق الأوسط
حتى تتأاح لهما الفرصة بتوجيه طاقاتها وقدراتها الخلاقة نحو الهدف
المشترك في تحقيق الرفاهية والتقدم لكل فرد في المنطقة .

وتحقيقا لذلك فقد قررت كل من مصر واسرائيل رغم كونها في حالة
حرب ، المبادرة باتخاذ الخطوة الأولى بالجلوس سويا والتفاوض بتصميم
للتوصل الى تسوية سلمية شاملة ، وليس الى اتفاقية سلام منفصلة ،

وذلك بالاشتراك الفعال للولايات المتحدة كشريك كامل ، ان الأطراف الثلاثة تدرك دون أى شك أن اقرار سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط ليس أمراً يتفق مع صالح شعوبهم فحسب ، بل انه يعتبر انجازاً حيوياً لصالح كل دول العالم ، حيث سيكون الأساس الصلب المتين لاقامة النظام والاستقرار ، وهو أسباب الصراع وعدم الاستقرار والتدخل الخارجى في المستقبل •

لقد كنا مقدرين تماماً لدى صعوبة العمل وضخامة التحدى ، الا أن كلانا كان مدركاً لدى الحاجة لاقرار سلام للأجيال الحالية والمستقبلية •

وقد واجهتنا منذ البداية عقبات كان من الضروري التغلب عليها ، ان مبادرة الرئيس السادات التاريخية كانت قد كسرت بالفعل الحاجز النفسى ، ونقلت بالصراع كله الى اطار مختلف ، ومع ذلك فما زلنا في حالة هراع ، كما لا زالت هناك درجة معينة من التوتر المستمر القت مواطن الضعف في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بنقلها على عملية السلام كلها •

لقد هبطت عزيمة الكثيرين وضعفت معنوياتهم بفعل تلك الصعوبات والعقبات ، وبدا الأمر في بعض الأحيان وكأننا نتحرك في حلقة مفرغة ، ورغم هذا فان قسوة الدفع نحو السلام أثبتت أنها أقوى بكثير من كل تلك العقبات مجتمعة •

لقد أكد الرئيس السادات مرارا أن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره ، وقد أمكننا بالصبر والمثابرة الوصول الى اتفاق في كامب ديفيد بدأ باطار للسلام في الشرق الأوسط ، وكانت هذه هي المرة الأولى التى تصاغ فيها مثل هذه الوثيقة ويتم الاتفاق عليها كأساس للسير نحو تسوية سلمية ، فهي تعالج الجوانب المختلفة بأسلوب واضح ، ولا تشجع أسلوب التفسيرات المتعددة ، ومن ثم فقد نرى على الفور

ترجمة الوثيقة الى طرق عملية على طريق السلام ، وكان ذلك فى معاهدتين ،
ووثيقتين تكميليتين تم توقيعهما جميعا فى نفس الوقت يوم ٢٦ مارس
١٩٧٩ •

اننا نجتمع هنا اليوم لتنفيذ الاتفاقية التى وقعناها بشأن تأسيس
سلطات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، ولقد قيل الكثير عن
الصعوبات التى كانت تحول دون الوصول الى اتفاق حول هذه النقطة ،
وقد أدت المواقف والأعمال التى تم القيام بها أخيرا الى اضعاف آمال
الكثيرين منا فى ايجاد حل قد يشكل الخطوة الأولى والرسمية على طريق
التسوية الشاملة ، ورغم هذا فانى مؤمن بأن علينا ألا نفقد التسبحة
والأنا نتترك موضوعات الخلاف تفقدنا القدرة على رؤية الحقائق الجديدة ،
اننا اليوم نتفاوض فى ظل ظروف تختلف كلية ، فلم نعد أعداء الأمتس ،
بل جيران طيبون يضعون الأساس الصلب لصداقة دائمة بين الاسرائيليين
وكل العرب ، بالإضافة الى أننا لا نعمل من فراغ ، فلدينا « اطار » والاتفاق
حول تأسيس سلطة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وغزة ، أن
الكثير من العرب والاسرائيليين ، بل ان ملايين الأصدقاء فى جميع أنحاء
العالم يتابعون أعمالنا ومناقشاتنا بأمل وتوقع ، وليس بمقدور أحد
منا تحمل مسؤولية رفض تلك الآمال او كبت تلك التوقعات ، ولن يغفر
لأى منا اذا ما أطاح بالروح الجديدة الهادفة للسلام والتسوية •

ان ما نحتاجه هو سلوك أكثر تنورا يقوم على الوعى بالنتائج
الخطيرة لشل مجهوداتنا ، وكلنا يعلم أن الكثير يعتمد على نجاح مسعانا ،
وأما ما يتبقى فهو أن تكون لنا مطلق النقة فى السلام وفى معالجة المشاكل
بحكمة وتصميم على التوصل الى اتفاق •

واقترح أننا نضع فى أذهاننا الخطوط الاستراتيجية التالية :

أولا : أننا لسنا هنا لتقرير مستقبل الشعب الفلسطينى ، لأن
الفلسطينيين وحدهم القادرون على اتخاذ مثل هذا القرار ، اذ أن

تقرير المصير هو حقهم الذى قررره الله لهم ، ولا يتعدى واجبنا سوى تحديد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الكامل واجراءات لانتخابها وذلك طبقا لنص وروح اطار كامب ديفيد والوثائق المتعلقة به ، وتتمثل مسؤولياتنا المشتركة فى ضرورة الاتفاق على الخطوات اللازمة لنقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية الى الحكومة الفلسطينية .

ثانيا : ضرورة احترام مبدأ بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب ، كما نص عليه القرار ٢٤٣ . وتطبيقه فيما يتعلق بالضفة الغربية ، بما فى ذلك القدس العربية وقطاع غزة ، وهى الأراضي التى جرى احتلالها فى عام ١٩٦٧ ، وفى ذلك تصبح القدس العربية دليلا حيا على إمكانية التعايش والتعاون لكل شعوب المنطقة .

ثالثا : من الضروري احترام قرار ٢٤٢ بكل أجزائه بالنسبة للحل الكامل للمشكلة الفلسطينية كما نص عليها « الاطار » .

رابعا : ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين فى وقت الحرب مطبقة بالنسبة الى كافة الأراضي العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وبالتالي فان كل الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة والتى تهدف الى تغيير التشكيل السكانى أو التركيب الجغرافى وبخاصة اقامة المستوطنات خالية من كل شرعية ، ومن ناحية أخرى فان كافة الاجراءات الاسرائيلية التشريعية والادارية والأعمال الأخرى التى اتخذت بهدف تغيير وضع القدس العربية هى باطلة بطلانا مطلقا .

خامسا : احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة احتراما فوريا كاملا .

وفى الختام فأود القول بأن قدراتنا على القيام بالتزاماتنا سوف يعززها ولا شك الدور الايجابى بشريكتنا الكامل ، لقد كان الرئيس كارتر

رائدا حين تعهد بالقيام بهذا الدور طوال مسيرة عملية السلام وحتى يتم اقرار السلام بين اسرائيل وكل جيرانها ، ونحن نقدر هذا الالتزام الحازم من زعيم هذه الدولة الكبرى . وبأمل أن نظل سهوا على طريق السلام حتى يتم رفع كل ضيم ، وازاله كل أنواع المعاناة .

١٥ - المفاوضات حول اقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة كتنظيم انتقالي (٢٥ يونيه ١٩٧٩)

قائمة الموضوعات :

أولا - الأسس المتفق عليها :

- ١ - نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية .
- ٢ - كافة نصوص ومبادئ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .
- ٣ - اطار السلام في الشرق الأوسط والمتفق عليه في كامب ديفيد والذي يتشكل أساس السلام بين اسرائيل وكل من جاراتها .
- ٤ - الخطاب المشترك الموجه للرئيس كارتر في ٢٥ مارس ١٩٧٩ .
- ٥ - اشتراك كل أولئك الذين تأثروا تماما بالصراع .

ثانيا - الهدف :

١ - النهائى :

تحقيق تسوية عادلة شاملة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط عن طريق معاهدات سلام تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ في كافة أجزائهما واللذان يهدفان الى قيام السلام وعلاقات حسن الجوار .

وباعتبار أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط

فيجب التوصل الى حلها بكل جوانبها وفقا للاسس المتفق عليها والسابق
ذكرها •

ومن حق الشعب الفلسطيني تقرير مستقبله دون تدخل خارجي •

٢ - انتقالي :

اقامة ترسيمات انتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تزيد عن
خمس سنوات حيث تحل سلطة حكم ذاتي فلسطينية منتخبة انتخابا حرا
محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية •

ثالثا - الهدف من الفترة الانتقالية :

١ - ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة الى الشعب الفلسطيني في
الضفة الغربية وقطاع غزة •

٢ - توفير الظروف المناسبة للشعب الفلسطيني للمشاركة في كل
المفاوضات التي تؤدي الى حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •

٣ - اجراء مفاوضات بأسرع ما يمكن بحيث لا تتأخر عن العام
الثالث من الفترة الانتقالية بهدف حل المشكلة الفلسطينية في كل جوانبها
بما في ذلك :

(أ) تقرير الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة •

(ب) الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته
المادة •

٤ - وجوب بدء المفاوضات حول الموضوعات المرتبطة بأقصى
سرعة ممكنة مع مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني •

رابعاً - الفترة الانتقالية :

- ١ - عبارة عن ترتيب انتقالي خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة .
- ٢ - لا يجب أن تتعدى خمس سنوات .
- ٣ - تبدأ عند تأسيس سلطة الحكم الذاتي وتوليها السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- ٤ - من الضروري أن تعطى الفترتين الانتقالية الاهتمام المناسب في كل من مبدأ الحكم الذاتي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ولاعتبارات الأمن الشرعي للأطراف المعنية .
- ٥ - سيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية كما ستنتقل القوات الاسرائيلية المتبقية خلال الفترة الانتقالية الى مواقع أمن محددة .
- ٦ - وستعقد مفاوضات خلال تلك الفترة بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني لمناقشة القضية الفلسطينية بكل جوانبها بما في ذلك مشكلة النازحين عام ١٩٦٧ وللاجئي عام ١٩٤٨ مع أخذ كافة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

خامساً - سلطة الحكم الذاتي :

- ١ - تحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .
- ٢ - تقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة ككل متكامل .
- ٣ - يجب انتخابها بحرية ، وفي هذا ستتخذ الحكومة الاسرائيلية الخطوات الضرورية تجاه :
- الافراج عن كل المسجونين السياسيين الفلسطينيين قبل الانتخابات .
- ضمان حرية التعبير السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- عدم حجز الفلسطينيين دون محاكمة *
- نقل مقر الحكومة العسكرية خارج الضفة الغربية وغزة *
- تسهيل عودة الفلسطينيين النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ للمشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتى وسيوضع ما تقدم تحت الاشراف الدولى *

٤ — ستجرى الانتخابات تحت اشراف دولى متفق عليه *

٥ — كافة الفلسطينيين الذين كان لهم محل اقامة شرعى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ ، مؤهلون للمشاركة فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى *

٦ — يشارك الفلسطينيون المقيمون فى القدس الشرقية فى الانتخابات *

٧ — تتكون « السلطة » من جمعية تشريعية تتكون من ٨٠ — ١٠٠ عضو ينتخبون من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، وسيكون المجلس من ١٠ — ١٥ عضوا *

سادسا — صلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى :

١ — القانونية (الجمعية التشريعية) :

- (أ) تشريع و سن القوانين واللوائح *
- (ب) فرض الضرائب وتقرير اللوائح المالية ... الخ *
- (ج) الاشراف بين أمور أخرى على ما يلى :
- ادارة كافة الخدمات العامة *

- المحافظة على النظام العام وتولى السلطة العاملة على قوة البوليس •
- حركة الأشخاص والبضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة •
- اصدار مستندات الهوية للسكان •
- ادارة العدالة •
- حرية العبادة وحرية الوصول الى ومن أماكن العبادة •
- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية •
- ضمان حرية التعبير السياسى وحرية تكوين الأحزاب السياسية •

(د) تولى الملكية العامة وممتلكات الحكومة ومصادر الماء والطاقة •

(هـ) التصديق على سياسات التعليم والاقتصاد والصحة والحياة الاجتماعية والثقافية والسياسات الأخرى المرتبطة بالادارة وتحقيق رفاهية الشعب •

٢ — السلطة التنفيذية :

سيتولى مجلس الحكم الذاتى الادارة الفعلية بالنسبة لكافة الأمور التى سبق الاشارة اليها ، وسيكون المجلس مسئولاً أمام الجمعية التشريعية ، ويقدم لها اقتراحاته فى شأن الادارة •

وستوضع قوة البوليس الدائم تحت السلطة المباشرة للمجلس الذى سوف يقوم بتعيين قائدها وكذلك التعيينات فى مستوى الضباط ، كما سيكون تكوين القوة من مسئولية المجلس •

٣ - السلطة السياسية :

- (أ) ستتشارك السلطة في كل مراحل المفاوضات أثناء الفترة الانتقالية والتي تستهدف حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •
- (ب) ستقوم السلطة بالاستيثاق من آراء الشعب الفلسطيني بشأن كل الأمور المتعلقة بحل المشكلة الفلسطينية •

النص الكامل للمشروع المصرى لقيام

الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين فى الضفة وغزة

اولا :

- (أ) نص اطار كامب ديفيد للسلام على انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ونقل سلطتها الى سلطة الحكم الذاتى التى ستحل محلها •

- (ب) أن مجموعة العمل — من خلال استعراض سلطات وصلاحيات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية — كانت تستطلع عن طريق مدخل عملى السلطات والمسئوليات التى سوف تمارسها سلطة الحكم الذاتى عند حلولها محل الحكومة العسكرية وادارتها المدنية على نحو ما نص عليه اطار كامب ديفيد •

وقد كان ذلك هو الهدف من استعراض الأوضاع الحالية كوسيلة لخلق منفذ فى الطريق المسدود الذى أدى اليه الأسلوب الذى اتبع فى البداية للمناقشات الشاملة للمبادئ الكلية ، وكان ذلك أيضا خطوة لتزويد الأطراف بالمعلومات الأساسية اللازمة للبحث فى نقل السلطة ، والمواقع فإن عرض سلطات مسئوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية كان المقصود به أن يقود مجموعة العمل فى ضوء ذلك

العرض وبصدد نقل السلطة الى اعداد نموذج للسلطات وللصلاحيات
التي تمارسها سلطة الحكم الذاتى .

وقد أقر اجتماع لندن لرؤساء الوفود بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٩
هذا الأسلوب حيث قرر ما يلى :

« ان استعراض الأوضاع السائدة حالياً سوف يزود الأطراف
بالمعلومات الأساسية التى تتيح لهم مناقشة نقل السلطة على النحو
الذى نص عليه اطار كامب ديفيد ، الأمر الذى أدى بالتالى الى الدعوة
التي وجهتها اللجنة العامة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ الى مجموعة العمل
لاعداد نموذج مقترح للسلطات والمسؤوليات التي تمارس بواسطة سلطة
الحكم الذاتى ، وعرضه على اللجنة العامة للنظر فيه » .

(ج) بعد بيان المنهج على هذا النحو يصبح من الواضح أنه عند
اعداد نموذج لسلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتى ،
فان الاطار الواجب الاهتداء به ينبغى أن يكون سلطات
مسؤوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، كما ينبغى أن
تكون النقاط الأساسية لبحث ذلك النموذج هى :

١ - انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية .

٢ - نقل السلطة .

٣ - أجهزة سلطة الحكم الذاتى التى سوف تتسلم السلطة من
الحكومة العسكرية وادارتها المدنية وتحل محلها .

ثانياً - الحكومة العسكرية وادارتها المدنية :

(أ) فى ٧ يونيو ١٩٦٧ نشر الحاكم العسكرى الاسرائيلى اعلاناً رقم
« ٢ » بعنوان « اعلان عن القانون والادارة » اختص جزء منه

بتولى الحكومة بواسطة قوات الدفاع الاسرائيلية وتحت بند
« تولى السلطات » يقول :

« ان أى سلطة للحكومة ، أو التشريع ، أو التعيينات ،
أو الادارة فيما يتعلق بالاقليم أو بسلطانه سوف تتمثل من
الآن فصاعداً فى شخص بمفردى ، وسوف تمارس فقط بواسطتى
أو بواسطة شخص معين من جانبى لهذا الغرض ، أو يعمل
بالنيابة عنى » *

(ب) ان الحكومة العسكرية الاسرائيلية القائمة حالياً فى الضفة
الغربية وقطاع غزة لديها سلطات كاملة شاملة ، فهم تمارس
سلطة وضع كل السياسات وتنسيق كل الأنشطة ، وينبع صنع
القرار فيها من قنوات مختلفة ومتصلة بمجلس الوزراء
الاسرائيلى ، وبمستويات وزارية مختلفة بالاضافة الى سلسلة
من القيادات العسكرية التى تصل الى قائد المنطقة أو القائد
المقيم « قائد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة » الذى زود فى
منطقته بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة على النحو المبين فى
الفقرة السابقة *

ويصدر الحاكم العسكرى عن طريق الأوامر العسكرية
مراسيم تشريعية جديدة وتعديلات على القوانين القائمة *

وتحدد السياسة تبعاً للاعتبارات التى يقرها مكتب
منسق الأنشطة والوزارذ الاسرائيلية المختصة وقائد المنطقة *

(ج) السلطة الادارية مفوضة لقادة الاقليم والأقسام ، كما أن
الواجبات الادارية الروتينية ، وتسيير الأنشطة العادية متروكة
للمؤسسات المختصة لتى كانت تقوم بها بالفعل فى الضفة
الغربية وغزة ، وكذلك الوحدات الادارية الجديدة لخدمات *

وتتولى الادارة المدنية للحكومة العسكرية فروعا ، تختص
كل منها بالاشراف على عدد من الوحدات وتقوم الوحدات
بتسيير أمور الحياة اليومية •

ويخضع رؤساء الوحدات من خلال رئيس الفرع للحاكم
العسكري مباشرة ، ولأنهم يخضعون — في نفس الوقت وذلك
في المسائل الفنية — للوزارات المعنية فيتلقون منها التعليمات
في تلك المسائل ، وكيفيه التصرف فيها ، ومعالجة المشاكل التي
تنشأ من الحياة اليومية ، كما يتلقون من الحاكم العسكري من
خلال رئيس الفرع التوجيه السياسى والسلطة التنفيذية •

(د) وعلى ذلك فالحكومة العسكرية وادارتها المدنية تتكون من
مستويات مختلفة تمارس درجات مختلفة من السلطة ، احداها
تشرع وتضع السياسات والأخرى تنفذ وتطبق السياسات •

وقد نص اطار كامب ديفيد على نقل كلا النوعين ، فالأمر
لا يتعلق بنقل التركيبة الادارية التي تطبق الأوامر ، وانما
يتعلق بالسلطة التي تختص بصلاحية اصدار الأوامر •

(هـ) وتجدر الاشارة الى ان الادارة المدنية للحكومة العسكرية
تتكون أساسا وحتى وقتنا الحاضر من الفلسطينيين •

وطبقا لاحصائيات ديسمبر ١٩٨٨ كان في الضفة الغربية ١١١٦٥ موظفا
فلسطينيا في الادارة المدنية و ٩٨٠ اسرائيليا فقط ، وفي قطاع غزة هناك
١٤ وحدة أساسية يرأسها مديرون عامون من الفلسطينيين •

ولذلك فانه يمكن القول أنه حتى في الوقت الحالى فان الفلسطينيين
يتولون معظم مسئولية تسيير الأمور في حياتهم اليومية ، ولكنهم ينفذون
قرارات اتخذت لهم ، ويطبقون سياسات شكلت بواسطة غيرهم •

ولذلك فإنه عندما يعدمهم اطار كامب ديفيد بحكم ذاتى كامل فان ذلك لا يمكن الا أن يعنى أنهم فى ظل سلطة الحكم الذاتى سيكون بإمكانهم اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم ، وصنع سياساتهم الخاصة بأنفسهم •

ولا يمكن للحكم الذاتى الكامل الذى ينص عليه اطار كامب ديفيد للسلام ألا يبدو مجرد كونه اعادة تنظيم لما هو بالفعل فى يد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، ولكن الطبيعى أن يكون مبنيا على ذلك التشكيل الكامل لسلطة تحكم نفسها وبالتالى انسحاب الحكومة العسكرية ، ونقل سلطاتها المختلفة الى السكان •

ثالثا — انسحاب الحكومة العسكرية ونقل السلطة :

(أ) ان أول خطوة لاقامة الحكم الذاتى يجب أن تكون انسحاب الحكومة العسكرية •

لقد نص اطار كامب ديفيد للسلام بوضوح على :

« أن الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستنسحب بمجرد انتخاب سكان هذه المناطق بحرية لسلطة الحكم الذاتى التى لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة » •

كما نص الاتفاق التكميلى بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ على :

« سوف تنسحب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية لتحل محلها سلطة الحكم الذاتى » •

(ب) وقد فرق كل من اطار كامب ديفيد والاتفاق التكميلى بين نوعية الانسحاب الذى تم فى شكل خطابات متبادلة من الانسحاب :

الأول — انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية
والذى يجب أن يكون تاما ومطلقا •

الثانى — انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية والذي سيكون جزئياً ، ويأنه سيكون هناك اعادة لتوزيع القوات المتبقية فى مناطق أمنية محددة •

(ج) ان انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية والذي يتم بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتى لهو أول خطوة لتولى هذه السلطة سلطاتها ومسئولياتها ، ويتم نقل السلطة بتسليم الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ولكل صلاحياتها ومسئولياتها للسلطة الجديدة المنتخبة •

وبهذا تحل سلطة الحكم الذاتى محل النظام القديم •

(د) وفى هذا المجال يجب التأكيد على العوامل الآتية :
١ — ان نقل السلطة يعنى تسليم كل السلطات والمسئوليات التى تمارسها الحكومة العسكرية وادارتها المدنية •

٢ — ان نقل السلطة يجب أن يتم بطريقة سلمية ومنظمة •

٣ — عند عملية نقل السلطة اذا وجد جهاز فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من الادارة المدنية الحالية يمكنه أن يتولى الصلاحيات ويحل محل الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ولكن فى حالة ما اذا كانت هناك صلاحيات أو سلطات جديدة تنتقل لسلطة الحكم الذاتى ولم تكن تمارس قبلاً بواسطة الفلسطينيين تحت الحكم العسكرى فإنه فى هذه الحالة يمكن البحث عن أجهزة جديدة •

(هـ) يجب التأكيد على السلطات والصلاحيات التى لم تكن تمارس قبلاً بواسطة الفلسطينيين فى ظل النظام العسكرى ، وذلك بغرض اقتراح الأجهزة الضرورية اللازمة لذلك ، ان الفلسطينيين

قاموا بالدور الرئيسى فى الادارة المدنية والتي نفذت السياسات والأوامر الصادرة من النظام العسكرى ، أما فى ظل الحكم الذاتى فتتقضى الضرورة بوجود جهاز يزاوِل السلطة الجديدة ليقوم بصنع قراراته وتشكيل سياسته الخاصة ، ولا شك أن سلطة الحكم الذاتى المنتخبة ستكون هَذَا الجهاز •

رابعاً — السلطات والمسؤوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى :
لتحديد نماذج السلطات والمسؤوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى فان ثمة كلمات فى نص اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام تعتبر مفتاحاً ومرشداً ، وينبغى التأكيد عليها منذ البداية :

(أ) فهى سلطة حكم ذاتى بمعنى أنها تحكم ذاتها بذاتها ، وتتولد سلطتها من داخلها ، وما من مصدر خارجى يفرض عليها سلطة •

(ب) تهيء حكم ذاتى كامل وليس جزئياً أو منقوصاً •

(ج) وهى تتحقق من خلال انتخابات حرة مما يجعلها سلطة حكم ديمقراطى للشعب وبالشعب ، وبما أنها جهاز منتخب فهى ذات صفة تمثيلية وتمارس جميع الاختصاصات والسلطات التى تمارسها عادة أى سلطة منتخبة •

١ — طبيعة سلطة الحكم الذاتى :

تعتبر سلطة الحكم الذاتى ترتيباً مؤقتاً لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس ، وهذه العملية الانتقالية التى بدايتها انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، واقامة سلطة الحكم الذاتى ، يمكن لها أن تبرهن على أن المشاكل العملية المترتبة على الانتقال الى السلام يمكن حلها بطريقة مرضية ، فالفترة الانتقالية تستهدف تغييراً

في المواقف يمكن حلها بتسوية نهائية تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويضمن الأمن لجميع الأطراف •

والهدف من هذه الترتيبات الانتقالية هو :

(أ) تأمين انتقال السلطة الى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة سلمية ومنظمة •

(ب) مساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليتسنى تحقيق مبدأ الحكم الذاتي الكامل الذي توفره السلطة الذاتية •

(ج)تهيئة الظروف الملائمة للشعب الفلسطيني للاشتراك في المفاوضات التي تؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير •

٢ - مدى سلطة الحكم الذاتي :

(أ) تمتد سلطة الحكم الذاتي على جميع المناطق الفلسطينية التي احتلت بعد ٥ يوفيه ١٩٦٧ ، والتي حددتها اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ (اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية في ٢ أبريل ١٩٤٩ بالنسبة لقطاع غزة ، واتفاقية الهدنة الأردنية الاسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بالنسبة للضفة الغربية بما فيها القدس العربية) •

(ب) تمتد سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة الى كل من السكان والأرض على السواء •

(ج) تنطبق كل السلطات واختصاصات الحكم الذاتي على الضفة

الغربية وقطاع غزة اللذين سيُعتبران في ظلّ الحكم الذاتي الكامل اقليما واحدا *

(د) كل التغيرات في الطبيعة الجغرافية أو التكوين البشرى أو الوضع القانونى لكل أو جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر باطلا ويجب إلغاؤه ، نظرا لأنه يعرقل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى كما حددتها اتفاقيه كامب ديفيد لاطار السلام وخصوصا بالنسبة لما يلى :

١ - القدس الشرقية التى يعتبر قرار اسرائيل بضمها باطلا ، ويجب إلغاؤه ، وينبغى تطبيق قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن ولا سيما تطبيق قرارى ٢٤٢ و ٢٦٧ بالنسبة للقدس التى هى جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، كما ينبغى احترام واعادة الحقوق العربية والتاريخية فى المدينة *

٢ - المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وهى غير قانونية ، ويجب فى اطار الحل النهائى سحبها ، كما يلزم وضع حد لبناء أى مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة خلال الفترة الانتقالية ، وعندما تقوم سلطة الحكم الذاتى فان جميع المستوطنات والمستوطنين فى الضفة يصبحون تحت ادارتها *

٣ - السلطات والمسئوليات العامة للحكم الذاتى :

١ - سن القوانين واللوائح *

٢ - رسم السياسات ومراقبة تنفيذها *

٣ - اعداد الميزانية وقرارها *

٤ - فرض وتحصيل الضرائب *

- ٥ - تعيين الأفراد *
- ٦ - إصدار الهويات ووثائق السفر *
- ٧ - السيطرة على دخول وخروج الأفراد والبضائع الى الاقليم *
- ٨ - أهلية تحمل الالتزامات والتملك *
- ٩ - سلطة امتلاك الأراضي العامة *
- ١٠ - سلطة التقاضي *
- ١١ - سلطة ابرام العقود *
- ١٢ - سلطة الاشتراك في المفاوضات النهائية لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ولاستطلاع آراء الفلسطينيين *

١٣ - تحمل المسئوليات التالية :

- * الادارة العامة *
- * الخدمة العامة *
- * الأمن الداخلي والنظام العام والبوليس *
- * الأملاك العامة والموارد الطبيعية *
- * المجالات الاقتصادية والمالية *
- * المجالات الاجتماعية والثقافية *
- * احترام حقوق الانسان والحريات العامة *

١٤ - سلطة القضاء وتحقيق العدالة *

٤ - هيكل سلطة الحكم الذاتي :

- (أ) تتشكل سلطة الحكم الذاتي من ٨٠ الى ١٠٠ عضو ممن يتم انتخابهم بشكل حر من جانب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة *

(ب) يضم هيكل سلطة الحكم الذاتي مؤسستين :

* مجلس نيابي يضم من الذين تم انتخابهم بحرية كممثلين للنسفة الغربية وقطاع غزة *

* مجلس تنفيذى يضم ١٠ الى ١٥ عضوا يتم انتخابهم من اعضاء المجلس النيابى *

(ج) المجلس النيابى :

(أ) يتولى المجلس النيابى سلطته الحكومة العسكرية ويحل محلها فى سن القوانين واللوائح ورسم السياسات ومرافبه تنفيذها واقرار الميزانيه وعرض الضرائب ... الخ *

(ب) يقرر المجلس نظامه الداخلى بنفسه كما يقرر تشكيل رئاسة من رئيس ونائب له أو أكثر ، وكذلك يقرر عدد لجانه الداخليه وتشكيلها *

(د) المجلس التنفيذى :

(أ) يتولى المجلس التنفيذى الادارة الفعلية للنسفة الغربية وقطاع غزة ، وينفذ السياسات التى رسمها المجلس النيابى فى مختلف المجالات *

(ب) له سلطة شاملة فى جميع المجالات ، ويكون له مطلق الصلاحيات للتنظيم والادارة وتعيين الأفراد والاشراف على الفروع التالية : التعليم — الثقافة والاعلام — الصحة — النقل والمواصلات — الشئون الاجتماعية — العمل — السياحة — الأمن الداخلى — الاسكان — الشئون الدينية — الزراعة — الشئون الاقتصادية — الشئون المالية والتجارية — الصناعة — العدل *

(ج) ينتسب المجلس ادارته واقسامه حسبما يرى ضروريا لحسن أداء مهماته ، ويحدد عدد الدوائر وتنظيماتها الداخليه وأجهزة التنسيق بينها بما يتفق مع مقتضيات الأداء الأفضل والاكثر ماعاية لتحقيق انشطتها ، ويمكن له في هذا الصدد طلب الاسعانه بالخبرة من جانب الاطراف الأخرى .

(هـ) يتحقق تنظيم القضاء في نظام للمحاكم ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا مع توفير الضمانات الداملة لاستقلاله ، ولحسن تحقيقه للعدالة .

(و) سيكون لسلطة الحكم الداني ممثل الى جانب ممثلي اسرائيل ومصر والاردن في اللجنة الدائمة المنبثقة عن اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام (مادة ٣) ، ويمكن حل جميع المسائل التي تهم اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي وتقتضى حولا مشتركة عن طريق اللجنة المذكورة .

٥ - مقر سلطة الحكم الذاتي :

يكون مقر سلطة الحكم الذاتي في القدس الشرقية .

٦ - ترتيبات اضافية :

(أ) فور قيام سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية واعادة توزيع القوات التي ستبقى في مواقع أمن محددة ، أي تحرك للقوات العسكرية الى او عبر الاقليم يتطلب الحصول على اذن بذلك .

(ب) تقتضى اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام أن تتم مفاوضات بين

الأطراف بشأن اتفاقية تتضمن - بين ما تتضمنه - تحديد ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام ، مسؤولية الأمن والنظام العام تتقرر بالاشتراك بين الأطراف وهم يضمون الفلسطينيين والاسرائيليين والمصريين والاردنيين وسوف تشترك الولايات المتحدة بالكامل في هذه التسوية .

(ج) سيتم تشكيل قوة بوليس محلية : قوة في الضفة الغربية وقوة في قطاع غزة ، سيقوم بإنشائها سلطة الحكم الذاتي ، ويتم تشكيلها من أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة .

(د) انشاء خط برى بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاتفاق على ترتيبات الربط بين المنطقتين .

● موقف اسرائيل من الحكم الذاتى :

يمكن القول بداية أن مجموعة الصحف الاسرائيلية قد اتفقت على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل فيما يتعلق بموضوع الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد ، وذلك في الموعد الذى حددته بعام انتهى بالفعل في ١٦ مايو ١٩٨٠ دون التوصل الى اتفاق ، بل ربما أمكن القول بأن الاعتبارات التى ساققتها هذه الصحف كسند لهذا التوقع تكاد تشير الى صعوبة التوصل الى اتفاق في هذا الصدد على وجه الاطلاق ، اذ أن الموقف الاسرائيلى لا تحركه فقط اعتبارات المنلورة السياسية وتكتيكات فن التفاوض ، وانما يستند أيضا الى مجموعة من الأسانيد التاريخية والدينية الجامدة مهما كانت زائفة .

١ - مفهوم الحكم الذاتى :

استقر في ادراك غالبية الأطراف المرتبطة بالصراع العربى - الاسرائيلى أن قضية الشعب الفلسطينى هى جوهر الصراع ، ومن هنا

يعتمد الطرف العربى مثلا الى التمسك بحق هذا الشعب فى الوجود
المستقل ، بما يعنيه ذلك من حقه فى تقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة،
بينما تعتمد اسرائيل على النقيض من ذلك ولنفس السبب الى انكار أى
وجود مستقل للشعب الفلسطينى . ومحاولة تشويه هويته حال العجز عن
تدمير كيانه ووجوده المادى ذاته .

وانطلاقا من هذا الموقف الاسرائيلى فقد عبرت بعض الصحف
عن ادراكها مفهوم الحكم الداتى انطلاقا من ادراكها مفهوم حق تقرير
المصير حتى تصل فى النهاية الى أن المصير النهائى للصفة العربية وغزة وهو
الاندماج فى اسرائيل .

فعلى سبيل المثال أشار « يهوشع بن يوسف » فى صحيفة يديعوت
أحرونوت فى ١٩٨٠/٥/٩ الى أن « جوهر المشكلة » هو عدم الاعتراف
المتبادل بحق تقرير المصير ، وبحق الوجود المستقل بين العرب واسرائيل ،
وهذا صحيح . ولكنه يضيف الى ذلك أن « الأصل فى تلك المشكلة » هو
عدم اعتراف الدول العربية والشعب الفلسطينى بوجود اسرائيل وحققها
فى الحياة دون اشتراط أن تعترف اسرائيل بحق الشعب الفلسطينى فى
الوجود المستقل ، وحق الدول العربية فى الأمن ، لأن « جسور المشكلة »
لديه لا تتمثل فى قيام اسرائيل على أساس من الاستعمار الاستيطانى بما
ينطوى عليه من اغتصاب وعدوان وعنصرية ، وانما تتمثل فى رفض العرب
لهذا الوجود ، كذلك يضيف « اليغازر جرنوت » فى صحيفة عل همشار فى
١٩٨٠/٥/٢ أن التزام قطاعات عديدة من الاسرائيليين بحق تقرير
المصير بالنسبة للشعب اليهودى وانكار هذا الحق على الشعب الفلسطينى،
لا يمثل فقط موقفا سياسيا ، وانما يستند هذا الموقف أيضا الى خلفية
فكرية وتاريخية ، تنقود تلقائيا الى خطورة أعمال هذا الحق بالنسبة
للشعب الفلسطينى ، من منظور « الميثاق الوطنى » الذى تلترزم به قيادة
هذا الشعب .

وفي ضوء هذه التطورات كان من الطبيعي أن يرد « اليكس بشملن » في صحيفة عل همشمار في ٢٣/٥/١٩٨٠ على اقتراح الرئيس السادات ببدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة أولاً ، بأنه على إسرائيل أن تقوم هي بهذه المبادرة ، على أن يكون « الهدف النهائي » هو ضم مناطق الحكم الذاتي ، لإسرائيل بعد مضي الفترة الانتقالية » انما ينبغي في رأيه اتباع تكتيك أكثر ملاءمة •

ويمكن القول أن ادراك رئيس وزراء إسرائيل لهذه المفاهيم — وهو يشكل ركنا أساسيا في السياسة الإسرائيلية — يعتبر هاما للغاية ، ولقد أشار « بولس » في صحيفة هآرتس في ٣١/٣/١٩٨٠ الى هذا المعنى عندما خلص الى أن بيجين عندما قدم مشروعه للمرة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية ثم الى مصر في ديسمبر عام ١٩٧٧ انما كان يقصد •• حلا نهائيا لمشكلة الشعب الفلسطيني وليس حلا مؤقتا ، ولهذا رفضته مصر ، وعندما تم التوصل الى اتفاقيتي كامب ديفيد فان كلا من الرئيسين السادات وكارتر لم يقبل الحكم الذاتي كحل دائم ، وانما كحل مؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ولكن بيجين ظل يعمل طول الوقت وكأنما مؤتمر كامب ديفيد لم يؤنر أبدا — كما يرى الكاتب — على مشروع الحكم الذاتي كما وضعه من قبل في نسهي نوفمبر وديسمبر عام ١٩٧٧ ، وهو ما يعنى في رأى (حاييم صادق في معاريف ١٨/١/١٩٨٠) أن المسألة تعتبر مفاضلة بين الحكم الذاتي الكامل والحكم الذاتي المفرغ من محتواه ، وان تفسيرات بيجين متشعبة لا تتماشى مع ما اتفق عليه من الالتزام باخلاص باتفاقيات كامب ديفيد •

٢ — مآزق مفاوضات الحكم الذاتي :

اتفقت أغلبية الصحف الإسرائيلية على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر وإسرائيل حول موضوع الحكم الذاتي خلال العام الذي حددته

اتفاقيات كامب ديفيد ، بل أكثر من ذلك يكاد « شلومو أفنيرى » مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية فى صحيفة معاريف ٤/٤/١٩٨٠ ، أن يجزم بعدم امكانية التوصل الى تسوية بشأن الحكم الذاتى فى ظل حكم كتلة ليكود ومناحيم بيجين ، وهو ما يعنى أنه ليست مصر وحدها التى ربطت بين عرقلة مباحثات الحكم الذاتى واستمرار كتلة ليكود ومناحيم بيجين فى السلطة ، وانما بعض القوى الاسرائيلية أيضا ، وأساس ذلك — كما أشار شلومو أفنيرى — « أن كل من يفكر فى بدائل سياسية مطالب أيضا بالتفكير فيما تعرضه حكومة بديلة كل » * * ولذلك يطالب بإفساح المجال لصعود كتلة المعراخ الى السلطة ، باعتباره البديل الذى سيعيد ثقة العالم فى استعداد اسرائيل للسلام .

ويوضح رصد مجموعة الاتجاهات العامة فى الصحف الاسرائيلية أن توقعاتها المسبقة حول صعوبة التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتى ترجع لأكثر من سبب :

أولها : أن القيادة الاسرائيلية تفرق بين المواقف التى تم اتخاذها خلال المفاوضات مع مصر حول المعاهدة وتلك التى تتخذها اسرائيل الآن حول الحكم الذاتى ، حيث لا مجال « للتفاوض » *

ثانيها : أنه بينما جرت صياغة عبارات توقيعات المعاهدة المصرية الاسرائيلية بدقة شديدة ، فان اتفاقية كامب ديفيد حول الحكم الذاتى بنصومه الواردة فى الاتفاقية تتسم بالعمومية والغموض ، وهى لذلك تحمل وجهات نظر متعددة ، ويعتبر ذلك هو أساس اختلاف التصورات بين مصر واسرائيل *

ثالثها : أن الدوائر الحاكمة فى اسرائيل فيما يبدو أدركت أنها قد وقعت فى الخطأ عند الاتفاق على موضوع الحكم الذاتى بنصومه الواردة

فى اتفاقية كامب ديفيد والمسألة المطروحة فى اسرائيل هى تحديد
أين أخطأت الحكومة ؟ وكيف السبيل الى تدارك ذلك ؟

رابعاً : سلوك رئيس وزراء اسرائيل بصفة عامة ، وسلوك الحكومة
الاسرائيلية بصفة خاصة ، وتترد هنا مسألة القدس والمستوطنات كما
ترد الاشارة — فى رأى الصحف الاسرائيلية — الى أن رئيس الوزراء
الاسرائيلي قد صدق فى « التفسير القانونى » لما تم الاتفاق عليه
بين مصر واسرائيل ، ولكنه لم يصدق فى تعليقه على « روح » الاتفاق .

خامساً : أن مصر تربط فعلاً بين المعاهدة والتقدم فى مباحثات
الحكم الذاتى ، وهو ما يعنى أن مصر ما تزال عند التزامها بحقوق الشعب
الفلسطينى .

ولذلك اتفقت مجموعة الصحف الاسرائيلية على أن عدم المتوصل
الى اتفاق مع مصر بخصوص موضوع الحكم الذاتى يشكل خطراً على
المعاهدة معها ، ومن هنا نفهم اشارة « هاركابى » فى صحيفة عل همشمار
فى ٣١/٣/١٩٨٠ فى نقده سلوك الحكومة الاسرائيلية الى أهمية تفهم
القوى التاريخية التى تعمل فى المنطقة بدلاً من سياسة بيجين ووزرائه
التي تؤكد (هذا هو ما عندنا) ولذلك يشير « هاركابى » الى أنه اذا
انفجر « السلام » فان السبب فى ذلك سيكون الضفة الغربية .

سادساً : توحد اتجاهات مختلف القوى السياسية الأساسية فى
اسرائيل موقفها حول المستقبل النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، أى حول
الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية ، والذى يقوم على مفاهيم الدمج والضم
التي يعلنها رئيس الوزراء الاسرائيلي بيجين ، وان اختلفت المبررات لدى
كل فريق ، حيث تنطلق كتلة ليكود أساساً من الاعتبارات التاريخية —
الدينية ، بينما تنطلق كتلة المعراخ من الاعتبارات الاستراتيجية — الأمنية .

٣ - الوضع في الضفة الغربية وغزة « الخطر الفلسطيني » :

تواجه الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلتين أساسيتين :

أولهما : مشكلة السيطرة على الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال .

وثانيهما : مشكلة « تمرير » اتفاقيات كامب ديفيد والتوصل الى « طرف فلسطيني معتدل » يقبل التوقيع على صكوك الحكم الذاتي طبقا لهذه الاتفاقيات ، ومن الواضح أن هناك تناقضا جوهريا بين هاتين المشكلتين ، لأن متطلبات السيطرة تفرض المزيد من العنف والقمع ، بينما ضرورات التسوية تفترض بناء جسور التعاون والثقة وابداء حسن النية .

ولقد انعكست هذه المواجهة بين متطلبات السيطرة وضرورات التسوية على اتجاهات الصحف الاسرائيلية التي تتبنى في معظمها مفهوما للحكم الذاتي يؤدي في النهاية الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل ، ولذلك أخذت هذه الصحف ازاء تدهور أوضاع الأمن واستمرار موجات التمرد الفلسطيني الذي اقترن بالضرورة برفض اتفاقيات كامب ديفيد ومفاهيم الحكم الذاتي في الحديث عما أسمته « الخنصر الفلسطيني » .

وفضلا عن ذلك ، فقد منيت اسرائيل بخيبة أمل مرة أخرى ، وذلك بمناسبة تشكيل « لجنة التوجيه الوطني » بالضفة الغربية في عام ١٩٧٨ التي تشكلت لمحاربة مشروع الحكم الذاتي تحت سيطرة النجبة الشعبية بزعامة جورج حبش ، فقد تصورت اسرائيل أن هذه اللجنة قد تصبح بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فاذا بها تعلن دائما أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولقد أضيف الى ذلك كله تدهور أوضاع الأمن بدرجة خطيرة في

الضفة الغربية وقطاع غزة بعد محاولة اغتيال رؤساء مدينتى نابلس ورام الله على أيدي المتطرفين الاسرائيليين ، وهكذا تفاقمت مشكلة السيطرة في الوقت الذي تضاعفت فيه امكانية التوصل الى « تسوية » مقبولة حتى من وجهة نظر مصر أولا •

٤ - الاطار الدولى للمفاوضات :

أولت الصحف الاسرائيلية جانبا أساسيا من اهتماماتها لطبيعة الاطار الدولى المرتبط بعملية التسوية في المرحلة الراهنة ، ولقد ركزت بصفة خاصة على ثلاث قوى :

- أولاها - الولايات المتحدة الأمريكية
- وثانيها - أوروبا الغربية
- وثالثها - الأمم المتحدة

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ولدورها في مفاوضات الحكم الذاتى يمكن استكشاف خطين أساسيين عبرت عنهما مجموعات الصحف الاسرائيلية •

أولهما - يميل الى المبالغة في نقد الدور الأمريكى في عملية التسوية ، اذ ذهب بعض الصحف ، الى أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل مصر قد تجاوزت اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتى ، وأن موقفهما قد يؤدى لاقامة دولة فلسطينية في نهاية الأمر ، مما يثير فجوة بين الولايات المتحدة واسرائيل •

غير أن الهجوم الحقيقى على موقف الولايات المتحدة الذى تجاوز مجرد النقد قد أنصب على السياسة الأمريكية في مجال صفقات السلاح للدول العربية بصفة عامة وادس بصفة خاصة ، اذ نرى اسرائيل أن ذلك الموقف يضر بأمنها ضررا بليغا من ناحيه ، كما يؤدى الى تعزيز

الفتشدد العربى المعادى لاتفاقيات كامب ديفيد من ناحية أخرى ، ومن الغريب أن اسرائيل تصرف نفس الوقت على أن ضماناً أمنها - فضلاً عن امكانيات كسر حدة الرفض العربى - لا يحققها غير استمرار صفقات الأسلحة الأمريكية لها ، وخاصة المتفوقة من الناحية التكنولوجية •

ثانيهما - يغلب عليه التقدير الواقعى للعلاقات الأمريكية الاسرائيلية اذ يذهب الى أن الولايات المتحدة - كما أثبتت مختلف اللقاءات على غالبية المستويات وبخاصة كما أثبت لقاء كارتر وبيجين فى أعقاب توقف مباحثات الحكم الذاتى - قد حرصت على ابراز تفهمها لموقف اسرائيل رغم الاختلاف بين الموقف الأمريكى والموقف الاسرائيلى فى بعض القضايا مثل القدس والمستوطنات والحكم الذاتى ، كذلك فقد اتضح غم الولايات المتحدة لعدم امكانية الضغط على اسرائيل فى قضايا معينة يعتبر أى « تنازل » فيها من وجهة النظر الاسرائيلية - تجاوزاً للمحدود •

أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد شنت الصحف الاسرائيلية بصفة عامة هجوماً حاداً على « المبادرة الأوروبية » المتوقعة على طريق « التسوية الشاملة » ، وتساءلت تلك الصحف عن سبب تجاهل التحرك الأوروبى لاتفاقيات كامب ديفيد ، والبحث عن اطار آخر للتسوية •

وقد أرجعت غالبية الصحف ذلك الموقف الأوروبى الى حاجة أوروبا الغربية للبتروى العربى من ناحية ، وإلى سياسة حكومة بيجين وبخاصة فيما يتصل بقضية القدس والمستوطنات من ناحية أخرى ، ولذلك اقترحت بعض هذه الصحف مخرجاً لذلك يتمثل فى ضرورة نجاح محادثات الحكم الذاتى ، لمنع ومواجهة التحرك الأوروبى •

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الصحف ، ذهب الى أن اختيار « اسحاق شامير » كوزير لخارجية اسرائيل انما جاء فى ضوء التغيرات العديدة على الساحة الدولية ، وبخاصة اعتراف دول السوق الأوروبية

المشتركة. بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وارتفاع تسان منظمة التحرير الفلسطينية في محيط دول السوق ، فضلا عن محاولات تعديل القرار رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن في نوفمبر عام ١٩٦٧ كأساس للتسوية *

وأخيرا واصلت مجموعة انصحف الاسرائيلية انتقادها للامم المتحدة، حتى لقد انطلق « يوزف » في صحيفة هآرتس في ٤/٤/١٩٨٠ الى أن المنظمة الدولية في مفهوم اسرائيل عبارة عن « كلمات .. كلمات .. كلمات .. » وأساس ذلك لديه ، أنها فشلت في المهمة التي فامت من أجلها وهي تحقيق السلام بين الشعب العربي والشعب الاسرائيلي بطبيعة الحال ، ولقد هاجم الكاتب أيضا تعاضم دور دول العالم الثالث داخل المنظمة على حساب الدول الغربية ، واقترح حلا لذلك ، تدعيم الاتجاه الى تجاوز وجود الأمم المتحدة ، والبحث عن تدعيم حل للمشكلات الدولية خارج نطاقها *

واستمرت نعمة النقد وعدم الموافقة على اطار السلام لحل المشكلة الفلسطينية ، وكان النقد وعدم الرضا من الجانبين على حد سواء واتهم الرئيس الراحل محمد أنور السادات بالخيانة وانتهت حياته في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ وبوفاته توقف الحديث عن اطار السلام ..

ومرت عشر سنوات وقامت الانتفاضة .. الا أن كل ذلك لم يجعل اسرائيل تسعى وراء السلام مع الفلسطينيين ..

الى أن قامت العراق باحتلال الكويت وتحركت امريكا وساعدتها بعض الدول العربية لاجراج العراق من الكويت *

ولما كانت الأمم المتحدة التي تحركت وترخت الولايات المتحدة لكي

تتقل أكثر من نصف مليون جندي الى الصحراء السعودية للدفاع عن الحق والشرعية وطرد المعتدى العراقى .. ولما ارتفعت الأصوات تعبر عن رأيها بأن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تكيل بمكيالين .. وإذا لم يكن ذلك كذلك .. فما هو موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية .

ووعده الرئيس بوش - تهدئة للمشاعر العربية - بأنه سوف يعمل على حل المشكلة الفلسطينية فور اخراج العراق من الكويت ..

وفعلا نفذ ما وعد في صورة اجتماع عقد في مدريد في شهر أكتوبر عام ١٩٩١ ضم ممثلين عن كل من إسرائيل وسوريا والاردن ولبنان والفلسطينيين (بقيود) ومصر .. وكان المفروض أن تصل الوفود الى نتيجة في بحر عام من تاريخ الانعقاد .

ولكن مر عام وعامان وعقدت جولات بلغت عشر جولات دون أى تقدم يذكر ..

التقدم الوحيد هو ازدياد حدة القتل الاسرائيلى للعرب وطردهم وبدلاً من أن كانوا يطردون فرادى . طرد في مرة واحدة في شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ ، ٤١٨ فلسطينياً الى منطقة جبلية على الحدود بين لبنان وإسرائيل . ورغم استنكار العالم للتصرف الاسرائيلى وصدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ بعودة المبعدين الى ديارهم الا أن إسرائيل تجاهلت قرار مجلس الأمن، ولم يستطع مجلس الأمن تنفيذ قراره، وأما عن الولايات المتحدة فلم تحاول عمل شئ سوى بعض النداءات تستعطف فيها إسرائيل بأن تعمل على عودة المبعدين أو بعضهم ، ومرت الشهور والفلسطينيون يعيشون زمهرير الشتاء وقيظ الصيف والعالم الغربى يستنكر والعالم العربى أعجز من أن يفعل شيئاً وأخيراً تكرمت إسرائيل بالموافقة على عودة نصف المبعدين في شهر سبتمبر ١٩٩٣ .

وفجأة وبدون مقدمات وقبل أن تبدأ الجولة الحادية عشر في ٣١

أغسطس عام ١٩٩٣ أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن اتفاقهما على ترتيب مراحل للحكم الذاتي في كل من قطاع غزة ومدينة أريحا بالضفة الغربية •• نتيجة لأربعة عشر اجتماعا سريا عقدت في النرويج منذ مطلع يناير عام ١٩٩٣ •

وقد قوبل هذا الاعلان بردود فعل متباينة فقد رحبت به غالبية الدول العربية وصمتت دول أخرى وعارضته قلة منها •

أما على الصعيد الشعبي فقد عارضه الاسرائيليون المتطرفون كما عارضه الفلسطينيون المتطرفون أيضا • ويهمنى أن أنقل هنا ما أذيع من بنود عن الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية فيما يلى :

اعلان مبادئ لترتيبات الحكومية الذاتية الانتقالية :

أن حكومة إسرائيل والفريق الفلسطينى (فى الوسط الاردنى • الفلسطينى المشترك) لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط (الوفد الفلسطينى) ممثلا للشعب الفلسطينى قد وافقوا أنه قد حان الوقت لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع ، وتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية وليكافحوا للعيش ، فى سلام وتعايش وبكرامة وأمن متبادل وليحققوا تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها •

وعليه ، فإن الجانبين قد اتفقا على المبادئ التالية :

المادة ١

هدف المفاوضات

١ - أن هدف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية ، من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية هى من بين أشياء أخرى لتأسيس

سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية ، المجلس المنتخب «المجلس» للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات ، تقود الى تسوية دائمة على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ •

٢ — من المفهوم أن القترنيتات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وان مفاوضات الوضع النهائي ستقود الى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ •

المادة ٢

الاطار العام للمرحلة الانتقالية

ان الاطار العام المتفق عليه للمرحلة الانتقالية مثبت لاحقا في اعلان المبادئ هذا •

المادة ٣

الانتخابات

١ — لتمكين الشعب الفلسطينى في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم حسب مبادئ الديمقراطية ، فان انتخابات مباشرة ، حرة وسياسية عامة ، سوف يتم اجراؤها لانتخاب « المجلس » تحت اشراف متفق عليه ورقابة دولية ، بينما سيتولى البوليس الفلسطينى تأمين الأمن العام •

٢ — سيتم ابرام اتفاقية حول شكل الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق (الملحق رقم ١) يهدف اجراء الانتخابات في مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا •

٣ — ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المتروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة •

المادة ٤

الولاية (نطاق السلطة)

ان نطاق سلطة المجلس سيغطي الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي . ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة ، وان وحدة وسلامة اراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية .

المادة ٥

المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

١ - سوف تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب من قطاع غزة واريحا .

٢ - ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى فى أسرع وقت ممكن ، ولكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى .

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تشمل القضايا المتبقية بما فيها : القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع الآخرين وأية قضايا أخرى ذات فوائد مشتركة .

٤ - اتفق الطرفان على أن حصيلة مفاوضات الوضع النهائي يجب أن لا يحجب بها أو يعتدى عليها بالاتفاق الذى ينم التوصل اليه للمرحلة الانتقالية .

المادة ٦

تحويل السلطات والمسؤوليات التمهيدى

١ - عند التصديق على اعلان المبادئ هذا والانسحاب من غزة ومنطقة اريحا فستبدأ تحويل سلطات من الحكومات العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية للفلسطينيين المفوضين لهذه المهمات ، كما هو مبين هنا سيكون تحويل السلطات هذا ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس •

٢ - بحالا وبعد التصديق على اعلان المبادئ هذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ولأغراض تتسجيع وترويج التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فان السلطات التالية سيتم تحويلها للفلسطينيين : التعليم والثقافة والصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة والسياحة • وسيبدأ الجانب الفلسطينى فى بناء قوة البوليس الفلسطينى كما يتفق عليه والى حين تنصيب المجلس فانه يمكن للطرفين أن يتفاوضان على تحويل سلطات ومسؤوليات أخرى كما يتفق عليه •

المادة ٧

الاتفاقية الانتقالية

١ - سيتماوض الوفدان الاسرائيلى والفلسطينى لعقد اتفاقية للفترة الانتقالية « الاتفاقية الانتقالية » •

٢ - ستفصل الاتفاقية المؤقتة من بين أشياء أخرى هيئة المجلس وعدد أعضائه وتحويل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس • ستفصل الاتفاقية الانتقالية كذلك السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية حسب المادة ٩ أدناه وجهاز القضاء الفلسطينى المستقل •

٣ - ستشمل الاتفاقية الانتقالية ترتيبات للتنفيذ بعد تنصيب المجلس لتسلم السلطات والمسؤوليات التي تم تحويلها سابقا حسب المادة ٦ أعلاه .

٤ - ليتمكن المجلس بعد تنصيبه من الترويج والتشجيع للنمو الاقتصادي فان المجلس سيشكل من بين أشياء أخرى : السلطة الفلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحري ، بنك التنمية الفلسطيني ، سلطة مجلس تشجيع الصادرات الفلسطيني ، السلطة الفلسطينية للبيئة ، السلطة الفلسطينية للأراضي ، والسلطة الفلسطينية لإدارة المياه ، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها . وذلك حسب الاتفاقية الانتقالية التي ستفصل سلطاتها ومسؤوليتها .

٥ - بعد الاحتفال بتشكيل المجلس فان الإدارة المدنية سيتم حلها والحكومة العسكرية سيتم انسحابها .

المادة ٨

الأمن والأمن العام

لضمان الأمن العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فان المجلس سيشكل بوليسا فلسطينيا قويا بينما ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، وكذلك جميع مسؤوليات الأمن لإسرائيليين لأغراض حماية أمنهم الداخلي والعام .

المادة ٩

القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيكون المجلس مخولا للتشريع حسب الاتفاقية الانتقالية في إطار جميع السلطات المحولة اليه .

٢ - سيقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن في المجالات المتبقية •

المادة ١٠

لجنة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة

لضمان تنفيذ هادىء لهذا الاعلان وأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالمرحلة الانتقالية فسيتم بعد التصديق على هذا الاعلان تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتعامل مع القضايا التى تتطلب التنسيق والقضايا ذات الاهتمام المشترك او الخلافية •

المادة ١١

التعاون الفلسطينى - الاسرائيلى فى المجالات الاقتصادية

اقرارا بالمنفعة المتبادلة من التعاون فى تشجيع التنمية للصفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل فانه سيتم بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا تشكيل لجنة تعاون اسرائيلية - فلسطينية لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة فى الملحق (٣) والملحق (٤) بشكل تعاونى •

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الاردن ومصر للمشاركة فى تشكيل مكتب لترتيبات التعاون بين حكومة اسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى من جهة وحكومتى مصر والاردن من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم •

أن هذه الترتيبات سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حول أشكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، الى جانب الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاضطراب، وستتعامل هذه اللجنة كذلك مع القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك •

المادة ١٣

اعادة نشر القوات الاسرائيلية

١ - بعد التصديق على اعلان المبادئ هذا ، وبما لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس ، ستقوم اسرائيل بإعادة نشر قواتها في الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية المبينة في المادة (١٤) .

٢ - ستسترشد اسرائيل في اعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ أن قواتها العسكرية يجب أن يتم نشرها خارج المناطق المأهولة بالسكان .

٣ - اعادة نشر أخرى لمواقع محددة سيتم تنفيذها تدريجياً مع تسليم قوة البوليس الفلسطيني لمسؤوليات الأمن العام والأمن الداخلي بما يتوافق مع المادة (٨) أعلاه .

المادة ١٤

الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق كملحق رقم (٢) .

المادة ١٥

القرارات والخلاقات

١ - الخلاقات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ هذا ، أو أية اتفاقيات لاحقة متعلقة بالمرحلة الانتقالية سيتم حلها بالمفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها حسب المادة (١٠) أعلاه .

٢ - الخلاقات التي لا يمكن حلها بالمفاوضات فيمكن حلها من خلال آلية للتسويات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٣ - يمكن للطرفين أن يعرضا على التحكيم خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن حلها من خلال (التسوية) ، وإلى هذا الحد ، وباتفاق الطرفين فإن الطرفين سينسكلان لجنة تحكيم .

المادة ١٦

التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقليمية

ينظر كلا الطرفين الى مجموعات العمل المتعددة الأطراف كآلية مناسبة للترويج لمشروع مارشال ، وللبرامج الاقليمية والبرامج الأخرى ، وبما يشمل برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في (الملحق ٤) .

المادة ١٧

ملاحق نثرية

١ - أن اعلان المبادئ هذا سيدخل حيز التنفيذ بعدد تسهر من تاريخ التوقيع عليه .

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المبادئ هذا ومحضر الاجتماع المتفق عليه ذو العلاقة ستعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

الملحق رقم ١

بروتوكول حول صيغة وشروط الانتخابات

١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون هناك سيكون لهم حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين *

٢ - اضافة الى ذلك ، فان اتفاقية الانتخابات يجب أن تشمل بين أشياء أخرى القضايا التالية :

(أ) نظام الانتخابات *

(ب) صيغة المراقبة المتفق عليها والالتزام الدولي وعدد الأشخاص *

(ج) الأحكام والأنظمة الخاصة بالحملة الانتخابية ، بما في ذلك ترتيبات تنظيم الحملات الاعلامية وامكانية الترخيص لمحطة تلفزيون *

٣ - الوضع المستقبلي للنازحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ١٩٦٧/٦/٤ لن يجحف به لأنهم لم يتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية *

الملحق رقم ٢

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ - سيرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصديق على اعلان المبادئ هذا ، اتفاقية حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ستشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة للتطبيق في قطاع غزة ومنطقة اريحا لاحقا للانسحاب الاسرائيلي *

٢ - سوف تنفذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجدولا لقواتها

العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا يبدأ حالا مع توقيع اتفاقية غزة - اريحا ويتم الانتهاء منه خلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية •

٣ - ستشمل هذه الاتفاقية من بين أشياء أخرى على :

(أ) ترتيبات لنقل سلمى وهادى للسلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين •

(ب) بنية سلطات ومسئوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق باستثناء الأمن الخارجى ، المستوطنات ، الاسرائيليين ، العلاقات الخارجية والقضايا الأخرى التى يتم الاتفاق عليها •

(ج) ترتيبات لتسلم قبوات البوليس الفلسطينى للأمن الداخلى والأمن العام ، التى تتكون من بوليس يتم نجنيده محلياً ومن الخارج (ممن يحملون جوازات سفر اردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر) • أولئك الذين سينساركون فى البوليس الفلسطينى والذين سيأتون من الخارج ، يجب تدريبهم كقوات بوليس وضباط بوليس •

(د) حضور دولى أو أجنبى مؤقت متفق عليه •

(هـ) تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتنسيق والتعاون الأغراض الأمن المتبادل •

(و) برنامج تنمية واستقرار ، بما يشمل تأسيس صندوق للطوارئ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ولادعم المالى والاقتصادى ، كلا الطرفين سيتعاونان وينسقان بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف •

(ز) ترتيبات للمحافظة على أمن الأفراد والمواصلات للانتقال بين قطاع غزة ومنطقة اريحا •

٤ - الاتفاقية أعلاه سوف تشمل ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بشأن المعابر :

(أ) غزة • مصر •

(ب) اريحا • الاردن •

٥ - المكاتب التي ستتولى السلطات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية في هذا الملحق (٢) وفي المادة (٦) من اعلان المبادئ سيكون مقرها في قطاع غزة ومنطقة اريحا الى حين تنصيب المجلس •

٦ - وخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها فأن وضع قطاع غزة ومنطقة اريحا سوف يستمر كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وسوف لن يتغير في المرحلة الانتقالية •

الملحق رقم (٣)

برتوكول للتعاون الاسرائيلي • الفلسطيني في المجال الاقتصادي وبرامج التنمية •

لقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مستمرة للتعاون الاقتصادي مع التركيز من بين أشياء أخرى على ما يلي :

١ - التعاون في مجال المياه ، بما في ذلك برنامج لتطوير المياه يتم تحضيره من قبل خبراء من الجانبين يحدد كذلك صيغة التعاون في ادارة مصادر المياه في الضفة وقطاع غزة ويشمل مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف بما في ذلك الاستخدام العادل لمصادر المياه المشتركة ليتم تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية وبعدها •

٢ — التعاون في مجال الكهرباء بما يشمل برنامج تطوير للكهرباء يحدد كذلك صيغة التعاون في مجال انتاج ، صيانة ، شراء وبيع مصادر الكهرباء •

٣ — التعاون في مجال الطاقة وبما يشمل تطوير برامج لتنمية الطاقة ويعرض لاستكشاف الزيت والغاز للاغراض الصناعية ، وخاصة في قطاع غزة والنقب ، وكذلك للتشجيع على استكشافات مشتركة لمصادر أخرى للطاقة ، وهذا البرنامج قد يتعرض كذلك لاقامة مجمع صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة وبناء أنابيب للزيت والغاز •

٤ — التعاون في المجال المسالى بما يشمل برنامج عمل وتطوير مالى لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة العربية وقطاع غزة واسرائيل وكذلك انشاء بنك فلسطيني للتنمية •

٥ — التعاون في مجال النقل والاتصالات بما يشمل برنامجا يحدد خطوطا واطارا لتأسيس منطقة ميناء غزة البحرى واقامة خطوط اتصالات ومواصلات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل وإلى أقطار أخرى ، اضافة الى ذلك فالبرنامج سيعمل على تقديم برامج لبناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات ... الخ •

٦ — التعاون في مجال التجارة بما يشمل دراسات وبرنامجا لتنمية التجارة بما يشجع التجارة الاقليمية وغيرها ، وكذلك اعداد دراسة جدوى اقتصادية لامكانية انشاء منطقة تجارة حرة في غزة وفي اسرائيل مع العبور المشترك الى هذه المناطق والتعاون في المجالات الأخرى المتعلقة بالتجارة •

٧ — التعاون في مجال الصناعة بما يشمل برنامجا للتنمية الصناعية والذي سيتمعرض الى تأسيس مراكز اسرائيلية فلسطينية مشتركة للأبحاث

والتطوير ، وتروج للمشاريع الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وتعرض مؤشرات واطار للتعاون في مجال النسيج والصناعات الغذائية والصيدلية والالكترونية والملابس والكومبيوتر والصناعات العلمية .

٨ - برنامج للتعاون ولتنظيم علاقات العمل والتعاون في المجالات الاجتماعية .

٩ - خطة للتعاون في مجال تنمية المصادر البشرية ، تعرض لاقامة ورش عمل وندوات فلسطينية مشتركة ومؤسسات وأبحاث وبنوك معلومات .

١٠ - خطة لحماية البيئة تعرض لاجراءات مشتركة أو منسقة في هذا المجال .

برتوكول تعاون اسرائيلي فلسطيني بخصوص برامج التنمية الاقليمية

١ - سيتعاون الطرفان في اطار جهود المفاوضات المتعددة الأطراف لترويج برامج للتنمية الاقليمية بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ولتتم بمبادرة (مجموعة السبعة) ، ستطلب الأطراف من مجموعة السبعة البحث عن أطراف أخرى للمشاركة في هذه البرامج كأعضاء منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسات التنمية في المنطقة العربية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢ - يتكون برنامج التنمية من عنصرين :

- (أ) برنامج تنمية اقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة .
- (ب) برنامج تنمية اقتصادي اقليمي .

(أ) برنامج التنمية الاقتصادى للصفة الغربية وغزة يتكون من العناصر التالية :

- (أ) برنامج اعادة التأهيل الاجتماعى ويشمل برنامج اسكان وبناء •
- (ب) خطة مشاريع تنمية صغيرة ومتوسطة الحجم •

٣ - برنامج لتنمية البنى التحتية (المياه ، الكهرباء ، المواصلات والاتصالات ... الخ) •

٤ - خطة تنمية المصادر البشرية •

٥ - برامج أخرى •

(ب) برنامج التنمية الاقتصادى الاقليمى يتكون من العناصر التالية :

- ١ - تأسيس صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وخطوة تالية انشاء بنك تنمية للشرق الأوسط •
- ٢ - خطة تنمية اسرائيلية فلسطينية اردنية مشتركة لتنسيق استكشافات منسقة لمنطقة البحر الميت •
- ٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) • البحر الميت •
- ٤ - محطات تحلية اقليمية للمياه ومشاريع أخرى لتطوير المياه •
- ٥ - خطة اقليمية للتطوير الزراعى ، بما فى ذلك تنسيق الجهود الاقليمية للحماية من التصحر •
- ٦ - ربط شبكات الكهرباء •
- ٧ - تعاون اقليمى لتحويل وتوزيع واستكشاف وتصنيع الغاز والزيوت ومصادر الطاقة الأخرى •
- ٨ - خطة تنمية اقليمية للسياحة والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية •
- ٩ - تعاون اقليمى فى قضايا أخرى •

(م ١٨ - ج ٢)

٣ - سيقوم الطرفان بتشجيع مجموعة العمل المتعددة الأطراف وسوف ينسقان لنجاحها • سيشرح الطرفان النشاطات في ما بين اجتماع المجموعات بما في ذلك دراسات الجدوى وما قبل الجدوى الاقتصادية من خلال مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة •

محضر اجتماع متفق عليه لاعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(١) تفاهم واتفاق عام :

أية صلاحيات أو مسئوليات خوات للفلسطينيين بما يتوافق مع اعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس سوف تخضع الى نفس المبادئ العمائدة (للمادة ٤) كما هو مبين في محضر الاجتماع أدناه •

(ب) تفاهم واتفاق محدد :

من المفهوم أن :

١ - نطاق سلطة المجلس سوف تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي (القدس • اللاجئين • المستوطنات • مواقع الجيتس الاسرائيلي) •

٢ - نطاق سلطة المجلس سوف يطبق بخصوص الصلاحيات والمسئوليات والجالات والسلطات المخولة اليه •

المادة (٤)

من المتفق عليه أن تحويل السلطات
سيكون على النحو التالي

١ - سيقوم الجانب الفلسطيني باطلاع الجانب الاسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المخولين الذين سوف يتسلمون السلطة والمسئولية والصلاحيات

التي ستحوز للفلسطينيين حسب اعلان المبادئ في المجالات التالية :
التعليم والثقافة والصحة والنسئون الاجتماعية والضريبة المباشرة والسياسة
وأية سلطات أخرى يتفق عليها •

٢ - من المفهوم أن الحقوق والالتزامات لهذه المكاتب لن يتم تأثرها •

٣ - كل من المجالات المشار اليها أعلاه سوف تظل تتمتع بتخصيصات
الميزانية القائمة حسب الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها ، هذه الترتيبات
ستزود كذلك بالتعديلات الضرورية ليؤخذ في الاعتبار الضرائب التي
يتم جبايتها من خلال مكتب الضريبة المباشرة •

٤ - بعد اتمام اعلان المبادئ فان الوفود الاسرائيلية والفلسطينية
ستبدأ حالا في التفاوض على خطة تفصيلية لتحويل السلطات للمكاتب المشار
اليها أعلاه •

المادة (٦)

الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل كذلك
ترتيبات التنسيق والتعاون

المادة (٧)

أن انسحاب الحكومة العسكرية سوف لن يحول دون ممارسة اسرائيل
للسلطات والمسؤوليات التي لم توك للمجلس •

المادة (٨)

من المفهوم أن الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل ترتيبات للتعاون
والتنسيق بين الطرفين بهذا الخصوص ومن المتفق عليه كذلك أن تحويل
السلطات والمسؤوليات الى البوليس الفلسطيني سيتم تنفيذها على مراحل
كما سيتفق عليه في الاتفاقية المؤقتة •

المادة (٩)

من المتفق عليه أنه بعد المصادقة على اعلان المبادئ فإن الوفد الاسرائيلي والوفد الفلسطيني سوف يتبادلان أسماء الأشخاص المعنيين من قبلهم كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية - الفلسطينية •

من المتفق عليه كذلك أنه سيكون لكل طرف عدد أعضاء متساو من الأعضاء في لجنة الارتباط وستتخذ قرارات لجنة الارتباط بالاتفاق ويمكن للجنة الارتباط أن تضيف أسماء أخرى من الجانبين بعد موافقة اللجنة •

الملاحق (٢)

من المفهوم أنه تبعاً للانسحاب الاسرائيلي فإن مسئولية اسرائيل ستستمر عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين ومن الممكن أن تستمر القسوات الاسرائيلية والمدنيون في استخدام الطرقات بحرية في قطاع غزة ومنطقة اريحا •

وقد تم التوقيع على هذا الاعلان في واشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وكان أول لقاء مباشر بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين في القاهرة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٣ •

ومع ذلك لا زالت اسرائيل تماطل في تنفيذ الاتفاقية •

أزمة الصحراء

عقب استقلال المملكة المغربية في منتصف الخمسينات بدأت تطالب أسبانيا برفع يدها عن إقليم الصحراء ، على اعتبار أنه جزء من أراضيها ، واتخذت المغرب من جميع المخابر الاقليمية والعالمية وسيلة للوصول الى تحقيق أهدافها ، وأخيرا وفي عام ١٩٧٥ أعلنت أسبانيا تخليها عن إقليم الصحراء .

وقد تبع هذا الاعلان تفجر المشكلة التي تعرف حاليا باسم مشكلة الصحراء ، فبعض أبناء هذه المنطقة أرادوا لها الاستقلال ، وساندتهم في ذلك الجزائر وليبيا ، وفي الوقت نفسه تمسكت المغرب بضمها اليها على اعتبار أنها جزءا من أراضيها ، ويبلغ تعداد السكان في الصحراء حسب احصاءات أسبانيا خمسة وسبعين ألف شخص وحسب تقديرات الشخصيات الصحراوية حوالي مليون شخص ، والاقليم مترام الأطراف ، ينقصه كافة الخدمات الضرورية .

وازاء الخلاف بين وجهتي نظر السكان والمغرب بدأت الأخيرة تتدخل عسكريا لاثبات حقها في السيطرة على الاقليم ، وبدأت حرب أشبه بحرب العصابات تكبد فيها الجانبان خسائر في الأرواح والمعدات ، وترتب عليها أن خصصت المغرب جزءا كبيرا من دخلها للانفاق على هذه الحرب مما أثر في برامج التنمية الداخلية وكانت نتيجتها قطع العلاقات بين المغرب وجيرانها كموريتانيا والجزائر ثم ليبيا ، وبدأت الدول الافريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية حتى بلغ عدد الدول المعترف بها عام ١٩٨١ ثمان وعشرين دولة من بين احدى وخمسين (منظمة الوحدة الافريقية) مما جعل الملك الحسن يفكر في الانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية ، الا أنه بدلا من ذلك فقد أعلن في خطاب له في يونيو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في نيروبي موافقته على وقف اطلاق النار مع الجمهورية الصحراوية واجراء استفتاء في الصحراء تحت اشراف ورقابة

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية استجابة لتوصياتها ، وقد اعتبر البعض موافقة الملك الحسن على ذلك مجرد مناورة نظرا لأنه يعتبر أن ضم الصحراء هو مطلب قومي ، وأنه سبق أن أعلن قبل يومين من خطابه في نيروبي أنه لن يتخطى عن أى حبة رمل من الصحراء المغربية .

وقد طرح الملك الحسن مبادرته في ظل جو عربى متدهور ، خاصة بعد الهجوم الاسرائيلى على المفاعل الذرى العراقى ، واعتبر الملك ضرورة توحيد الجهود العربية لمواجهة التصدى الاسرائيلى ، ولذلك كان لابد من تهدئة الموقف على جبهة المغرب العربى ، ومحاولة اعادة العلاقات بين دول المغرب العربى الى طبيعتها حتى تبدو جبهة متماسكة في مواجهة أى عدوان ومشاركة دول المشرق في محنتها .

وقد حقق الملك الحسن بمبادرته هذه الكثير من المكاسب منها عرقلة ضم البوليساريو الى منظمة الوحدة الافريقية ، بالاضافة الى اقلال الانفاق العسكرى لبلاده وتخصيص جزء أكبر من الميزانية للنواحي الاقتصادية الداخلية ، ثم ليأت الاستفتاء فى أى وقت خاصة وأن الملك على ثقة من أن المواطنين المغاربة فى الصحراء سيؤكدون من خلال الاستفتاء مظاهر الاخلاص والولاء للمغرب ، وقال انه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون فى مدينة تندوف الجزائرية ، والذين يقدر عددهم حوالى مائة ألف مواطن يعودون الى الصحراء للاشتراك فى الاستفتاء .

وقد بادرت الجبهة بالتدديد بمبادرة الملك ، واعتبرتها محاولة لاضفاء الصيغة الشرعية على الاحتلال العسكرى المغربى للصحراء ، وطالبت الملك تأكيدا لحسن النوايا بسحب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء ، وعودة كافة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفى مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف ، كما طالب الصحراويون باقامة ادارة دولية مؤقتة تشترك فيها الحكومة الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وقد رحب الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية بمبادرة الملك الحسن ووصفها بأنها أول خطوة على الطريق الصحيح لاقرار السلام في الصحراء ، على أن يتم انسحاب القوات المغربية قبل اجراء الاستفتاء .

وقد واكب تصريحات الملك الحسن هدوء على ساحة دول المغرب العربي ، حيث استؤنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا بفضل وساطة الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية والتي توجت بعقد اتفاقية الطائف ، وتعهدت المغرب وموريتانيا بعدم السماح لأي قوى سياسية أو عسكرية باستخدام أراضيها ضد بعضهما بعضا .

ويعنى هذا أساسا عدم استخدام البوليساريو الأراضي الموريتانية كنقطة انطلاق لشن هجمات ضد المغرب ، وكانت العلاقات قد توترت بين المغرب وموريتانيا منذ أغسطس عام ١٩٧٩ عندما قررت موريتانيا التخلي عن دعاويها التاريخية حول أحقيتها في ضم جزء من اقليم الصحراء الى أراضيها في معاهدة وقعتها مع البوليساريو ، ثم بادرت بسحب قواتها من اقليم « تيرس » المغربية ، حيث بادرت القوات المغربية باحتلالها وأصبحت المواجهة محتدمة منذ ذلك الحين بين البوليساريو والمغرب وزاد على ذلك اتهام موريتانيا للمغرب بتدبير انقلاب ضد نظام الحكم هناك .

واستؤنفت العلاقات بين ليبيا والمغرب في يوليو عام ١٩٨١ وكانت قد قطعت من قبل في نفس العام بسبب اعتراف ليبيا رسميا بالجمهورية الصحراوية ، وتقديم معونات كبيرة لها .

ومرت سنوات دون أن يجرى الاستفتاء ، وبدأت الغزوات بين الجانبين ما بين حين وآخر وكانت الضلائل فادحة كما أسلفت في الأرواح والأموال .

الأنه مرت فترات طويلة يسودها الهدوء الى أن قام الملك الحسن في نهاية عام ١٩٨٨ بدعوة وفد من المسؤولين في الصحراء لتبادل الرأي حول إيجاد حل للمشكلة وتجديد اللقاء أكثر من مرة ، وكان ذلك سببا في تهدئة الأمور الى حد كبير ، مما أدى الى عودة المغرب الى مقعدها في منظمة الوحدة الافريقية بعد أن كانت انسحبت منها منذ عدة سنوات عقب موافقة أغلبية الدول الافريقية على ضم البوليساريو كعضو بالمنظمة .

والأمل كبير في أن يسود العقل ووحدة الحف العربي على إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة خاصة بعد أن أعلنت الأمم المتحدة عن تبنيها موضوع الاستفتاء والاشراف عليه رغم تأجيله من عام الى عام .
وسوف نعرض فيما يلي الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء .

جذور المشكلة :

الخلافة التاريخية لوضع الصحراء الأسبانية هي أنه في ٢٧ يونيو عام ١٩٠٠ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة أولى في باريس ، تحدد الممتلكات الفرنسية والأسبانية على ساحلي الصحراء وخليج غينيا ، ولكن المعاهدة لم توضح الحدود الشرقية والغربية لها كان يسمى « بأفريقيا الغربية الفرنسية » . وفي أكتوبر عام ١٩٠٤ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة ثانية في باريس كان الهدف منها الحصول على تأييد أسبانيا للإعلان الفرنسي البريطاني الصادر في ٤ أبريل من نفس العام . وذلك مقابل اعتراف فرنسا لأسبانيا بمنطقة نفوذ في شمال مراكش « المغرب » وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على استكمال رسم الحدود الشمالية للصحراء الأسبانية ، وبهذا أدمجت « الساقية الحمراء » داخل دائرة نفوذ أسبانيا كما أقرت المادة السادسة من المعاهدة . حق أسبانيا في الإقامة في أي وقت في « أيفني » ولكن بشرط أن يتم الاتفاق على ذلك مع السلطان ، وتقر المعاهدة أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فإنه

اقلليم تابع للمغرب ، وفى نوفمبر عام ١٩١٢ وتمتعت فرنسا وأسبانيا معاهدة فى مدريد تؤكد حدود مناطق نفوذ كل من الدولتين ، وفى ٧ أبريل عام ١٩٣٤ احتلت أسبانيا الاقلليم بالفعل حتى أنها فى يوليو عام ١٩٤٦ أصدرت مرسوما يحسد ما يسمى بمستعمرة « أفريقيا الغربية الأسبانية » ، ونص المرسوم على وضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء ، وتضم هذه المستعمرة اقلليم «ايفنى» الذى كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع «البرازيوس» سبتة ومليلة ، وفى عام ١٩٥٢ قامت لجنة مشتركة فرنسية اسبانية برسم حدود ساحل الذهب وموريتانيا *

المطالب الاقليمية المغربية :

فى عام ١٩٥٥ نشر الزعيم المغربى محمد علال الفاسى « حزب الاستقلال » — وكان منميا فى القاهرة — خريطة لمسما « بالمغرب الكبير » التى جعلها أساسا للمطالب الاقليمية المغربية *

وفى مارس عام ١٩٥٦ حصل المغرب على استقلاله الوطنى بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا ، وعاد الملك محمد الخامس من منفاه فى مدغشقر ، وفى التسهر التالى جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا أسفرت عن اعلان الأخيرة التخلّى عن « حقوقها » فى « المنطقة الشمالية » من المغرب ولكن باستثناء « سبتة ومليلة » ، كما رفضت مدريد التخلّى عن « المنطقة الجنوبية » و « الصحراء الأسبانية » التى تواجه جزر « كنسارى » *

وفى يناير عام ١٩٥٧ قام « جيتس التحرير المغربى » بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الأسبانية فى الصحراء أدت الى اجبار هذه الأخيرة على التراجع عن « طرفاية » و « العيون » و « فيلا سيسيئروس » *

وحدثت فى ١٢ — ٢٣ يناير اشتباكات عنيفة بين الطرفين بالقرب

من مدينة العيون نتج عنها التجاء العديد من سكان الصحراء الى «طرفاية» خاصة من قبائل « التقتا » ، والى اقليم « أجادير » والى موريتانيا « قبائل الرقييات » .

ثم قام جيش التحرير المغربى بهجوم جديد على الأسبان فى اقليم « ايفنى » والجنوب فاضطر الأسبان الى التقهقر حتى مدينة « سيدى أيفنى » عاصمة الاقليم .

وفى ١٠ يناير عام ١٩٥٨ صدر قانون أسباني بانشاء « اقليم الصحراء » وهو منفصل عن « ايفنى » . وينولى ادارته « المقيم العام التابع لرئاسه الحكومة » ، كما أصبح الاقليم ممثلا فى البرلمان الأسباني « الكورتيس » من قسمل ٣ نواب .

وبهذا القانون ، أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن اقاليمها ، فأصبح هذا الاقليم جزءا منها .

وفى ٢٥ يناير عام ١٩٥٨ ألقى الملك الراحل محمد الخامس خطابا فى « محميد » « بوادى دراع » على بعد كيلو مترات من الحدود الجزائرية، طلب فيه من القبائل الصحراوية تجديد ولائها لله ، كما أكد رغبته فى مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء ، وقد جاء الخطاب الملكى بمثابة تحذير مغربى موجه لفرنسا التى كانت قد شرعت فى انشاء ما سمي المنظمة المشتركة « للاقاليم الصحراوية » .

وفى مارس عام ١٩٥٨ أنهى القتال فى الصحراء بين المغرب وأسبانيا بنوقيع الطرفين معاهدة « سينترا » وبموجبها قررت أسبانيا التخلّى عن اقليم « طرفاية » وسلمته للمغرب .

وفى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ اعتمدت الجمعية العامم التابعة للامم

المتحدة خلال دورتها الخامسة عشر القرار رقم ١٥١٤ الذي يتضمن « الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والنسحب المستعمر » .

أصدرت الحكومة الأسبانية قانونا ينص على أن مدينة « العيون » فى اقليم الساقية الحمراء قد أصبحت « العاصمة لاقليم الصحراء » ، كما أقامت فى العاصمة « مجلسا اقليميا » يمثل السكان .

وقعت الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » بروتوكولا سريا ينص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » .

وفى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٦٢ أصدر رئيس المجلس الأسباني مرسوما ينص على انشاء « ادارة خاصة باقليم الصحراء » يتولى بمقتضاه المجلس البلدى فى الاقليم الشئون الادارية ، أما فيما يخص الكيانات المحلية « القبائل » ، فقد تركت ادارتها « للجماعة » وهو مجلس محلى ، ويقف على قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الأسباني .

وفى ٦ يناير عام ١٩٦٣ جرى لقاء فى مدريد بين الملك الحسن والجنرال فرانكو تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » .

وفى ٢٦ مايو عام ١٩٦٣ أصدرت منظمة الوحدة الافريقية ميثاقها الذى نص على مبدأ « احترام الوحدة الاقليمية لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة » وعلى تسوية النزاعات بين هذه الدول بالوسائل السلمية » .

● النزاع المسلح المغربى الجزائرى :

حصلت الجزائر على استقلالها الوطنى بعد اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية أثمرت على اتفاقيات « ايفيان » فى ٥ يوليو عام ١٩٦٢ .

وفي سبتمبر عام ١٩٦٣، وقع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ولكنه أبدى تحفظات حول متسكنة حدوده مبدىا أن « توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علني أو ضمنى بالأمر الواقع الذي يرغضه المغرب ، أو أنه تخلّى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التي يملكها » .

وفي ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ قام نزع مسلح بين المغرب والجزائر في منطقة « حسي بيضة » و « تنجوب » ثم في « فيجيج » وانتهى النزاع .

ثم تم التوقيع في باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتتصدى مسئوليات أطراف النزاع ، وعلى انسحاب القوات على الجانبين مع تولي عسكريين أثيوبيين وماليين المخلطة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة .

● الخلاف حول تقرير المصير في الصحراء المغربية :

في عام ١٩٦٤ سُرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة « الأمم المتحدة » في تطبيق مبادئ القرار رقم ١٥١٤ « ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ » على « الصحراء الأسبانية » .

وقد اعتمدت الجمعية العامة « الامم المتحدة » بالاجماع — مع استثناء أسبانيا والبرتغال — القرار رقم ٢٠٧٢ الذي يطالب الحكومة الأسبانية بصفتها الدولية — الدولة الحاكمة — باتخاذ الاجراءات اللازمة فوراً لتحرير اقليمى « ايفنى » و « الصحراء الأسبانية » من السيطرة الاستعمارية وبالبعد في اجراء مفاوضات حول المسائل الى تتعلق بالسيادة لهذين الاقليمين .

كما اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة القرار رقم ٢٢٢٩

الذى أشار الى أن أسبانيا لم تطبق المبادئ التى تضمنها القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » فيما يخص الصحراء الأسبانية وايفنى ، وطالب القرار الحكومة الأسبانية بالتشاور مع « حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف معنى » بوضع الترتيبات اللازمة لإجراء استفتاء يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة لانتاحة الفرصة للسكان فى الصحراء الأسبانية بممارسة حقهم فى تقرير المصير ، وبناء عليه أصدرت أسبانيا مرسوما بإنشاء « الجمعية العامة للصحراء » وهى تضم رؤساء القبائل وفضذات القبائل لتولى « الشئون الخاصة بالاقليم » .

وفى ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٣٥٤ الذى يلح على الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، وفى اليوم التالى اعتمدت القرار رقم ٢٤٢٨ الذى يكرر مطالبة الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » .

وقد وقعت أسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التى تنص على تخلى أسبانيا عن « ايفنى » للمغرب الذى تسلم رسميا الاقليم فى ٣٠ يونيو من نفس العام .

كما تم توقيع معاهدة « ايفران » بين المغرب والجزائر ، وقد نصت المعاهدة على « علاقات الاخوة والصداقة وحسن الجوار » بين الدولتين .

وعقد لقاء فى الدار البيضاء « المغرب » بين الملك الحسن الثانى والرئيس الموريتانى ولداداه ، وقد أسفر هذا اللقاء عن ابرام معاهدة بين الرئيسين مماثلة بمعاهدة « افران » المغربية الجزائرية ، وتنص على سلوك سياسة موحدة من أجل الاسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية .

وفي ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٩ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في الدورة ٢٤ القرار رقم ٢٥٩١ الذي يكرر مرة أخرى مطالبة أسبانيا بتطبيق مبادئ تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية ، ولكن الحكومة الأسبانية أنشأت في مدريد « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » لتحل محل « ادارة الممتلكات وأقاليم أفريقيا » الأسبانية ، وقد أدى ذلك الى عقد لقاء في « تلمسان » بين الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني ، ونص البيان المشترك الذي صدر هو :

« فيما يخص الأراضي المحتلة من طرف الأسبان ، قرر الطرفان بناء على قرار الأمم المتحدة المتعلق بها والمقتضين مبدأ تقرير المصير لسكانها ، العمل المنسق لتحرير هذه الأراضي وتصفية الاستعمار الأجنبي منها » *

كما وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة في الدار البيضاء في المغرب « نصت على تخلي المغرب عن مطالبه الخاصة باقامة المغرب الكبير الذي تمتد حدوده حتى السنغال ، وبهذا انتهى الخلاف القديم بين الدولتين » *

وفي ١٧ يونيو عام ١٩٧٠ حدثت اضطرابات في مدينة « العيون » قام بها السكان احتجاجا على بقاء النظام الاستعماري الأسباني في «الصحراء» ، وقد ردت السلطات الأسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وحلرد السكان ، مما أدى الى انعقاد لقاء ثلاثي للقمة في تواديو « موريتانيا » بين الرئيس مختار ولدداداه والملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين أدى الى صدور بيان ثلاثي أكد فيه الرؤساء الثلاثة « على تنمية التعاون الوثيق بين الدول الثلاث للمتعةين بتصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية وفقا لقرارات الأمم المتحدة » ، كذلك أدى هذا اللقاء الى اعتراف جديد للمغرب باستقلال موريتانيا *

كما صدر بيان جزائري موريتاني جاء فيه « فيما يتعلق بمسألة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية ، أعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الايجابية لندوة تواديبوا الثلاثية والتي تقرر أثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة من أجل التعجيل بتحرير هذه الأراضي من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الأمم المتحدة »

وفي ديسمبر عام ١٩٧٠ تكونت في الجزائر « حركة مقاومة للرجال الزرق » « مورحوب » يتزعمها أدوار موسى « اسم حركي » الذي ينتمي الى فبائل الرقييات ، وهي حركة تطالب باقامة دولة مستقلة في الصحراء العربية ، كما ترفض اي تعاون مع أسبانيا وأي صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا ، كذلك تنادي الحركة بافامة نظام ديمقراطي شمعي في « الصحراء الأسبانية » ، وأشيع أن لهذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعي الأسباني ومع الحركة التي تطالب بتقرير مصير واستقلال جزر كناري وكان مقرها في الجزائر .

وفي ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٢٥ القرار رقم ٢٧١١ الذي يطالب أسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ « ١٢ » ديسمبر ١٩٦٠ ، ولكن أسبانيا أعلنت في ٧ مارس ١٩٧٢ حالة الطوارئ في الصحراء على أثر قيام مظاهرات عنيفة قامت في « فيلا سنسيروس » و « العيون » .

وفي ١٥ يونيو عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقيات في الرباط بين المغرب والجزائر ، وقد تخطى المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية وبخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذي قام في أكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بأن « وادي زراع » يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها باشتراك المغرب في عملية استغلال

الحديد المستخرج من « كاره جيلات » تندوف ، وكذا بالمساندة الدبلوماسية للمغرب في مطالبته بالصحراء الأسبانية .

والمعروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من طرف الجزائر ، ولكن الملك الحسن الثاني لم يصدق عليها .

وفي ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٢ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار رقم ٢٩٨٣ الذي يكرر مطالبة أسبانيا بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » الخاص بمنح سكان الصحراء الأسبانية حق تقرير المصير .

وفي عام ١٩٧٣ تكونت « الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب » المعروف « ببوليزاريو » ، وهي حركة تؤيد ضم الصحراء الغربية إلى المغرب ، وعقب ذلك قام الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه بزيارة للجزائر أدت إلى إصدار بيان مشترك جزائري موريتاني جاء فيه أن الطرفين « يجددان تضامنهما للقرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ودول عدم الانحياز فيما يخص الوضع في الصحراء المسماة الأسبانية » ، كما قرر الطرفان الاستمرار في النظر في هذه القضية ، وفي تنسيق جهودهما لتسريع بحركة اقتلاع الاستعمار من هذه الأرض ، ومن أجل نصرته حق تقرير المصير .

وقد قام وزير الخارجية الجزائري بزيارة للرباط أدت إلى إصدار بيان مشترك جزائري مغربي جاء فيه : أن الجانبين المغربي والجزائري قد أعربا عن اقتناعهما بضرورة أحكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الأسباني ، لمحاولات الحكومة الأسبانية للإبقاء بصورة أو بأخرى على نفوذها في الصحراء .

كما جرى لقاء جديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا في « أجادير » « المغرب » ، وقد اتفق الرؤساء الثلاثة على تأكيد ضرورة

تصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية دون ذكر أى شيء عن مستقبل
الاقليم •

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٧٣ وجه الجنرال فرانكو خطابا الى « الجمعية
العامة للصحراء » أكد فيه تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء
حقه في تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الاقليم وضعا جديدا
يؤدى الى الوصول في المستقبل الى الاستقلال الذاتى ، ثم بعدها يتم
اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى •

وقد أدت هذه التصريحات الى قيام مظاهرات في « العيون » ،
والى عمليات قمع شديدة من جانب السلطات الأسبانية مما دعا الى أن
تصدر الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة في الدورة ٢٨ القرار رقم
٣١٦٢ الذى أقر القرارات السابقة خاصة « بالصحراء المسماة بالأسبانية » ،
ويعلن بأن الابقاء على الوضع الاستعمارى في الاقليم يهدد الاستقرار في
منطقة شمال غرب أفريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشعوب
المستعمرة ، كما يعبر عن تضامنه التام مع سكان الصحراء الخاضعة
للسيطرة الأسبانية •

● الانسحاب الأسبانى وتصاعد النزاع المسلح :

وفي ١٨ يونيو عام ١٩٧٤ تلقى الأمين العام للامم المتحدة ، تقريرا من
الحكومة الأسبانية تناول الوضع الراهن في الصحراء الغربية •

وقد جاء في التقرير أن الشعب الصحراوى هو صاحب الثروات
والخيرات التى تحتوى عليها أرضه ، وأنه سيكون « للصحراويين » جميع
الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسبانى ، وأن أسبانيا ستعمل على تأمين
وحدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستمثله في العلاقات الدولية ، وجاء
أيضا في التقرير أن هذا الوضع الجديد لن يمس بشيء حق تقرير

(م ١٩ - ج ٢)

المصير الذي يملكه السكان وأنه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لحسين
ممارسة هذا الحق .

وأبلغ وزير الخارجية الأسباني سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر
في مدريد بقرب الاعلان عن « وضع الصحراء الأسبانية الجديد » ، الذي
يهدف الى « حق تقرير المصير » .

وقد رد الملك الحسن برسالة بعث بها الى الجنرال فرانكو ذكر
فيها « التدهور الشديد في العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة
من طرف واحد التي قامت بها أسبانيا في الاقليم الصحراوي والتي تضع
المغرب أمام الضرورة في الدفاع عن حقوقه الشرعية » .

كما ألقى الملك الحسن الثاني خطابا بمناسبة احتفالات الشباب في
مدينة « فاس » تناول فيه التطورات الجارية في الصحراء الغربية ، كما
أوضح موقفه من الاستفتاء الذي تريد أن تجريه أسبانيا قائلا : « ان
السؤال الذي يجب أن يستفتى عليه السكان هو : هل ترغبون في البقاء
تحت وصاية الدول التي تحتلكم أم العودة الى الوطن الأم ؟ » .

وأضاف الملك الحسن الثاني أن مصالح أسبانيا الاستراتيجية يمكن
أن يضمنها لها المغرب بمنحه أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة
وذلك مقابل الاعتراف الأسباني بالسيادة المغربية على الاقليم ، كذلك أعرب
الملك الحسن الثاني عن استعداده لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص على
الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التي يحتوى
عليها الاقليم .

وفي أغسطس عام ١٩٧٤ قامت حملة صحفية مغربية لتهاجم « نوايا
الجزائر » من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم
الصحراوي ، وقد أثارت حملة مضادة جزائرية شديدة اللهجة تؤكد وقوف

هذه الدولة بجانب تحرير الصحراء المسماة بالأسبانية ، وكان نتيجة ذلك أن أعلن الملك الحسن الثانى أن حكومته قد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الأسبانية ، كما صرح عن عدم تردده فى اثاره الحرب اذا اقتضى الأمر ذلك لانتزاع هذا الاعتراف ، وفيما يخص الاستفتاء الأسباني طالب الملك الحسن بأن يتم هذا الاستفتاء « بضمائم داخلية وتحت اشراف دولي ، وبعد انسحاب القوات والادارة الأسبانية من الاقليم » •

وفى نفس اليوم سلمت الحكومة الموريتانية مذكرة الى الأمم المتحدة تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للادارة الأسبانية جزء لا يتجزأ من موريتانيا ، وأن « الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحد مهمة التفاوض نيابة عنها مع الدول التى تدير الاقليم لتقرير مستقبله ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية ، باضافة سؤال آخر فى الاستفتاء الذى سينظم فى الاقليم وهو سؤال يتعلق بضم الاقليم الى الجمهورية الاسلامية الموريتانية » •

وفى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٤ أبلغت الحكومة الأسبانية الأمين العام للأمم المتحدة عن نيتها فى الشروع فى اجراء استفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمن من المنظمة الدولية ، وكان رد الفعل أن ألقى الملك الحسن كلمة فى مدينة « أجادير » أعلن فيها عن شروعه فى تأييد خطة عاجلة على الصعيد القومى والاقليمى خلال عام ١٩٧٤ لتنمية اقليم طرفاية نظرا لأن هذا الاقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن الأم والصحراء بعد استعادتها ، وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب بكسر العزلة التى تحيط بهم ، والتى فرضت عليهم ، وأقصتهم عن اخوانهم فى المغرب •

وقد فشلت الاتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع الدول

المجاورة للاقليم الصحراوي في الوصول الى اتفاق ، وصرحت « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » في بيان لها بأن السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى في تقرير مصيرهم ، وبناء على ذلك عقد الملك الحسن مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن الصحراء الأسبانية أرض مغربية ، وأنها يجب أن تعود الى المملكة المغربية ، ولكنه أضاف أنه يأمل في أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض ، كما أن المغرب سيطلب رأى محكمة العدل الدولية لمعرفة ما اذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الاقليم ، أما موريتانيا فأن المحكمة ستحدد لها اذا كانت معنية بالأمر أيضا . ولكن بأي حال من الأحوال فأن الجزائر لم تكن أبدا معنية بالصحراء ، وقد أعلنت ذلك رسميا ، وعقب ذلك شرعت السلطات الأسبانية في اجراء تعداد السكان في « الاقليم الصحراوي » وذلك بدون السماح بعودة « المنفيين السياسيين » واكتفت باعتبار الى ٦٠ ألف شخص الذين بقوا في الاقليم هم الشعب الصحراوي .

وفي ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٤ عند عقد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، طرح الوفد المغربى سؤالاً عما اذا كان الاقليمان الصحراويان كانا في الأصل كما تدعى ذلك الحكومة الأسبانية — خاليين من السكان وأقاليم دون صاحب لا « هل كانا وقت أن احتلتها أسبانيا ، تابعين لسيادة وادارة الحكومة المغربية » ؟

ودعا الممثل المغربى « الحكومة الموريتانية الشقيقة » الى المطالبة مع المغرب بالرأى الاستشارى الذى ستدلى به محكمة العدل الدولية ، وقد قامت موريتانيا بذلك .

أما الوفد الأسبانى . فقد أبدى احترامه لقرارات الجمعية العامة واشرب عن رغبة بلاده في تطبيق آخر قرار « ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ » بإجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هذا القرار .

وقد وافق الممثل الجزائري أيضا على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وإن أضاف أن « رأى السكان المعنيين مباشرة سيشكل دائما العنصر الأساسي والحاسم في أية تسوية » .

وعلى هذا ، سرعت ٣٥ دولة إفريقية وعربية — بما فيها المغرب وموريتانيا — في وضع مشروع قرار يطالب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية .

وقد أدلى الملك الحسن الثاني بتصريح جاء فيه أن « المغرب وموريتانيا قد اتفقا على عدم إتاحة الفرصة لأي أحد بالقول بأننا غير متفقين » حول الصحراء الأسبانية » .

وعقب ذلك توالى الاشتباكات بين الجنود الأسبان و « المناضلين الوطنيين » في « جديرة » ثم بالقرب من « تيفاريتي » .

وقد اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الذي تقدمت به ٣٥ دولة الى الجمعية العامة والذي يطرح على محكمة العدل الدولية لبدء رأى استشاري حول السؤالين الآتيين :

١ — هل كانت الصحراء العربية « وادي الذهب والساقية الحمراء » أرضا دون صاحب عندما احتلتها أسبانيا ؟ فإذا كان الرد على ذلك بالنفي يأتى السؤال الثانى .

٢ — ماذا كانت العلاقات القانونية القائمة بين هذا الاقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟

وقد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضد لا شيء ، وامتنعت ٤٣

دولة عن التصويت ، وفي ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٢٩٢ الذي وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دولة امتنعت عن التصويت ، و ٧ دول « لم تحضر » من بينها الصين ، ومن بين الدول التي أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ومعظم دول العالم الثالث والمكتلة الاشتراكية ، أما الدول التي امتنعت عن التصويت فنجد من بينها : أسبانيا وألمانيا الفيدرالية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية •

وقد التقى الرئيس الموريتاني السيد مختار ولد داداه بالملك الحسن في « فاس » لتأكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء الغربية •

وفي ٢٥ ديسمبر عام ١٩٧٤ دعا الملك الحسن أسبانيا في كلمة ألقاها أمام شخصيات السلك الدبلوماسي بمناسبة عيد الأضحى الى أن تلتزم بالطريق الذي رسمته الأمم المتحدة ، كما أشار الى أن « الاحتكام القانوني لا يترك أي مجال للحقد بين الأطراف المعنية ، لما يتسم به بعدم التحيز ، ولأن المحكمة تقرر الحق ولا شيء غير الحق » •

ثم أعلنت حركة « مورجوب » أنها تنضم الى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء الغربية الى المغرب ، وبعثت بمذكرة في هذا الشأن الى محكمة العدل الدولية •

كما قدمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب « بوليزاريو » مذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة تطالب فيها بإنهاء الوجود الأجنبي في الصحراء •

وأعلنت أسبانيا استعدادها لانهاء وجودها في الصحراء اذا « تأخر تطبيق عملية تقرير المصير القومي لأسباب خارجة عن ارادتها » •

وقد قام السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري
بزيارة للرباط حيث أعلن أن بلاده ليس لها « أى ادعاءات تتعلق
بالصحراء الأسبانية » *

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٥ أوصت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة
بتطبيق مبدأ تقرير المصير على الصحراء *

ولكن في أكتوبر ١٩٧٥ نجد أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية
الحمراء ووادي الذهب « بوليزاريو » تتقدم بمذكرة الى الجمعية العامة
للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين عام ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمة
الدولية بالآتى :

- ١ - تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي في الاستقلال *
- ٢ - الزام الدولة المستعمرة بانهاء وجودها في الصحراء ، وتسليم
السيادة والسلطة الى الجبهة « بوليزاريو » التى تمثل الشعب الصحروى *
- ٣ - تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل في
الشئون الداخلية للشعب الصحراوي *
- ٤ - اعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن
وحده واعترافها بحق الشعب الصحراوي في اتحاد كافة ترابه *

وفي ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٥ أدلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستشاري
بشأن الصحراء الأسبانية كالآتى « فيما يخص السؤال الأول أن الصحراء
الغربية لم تكن أرضا بلا صلب عندما احتلتها أسبانيا ، فيما يخص
السؤال الثانى كانت هناك علاقات قانونية تربط بينها وبين المغرب من جهة
وموريتانيا من جهة أخرى » *

وأضافت المحكمة « أن ما توفر لديها من معلومات لا يقر بوجود

أى علاقة سيادة اقليمية بين الاقليم الصحراوي الغربى من جهة والمملكة المغربية أو موريتانيا من جهة أخرى ، وبالتالي فان اقرار المحكمة بوجود علاقات قانونية لا يؤدى الى أى تعديل فى تطبيق حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية وفقا للقرار رقم ١٥١٤ المعتمد من الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشرة .

وقد أعلن الملك الحسن الثانى اقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ ألف شخص ، وبدأ سيرها فى اتجاه مدينة العيون عاصمة الصحراء .

كما وصل وزير الخارجية المغربى الى مدريد لاجراء مفاوضات مع السلطات الأسبانية .

وفى الوقت نفسه وصل وفد جزائرى الى مدريد لمتابعة المفاوضات الأسبانية المغربية الموريتانية .

وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى أجل غير مسمى .

وأعلن الأمير خوان كارلوس أثناء زيارة قام بها لمدينة العيون أن أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » اذا اقتضى الأمر ذلك ، ومع ذلك استؤنفت المفاوضات المغربية الأسبانية فى مدريد ، ولكن دون التوصل الى نتيجة .

وعبرت « المسيرة الخضراء » حدود الصحراء الأسبانية وتعمقت داخل الاقليم على مسافة ١٥ كيلو مترا من الحدود .

وصرح الملك الحسن الثانى بأن « المسيرة قد حققت أهدافها » وأصدر أمره الى أفراد المسيرة بالانسحاب .

ثم استؤنفت المفاوضات بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا ، وأدت

الى اتفاق ثلاثى ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الأسبانى فى ميعاد غايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على أن يوضع الاقليم حتى هذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية وقد أدانت الجزائر سياسة « الأمر الواقع » بنسأان الصحراء .

وفى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٥ تسلم كورت فالدهايم الأمين العام للامم المتحدة مذكرة جزائرية تضمنت عدم اعتراف الحكومة الجزائرية بالاتفاق الذى أبرم فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

وبعد أسبوع دخلت القوات المغربية الصحراء الغربية واحتلت مدينة سمارة .

وقررت « الجماعة » العامة الاقليمية فى الصحراء حل نفسها وانضمام أعضائها الى جبهة « بوليزاريو » . واحتلت القوات المغربية مدينة « العيسون » .

وجرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجويرة » بين القوات الموريتانية وأعضاء جبهة بوليزاريو انتهت باحتلال القوات الموريتانية المدينة ، كما أقامت الجبهة فى ١٩ ديسمبر مظاهرات ومسيرات فى « ميرلصلو » و « أنفارييتى » سرعان ما عمت كل المناطق المحررة .

وفى الرباط أعلنت الصحافة المغربية بأن السلطات الجزائرية قد شرعت فى طرد الرعايا المغاربة المقيمين فى الجزائر .

وفى ٢٨ — ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ التقى العقيد ممر القذافى الرئيس هوارى بومدين فى حاسى مسعود « الجزائر » وأصدر الرئيسان بياناً مشتركاً جاء فيه أن « أى مساس باحدى الثورتين سيعتبر مساساً بالأخرى » .

وقامت الجزائر بحشد قواتها على الحدود المغربية .

وقام الرئيس الموريتاني مختار ولد داداه بزيارة قصيرة للزباط ثم
لطارابلس وتونس •

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب
« بوليزاريو » بيانا، يتهم المسئولين الموريتانيين بالتواطؤ مع الحكومة
المغربية لغزو الصحراء حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة
غيلاسبسنيروس » •

حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة غيلاسبسنيروس » •
مما أدى الى اعلان الرئيس الليبي معمر القذافي أن ليبيا لن تظل
مكتوفة الأيدي اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين حيرانها من الدول
أو اذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض •

وقد أعلنت جبهة « بوليزاريو عن اطلاقها صاروخ سام — ٦ على
طائرة قناصة ف ٥٠ تابعة للقوات المغربية واسقاطها •

وقد اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بتين
بن تيلي » بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة « بوليزاريو » •

وأجرى الرئيس هواري بومدين اتصالات تليفونية مع الرئيس الحبيب
جورقوية وتلتها اتصالات أخرى من الملك الحسن الثاني أعلنت رئاسة
الحكومة التونسية على أثرها حياد موقف تونس واعتداله ازاء الصراع
القائم حول اقليم الصحراء المغربية •

وفي نفس اليوم وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية
والعراقية لعرض وساطتهما بين الأطراف المعنية بالنزاع •

وقد اتهم وزير الخارجية الموريتاني السيد ولد مكناس الجزائر
— دون ذكر اسمها — بمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين
الموريتانية والمغربية ، وأضاف أن بلاده ستقف في وجه أى استغلال
للمتناقضات الداخلية في الدول الافريقية لأغراض خفية •

وأجرى الملك الحسن الثانى اتصالات بالرئيس المصرى أنور السادات،
وجرت اشتباكات مسلحة « فى المعلى » التى تقع فى الصحراء الغربية على
بعد ٣ كيلو مترات من حدود الجزائر بين وحدة عسكرية جزائرية
والقوات المغربية أدت الى احتلال القوات المغربية للمعلى ، كما تم أسر
٢٩ جزائرياً ينتمون الى الفرقة رقم ٤١ التابعة «للجيش الشعبى الجزائرى»
والمعروف آن المعلى تقع أيضا على الطريق المؤدى الى « بيرمونرول » فى
موريتانيا .

وفى ٢٩ يناير عام ١٩٧٦ قام السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية
المصرية بجولة فى الجزائر والرباط ونواكشوط للوساطة بين الأطراف المعنية
بنزاع الصحراء .

وأعلن سفير المغرب فى بلجراد أن حكومته ستجدد دعوة دول عدم
الانحياز ، وأن هذه المحاولة من الجزائر تهدف الى التراجع عن موقفها
من النداء الذى وجهه الرئيس هوارى بومدين الى توريث دول عدم
الانحياز فى مسألة لا يجب أن تكون موضع نزاع .

وفى ٣ فبراير عام ١٩٧٦ توقف القتال بين القوات المغربية والقوات
الجزائرية فى الصحراء .

وصدر بيان مشترك عن « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » وجبهة
« بوليزاريو » لتحرير الساقية الحمراء جاء فيه ذكر « الموقف الناجم عن
العدوان الامبريالى الناشم الذى تتعرض له المنطقة وفقا لمخطط يبدأ
فى عمان ولبنان ويكتمل فى أمبولا مرورا بأرض الصحراء الغربية » ، كما
أشار البيان الى ضرورة اقامة وحدة كفاح تضم القوى التقدمية
وتستطيع اتخاذ عنصر المبادرة والتحدى للمخططات والمناورات
الامبريالية ، وقد أكد البيان عزم الجبهتين على مواصلة الكفاح الشعبى

المسلح وتكثيف النضال في فلسطين والصحراء الغربية حتى يتم النصر والتحرير •

وفي ٥ فبراير عام ١٩٧٦ قدم السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية تقريراً شاملاً الى الرئيس أنور السادات حول مهمته في الوساطة بين المغرب والجزائر •

وقد أوضحت صحيفة « المحاهد » الرسمية الجزائرية الخطوط العريضة لموقف الجزائر من قضية الصحراء •

١ - الهدف الوحيد من تحركها « ينطلق من سياستها في مساندة حركة التحرير » •

٢ - النضال الجارى في الصحراء هو نضال بين التقدمية والاقطاع، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار وشعب عربى يناضل من أجل بقاءه •

٣ - أن أى مفاوضات يجب ان تكون بين جبهة « بوليزاريو » الممثلة للشعب الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا •

٤ - أن أية وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها أى معنى ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاد الشعب الصحراوى وصيانة وجوده •

وفي ٧ فبراير عام ١٩٧٦ وصف رئيس وزراء المغرب السيد أحمد عثمان في حديث مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ما قامت به الجزائر بطرد ٣٠ ألف مواطن مغربى من أراضى الجزائر بأنه طعنة موجهة للمغرب العربى وفي ظهر شعوب دول المغرب الأكبر ، لان هذه التصرفات انما تستهدف قطع الجسور ، وخلق جو عدائى بين الشعبين ، كذلك وصف رئيس الوزراء مبدأ حق تقرير المصير بأنه « فكره مهمة » وقد بدا المجتمع الدولى

• ديمقراطية العالم الثالث: بوحه خاصي تتكشف الاعيب تطبيقها بطريقة اليه وعمياء •

وقد صرح ممثل جبهة « بوليزاريو » خلال اجتماع تم في الجزائر بينه وبين الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ، بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام الى الصحراء الغربية : الجلاء التام والفوري للقوات الأجنبية ، وعودة السكان المغاربة الذين أقاموا بالقوة في الصحراء الى بلدهم الأصلي ، وعودة شعب الصحراء الى دياره •

كما عاد الرئيس بومدين من طرابلس حيث أجرى محادثات مع العقيد القذافي ، وقد أصدر الرئيسان بيانا مشتركا تضمن دعم « العلاقات العضوية بين الدولتين » •

وقد أدلى العقيد القذافي بتصريحات للصحفيين يستدل منها على احتمال قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا ، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم •

وفي ١٥ فبراير عام ١٩٧٦ أعلن الملك الحسن في رسالة بعث بها الى الرئيس بومدين قيام القوات الجزائرية بهجوم على واحة المعلا أسفر عن وقوعها في أيدي الجزائريين ، ودعا في الرسالة الرئيس الى « اعلانها حربا ساخرة بين البلدين » •

وقد أصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود أية علاقة لها بالقتال في الصحراء ، وقالت ان قبسات بوليزاريو هي التي قامت بالمهجوم في الصحراء ، وفي ١٦ فبراير ١٩٧٦ نقل مستر أولاف ريديك المبعوث من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في رحلة استعلامية في الصحراء الغربية أول تقرير شفوي الى كورت فالدهايم •

كما وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى « كورت فالدهايم » تندد

فيه بالاتفاقية الثلاثية التي عقدت في مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، ثم وجهت الجزائر نداءين : الأول من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية ، والثاني من السيد بوتفليقة الى كورت غالدهايم ، تضمننا الاشارة الى الوضع الخطير الراهن في الصحراء .

وقد أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية أن القوات المغربية قد دخلت واحدة « المعلا » وسيطرت عليها بعد أن انسحبت القوات الجزائرية منها .

وأخيرا وصل السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية الى الجزائر وموريتانيا للتوسط في إنهاء النزاع القائم حول الصحراء .

وطلبت حكومة السودان عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك « نظرا لان الوجود الأسباني سينتهي من الصحراء في آخر الشهر » .

ونقلت وكالات الأنباء من الرباط تصريحات عن المسؤولين الحكوميين تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحدة الافريقية ، اذا اعترضت المنظمه رسميا بجهة « بوليزاريو » .

وفي ٢٦ فبراير عام ١٩٧٦ اتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء العربية ، طبقا للاتفاق الثلاثي الذي وقعته مع المغرب وموريتانيا في مدريد « نوفمبر ١٩٦٥ » .

وقد لفت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة الى القرار الذي اتخذته مجلس « الجماعة » في الصحراء بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا ، ولكن في اليوم التالي أعلنت جبهة

« بوليزاريو » قيام « جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية » على الأرض التي تسيطر عليها ، وقد هدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية التي أعلنتها جبهة « بوليزاريو » .

وفي أديس أبابا « حيث تعقد اجتماعات وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الإفريقية هدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة إذا ما وافقت على انضمام جبهة « بوليزاريو » بين صفوفها ، كما هددتا بعزمهما على الاعتراف بدورهما بكل الحركات الانفصالية القائمة في مختلف البلاد الإفريقية إذا ما اعترفت المنظمة بوجود « بوليزاريو » .

هذا ، وقد ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية في يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٦ أن ٢١ من ٤٧ دولة الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أعربت عن تأييدها للاعتراف بجبهة « بوليزاريو » .

وفي أول مارس عام ١٩٧٦ وجه الملك الحسن الثاني ملك المغرب دعوة الى الرئيس الليبي معمر القذافي لزيارة الصحراء المغربية ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم في الانضمام للمغرب .

كما أعلن ألفريد أثرتون وكيل وزراء الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في الجزائر العاصمة أن الولايات المتحدة لا تسعى لان تلعب دور الوسيط ، وأنه لا يحمل أى مقترحات بشأن الصحراء الغربية .

وقد دعت صحيفة المجاهد الجزائرية الجامعة العربية الى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

وفعلا اعترفت بورندي بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية التي أعلنتها جبهة البوليساريو .

وفي الثاني من مارس عام ١٩٧٦ وصل ألفريد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط الى الدار البيضاء وأعلن أن زيارته تدخل في نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب في المسائل التي تهم البلدين *

وفي اليوم التالي صرح محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية بأن مشكلة الصحراء معقدة ، وأن إيجاد مخرج سياسى للاتفاق بين أطرافها يحتاج الى وقت ، وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح بعد ١٢ يوما قضاها في مساعي التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا في أزمة الصحراء ، وأشار الأمين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ولا يريد أن يتراجع عنه *

وقد حذر الملك الحسن ملك المغرب الجزائر — فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر حول مشكلة الصحراء — بأن المغرب ستحتفظ بالصحراء بأى تمن ، وأنها ستحطم أى احتمال لهجوم عسكري قد تقبض به الجزائر ، واتهم الملك في خفاه بمناسبة عيد المجلوس الجزائر بأنها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها في الصحراء ، وأن هذا التدخل لا يعنى سوى أن الجزائر تضيق وقتها وطاقاتها دون أن تصل الى شيء *

وفي ٦ مارس عام ١٩٧٦ أعلنت جبهة البوليزاريو تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد أحد مساعدي سيد العوالى السكرتير العام للجبهة * وتضم الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والشئون الخارجية والداخلية ، بالإضافة الى ٤ وزراء بدون وزاره ، وأعلن المتحدث باسم الجبهة أن جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية * وفي نفس اليوم اعترفت الجزائر بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفي اليوم التالي أعلنت كل من

المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر بسبب اعتراف هذه الأخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفي اليوم التالي أعلن المتحدث باسم الحكومة الجزائرية أن قطع المغرب وموريتانيا علاقاتهما مع الجزائر ليست له أهمية ، لأن الجزائر تقتصر على أساس الحق والعدالة والشرعية ، وأعقب ذلك قيام عدد من المسؤولين الجزائريين السابقين بتوجيه نداء الى الشعب الجزائري يندد بالنزاع مع الشعب المغربي وبالسلطة الفردية ، وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب وبانتخاب جمعية وطنية تأسيسية ، وبإنهاء نظام الحكم المطلق الحالي ، ووقع على النداء فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ، ويوسف بن خده رئيس الحكومة الجزائرية السابق ، وحسين الأحول الأمين العام السابق للحزب الشعبي الجزائري وحركة التحرير ، والشيخ محمد خير الدين العضو السابق في المجلس الوطني للتسوية الجزائرية •

وفي ١٧ مارس عام ١٩٧٦ أجرى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت مباحثات في الجزائر مع أحمد الابراهيمى وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ورئيس وفدتها بمجلس جامعة الدول العربية بشأن أزمة الصحراء الغربية . وكان وزير خارجيه الكويت قد عقد اجتمعا مماثلا مع نك من الدكتور أحمد العراقي وزير خارجية المغرب وحمدى ولد مكناس وزير خارجيه موريتانيا •

وقد نسرت صحيفه « السياسة » الكويتية أن اتفاقا سريا وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على أن نلنى الاقليم الصحراوى سيتون من نصيب المغرب والثلث الباقى من نصيب موريتانيا •

وفي ١٨ مارس عام ١٩٧٦ وصل الى مونتريال ممثلان لجبهه البوليزاريو بناء على دعوة من « الهيئة الجامعية التيدية لما وراء البحار » وأعلنا

أن جبهة البوليزاريو بدأت فعلا عمليات حرب عصابات في المغرب وموريتانيا
ضد أهداف عسكرية بحتة •

وفي ٢١ مارس عام ١٩٧٦ أعلن الدكتور أحمد العراقي وزير خارجية
المغرب بأن مسئولين من السعودية ومصر وسوريا والعراق والسودان
وتونس قاموا بمساع حميدة للحرص للخلاف بين الجزائر والمغرب ، وقال
وزير خارجية المغرب ان الحوار يجب أن يكون لاعادة المياه الى مجاريها
مع الجزائر ، ولا نقبل النقاش في سيادتنا الوطنية واستكمال وحدة القرب
المغربى •

ثانيا - عمليات التسوية السلمية :

بذلت العديد من المساعي والجهود لتسوية المشكل الصحراوى وذلك
منذ بداية الخلاف الجزائرى المغربى عام ١٩٧٥ (باستثناء مشروع بيريز
دى كويلار الجارى للتفاوض بشأنه) •

ولكن انتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص فى
المشاريع والصيغ التى تصل بين وجهات النظر المتصارعة بقدر ما يرجع
الى ادراك الأطراف أنفسهم لصعوبة عملية التفاوض ، فأحيانا ما استخدمت
المفاوضات كوسيلة لتبديد الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم
أوضاعه العسكرية ، وأحيانا ما استخدمت لتعميق عزلة أحد الأطراف
وتقليل مكانته الدبلوماسية ، اضافة الى أن الأهداف لم تكن واضحة
فى أذهان الأطراف •

علاوة على عدم الثقة بين الأطراف • فالمغرب قد تنظر الى الدعم
الجزائرى للبوليساريو على أنه يهدف الى تطويق المملكة المغربية من
الجنوب والوصول الى المحيط الأطلسى ، أما الجزائر فانها تعتبر محاولات
المغرب للسيطرة على اقليم الصحراء تدخل فى اطار مخطط أوسع من حيث

أنها ستكون البداية للمطالبة باقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب في هذا المسعى سيشكل السابقة الأولى من نوعها والتي تهدد الكيان الجزائري نفسه ، وفي ظل هذا المناخ من الشكوك وعدم الثقة فإن غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسوء نية حتى ولو كان الطرف المرسل يهدف فعلا الى تخفيف التوتر ، فإن الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها بأنها أسلوب من أساليب الخداع والتمويه وتحقيق أهداف ومآرب أخرى •

كذا اختلفت نظرة الأطراف في ماهية النزاع ، فالجزائر اعتبرت أن النزاع لا يخصها ، وإنما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، في حين اعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخلاف بينها وبين الجزائر فقط ، وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل في حد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو •

وقد انعكس ذلك على تقديم التنازلات حيث ان التنازل الواحد يمثل في ذاته تقديم تنازلات أخرى ، فالقبول بتقديم تنازل مقابل للتنازل الذي قدمه الطرف الأول هو في ذاته مجموعة تنازلات ، فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل تنازل البوليساريو عن مطلب انسحاب الادارة المغربية في الاقليم يعنى تقديم المغرب لتنازل آخر هو قبول حق تقرير المصير ، وقد أدى هذا الى تصلب المواقف التفاوضية للأطراف ، والى افراغ محتوى التنازلات لتعنى لا شئ بك والتراجع عنها بعد المواقفة عليها ، ولعل هذا مرجعه صعوبة ادارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف منه تقديم التنازلات التى هي في ذاتها مكاسب للطرف الآخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابلة تعوض خسارته •

كذا لا يمكن اغفال دور الرأى العام الداخلى في تعقيد المساومة

واكسابها الطابع المتشدد ، فالقضية الصحراوية فى المغرب هى قضية
شرعية حكم ، فمنها استطاع الملك المغربى تعزيز التفاف الشعب المغربى
حوله •

وبنفس الطريقة فى الجزائر حيث ان القضية الصحراوية تمتك رمزا
لدعم القيادة الجزائرية للمركات التحررية ، ولذا فان التساهل بشأنها
يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذى انتهجته منذ حصول الجزائر على
استقلالها ، والذى هى فى الأصل نتاج حركة تحرير ، كذا يرجع اخفاق
جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التى تدخلت لتسوية الصراع ،
فهى فى الغالب اما أطراف افريقية أو عربية أو منظمات دولية ، وكل تلك
الأطراف ليس لها مصلحة مباشرة فى نتائج التسوية ، بتعبير أدق ان
استمرار الصراع الصحراوى لا يلحق الضرر بمصالحها للدرجة التى تكون
فيها رغبة لتوظيف مواردها وامكانياتها لتسوية الصراع . والحالة التى
يمكن أن نستثنيها فى هذا السياق الوساطة السعوديه . حيث انها
تتضرر من استمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية
التي تقدمها للمغرب ، لذا فان التسوية السلمية تمثل فى ذاتها مصلحة
لها ، ونظرا لان طبيعة الصراع الصحراوى كصراع يدور حول دعاوى
اقليمية فان تسويته تتطلب نوعية من الوسطاء تكون لهم مصلحة فى ناتج
التسوية وتكون لديهم الموارد والامكانيات التى من خلالها يمكن التأثير
على أطراف الصراع خاصة فى حالة عدم توفر ارادة التسوية لدى
أطرافه •

وتتضح تلك الملامح المشار اليها آنفا اذا ما استعرضنا جهود
التسوية منذ بداية الخلاف المغربى الجزائرى حول الصحراء ، ويمكن
فى هذا الصدد التمييز بين مراحل ست •

● المرحلة الأولى :

اتصالات مبدئية من أطراف ثلاثة للوقوف على امكانية التسوية عام ١٩٧٦

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسؤولين في كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا والجبون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل الوقوف على امكانيات التوفيق بينهما - وأبرز تلك المحاولت الجولة المكوكية التي قام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك والتي استغرقت أسبوعا تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، واقترح خلالها وقف اطلاق النار وعقد اجتماع ثلاثى (المغرب والجزائر وموريتانيا) لوزراء الخارجية يتلوه اجتماع قمة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، في حين وافقت المغرب على اقتراح وقف اطلاق النار فقط .

كذا اقتراح الرئيس سنجور في فبراير من نفس العام الذى يكرس عملية التقسيم - مع استغلال مشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيليت .

وفى مارس توصلت اليمن والسعودية الى اتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالا تستخدم كل دولة القوة العسكرية فى مواجهة الأخرى ، واستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو .

وفى نهاية عام ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى فى الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ، ولكن لم تنجح فى مساهمة .

● المرحلة الثانية :

الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ :

وفي سبتمبر عام ١٩٧٧ حاولت البرليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حده لأجل استكشاف امكانية التوصل الى اتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الآخر ولكن الدولتين اكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا اقترحت البوليساريو في بداية عام ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع اتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالى في مايو من نفس العام المساعدة في الوصول الى هذا الاتفاق الثنائي ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفي نوفمبر عام ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثاني اتصالات مع هواري بومدين لأجل الوصول الى حل سياسى للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الابراهيمي مستشار الرئيس بومدين وأحمد رضا المستشار الملكى لعاهك المغرب في نوفمبر في مدينة فاس ، وفي شهر ديسمبر في مدينة لوزان . أعقبها انعقاد مؤتمر قمة ثنائي ضم الملك الحسن وهواري بومدين في مدينة بروكسل في ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فان المحادثات استهدفت وضع التفاصيل النهائية للتقسيم اقليم الصحراء بين البوليساريو والمغرب ، وكان من المقرر عقد لقاء قمة آخر في بروكسل في الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر في نفس العام ، ولكنه ألغى لمرض هواري بومدين .

ولكن الأمور انقلبت رأسا على عقب بفعل سقوط مختار ولد داداه الرئيس الموريتاني ، واعتبر سقوطه بمثابة نجاح لاستراتيجية البوليساريو في تكثيف هجماتها على موريتانيا ، وفي تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بلورة خياراتهم خاصة وأنهم كانوا مترددين بين الاستمرار في الحرب بما يعنيه ذلك من اثاره غضب وعداء المغرب ، وقد

استغلت فرنسا وليبيا ومالى تلك الظروف وعرضت مساعيها للوصول الى تسوية ، وانهقد فى باماكو مؤتمر حضره ممثلون من موريتانيا والبوليساريو، وكانت الصيغة الاولى للاتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب الى البوليساريو ، غير أن الملك الحسن أعلن فى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٨ بأنه لن يسمح باقامة دولة مختلفة الأيديولوجية على حدود بلاده الجنوبية مما دفع بنجامينا الى عرض اقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو فى ساقية الذهب محاصرة بالأراضى الموريتانية ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الاقتراح وطالبوا باقامة دولة فى الاقليم الصحراوى ككل *

● المرحلة الثالثة :

وساطة منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد فى الخرطوم فى نهاية عام ١٩٧٨ لجنة الحكماء بالتشاور مع الأطراف الرئيسية بنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة فى عضويتها سبع دول افريقية ، وفى ٢٣ يونيو ١٩٧٨: أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الآتى :

- أن يمارس الشعب الصحراوى حقه فى تقرير مصيره عن طريق اجراء استفتاء حر وكامل *
- أن يختار الشعب الصحراوى بين أحد البديلين (فاما الاندماج فى المملكة المغربية أو الاستقلال) *
- دعوة أطراف النزاع الى عقد اجتماع وذلك لضمان تعاونهم فى تنفيذ وقف اطلاق النار والاستفتاء *
- تشكيل لجنة تضم خمس دول افريقية للاشراف على وقف اطلاق النار *

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها ازاء المشكل الصحراوي في الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٤ - ٥ ديسمبر ١٩٧٩ في منروڤيا واستملت على العناصر التالية :

- البوليساريو ليست الا صنيعة الجزائر *
- سيتوقف اطلاق النار تلقائيا مجرد ان توقف الجرائر عدوانها *
- لا توجد حاجة لاجراء استفتاء لان شعب الصحراء المغربية عبر بالفعل عن رغبته في الاندماج في المغرب * في حين طالبت جبهة البوليساريو :
- اجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب *
- الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء *
- سحب الادارة المدنية المغربية *

● المرحلة الرابعة :

مؤتمر القمة الافريقي في نيروبي عام ١٩٨١ :

مع احتمال انضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو الى عضوية الوحدة الافريقية لتزايد عدد الدول المعترف بها الى ٢٨ دولة أفريقية في يونيو عام ١٩٨١ من اجمالي ٥١ دولة ، وفي تحرك تكتيني من قبل الملك الحسن للحيولة دون ذلك أعلن في خطاب ألقاه في ٢٦ يوليو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في نيروبي موافقته على وقف اطلاق النار واجراء استفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية *

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبي الى الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخيه المغربية في الصحراء ، وأن المواطنين

المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ، وأنه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون في مدينة تندوف الجزائرية بالعودة إلى الصحراء للاستتار في الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض مطلقا مع البوليزاريو لأن النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا فقط ، في حين دعت وزارة الاعلام في الجمهورية الصحراوية الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ، ووضعت ثلاثة شروط لتحقيق استفتاء تقرير المصير هي :

١ - انسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء.

٢ - عودة كافة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفي مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف .

— المبادرة باقامة ادارة دولية مؤقتة تستترك فيها الجمهورية الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وقد سارعت منظمة الوحدة الافريقية الى تشكيل لجنة لبحث المبادرة المغربية وتقديم توصياتها للمنظمة الافريقية حول تنظيم واجراء الاستفتاء المشترك في الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة في أغسطس ١٩٨١ خلال اجتماعها في نيروبي مشروعا متكاملا لتنظيم عملية الاستفتاء تضمن العناصر التالية :

✽ يعبر الصحراويون عن أنفسهم في تقرير المصير باجراء استفتاء حر وكامل .

✽ الصحراويون المدرج أسمائهم في قوائم حصر السكان الأسبانية والذين يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء

بأصواتهم الى جانب الصحراويين المقيمين في الدول المجاورة والدين
سيتم تحديدهم عن طريق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

✳ اقامة ادارة مؤقتة ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية
تساعدهم قوة حفظ سلام دولية من الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة
الافريقية .

وفقد رفض العاهل المغربي كافة قرارات اللجنة ، بينما كررت
جبهة البوليزاريو مطالبها السابقة الخاصة باجراء مفاوضات مباشرة مع
المغرب ، وسحب الادارة المغربية ، وانسحاب القوات المغربية من
الصحراء .

وحاول العديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر
بين المغرب والجزائر لكن بدون جدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة
الملك خالد ابن عبد العزيز في يوليو ١٩٧٩ ، ووساطة ياسر عرفات في
سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبة عقد لقاء قمة ثنائيا بين الملك
الحسن والتشاذلي بن جديد ، وكرر محمد مزالي رئيس الوزراء التونسي
المحاولة مرة أخرى في يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفي يونيو ١٩٨٠
دعت البوليزاريو الملك خالد ابن عبد العزيز الى التوسط في النزاع .

● المرحلة الخامسة :

محاولات التوفيق ١٩٨٢ - ١٩٨٥ :

ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربي الجزائري ،
فقد حضرت الحرائر مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس عام ١٩٨٢ ،
كما اشتركت ضمن الوفد العربي برئاسة الملك الحسن الثاني المرسل
الى واشنطن لعرض المشروع العربي للسلام ، وفي بنابر ١٩٨٣ شاركت

الجزائر في أعمال المؤتمر البرلماني العربي في فاس ، وفي أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة الى الجزائر والمغرب للتوفيق بين البلدين بتسان المشكلة الصحراوية .

وكنتيجة طبيعية لسلسلة الأحداث انعقد مؤتمر قممه تنانى بين الملك الحسن والتسادلى بن جديد في ٢٦ فبراير ١٩٨٣ . في بلدة « العقيد لطفي الصودودية » .

كلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى في بلدة « وجدة » المغربية في مايو ١٩٨٣ أعقبها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة اطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتههم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندي جزائري ، وكانت عملية التبادل هذه اشارة واضحة لرغبة الطرفين في مواصلة الحوار ، وفي فك الارتباط بين العلاقات الثنائية وبين المشكلة الصحراوية .

● المرحلة السادسة :

وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ :

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات وفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرر ملامح تلك العلاقات اعطاء دور متميز للأمم المتحدة في تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما ظهر في تسديد الولايات المتحدة التزاماتها المالية لدى المنظمة الدولية ، اضافة الى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر الى سعى اقامة تكامل اقليمي . علاوة على تصاعد تكلفة استمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعة . لهذا فان وساطة بيريزدى كويلار والتي استهلها في عام ١٩٨٦ قد نجحت في التوصل الى مشروع تسوية

حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا ، ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ - تعيين ممثل خاص للامم المتحدة ليتولى مسئولية اعداد وتنظيم اجراء الاستفتاء ، وتعيين هذا الممثل الخاص هو هيكتور جروسي أسبيل من أورجواي .

١ - يتوجه ممثل دي كويلار للتفاهم مع المسئولين المغاربة والمسئولين في جبهة البوليساريو على عدة خطوات واجراءات تنفيذية تمهيدا لاجراء الاستفتاء .

٢ - يساعد الممثل الخاص لدى دي كويلار في مهامه هذه فريق مراقبين من الأمم المتحدة يضم ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ شخص ، هؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية .

٣ - المهمة الأساسية الأولى للممثل الخاص لدى دي كويلار ستكون التفاهم مع المسئولين المغاربة والمسئولين في جبهة البوليساريو على برنامج زمني للخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أفراد القوات المغربية في الصحراء بنحو ١٠٠ ألف جندي ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بـ ٢٠٠٠٠ ألف رجل .

٤ - عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، في المرحلة الأولى يخفض عدد القوات المرابطة في الصحراء الى النصف ويتم تجميع قوات البوليساريو في المرحلة الثانية التي يحددها الممثل لدى كويلار ، وتكون تحت اشراف مجموعة من المراقبين العسكريين للدولتين ، وفي المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته الى نحو ٢٠ او ٢٥ ألف جندي يتم تجميعهم أيضا في مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار، وتحت اشراف المراقبين الدوليين .

٥ - بعد التفاهم على هذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف اطلاق النار في الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعد تطبيق وقف اطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج المتعلق بخفض عدد القوات المغربية وتجميعها مع قوات البوليساريو في مواقع محددة .

٦ - تبدأ حينذاك مرحلة انتقالية تستمر الى حين اجراء الاستفتاء ، ويكون للممثل الخاص لدى كويلار السلطة الوحيدة المخولة في جميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط به بعد ذلك .

٧ - بعد ذلك يعد الممثل الخاص لدى كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المسارحة في هذا الاستفتاء الشعبي ، ويساعد في هذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ، ويتوقع أن يشارك في الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ ألف صحراوي .

ويمكن القاء بعض الضوء على أسلوب تفكير دي كويلار في معالجته للمشكل الصحراوي ، ونوجزها في الآتي :

١ - سرية الاتصالات ، فالملاحظ أن دي كويلار مكرتير عام الأمم المتحدة في مباحثاته مع أطراف النزاع الصحراوي يحافظ على السرية من حيث احاطة تلك المباحثات بقدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعلام المختلفة .

٢ - تجزئة الموضوع وتحقيق اهداف جرتية في طريق الوصول الى الهدف الرئيسي ، وتنتضح تلك التجزئة في ترميز المشروع على الاستفتاء فقط ، وهي النقطة التي تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقية العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية أو التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب أو الشكك النهائي للتسوية فمثل تلك الأمور لم يتطرق اليها المشروع ،

٣ - الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين ، فقد اعتمد بيريزدى كويلار فى وساطته على كينيث كاوندا رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

٤ - الاستناد الى مصادر محايدة فى جمع المعلومات ، فقد نسخت بعثة فنية تابعة للامم المتحدة برئاسة عيسى دياللو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا مدنيا وعسكريا أنيط بها مهمة جمع المعلومات عن الأوضاع فى الصحراء واعداد تقرير لبيريزدى كويلار ، وقد وصلت البعثة الى الصحراء فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بها ثمانية أيام .

وبمقارنة المواقف الأصلية للطراف ، ببندو المشروع المقترح من قبل بيريز دى كويلار والذى حظى بقبول المغاربة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتى :

أولا : أن المغرب لم يتخلى كثيرا عن مواقفه ، فالمشروع يظل له مكانية الابقاء على الادارة المغربية والثوات المغربية ، اضافة الى أن المشروع لم يطالبه باجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانيا : أن البوليساريو لم يتحقق لها أيا من موافقها الأساسية . وأن كانت المكاسب المتحققة لها هى ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض اعداد القوات المغربية دون ان يعنى ذلك انسحابها كليا .

وأخيرا وبعد أكثر من اثنى عشر عاما : طرح بيريز دى كويلار فى أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى باوافقة المتدغثة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو ، واعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجديدة التى بدأت تسرى فى أوصال

منطقة المغرب العربي وتزامنت أيضا مع مناخ الوفاق الدولي الجديد بين القوتين العظميين *

(١) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :

اتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه في ذلك شأن بقية الصراعات في العالم الثالث باعتمادية أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية ، غير أن الصراع الصحراوي في بعده الدولي يتميز بخصيصتين :

أولا : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثة الصحراء في حد ذاتها وإنما الانعكاسات الاقليمية التي أوجدها الصراع *

ثانيا : أن الاستقطاب الدولي والتنافس الأيديولوجي العالمي لم يمتد بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد ارتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل طرف من طرفي النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) مما حدا بتلك القوى الى اتباع سياسات معينة ازاء المشكلة الصحراوية تتراوح بين الحياد والانحياز المحسوب نتائجها حتى تحتفظ في كل الأحوال بعلاقات أن لمن تكن قوية ومتينة فعلى الأقل غير معادية مع كل من طرفي النزاع *

وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ما ألقينا الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دولة كبرى على حده *

١ - فرنسا :

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، لكلا الدولتين تربطهما اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة ، كذلك تعتبر المغرب سوقا رئيسيا للصادرات الفرنسية في افريقيا ، ومسنريا هاما لصناعة الأسلحة الفرنسية . لذا يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين . الأمر

الذى دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولا يحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف اذا ما مال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحة مع عدم إثارة عداء الطرف الآخر . هكذا نجد الحال عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا، وأعلنت أن رغبة موريتانيا في السيادة والاستقلال يتعين احترامهما من قبل المجتمع الدولي في الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط في ٢٤ يناير عام ١٩٨١ أن امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا في عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات كثيرة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، بتعضيلهم المسبق لاقامة علاقات مع الجزائر وهو ما تجسد في استقبال الخارجية الفرنسية لمسؤولين من البوليساريو في أغسطس ١٩٨١ ، وهي السابقة الاولى من نوعها . والسماح بافتتاح مكتب للبوليساريو في ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم إثارة عداء المغرب ، فزيارات كلودسيهون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ما كان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب ، ندا استمرت فرنسا في الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاضعة بالصحراء وامتعت أيضا عن الاعتراف بالديمقراطية السحراوية . بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكي .

٢ - أسبانيا :

كذلك كان الأمر بالنسبة لاسبانيا . فهناك أسباب ملحة تقتضى منها ضرورة الاحتفاظ بعلاقات دولية مع كل من الجزائر والمغرب ، فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية في أفريقيا ، كما تتخوف من ناحية أخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليمى سبتة ومليلة . لذلك حرصت اسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة

الجزائر ، والاحتفاظ في الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل أسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوي لكل من المغرب وموريتانيا الا أن الحكومة الأسبانية أكدت على أنها لن تتنازل عن السيادة، وأكثر من ذلك اعترفت بحق الصحراويين في تقرير الوضع النهائي للاقليم .

ونتعتقد الأمور بالنسبة لأسبانيا اذا ما أخذنا في الحسبان أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية الأسبانية، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكناري » التي تأسست في عام ١٩٦٤، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » في اقليم سبتة ومليلة وتربطها بها اتفاقيات للصيد يمكن أن تمتنع المغرب عن تجديدها كما حدث في عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية .

وعلى الرغم من تعاطف الرأي العام الأسباني مع الصحراويين ووصول الاستراكيين الى الحكم ، والذي سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزاليز - والذي تولى رئاسة الوزارة الأسبانية في أكتوبر ١٩٨٢ - أثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو في ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبدل كل جهد في أسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل سرعى للشعب الصحراوي ، الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة في السياسة الأسبانية ، بل، أعلنت أسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شيء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفي ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب ، كما امتنعت أسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

● الاتحاد السوفيتي :

كان من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة أن يعترف الاتحاد السوفيتي بالجمهورية

الصحراوية ويقدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه في الواقع لم تذهب موسكو الى هذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوى على العناصر الآتية :

✱ أن الاتحاد السوفيتى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوى .

✱ أن الاتحاد السوفيتى يعارض أى تصرف من شأنه اعاقبة جهود الشعب الصحراوى فى ممارسة هذا الحق .

— أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو انشاء البحث عن حل للمشكلة الصحراوية .

— يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض تحقق مطلب الشعب الصحراوى فى تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربط موسكو بالرباط هى السبب وراء التحفظ السوفيتى ازاء المتسكلة الصحراوية ، ففي ١١ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصل بموجبيه موسكو على الفوسفات فى مقابل حصول المغرب على النفط والكيماويات وسفن القسح من الاتحاد السوفيتى . ويعرف هذا الاتفاق (بصفقة القرن) ، ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هذا المستوى من الضخامة .

● الولايات المتحدة :

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر . فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى . فى حين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية . فكنتا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحو الخطر الشيوعى ، فقد اشتركت المغرب فى عملية الكونغو عام

١٩٦١ • والتدخل في اقليم شابا الزائيري في ١٩٧٧ اضلغة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية في الأراضى المغربية ، علاوة على أن المغرب ساندت دبلوماسية كيسنجر في الشرق الأوسط ، لذا فان الولايات المتحدة تنحاز قليلا الى المغرب في صراعه على الصحراء • وقد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد وقدمت للمغرب الأسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة في بناء الجسدران الأمنية •

ولكن الرؤية الأمريكية للصراع الصحراوى وكيفية حله تتحدد بالعناصر الآتية :

✳ أن الهدف من وراء تقديم الأسلحة للمغرب هو مساعدتها في اندماع عن نفسها •

✳ أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع •

✳ أن الصراع في الصحراء لا يمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز أو خاسر في الحرب •

✳ أن الأسلحة الأمريكية للمغرب تسهم في خلق التوازن العسكرى الذى من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول في تسوية مع المغرب •

وينصح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المتسل الصحراوى تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب • فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لأى من تلك القوى في علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل في المواقف •

والواقع أن التوازن العسكرى والسياسى فى منطقة المغرب العربى مهم ، ولكن يمكن القول عموما أن قدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحدد وفقا لامكانياته الذاتية وحجم المساندة التى يمكن أن يثقلها من حلفائه الخارجيين •

غذا ما عجزت امكانياته الذاتية عن تحقيق أهدافه المرجوة من الصراع فإن الدعم الخارجى فى هذه الحالة سيلعب دورا محوريا فى تحديد نطاق أمد الصراع •

وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى بتقديمه المساندة والدعم على أهدافه ومصالحه •

وانطلاقا من أهداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فإن أيا منها ان يكون لديه الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لأى من الطرفين المتصارعين فيحقق أهدافه الكامنة ، والمتوقع أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع أى الحفاظ على الصراع عند حدوده الدنيا من التصعيد ، دون الاسهام حقيقة فى حله طالما ان الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها ، والهدف من وراء ذلك هو الحيولة دون تصعيد الصراع الى الدرجة التى تجد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيترتب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الآخر غير الحليف •

وهكذا فإن محدوديه الدعم والمساندة الخارجيه يميل فى حد ذاته حافز للتسوية ، بالنظر الى أن أطراف الصراع قد يجدون فى حالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ومع عدم امكانية تحقيق أهدافهم الأصلية ، ان السبيل الوحيد للخروج من المأزق هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع •

٢ - الاطار الاتليمى لمنطقة المغرب العربى :

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية فى محتوى منطقة المغرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لها والتي يمكن ايجازها فى التالى :

✳ تحسن العلاقات الليبية الجزائرية فى نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة من الجفاء بين البلدين اذ ابرام اتفاق « وحدة » بين المغرب وليبيا وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وفد جاء هذا التحسن على أثر زيارة أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلا ذلك من انعقاد القمة الليبية الجزائرية فى نهاية يناير عام ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحدود الجزائرية ودخول الدولتين فى مباحثات وحدوية .

✳ تحسن العلاقات الليبية التونسية بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المتاعل العالقة بين الدولتين ، وعودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين .

✳ عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر بعد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما وصدر بيان مشترك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما فى المساهمة فى بناء المغرب العربى الكبير .

✳ انعقاد أول قمة لدول المغرب العربى فى يونيو عام ١٩٨٨ فى الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنسيق التعاون ، تكلف بوضع الأسس اللازمة لاقامة المغرب العربى .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوثام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربى ، وأن دوله بصدد البحث عن صيغة لقيام المغرب العربى الكبير ، وفق نسق سياسى واقتصادى متكامل .

وقد انعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية في بعددين أساسيين :

أولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة الاقتتال لا سيما بعد ثبوت محدودية الخيار العسكري الى مرحلة التناور لأجل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره أحد العقبات الرئيسية أمام بناء التكامل المغربى *

ثانيهما : تغليب المسؤولية الاقليمية على المسؤولية القطرية المحدودة، وقد ساعد على أحداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوى ، بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حل الصراع بات من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربى يمكن فى إطار المغرب العربى الكبير ، ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسؤولين فى منطقة المغرب ، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة الثورة الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية ان حرب الصحراء من الممكن تسويتها فى إطار المغرب العربى الطبيعى ، كذا صرح الرئيس معمر القذافى بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى فى المنطقة ، وأكدت تونس أيضا على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن على على أنها تراجع صوابية الحل المغربى للنزاع الصحراوى *

وأخيرا قام مجلس التعاون المغربى ، ومما لا شك فيه سيجد حلا للتسوية *

٣ - محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف النزاع أنفسهم :

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوى قد أصبح فى وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التى تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف

النااتجة عن استمراره ، وتمثل تلك التكاليف في حد ذاتها حوافز للاطراف نحو التسوية . فالجزائر في أوضاع اقتصادية صعبة بالاضافة الى أن الأوضاع السياسية غير مستقرة خاصة بعد خروج الرئيس التاذلى بن جديد واغتيال محمد بوضياف وازدياد نفوذ الاسلامين المتطرفين . والبوليساريو تفرقت كلمتهم ولجأ البعض من زعمائهم الى المغرب ولم يعد لهم سند ، أما المغرب فتتمثل الأعباء المترتبة على استمرار الحرب في الآتى :

على الصعيد الدبلوماسى :

بدات منظمة الوحدة الافريقية تصدر قرارات تميل لصالح تحالف البوليساريو والتي وصلت الى ذروتها في اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد في شهر فبراير عام ١٩٨٢ ، حيث أصدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق في المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوروبية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوروبية بالجمهورية الصحراوية وتدعمت كل هذه الانتصارات بتحصول في قرارات الأمم المتحدة التي أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليساريو .

على الصعيد العسكرى :

فرضت احرب أعباء اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربى ، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة المغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عددها من ٥٦ ألف مقاتل، عام ١٩٧٤ الى ١٢٣ ألف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت أعداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ ألف عام ١٩٧٤ الى ٣٥ ألف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالى القوات المسلحة المغربية ٢٣٨ ألف جندي عام ١٩٨٨ .

وترتب على هذا التزايد المطرد في حجم القوات ارتفاع موازنة الدفاع من ٨٣٨ مليون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ • ويضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التي بلغت ٢١٤٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ •

وواكب هذا التصاعد في نفقات التسليح انخفاض عوائد المغرب من صادراتها من افسفات الذي يتدخل ثلث اجمالي صادرات المغرب • وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصورة مطردة منذ بداية عقد الثمانينات •

وقد انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية على استمرار الحرب ، وتصاعد نفقاتها وأعبائها على مستوى المعيشة •

ومع قيام مجلس التعاون المغاربي في عام ١٩٨٩ والجدية على طريق التعاون في كافة المجالات فإن الأمل كبير بإيجاد حل لهذه المشكلة التي طاله أمدها وراح على طريقها آلاف الضحايا وعطلت التنمية في البلاد المتصارعة واعتقد أن العقل والمصلحة سوف ييسودان في النهاية ويضعان ختاما لهذا الصراع يرضى عنه كافة الأطراف •

ولا زال الحديث يدور كل فترة عن الاستفتاء الذي ستقوم به الأمم المتحدة •• وعموما فالمشكلة لم يعد لها خلوة فتره السبعينات والثمانينات •

الحبشة والصومال

بعد أكثر من عامين من المفاوضات توصل الطرفان الاثيوبي والصومالي في الثالث من أبريل عام ١٩٨٧ الى اتفاق يقضى باعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٧ ، وانسحاب القوات المراقبة على حدود الدولتين ، بالإضافة الى عدد من النقاط الأخرى . ويمكن القول أن هذا الاتفاق يثير الحذر بقدر أنبرهما يثير التفاؤل ، فهذا الاتفاق وإن كان الأول من نوعه وبالتالي فمن الممكن أن ينهي حالة العداء التاريخي بين الدولتين أو ينهي حالة الحرب القائمة بينهما منذ عام ١٩٧٧ ، فإن الفطرة المتعمقة لطبيعة الصراع من جهة وللاسباب التي دفعت الدولتين الى الاتفاق من جهة ثانية وللاهداف التي حققها كل طرف من الاتفاق في ضوء المطالب السابقة لهما من جهة ثالثة تقودنا الى القول بأن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون هدنة مؤقتة بين الصومال وأثيوبيا يرتبط استمرارها أو نهايتها باستمرار أو نهاية الظروف التي دفعت كل طرف لتوقيع الاتفاق .

فقد أخذ النزاع الاثيوبي الصومالي شكل « الصراعات الاجتماعية الممتدة » بمعنى انه أصبح صراع أجيال ومجتمعات ، وامتد عبر فترة طويلة من الزمن وأصبح النزاع بين قوميتين ، « كما ان التفاعل بين اثيوبيا والصومال اتسم بالتذبذب ، فانتقل من فترة تتدلج فيها الحرب الى فترة سكون . صحيح أن النمط الغالب للتفاعل هو النمط الصراعى الا أن ذلك لم يحل دون وجود فترة يسود فيها النمط التعاونى مثل تباحث الدولتين او محاولات الحل السلمية التي تمت في فترات عديدة .

فجذور النزاع الصومالي الاثيوبي تمتد الى مطلع القرن الرابع عشر ، وقد تغلبت دائما بلاد الحبشة في هذا النزاع بفضل معاونه البرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين ، حتى كان عام ١٨٩٨ وهو العام الذى استولت فيه اثيوبيا على منطقة الأوجادين التي تقع شمال غرب الصومال،

وسيطر امبراطور الحبشة على مدينة « هرد » عاصمة الاقليم ، وضمت
أثيوبيا الاقليم الى امبراطورية الحبشة .

ومنذ ذلك الحين استمر استيلاء أثيوبيا على منطقة الأوجادين ،
واستمر معه عداء الصومال لأثيوبيا ، الا أن حالة العداء زادت حدتها
بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠ ، وتبنى الدولة الجديدة سياسة
السعى لتحقيق وحدة الأراضي الصومالية ، ولذلك فقد تحفظ الصومال
على قرار مؤتمر القمة الافريقي الأول عام ١٩٦٤ باحترام قدسية حدود
الدول الأعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال ، كما أصدر مجلس
الثورة بعد الانقلاب الذي حدث في الصومال عام ١٩٦٩ بياناً أكد فيه
الالتزام باتمام الوحدة الصومالية ، الا أن آمال الصومال في التوصل
الى حل قد تبددت عام ١٩٧٤ بعد قيام الثورة الاشتراكية في أثيوبيا،
واعلان نظام جديد بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العداء
بين الدولتين واللجوء الى القوة العسكرية .

وفي عام ١٩٧٧ نجح سكان الأوجادين (حوالى أربعة ملايين نسمة
الآن) في طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالى . ولكن
لم يمض عام على النجاح الصومالى حتى تمخّن الاثيوبيون من استعادة
الأوجادين بدعم من الاتحاد السوفيتى الذى أراد الرد على الصومال بعد
الغاء معاهدة الصداقة بين موسكو ومقدونييو ، وقيام الرئيس الصومالى
سياد برى بطرد الخبراء السوفيت من قاعدة « بربرة » العسكرية
البحرية ، وتسليمها الى الولايات المتحدة بعد اخذها من الاتحاد السوفيتى .

ولكن رغم تزايد العداء بين الدولتين واللجوء الى الحل العسكرى
كانت هناك محاولات حل سلمى ومهادنة بين الدولتين ، والتي كانت آخرها
المحاولة التى انتهت بالاتفاق بين البلدين .

ويترتب على العوامل التى تسببها الصراع الصومالى الاثيوبى

والتي جعلته يتخذ شكل الصراع الاجتماعي الممتد غياب نقطة محددة لانتهاء هذا الصراع ، فمثل هذه الصراعات لا تنتهي بقرار طرف أو آخر لانتهاء الصراع ، فهي صراعات أجيال ومجتمعات ومصير قومي .

ونتيجة لهذا يمكن أن يكون لاتفاق الأخير فترة سيكون في نمط التفاعل بين الدولتين .

لقد تم هذا الاتفاق تحت ضغوط داخلية وخارجية عديدة تعرضت لها كل من أثيوبيا والصومال .

١ - الأسباب الداخلية في كلا الدولتين :

فبالنسبة لاثيوبيا نجد أنه بالإضافة الى الظروف الاقتصادية ، ونوبة الجفاف الشديد التي تمر أثيوبيا بها مما عرض قسما كبيرا من البلاد الى المجاعة فان القوات الاثيوبية تخوض حربا ضد الجبهات الداخلية المعارضة ، وأهمها الجبهة الشعبية لتحرير آريتريا والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي .

وفي الفترة الأخيرة عانت القوات الاثيوبية الهزائم أمام هاتين الجبهتين ، وسقطت مدن عديدة في أيدي تلك الجبهات . واثبتت فصائل النور الاريتريه قدرتها على احتواء الحملات العسكرية لاجراجها من أراضيها الى السودان . فقد قاد الرئيس الاثيوبي منجستو هيلاماريام حملة بنفسه ، وكانت السادسة من نوعها ، الا أن هذه الحملة باءت بالفشل ، وأصبحت الحرب الاريتريه تكلف الخزانه الاثيوبية مليون دولار أمريكي يوميا ، مما أدى الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية السيئة في البلاد ، كما أصبحت الحرب تكاف اثيوبيا خسائر بشرية ، اذ يوجد أحد عشر ألف أسير أثيوبي لدى النوار الاريتريين .

ونتيجة لهذا فقد ضعفت الروح القتالية لدى القوات الاثيوبية

نتيجة لخسائرها من جهة ، وتعسف القيادة العليا الاثيوبية معها من جهة أخرى ، وأدى هذا الى زيادة التدمير داخل الجيئس الاثيوبى والدعوة الى انتهاء الحرب ، وقد اكتسفت بالفعل عام ١٩٨٦ محاولة انقلابية قام بها ضباط صغار بحاربون فى ارتيريا وفرار طيار منهم الى السودان •

أما بالنسبة للصومال فهى من الناحية الاقتصادية ليست أحسن حالا من أثيوبيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك حركتان تعملان ضد الحكومة الصومالية بدعم من أثيوبيا وبعض القبائل الصومالية ، وهاتان الحركتان هما : جبهة الانقاذ الصومالية التى تحصل على دعم من عشيرة «الميجريان» فى شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال ، والحركة الوطنية الصومالية التى تدعمها عشائر اسحق فى شمال غرب الصومال ، وتسبب هاتان الحركتان المتاعب للحكومة ، وتنظم الحكومة الصومالية باستمرار حملات ضد هاتين الحركتين والقبائل المساندة لهما ، اذ تقول الحكومة فى الصومال أن الهجوم الذى شنه الاثيوبيون كان بدعم من الحركة الوطنية الصومالية الذين تم تجنيدهم من عشائر اسحاق ، ودربوا عبر الحدود فى أثيوبيا •

وقبل بضع سنوات نظمت الحكومة حملات اباداة ضد عشيرة الميجريان ، وفى يوليو عام ١٩٨٨ تم تنظيم حملة اباداة ضد عشائر اسحق التى يزيد عددها عن نصف مليون نسمة ، وذلك بتدمير المنازل وموارد المياه ، وجعل المنطقة الواقعة بين الجيئسين الصومالى والاميوبي غير قابلة للسكنى ، فتم بالفعل محو قرى ديبيل وراپاسو ورامال وجارانا جيل فى عمليات ليلية •

وبالاضافة الى هذا فقد تم تدهير الجيش والشرطة ومؤسسات الخدمة المدنية والشرطة العسكرية فى الصومال ، حيث تشك الحكومة فى تنطيمات جمع المعلومات هناك •

● الأسباب الخارجية :

أما بالنسبة للظروف الدولية التى دفعت الدولتين لتوقيع الاتفاق فيمكن القول أنه مع أهمية منطقة القرن الأفريقى لكلا الدولتين العظميين ، وأهمية تواجدهما لخدمة استراتيجيتها اكونية ، يلاحظ اتفاق ارادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى — بل ومعظم الدول الفاعلة دوليا واقليميا على تهدئة الوضع فى القرن الأفريقى ، فالولايات المتحدة تسعى الى تهدئة الوضع فى القرن الأفريقى لتقليل احتياج أثيوبيا للاتحاد السوفيتى ومحاولة كسب أرضية فى الحبسة ، ولذلك قامت بتخفيض المساعدات الاقتصادية للصومال فوصلت الى (٧٥) مليون دولار عام ١٩٨٧ بدلا من (٣٣) مليون دولار عام ١٩٨٥ . كما رفضت الولايات المتحدة تزويد الصومال بكثير من المساعدات العسكرية .

أما الاتحاد السوفيتى فقد رحب ايضا بالتقارب بين الصومال وأثيوبيا وتهدئة فى القرن الأفريقى .

فهو لا يمارس سياسة توسعية فى أفريقيا ، وفى ظل سياسة جورباتشوف العملية فهو لن يخاطر بمساعدة الصومال حفاظا على علاقته مع أثيوبيا من جهة ، ولن يزيد من دعمه العسكرى لأثيوبيا بصورة واضحة تؤثر على علاقته بالولايات المتحدة خاصة مع بداية مرحلة جديدة من الوفاق بين الدولتين العظميين .

وفى ضوء الظروف الداخلية فى كل من أثيوبيا والصومال والظروف الدولية القائمة فان اتفاق الدولتين يحقق مصالحهما .

فهو من جانب أثيوبيا يعطيها القدرة على حشد المزيد من القوات لمواجهة الاريتريين واتيجراى فى الشمال بعد تحييد الصومال فى الجنوب ، وبالتالي تستطيع حكومة أثيوبيا حسم الموقف لصالحها فى مواجهة الثوار الاريتريين . وحينئذ يمكن للحكومة الاثيوبية تحقيق هدف مزدوج وهو :

— دفع الاتحاد السوفيتى لتقديم الدعم لاثيوبيا خشية التعرض لمخاطر حرب أهلية فى حالة نجاح الجبهة الاريترية .

— خلق استعداد لدى الشعب الاثيوبى لتحمل مزيد من التضحيات خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة ، وفى نفس الوقت صرف الأنظار عن معارضة نظام الحكم . أما الصومال فان توقيع الاتفاق مع اثيوبيا سينتج عنه منع مساعدة اثيوبيا لجبهة الانقاذ الصومالية والحركة الوطنية الصومالية ، ومن جهة أخرى فان الاتفاق مع اثيوبيا سيمكن الرئيس الصومالى سياد برى من عمل توازن فى سياسته الخارجية مع القوتين العظميين من جهة . ويمكنه أيضا من فتح قنوات مع النظام الراديكالية فى المنطقة ، وهى النظم التى تتعاطف مع اثيوبيا مثل ليبيا واليمن الجنوبية .

وبالإضافة الى محاولات الحل العسكرى للنزاع القائم بين الصومال واثيوبيا جرى عدة محاولات للحل السلمى ، فبعد انعقدت فى لأجوس فى الفترة من ١٨ — ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ لجنة حكماء لبسذل المساعى الحميدة بين البلدين ، ضمت ممثلى تمانى دول أعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية، وقد أصدرت اللجنة توصيات تبنت وجهة نظر المنظمة التى تريد الحفاظ على الحدود القائمة خشية فتح المزيد من ملفات الحدود فى القارة الافريقية ، وهذا ما أكدته المنظمة فى اجتماعات القاهرة ١٩٦٤ ونيروبي عام ١٩٨١ ، وهو الأمر الذى رخصته الصومال .

وفى الفترة من ١٦ — ١٧ يناير عام ١٩٨٦ التقى الرئيسان الاثيوبى منجستو هيلاماريام ، والصومالى محمد سياد برى فى جيبوتى على هامش قمة مكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا ، واتفق الرئيسان على تعيين لجنة من كل بلد يرأسها وزير الخارجيه . وبالفعل اجتمعت اللجنتان فى اجتماع مشترك ثلاث مرات بالتبادل فى كل من اديس ابابا ومقديسيو ، كان آخرها فى أبريل عام ١٩٨٧ . الا انها لم تنجح فى التوصل الى اتفاق لتعارض مواقف البلدين .

فالجانب الاثيوبي تقدم عرضا تتضمن النقاط التالية :

* اعتراف الصومال أولا وقبل كل شيء اعترافا كاملا بحدود أثيوبيا الحالية ووحدة أراضيها ، وأن ليس للصومال أية مطالب فيما عدا امكانية استعادته لقريتي « جلد جوب » و « بلاميلي » *

* وقف الصومال لكل مساعدة للاريتيرين والتيجراي ووقف الحركات المضادة لاثيوبيا في الأراضي الصومالية *

* تبادل الأسرى *

* عدم استخدام القوة في تسوية الخلافات

أما الجانب الصومالي فقد قدم عرضا تتضمن النقاط التالية :

* موافقة أثيوبيا على حق تقرير المصير لشعب الأوجادين *

* استعادة بلدتي جلد جوب وبلاميلي اللتين احتلتها القوات الاثيوبية عام ١٩٨٢ *

* وقف اطلاق النار وابعاد القوات المسلحة عن الحدود *

* تبادل الأسرى *

* فبادل التمثيل الدبلوماسي وحل مشكلة اللاجئين المتدمقين الى الصومال ويشكلون عبئا اقتصاديا عليه *

* وقف مساعدات أنيوبيا لجبهة المعارضة الصومالية *

وقد ظلت الاتصالات متوقفة لفترة عام كامل حتى كان اجتماع كل من الرئيسين الصومالي والاثيوبي في جيبوتي على هامش قمة هيئة مكافحة التصحر ، وبعد هذا اللقاء استؤنفت اجتماعات اللجنة المشتركة الاثيوبية الصومالية في اللقاء الرابع ، وتم توقيع الاتفاق في الثالث من أبريل . وهو الاتفاق الذي نص على عدد من النقاط هي :

اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وانسحاب قوات البلدين المرابطة على الحدود ، وتبادل الأسرى والمسجونين السياسيين ، وضرورة قيام كل من الطرفين بوضع نهاية للتنسقات المخربة والدعاية المناهضة التي تتبادلاتها ، وعدم التدخل في أى جانب في الشؤون الداخلية للجانب الآخر ، كما اتفق أيضا على عقد اجتماع وزارى بناء على طلب أحد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونفا. توصياتهم المتصلة بحل النزاع بعد ذلك الى رئيسى البلدين .

ومن استقراء بنود الاتفاق ومطالب الطرفين السابقة يلاحظ :

✳ أن الاتفاق حقق مطالب الصومال السابقة الخاصة باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الأسرى وعدم التدخل في شئونها الداخلية وانسحاب القوات الاثيوبية من الحدود ، كما أن الاتفاق قد حقق مطالب اثيوبيا الخاصة بعدم التدخل في شئونها الداخلية (مساعدة الاريتريين والتجراى) وتبادل الأسرى ، وعدم استخدام القرة في نسوية الخلافات .

✳ أن الاتفاق قد تجاهل الموضوع الأساسى للنزاع الاثيوبى الصومالى ، وهو مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين ، فلا الاتفاق قد نص على حق تقرير المصير لسحب الأوجادين ، أو استعادة الصومال لبلدتي جلد جوب وبلاداميلي ، ولا سـ و قد نص على اعتراف الصومال بحدود أنيوبيا الحالية ، ولم ما نص عليه الاتفاق في هذا الشأن هو تأجيل بحث مشكلة الحدود الى اجتماع وزارى يعقد في فترة لاحقة .

ونؤكد الملاحظات السابقة ان الاتفاق لم يبين بعرض حل جذرى للنزاع بقدر ما كان اسبابه المبررة الداخلية و لاقليمية والدولية التي فرضت نفسها على الجانبين الاثيوبى والصومالى ، وبمعنى اخر فان الاتفاق قد عالج النتائج التي تترتب على سبب النزاع ، ولم تعالج سبب النزاع نفسه .

هذا ويلاحظ أن استمرار النزاع الاثيوبي الصومالي هو احتمال قائم طالما بقيت مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين معلقة بدون حل ، صحيح أن الرئيس الصومالي يريد السلام مع أثيوبيا نظرا للظروف الداخلية والخارجية المحيطة به ، ولكنه أيضا لا يريد التخلي عن أربعة ملايين صومالي يقيمون في الأوجادين ، والرئيس الاثيوبي يقول أنه مع السلام في المنطقة أيضا ولكنه يرفض القرار بحق سكان الأوجادين في تقرير مصيرهم خشية أن يؤدي ذلك الى الانفصال عن أثيوبيا •

ومع ذلك فقد يحمل المستقبل أيضا احتمال التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة الأساسية ، وبالتالي ينتهي النزاع القائم بين الدولتين ، وإذا قدر للطرفين التوصل الى حل ، فانه سيكون صيغة للحكم الذاتي لسكان الأوجادين دون انفصالهم عن أثيوبيا مع استعادة المدينتين الحدوديتين الى الصومال •

وقد حمل المستقبل المفاجآت فعلا لكل من الصومال وأثيوبيا ••• غنى الصومال قام انقلاب أودي بالرئيس زياد برى وبقيت البلاد منذ خروجه نهبا للميليشيات والطامعين في السطو ، وانتهى بها الأمر بأن أصبحت الحرب الأهلية قائمة بين الجميع وضحايا الحرب والجوع يتساقطون لولا أن تدخلت الأمم المتحدة وأوكلت الى الولايات المتحدة الأمريكية حسم الموضوع وقامت بعملية « إعادة الأمل في عام ١٩٩٢ واستطاعت أن تعيد بعض الأمن والسلام الى البلاد في ظل قوات الأمم المتحدة • الا أنه في مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ قامت قوات السيد محمد فارح عديد باغتيال ثلاثة وعشرين باكستانياً من جنود الأمم المتحدة مما أدى الى قيام الأمم المتحدة بالانتقام من قوات فارح عديد ومطالبة كل الجبهات بتسليم السلاح حتى يعود الأمن والأمان الى الصومال مرة أخرى •

أما عن أثيوبيا فقد قام انقلاب أيضا على الرئيس منجستو ساعد

فيه ثوار أريتريا وتم التخلص من الحكم القائم وعاد الهدوء الى البلاد وكان ثمن مساعدة الاريتريين منحهم الحق في اجراء استفتاء حول البقاء مع الحبشة أو بالاستقلال وفعلا أجرى استفتاء في مطلع شهر مايو عام ١٩٩٣ أكد فيه الجميع مطالبهم بالاستقلال وفعلا أعلن استقلال أريتريا في الأسبوع الأخير من شهر مايو عام ١٩٩٣ وتقدمت بطلب للأمم المتحدة وقبلت عضويتها فعلا في مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ وكذلك أصبحت عضوا في منظمة الوحدة الافريقية واحتل رئيسها مقعد أريتريا لأول مرة في اجتماع القمة الذي عقد بالقاهرة في ٢٨ يونيو عام ١٩٩٣ •

مشكلة جنوب السودان

عقب فترة ديمقراطية قصيرة (١٩٦٩/٦٤) انعقد مؤتمر قومي رسمي سمي بمؤتمر المائدة المستديرة ، وكان الغرض منه السعي لاييجاد حله جذري عن طريق التفاوض لمشكلة الجنوب السوداني ، شاركت في المؤتمر كل القوى السياسية في الساحة السودانية شمالا وجنوبا ، على أن توصيات المؤتمر لم تنفذ لقصر الفترة وتبدل الحكومة في الشمال ، ثم تصاعدت العمليات العسكرية في الجنوب ، وتهدأ المناخ لقفزة عسكرية جديدة على السلطة قادها هذه المرة المقدم جعفر محمد نميري في ١٩٦٩/٥/٢٥ ، وأنشأ نميري وزارة لشئون الجنوب ، وبدأ حوارا مع المتمردين لايقف التزيف الدموي في البلاد ، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق أديس ابابا عام ١٩٧٢ الذي منح الجنوب بموجبه حكما ذاتيا في اطار السودان الموحد ، وقد توقف القتال تماما عقب الاتفاقية ، وعاد المقاتلون من الغابة ، وتهدأ المناخ لأول مرة لاييجاد مصالحة قومية بين جناحي البلاد .

على أن سنوات السلام لم تدم طويلا ، اذ سرعان ما اندلع القتال مرة أخرى في أكتوبر عام ١٩٨٣ لأسباب منها : أن الميزانية لم تكن كافية لاستيعاب العائدين من الغابة في الخدمة العسكرية والمدنية ، وعندما تقرر ايقافهم من الخدمة لجأوا الى أسلوب الغابة لفرض ارادتهم بقوة السلاح ، سحب ذلك أيضا شعور بالاحباط لأن نهضة سريعة لم تحدث بالبلاد بعد توقيع الاتفاقية ، وبلغ اضطراب الوضع منتهاه في مسألة هل يحكم الجنوب كإقليم واحد ؟ أو يقسم الى أكثر من إقليم لمنع الهيمنة القبلية ؟ وفي وسط هذا النجوى المتوتر أرسلت الحكومة فريقا عسكريا للتحقيق في اختفاء أموال تتعلق بحامية بور ، الا أن قائد الحامية رفض التحقيق ، وتضامن معه الجنود ، وتمردت الحامية ، ولحقت بها قوات من مناطق أخرى ، وكان العقيد جون قرنق يقضي أجازته في قريته القريبة من المنطقة فلحق هو أيضا بالتمردين .

وبدخول قرنق الصورة اتسعت الأبعاد المحلية والدولية للقضية ، واستطاع قرنق أن يفرض قيادته على كل الجبهات المقاتلة في الجنوب ، وتبنى طرعا ماركسيا ييشر بحلول اشتراكية تفرض على الوطن كله ، واتصل قرنق لأغراض التتمويه بدول خارج الحدود ، وجعل منطلق هجماته من داخل الحدود الاثيوبية ، وسمى حركته حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان نافيا عنها كل بعد انفصالي .

تعددت التسميات والانفصال واحد :

وبالرغم من التأكيدات المتكررة لجموعة قرنق بأنها لا تسعى الى حل انفصالي ، الا أن تصريحات « جون لوك » ممثلها في العواصم الغربية الأوروبية في هيئة الاذاعة البريطانية والتلفزيون الألماني وفي المقالات الصحفية توحى بغير ذلك .

وعلى تباعد الفترة الزمنية بين الخطاب الذي ألقاه ممثل الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد بتشكيل قومي في ١٦/٣/١٩٦٥ لمعالجة قضية الجنوب عقب سقوط الحكم العسكري الأول (١٩٥٨ — ١٩٦٤) يلاحظ أن هناك تشابها بين التصريحات التي يدلى بها جون لوك وبين الخطوط الرئيسية التي وردت في خطاب ممثل الجنوب الذي يؤكد على أن السودان ينقسم الى قسمين : جغرافيا — وعنصريا — وثقافيا .

خفى الشمال مواطنون من أصيل عربي يتحدثون لغة واحدة ودين واحد ، وتتجه أفكارهم وأمانيتهم للعالم العربي ، « ولم يتحدث عن مشاركة السودان الفاعلة في كل القضايا الافريقية » .

أما في الجنوب فالناس ينتمون الى أحد افريقيين ويختلفون عن الشماليين جملة وتفصيلا ، ولم يكن هناك اتصال بين الشقين في الماضي ، وإن كان ثمة اتصالات فانها لم تكن طيبة « يعنى تجارة الرقيق » ويضيف

بأنه عندما نأخذ في الحسبان هذا الاختلاف الجوهرى يتضح أن هناك
سودانيين لا يمكن لهما أن يتحدا •

وجون لوك فى تصريح صحفى له فى ٣١/٧/١٩٨٥ يقول : ان
السودان دولة افريقية تضم أجناسا متعددة ، والزعم بأنها دولة عربية
زعم باطل • وفى اجابته فى نفس اللقاء على سؤال صحفى عما اذا كانوا
يعارضون عروبة السودان أجاب لوك : نعم وبالتأكيد ، ودعنا لا نتجاهل
الحقائق التى كشف عنها التعداد الذى جرى بعد الاستقلال ، وكشف
أكذوبة الأغلبية العربية فى السودان لأن نسبة العرب ٣٩٪ الى غيرهم من
أبناء السودان •

كما أن جادين يقرر أن الجنوبيين يرفضون الحكم العربى فى الجنوب
خصوصا وأن هذا الحكم يسنده جيش احتلال عربى ، وقد أصبح معنى
الاستقلال لعدد كبير من الجنوبيين استبدال حكم استعمار أجنبى
باستعمار عربى وحشى •

كما يرى جون لوك أنهم جناح آخر مختلف عن الجناح العسكرى
لقوات أنيانيا الذى واصل النضال ضد القمع الشمالى طوال ١٧ عاما
منذ عام ١٩٥٥ •

ويرى جادين أن العرب بينما كانوا يؤيدون السياسة الرامية الى
نشر الاسلام كانوا يعارضون المسيحية ، فأرغم الجنوبيون على قبول
الأسماء الإسلامية ، كما أن الطريقة التى أدخلت بها اللغة العربية للجنوب
طريقة شاذة •

كما أن تطبيق الشريعة قد أربح الجنوبيين ، وسعى عدد منهم
ليتسمى بأسماء عربية ، وفى تصريح صحفى فى ٣١/٧/١٩٨٥ يقول نحن
ندعو الى نظام انشراكى ، ونعارض فرض الشريعة الاسلامية بأى
صورة من الصور •

وقد اشترط الانفصاليون عام ١٩٦٥ شروطا تعجيزية قبل بدء الحوار لمعالجة القضية أثناء انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة ، واليوم يكرر قرنق نفس الشروط بأسلوب آخر فقد وعوا الى سحب الجيش من الجنوب فورا ورفع حالة الطوارئ ، وفي ذلك الوقت كانت حالة الأمن متدهورة جدا في الجنوب ، وفي حالة انسحاب الجيش ما هى القوات البديلة ؟ ونادى قرنق بعد عشرين عاما بانسحاب المجلس العسكرى من السلطة خلال سبعة أيام ، وتسليمها للمدنيين دون النظر الى الفراغ الذى ينشأ فى هذه الحالة لعدم وجود سلطة بديلة بعد اسقاط النظام السابق .

● الاسلام والروابط العربية والافريقية :

ان المشكلة فى الجنوب مشكلة خطيرة ، فبالرغم من أنها تشكل خطرا على السلام فى افريقيا فانها تبذر البذور التى تؤدى الى تحطيم العلاقات الافريقية العربية .

ان هذا المفهوم الذى أورده جادين ، وتصريحات لوك المريسة والمسموعة تضع القضية فى اطارها الحضارى وبعدها الثقافى ، فهناك خلط متميز فى مفهوم الاسلام والعروبة الافريقية ، يضاف الى ذلك تجارة الرقيق التى يزوج بها زجا ، يلوح به وسط ضباب كثيف لتحجيم العلاقات العربية الافريقية أو نفسها من جذورها .

ويمكن أن نستعرض هنا النواحي التاريخية لهذا النشاط غير الانسانى البشع ، وجذور هذه التجارة المهرمة التى شهدتها القارة الافريقية ، وشملت العالم أجمع حتى تلقى الضوء على مدى الافتراءات التى يصعبها أمثال هؤلاء على العرب ، سواء فى شمال السودان أو غيرها من البلدان العربية .

● الغرب وتجارة الرقيق :

نشأت تجارة الرقيق منذ زمان سحيق فى التاريخ ، وقد كانت داءا

وببلا أصاب البشرية كلها التي شاركت فيها بأقدار متفاوتة ولا سباب متعددة بما في ذلك الافريقيون أنفسهم • فقد كان الرق معروفاً وسط القبائل الافريقية •

ولا نكاد نجد في المصادر الغربية حديثاً عن هذه المأساة التي عايشها الأوروبيون وهم يناجرون بالبشر الافريقيين عبر المحيطات وعلى مدى زمني يزيد على أربعمئة عام ، جنب هؤلاء البؤساء في ظروف لا تمت للإنسانية بصلة للعمل في حقول القطن في الدنيا الجديدة ، أن عدد الأرقاء الذين حملوا من أفريقيا الى الأمريكتين بلغ أكثر من أربعين مليوناً أصطيد أكثرهم من المناطق التي كان يسكنها المسلمون في غرب أفريقيا ، وعلى سبيل المتابعة التاريخية فإنه عندما استقلت الولايات المتحدة الأمريكية (١٣ ولاية آنذاك) عن بريطانيا العظمى عام ١٧٧٦ كان اعلان الاستقلال فيها الذي وضعه توماس جيفرسون ينص على أن الناس ولدوا متساويين ، وبالرغم من ذلك فقد بلغ عدد الرقيق مليوناً يخدمون مليونين من البيض ، أي عبد لكل اثنين من البيض • وظل الرئيس جيفرسون محتفظاً برقيقه حتى مات •

وقد ضريت مصادر التاريخ الغربي ستارا كنيفا على أصل هؤلاء الافريقيين ، زاعمة أنهم وثنيون ، وان أصلهم مجهولاً ، وقالت ان استرقاقهم كان عملاً حضارياً لتمدين السود المنوحشين •

وعلى العكس من ذلك تماماً كان أكثر هؤلاء الأرقاء مسلمين ، بل ان فيهم من دخلته الدماء العربية لاختلاط القبائل العربية مع القادمين من شمال أفريقيا •

وقد عرفت أمريكا الاسلام أول ما عرفت على أيدي هؤلاء الأرقاء ، الا أن عملية قطعهم من جذورهم الدينية والعرقية قد تمت تحت ضغط عنيف مع محاولات تنصير ، وغرس للثقافة الغربية تم على مدار القرون •

وبالرغم من هذا التعظيم الكثيف الذى بدأ مع السفينة الأولى التى حملت رقيقا عبر الأطلنطى « زهرة مايو » عام ١٥٠٤ فقد نسربت اخبار هؤلاء الأرقاء . يتحدث اليكس هيلى فى كتابه الجذرى عن «كونتاكتنى» الذى استرق من محيطة الاسلامى فى جامبيا الحالية ، والذى كان يصرب وهو فى هيود المرق ضربا مبرحا لاصراره على استخدام اسمه الافريمى المرتبط بالثقراث الاسلامى ، وهناك محبوب بن سليمان الذى حرف ابنى (جون بن سولومون) الذى كان يواظب على أداء فريضته الدينية وهر فى الأسر ، ثم بلال بن محمد سابيلو الذى أسر من فوتا جالسون (شرو السنغال) والذى ما تزال كتاباته العربية معروضة فى متحف أتلانتا فى ولاية جورجيا ، وعمر بن سعيد الذى كانت فيه دمء عربية والذى كان يكتب القرآن باللغة العربية .

● الصلات الغربية والافريقية :

بدأت المحاولات الأولى لتوحيد القارة الافريقية نظريا على يد مفكرين سود كانوا يعيشون خارج القارة ، كانت الدعوة للوحدة كرد فعل لانهجمة الاستعمارية التى اجتاحت القارة فى القرن التاسع عشر ، ولتجميع كل السود المهاجرين خارج القارة للعودة اليها ، وبالفعل عاد البعض واستقروا فى ليبيريا وسيراليون ، كان من أبرز هؤلاء ديبوا ، وايمى سيزار (المارتينيك) ، وفرانس فيرون ، ثم ليوبولد سينجور الذى كانت دعوته للزوجه مفصلة على قوائم عرقية ، وفى الخمسينات أصدر كوامى أنكروما كتابه «أفريقيا يجب أن تتحد» ودعا فيه الى وحدة قربية تتجاوز الأطر الزنجية ، وتشمل كل قاطنى القارة ، ولعب القادة الأفارقة والعرب دورا مهما فى تدعيم هذا الاتجاه ، منهم جمال عبد الناصر والملك الراحل محمد الخامس وبن بيل وسيكوتورى وهيلاسلاسى ومدوييو كيتا ونيريرى ، وباتساع هذا الوعي القارى ذاب الحاجز المصطنع الذى كان يلوح به لفصل الشمال العربى من العمق الافريقى فى الجنوب ، ذلك أن القارة كلها عانت من الاستعمار ، وعلى هذا

الأساس جاء تكوين منظمة الوحدة الافريقية في ٢٥/٥/١٩٦٣ شاملا
الاقطارها جميعا دون تفريق .

ان العروبة التي تتصف بها أغلبية سكان السودان ليست ذات صفة
عنصرية تجمع بين أفراد جنس معين من البشر ، بل هي رابطة ثقافية بين
العديد من الأجناس والأعراق ، ولو كانت غين ذلك لخرج منها معظم
العرب المحدثين في آسيا وأفريقيا بما في ذلك السودان الشمالى .

كما أن العرب استوطنوا أفريقيا منذ أقدم العصور ، وقد حدث
تمازج بينهم وبين السكان المحليين في كثير من المناطق ، مما أدى الى
تعريب السنغال (أحمدو) كيتا وآل سيكوتورى (معناها الشيخ تورى)
في مالي وغينيا ومذبحة العلماء المسلمين في تشاد في القرن الماضى ، التي
قتل فيها الفرنسيون شتقا ٤٠٠ من علماء المسلمين في يوم واحد ، ثم
الامام محمد أحمد المهدي (١٨٢٤/١٨٨٥) في السودان ، والسيد محمد
عبد الله حسن (١٨٨٠/١٩٣٣) في الصومال ، كل هؤلاء قادوا معارك
ضارية وقفت في وجه الاستعمار الغازى ، هم مسلمون ، ولكنهم أفريقيون
من أبناء القارة ، لم يتعارض اسلامهم مع افريقيتهم ، بل كان حافزهم في
معاركهم ضد الغزاة من خارج القارة .

والاسلام في شموله وعالميته جاء بأول دعوة يمكن أن يؤسس عليها
ميثاق للحقوق الانسان حتى في عصرنا هذا .

وقد كانت الآية « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم »
كانت هذه الآية هي اللبنة الأولى في بناء أول أمم متحدة في التاريخ ،
فالخطاب فيها للناس (المسلم وغير المسلم) ، ومناط التكریم لا علاقة له
باللون ولا بالجنس ولا بالعنصر ، وتلك القواعد اهدت اليها البشرية
أخيرا جدا ، وما تزال تكد كدا في سبيل تطبيقها .

وفي إطار هذا المبدأ الانساني العالمي الذي جعل التعارف هو وجهة البشر بديلا عن التنافر والتدابير والصدام والتناحر (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) خلا مفهوم العروبة من أى مفهوم عنصري ، فقد كان الرسول العربى - صلى الله عليه وسلم - يقول « سلمان منا أهل البيت » مع أن سلمان كان عبدا فارسيا لا تجمععه بقريش العربية في الدم رابطة ، وكان عمر بن الخطاب لما تحرر من عنجهيته الجاهلية يصف بلالا العبد الحبشي بأنه « سيدنا » ، فقد علمته العقيدة أن التفاخر ليس بالألوان ولا الأعراق ، كان عمر يقول « أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا » ، وهكذا تحول بلال المسترق المستضعف من مقام العبد الى مقام السادة الذين يسودون على السادة ، فقد كان عمر في الجاهلية من قبيلة لا ترضى بغير السادة والسوداء +

وكان أول من آخى بينهم الرسول صلى الله عليه وسلم في صدر الدعوة بلال الانثويى الأفريقى ، وسلمان الايرانى الفارسى ، وصهيب الرومى الأوروبى ، كأنما كان تأخيا يجمع ويمثل المعمورة في ذلك الزمن ، فلم تكن أمريكا وأستراليا قد اكتشفتا آنذاك ، فكان التمثيل أفريقيا آسيويا أوروبيا ، بل يكاد الاسلام يقتلع من العروبة كل فهم عنصري في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يقول « ليست العربية لأحدكم من أب ولا من أم ، ولكنها اللسان فمن تكلم العربية فهو عربى » ، كل ناطق بالعربية بصرف النظر عن لونه وعرقه فهو عربى +

● الصلات التاريخية بين الشمال والجنوب :

لم ينشر الكثير عن تاريخ جنوب السودان قبل القرن التاسع عشر ، كما أن الصلات البشرية التي تربط شقى القطر وجدت اهمالا متعمدا في الحديث عنها ، وربما لهذين السببين نتت الاعتقاد الخاطيء بأنه لم يكن بين الشمال والجنوب أدنى حد من الصلات على حد قول آخرى جادين :

يقول كينيث اينفهام في كتابه (تاريخ شرق أفريقيا) : « ان ظهور الممالك في منطقة البحيرات (أوغندا - الكونغو - كينيا) كان نتيجة الهجرات التي حدثت في القرون الماضية ، كما ان معرفة المناطق الجنوبية بصناعة الحديد يشير الى وجود صلة محتملة بالحضارة العربية القديمة (شمال الخرطوم) التي ازدهرت في القرن السابع قبل الميلاد ، وقد كان العرب القادمون من الجزيرة وحضرموت اكثر الناس معرفة بأحوال شرق أفريقيا والمناطق المتاخمة » .

وقد كانت المنطقة الواقعة في وسط أفريقيا وشرقها محل النزاع بين النفوذ العربي الذي عرف القارة منذ عهد قديم والنفوذ الأوربي الواصل حديثا ، (وليس صحيحا أن أفريقيا كانت قارة مظلمة ومجهولة ، هذا فقط في اعتبار الحضارة الغربية التي تعتبر المعرفة ما جاء عن طريقها فقط ، وينطبق ذلك على مراحل الدراسات التاريخية التي تتفجر قفزا من الحضارتين الرومانية والافريقية الى عصر النهضة دون ذكر للحضارة الاسلامية ومساهمتها في الحضارة الانسانية) .

وكانت القبائل النيلية في السودان (الدينكا والشلك والنوير) على صلة مع سلاطين مملكة الفونج في سنار (١٥٠٤/١٨٢٠) ويعتقد الدينكا أن هجراتهم كانت تصل الى الحدود المصرية ، ويفسرون كلمة الخرطوم (العاصمة السودانية) على أنها دينكاوية الأصل ، وتعنى ملتقى النهرين ، وكان النوير يقيمون في جزيرة آبا الحالية ، وتقول أساطيرهم أن لهم صلة بقبائل الجعليين في الشمال .

يقول الأستاذ عباس ابراهيم في دراسته عن العساكر السودانيين في أوغندا التي نشرتها مجلة الدراسات السودانية : ان من أكبر الهجرات القادمة من الشمال الى جنوب البلاد هي هجرة العساكر عليهم ، فقد كتب المقس اش في كرونيكال أوف أوغندا ١٨٩٤ يقول : « ان استجلاب عدد

كبير من المسلمين السودانيين الى أوغندا لعمل جسد خطير ، اذ أن هناك خطرا في أن ينشأ اتحاد بين هؤلاء الجنود المسلمين وبين المسلمين الباقندا ضد الأهالي المسيحيين والأوروبيين ، وربما تقدمت جيوش المهديّة من الشمال لتمحى كل آثار المسيحية والحضارة في أفريقيا » •

أما في فترة المهديّة (١٨٨٥/١٨٩٨) فقد وصلت قوات الثورة المهديّة بقيادة كرم الله كركساوى الى المديرية الاستوائية ١٨٨٣ ، ووقف الأنصار بقيادة عربى دفع الله يواجهون التغلغل الأوروبى القادم من الكونغو ١٨٨٤ ، ويقال ان عطا القضايل زعيم الشاك بايع الامام المهدي ، وكان الدينكا يغنون في أغانياتهم التسعبيه للمهدي بن دنيق ، ولهذا فلم يكن مستغربا بعد هذا التفاعل الحضارى النشط أن يكون على عبد اللطيف الدينكاوى هو الذى قاد تنظيم الضباط السودانيين في الشمال الذى فجر الثورة المسلحة ضد الانجليز عام ١٩٢٤ •

وأخيرا ليس هناك من ينكر الخصائص السكانية المتميزة لجنوب السودان ، على أن مدلول هذه الخصائص لا ينبغي أن يكون سلبيا يحول دون التقاء أبناء الوطن الواحد ، ان مثل هذا التمييز موجود في العالم كله ، فالسودان ليس استثناء ، ولا يجب أن تستحيل هذه القضية على الحك السياسى ، وبالحوار الجاد الذى يؤمن لكل الأطراف في هذا المناخ الديمقراطى أن تصدح برأيها مهما يكن متطرفا ، فالحوار هو ميراث أساسى في صلب تكوين الانسان السودانى الذى تتصالح في داخله الأعراق ولا تتنافر ، والذى يسقط عن الشمال ميلاده العربى الأفريقى يسقط حقائق التاريخ ولا يعى حقائق الجغرافيا ، والذى يلغى عن السودان كله أى أثر عربى أو أفريقى يتعامى عن الواقع ولا يبصر الحياة ، ان القتال الدائر الآن لا يجنى منه أحد غير المزيد من الخراب والتدمير في وطن تدممه المجاعة وتعصف بأخضره الصحراء الزاحفة ، أما هذه الشروط المتعجيزية التى يطرحها العقيد قرنق وتوسيعه لنطاق المعارك التى استشهد

ففيها مواطنون أبرياء فلن تعود على الوطن كله الا بالخسران ، ان الفرصة مواتية الآن لادراك موكب التاريخ الذي لا ينتظر أحدا ، فهناك اجماع في الشمال والجنوب على أهمية الحوار ، وهو أمر لا بد أن يقتدره العقيد قرني *

● مساوى الحكم الانجليزى في السودان :

قامت سياسة الاستعمار الانجليزى في السودان على مبدأ « فرق تسد » مستغلة في ذلك الاختلافات العرقية والدينية والثقافية ، وقد نشذت هذه السياسة باخلاص شديد للامبراطورية البريطانية منذ احتلال السودان في عام ١٨٩٨ الى الخمسينات من هذا القرن ، ومنذ عام ١٩٢٤ قامت حركة وطنية مضادة للانجليز في السودان بقيادة مجموعة من الضباط السودانيين الذين شكلوا جمعية « اللواء الأبيض » بهدف التحرر من السيطرة الاستعمارية والالتقاء مع مصر ، وكان من نتائج قمع هذه الحركة أن طردت الادارة الانجليزية الجيش المصرى من السودان وانفردت هى بالحكم المطلق بعد أن كانت تتستر تحت نظام الحكم الثنائى المصرى الانجليزى السودانى *

● بداية المخطط :

ولما خلا للانجليز الجو في السودان كرسوا جهدهم لفصل الجنوب عن الشمال ، وفي كتاب وثائقى يحتفظ به في دار الوثائق القومية في الخرطوم ويحمل عنوان « مآسى الانجليز في السودان » تفصيل واف لهذا المخطط، وكان قد قام ما يسمى بوفد السودان عام ١٩٤٦ بجمع معظم المقالات التى نشرت في جريدة الوفد المصرى حول مساوى الحكم الانجليزى في السودان وطبعها في هذا الكتاب الوثائقى *

وفي الفصل الذى أوردت فيه مقالة عن « فصل الشمال عن الجنوب أو المناطق المقفلة » تم الاستشهاد بققرة من الدستور لجماعة « الفابيان »

التي تضم مفكرى حزب العمال البريطانى ، وهو دستور السياسة
الاستعمارية التي كانت تدير عليه حكومة السودان الانجليزية لفصل
جنوب السودان عن شماله •

وتقول هذه الفقرة : « ومشكلة الجنوب هي أكبر المشاكل الانسانية
في البلاد ، فان نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان اليه هي نفس نظرة
المصريين لشمال السودان وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة
ومصدرا قلق ممزوجين بالخشية من أن يفقدتهم فصله الثروة التي يتوقعون
اكتشافها في أراضيها والتي يقصدون أن تكون ضامنا لتقدم السودان
في المستقبل •

أما عن جميع الاعتبارات الأخرى فيتحتم ألا يضم جنوب السودان
الى منطقة العرب في الشمال ، لأنه ينتسب الى قلب أفريقيا التي تحده
جنوبا » ، ونبهت المقالة الى خطورة هذه السياسة الاستعمارية التي
ترمى الى تجزئة السودان وفصل الجنوب وضمه الى امبراطورية تقوم في
قلب أفريقيا يستعيز بها الانجليز عن الهند التي كانت توشك أن تفلت
من قبضتهم ، وقد دفع الانجليز الى هذه اللعبة الاستعمارية المخيرة ،
شعورهم بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل في ربطة الاستعمار الى
الأبد ، بل لابد له أن ينتبه ويهبط ليربط مصيره بمصر وبالشرق العربي ،
فأعدوا عدتهم ليوم الفصل لكي يساووا الشماليين والمصريين حينذاك
عن التخلي عن الشمال في مقابل ضمهم الجنوب لامبراطوريتهم في أفريقيا
السوداء •

وهناك تصريح للمستتر روبرتسون السكرتير الادارى لحكومة
السودان في ذلك الوقت قال فيه : « ان سياستنا ترمى الى اقامة حكم ذاتي
محلى في الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال » ، ويرصد الوفد
السودانى الذى غادر السودان عام ١٩٤٦ الى القاهرة ومكث فيها ليراقب
المفاوضات التي أجرتها الحكومة المصرية مع الانجليز من أجل الجلاء أنه

نتيجة لسياسة الفصل بين جنوب السودان وشماله حظرت الحكومة الانجليزية على السودانيين الشماليين أن يذهبوا الى الجنوب الا بترخيص خاص تصدر فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة ، كما أنها تمنع الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية •

ومن النواذر المضحكة ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال الذى نقل للعمل في الجنوب ضد رغبته ، ولما فسلت كل الطرق التى تذرع بها لنقله الى الشمال هداه التفكير الى حيلة بسيطة ، فقد ذهب الى السوق العام وأخذ يؤذن للصلاة ، فما كاد الحاكم الانجليزى يسمع بذلك حتى نقله على الفور ، وذلك لانه خالف التعليمات الانجليزية بعدم العبادة الاسلامية علنا •

● منع الاختلاط :

وقد امتد هذا الحظر لمنع الشماليين من انشاء المدارس في الجنوب ومعاملتهم بقسوة طبقا لسياسة مرسومة وردت في المكاتبات الرسمية باسم محاربة الاستعراب •

واذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الادارة من أخذ أطفاله معه عندما يريد الرجوع الى مسقط رأسه في الشمال ، وتبقيهم هناك خوفا من أن يقوى هذا التزاوج والتقارب بين العرب في الشمال والزنوج في الجنوب •

وفي محاولة لفصل الجنوب عن الشمال فصلا أبديا أوغد الانجليز الارساليات التبشيرية الى القرى النائية والأدغال الموحشة فيه ، وأمدوها بالمال وحموها بنفوذهم لكى تؤدى رسالتها ، وتركوا أمر التعليم فى يدها لكى تستغل كأداة لتنشئة الأجيال كما يريدون ، أجيالا مختلفة فى عقيدتها مختلفة فى تربيتها اوفى لغتها وتفكيرها عن سكان الشمال •

الانجليز الذين منحوا سلطات مطلقة فى الادارة والقضاء •
ولتكريس الفصل كان نظام الادارة فى الجنوب يعتمد على المفتشين

وكذلك ألغيت كل المحاكم الشرعية فى الجنوب منذ عام ١٩٢٤ ، وأصبح
المسلم الذى يريد الزواج أو الطلاق أو غير ذلك يذهب أمام المفتش
الانجليزى لى تقم له المراسم والاجراءات ، وفى ذلك انتهاك سافر
للاسلام •

وسارت سياسة الانجليز على هذا النمط فى الجنوب وفق خطة
مرسومة تسند لوائح وأوامر صادرة تحت قانون الجوازات والرخص
للعام ١٩٢٢ بعنوان « أمر المناطق المقفولة » ، ولم يقتصر هذا الأمر على
الجنوب وحده بل شمل جهات كثيرة أخرى ، وبمقتضى هذا القانون
حرمت التجارة على السكان الا بجواز خاص ، وأجاز للسلطة الادارية
اخراج أى سودانى من تلك المناطق دون أى جريمة تثبت عليه أو أى
محاكمة رسمية •

والمناطق المقفولة عام ١٩٤٢ ، تشمل المديرية الاستوائية وأعالى
النيل ودارفور وكردفان والشمالية والنيل الأزرق ، وتصل جملة المساحة
المقفلة فى هذه المناطق الى ٧٠٧٢٢٥ ميلا مربعا ، وبالمقارنة مع مساحة
السودان كله وهى ٩٦٧٥ ألف ميل مربع نجد أن الادارة الانجليزية
حرمت السودانيين حرية الانتقال فى مساحة تعادل ثلثى مساحة بلادهم •

ومشكلة جنوب السودان قديمة وليست حديثة عهد ولكى نبحثها
بعمق فيجب أن نعرض الى ثلاثة معالم تاريخية مرتبطة بمشكلة الشمال
والجنوب :

أولا : المؤتمر الذى عقده ممثلون عن الشمال والجنوب فى عام ١٩٤٧
والذى عرف باسم مؤتمر جوبا •

ثانيا : مشروع قانون ثم قرار الاستقلال في البرلمانيان السوداني
الأول عام ١٩٥٥ *

ثالثا : اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ والتي وضعت جديا التحرير الإقليمية
التي استمرت ١٧ عاما وذلك بموجب الاتفاقية التي تم التوقيع على أساس
السودان الواحد *

مؤتمر جنوبا ١٩٤٧ :

لقبم كان مؤتمر جنوبا : أولا : اذ كان يهدف إلى تعزيز بين البرمال والجنوب
لتبادل وجهات النظر ، ووضع دستور عام ، ومن ثم التوقيع *

وتكان المؤتمر معنيا ببحث ما اذا من يجب ان يكون مسؤول
ممنيه الى جهاز تشريعي جديد في الجنوب ، يجمع فيه الشمال
والجنوب للتداول ، ومن الراين مع بعضا من واحد ، وقد تم التوقيع ، أو
سيعلم جهازين تشريعيين يختص كل منهما باحد جزأى الدولة *

في الواقع كانت القضية محل البحث في مؤتمر جنوبا هي ما اذا كانت
الوحدة بين الشمال - الجنوب التي ررتها الادارة البريطانية عام ١٩٤٦
سوف يقرها الجنوبيون بوجود غياب ضمانات لسحب جنوب السودان *

وقد شملت الضمانات التي طالب بها الجنوبيون المجالات الآتية :

١ - احترام الثقافات الجنوبية (النغات ، التقاليد ، المعتقدات
والعادات الموروثة) والجغرافيا سليبا وتجميعها *

٢ - المصالحة بعيد فترة طويلة من النزاعات بين الإقليمين والالتزام
بالمساواة بين المواطنين في الدولة السودانية الجديدة المزمع اقامتها *

٣ - المساواة العرقية *

(م ٢٣ - ج ٢)

= ٤٩٤ =

٤ - دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية العاجلة للجنوب *

٥ - اشتراك الجنوبيين في ادارة البلاد على المستوى القومى مع الحكم الذاتى لاقليم جنوب السودان *

وقد وافق ممثلو شمال السودان على هذه الضمانات وضغطوا من أجل تمثيل الجنوب في المجلس التشريعى في الخرطوم . وقرر الجنوبيون أن يدخل الجنوب في اطار وحدة البلاد ، وأن يرسل ممثلين الى الخرطوم ، وذلك مقابل الوفاء بالضمانات السابق الاشارة اليها والتي وافق عليها ممثلو الشمال *

وكان الضمان الذى حصل عليه ممثلو الجنوب في ١٩٤٧ هو الوحدة في اطار التعدد ، فمطالبة الجنوبيين بالضمانات - والتي كانت في جوهرها تهدد ، للمحافظة على التعدد ، ومن أجل تنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب السودانى والتي وافق عليها الشماليون في المؤتمر - قد أرسى مصدات الوحدة السودانية ومسارها ومضمونها *

وفقد وافق الحاكم العام للسودان على هذه الضمانات والتي كان من المفترض أن تشكل جرسا من الاطار القانونى والدستورى للمجلس التشريعى والتنفيذى الذى تم تأسيسه عام ١٩٤٨ *

وقد بدا واضحا من خلال التطورات التى حدثت في الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٥ أن الضمانات السابقة والتعهد بتنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب قد حُصِنَ باهتمام ذليل . وربما لم يحظ باهتمام قليل ، وربما لم يحظ باهتمام على الاطلاق . ومن ثم فقد اثبتت هذه القضايا مرة أخرى عام ١٩٥٥ حينما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة *

فرار الاستقلال والمهد الفيدرالى :

تزايدت المشكلات التى تواجه التكامل القومى والوحدة القومية ، وأصبحت أكثر حساسية وخطورة حين أدرج موضوع استقلال البلاد للمناقشة واتخاذ قرار بشأنه فى ديسمبر عام ١٩٥٥ •

ان استعراض مستوى التقدم الاقتصادى الاجتماعى والنظر الى باقى الضمانات والتى وافق عليها فى عام ١٩٤٧ ليس بالأمر المشجع •

ففى مجال التعليم ، لم تفتح الا مدرسة اعدادية حكومية وأخرى ثانوية فى جنوب السودان ، ان هذا المؤشر يعكس المستوى المنخفض للتقدم فى مجال التنمية التعليمية •

ولم يكن هناك سوى تقدم ضئيل فى مجال الزراعة والمجالات الأخرى للتنمية الاقتصادية ، ومن بين ٨٠٠ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية التى خضعت للسودنة عام ١٩٥٤ شغل الجنوبيون ٦ وظائف فقط (وفى المراكز الدنيا) الأمر الذى يوضح انخفاض مستوى مشاركة الجنوبيين فى ادارة البلاد ، وقد ظهر التمرد فى صفوف القوات العسكرية فى الجنوب فى ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ مما أدى الى فقدان ارواح الكثيرين من المدنيين والعسكريين فى الشمال •

ونتيجة للاحداث الدامية عقدت محاكمات لم تتوفر لها ضمانات عادلة، مما أدى الى اعدام عدد من الجنوبيين الذى اتهموا بالتورط فى التمرد •

وقد أضاف التمرد وردود أفعاله أبعادا جديدة لأزمة الوحدة الوطنية • كانت هذه هى الخلفية الدائدة حين أدرج اقتراح اعلان الاستقلال واقامة دولة السودان المستقلة ذات السيادة للمناقشة فى البرلمان فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥ •

فقد كان الاقتراح مهددا بمعارضة ممثلى الجنوب اذا لم يتم

الأكيد على الضمانات السابقة الاشارة اليها وقرار نظام فيدرالى للحكومة لتنظيم العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب .

وقد أكد ممثلو الشمال فى البرلمان مرة أخرى على تلك الضمانات ، وتم التمسك باقامة حكومة فيدرالية فى المستقبل . فنتج عنها حصول اقتراح الاستقلال على التأييد بالأجماع من جانب ممثلى الجنوب . ومن ثم فقد أصبح التمسك الفيدرالى جزءا من الاتفاقية الشاملة لإعلان استقلال السودان ، واعتقد الجنوبيون أنهم قد ضمنوا الفيدرالية فى مقابل قبولهم وإقامتهم دولة قومية مستقلة ذات سيادة . ومن ثم فحين أعلنت السودان كوحدة مستقلة فى أول يناير عام ١٩٥٦ احتفل بهذه المناسبة كل السودانيون فى طول البلاد وعرضها . واحتفل الجنوبيون بوهم الفيدرالية ، فماذا حدث بالنسبة للتمسك بالفيدرالية فى السنوات التالية على الاستقلال؟

فى الواقع أصبح هذا السؤال متصلا بالحوار الدائر فى السودان ، وفى السنوات التى أعقبت الاستقلال ثبت أن الوعد بالفيدرالية كان وهما ولم يصبح التزاما أصيلا للتنظيم الدستورى فى المستقبل . بل بدا كما لو كان بمثابة مناورة لتأجيل انفجار الازمة ، وتخطى صعوبة تمرير إعلان الاستقلال دون مساندة الجنوب .

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٧ — ١٩٧١ تطورات أدت الى أزمة تهدد الوحدة القومية .

فقد تراجع أولئك الذين كانوا فى مراكز صنع القرار فى تلك الفترة عن تعهدهم بالفيدرالية ، ونظروا اليها على أنها تعنى الانفصال . وفرخت عقوبات على أولئك المطالبين بالفيدرالية . بل لقد عبر العديد من الزعماء السياسيين والشباب وغيرهم الحدود هربا من القبض عليهم بتهمة المطالبة بنظام حكم فيدرالى للسودان .

وقد برز عنصر آخر ليضاف الى العناصر الموجودة كسبب للصراع، وهو العامل الدينى ، فقد شجعت الحكومة رسميا اللغة والدين السائدين ليحلا محل اللغات والديانات الأخرى داخل البلاد عامة وفى الجنوب خاصة فى محاولته فائسلة ومكلفة فى آن واحد لاقامة دولة قومية متجانسة ثقافيا ودينيا لتتلاءم محل التعددية والاختلاف .

ومن ناحية أخرى لم يبذل أى جهد لتخطى فجوة التفاوت الاقتصادى الاجتماعى بين الاقليمين ، بل على العكس فقد اتسعت الفجوة بمرور الوقت ، وكان رد الفعل من جانب جماعات معينة فى الجنوب لهذه الأشكال المختلفة من القمع والتمييز هو العنف المسلح والتوترات التى تتسبب انفصال الجنوب عن الشمال . بل أكثر من ذلك فان مؤيدى هذه المظلة أنساروا الى أن الالتزام الأصيل بالوحدة كان قائما على نوع من المقايضة تعكسها صيغة الوحدة فى اطار التعدد ، والتى كانت هى العرض من اقتراح تنظيم دستورى على أساس فيدرالى .

كان هذا بتشكيل عام هو السودان حتى نوفمبر عام ١٩٧١ حين برزت فرصة تاريخية أخرى من أجل إعادة تقييم التنسيق الكامل لخبرة الوحدة القومية وبناء الأمة خلال ٢٤ عاما منذ مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ .

اتفاقية أدبى أبابا :

عندما بدأ الحوار فى نوفمبر عام ١٩٧١ ، لم يعد مجرد حوار بين بعض الأريين الشماليين من جهة وبعض زعماء القبائل والموظفين الصغار الجنوبيين من جهة أخرى ، ولا لتبادل وجهات النظر فى وجود ادارة استعمارية فى مدينة نائية فى الجنوب كما كان الحال فى عام ١٩٤٧ ، كما لم يكن هذا الحوار بين مشروعين للشمال وللجنوب فى اطار البرلمان ، كما كان الحال فى عام ١٩٥٥ ، ولا هو بين حكومة مركزية وزعماء سياسيين فى الجنوب تم تفويضهم من خلال التصويت برفع الأيدى أو الاقتراح السرى فى بعض الدوائر فى الجنوب .

مقد كان الحوار الذى تكاثف فى نوفمبر عام ١٩٧١ وأتى ثماره فى فبراير عام ١٩٧٢ بين الحكومة المركزية وممثلين عن قوات حرب العصابات والى نشأت نتيجة للسياسات التى أتبعتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب منذ عام ١٩٥٤ والى يسيطر عليها طرف واحد .

وكانت القضية الأساسية للحوار هى وحدة البلاد ، لقد نشأ جيش حرب العصابات لأسباب متعددة أهمها :

● التنوع الثقافى والدينى وتعدد اللغات والأجناس والثقافات الاقتصادية والاجتماعى الذى نشأ عن الظلم فى توزيع الثروات والفرص وسيطرة فئة واحدة من مؤسسات صنع القرار وإدارة السياسة العامة على الأمور فى البلاد .

فعلى سبيل المثال لم يأخذ التجنيد فى الجيش شكلا متوازيا على المستوى الإقليمى ، فضلا عن الخدمة المدنية (بما فيها المشئون الخارجية حيث تدار السياسة الخارجية) وهذه الفئة هى التى تضع التوصيات وتقوم على تنفيذها من المؤسسات الاقتصادية (بما فيها توزيع الانفاق العام والمساعدات الفنية) . وقد ركز الحوار على تعريف القضايا الحساسة للصراع .

وفيما بين أوك وآخر فبراير عام ١٩٧٢ فقد استمرت المحادثات فى أديس أبابا بين حركة تحرير جنوب السودان والحكومة المركزية وانتهت الى اتفاق حول قضايا اللغة والدين والقومية والترتيبات الاجتماعية الاقتصادية والترتيبات العسكرية والأمنية ، وقد أعدت الاتفاقية لإعادة بناء الجيش السودانى بحيث تضافى عليه صبغة المؤسسة القومية ، ونتيجة لذلك يسمح باستيعاب مباشر داخله لجزء ضخم من قوات حرب العصابات، الأمر الذى أدى الى أن وضع ١٠ آلاف من قوات الأنانيا سلاحهم وقبعوا فى منازلهم استجابة للتسوية .

وقد أخذت الترتيبات التي تم الاتفاق عليها شكل :

* قانون نظامى •

* العديد من البروتوكولات لتفعيل الفترة الانتقالية •

ورغم أن حركة تحرير جنوب السودان ركزت على ضمان تنظيم للعلاقة بين الشمال والجنوب ، إلا أنها طالبت فعليا فى المرحلة الأولى من المحادثات بتنظيم شامل يضم الشرق والغرب كمناطق تعاني من أهمل اقتصادى اجتماعى فى نفس الفئة مع الجنوب . إلا أن الكثيرين من ممثلى الحكومة المركزية فى محادثات أديس أبابا نظرو للامر بشكل معايير وفضلوا النظر لهذه المناطق (الغرب والشرق) كمسئله منفصلة ، بل نظر إلى اقتراح حركة تحرير جنوب السودان على أنه محاولة خبيثة لانارة مشاعر عدم الرضا وكسب ود جماهير لا تشكو من تخلفها الاقتصادى والاجتماعى •

ومع ذلك فإنه من الواضح اليوم وعلى الأقل من خلال النظر لمقولات حركة تحرير شعب السودان والجو الاجتماعى العام السائد فى البلاد أن القضية التى تم تجنبها فى عام ١٩٧٢ قد اصبحت وارده لان تدرج فى جدول الأعمال •

فلم يعد ممكنا النظر الى الشرق والغرب كمناطق تنعم بالهدوء ، بل وقائعه بالسلطة والمؤسسات التى تحكمها وتنظمها ، وقيد حلت مشكله الدين كجزء من التسوية التى تم التوصل اليها فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، وتم التعبير عنها فى الدستور الوطنى عام ١٩٧٣ ، فقد اعترضت المادة ١٦ من ذلك الدستور بالاسلام والمسيحية والديانات التقليدية •

ورغم أنه قد تم الاتفاق على وضع وخصوصية واحترام كل من هذه الديانات فى المجتمع السودانى فلم يسمح لأى منها بالأساس بالحقوق المدنية والسياسية لأى مواطن ، فقد تم تحريم استخدام الدين لأغراض

سياسة • ان ترتيبات أديس أبابا التي تم التعبير عنها في قانون نظامي
تتضمن على اجراءات للمراجعة والتغيير من خلال ام بناء عام في الجوانب
اذا رغبت الأطراف المعنية في ذلك •

وفي عام ١٩٨٣ تم إعادة النظر بسجل غير قانوني في اتشافيه اديس
أبأبا وذلك من خلال عمل فردي يسانده جماعات هدفها الاساسي المسوده
لحالته التوضع القائم قبل الانفصالية ، ومن اجل نوعيه السيئارة الدينية الا ، وبنيه
وتخليم الخيال العامه في المبادئ ، ومن اجل الحساسات الضم انداني في الجنوب
من ناشد به اخرى .

[illegible]

وكانت نتيجة لهذه التغييرات وسياسة عاد السيرون من جهة منسوبة بحرب
العصابات والرجال الذين قتلوا في سجون الرصاص من انفاقه
أديس أبابا ، سادوا إلى أن يسيروا في عمود الشقري لجيش تحرير
شعب السودان وأسرة المجرمين السابقة لها .

ان استقرنا بما ذكره من ارباب الميرة والتقى استغل خلالها نفع
السودان ببرصته الزينة ارباب ان منى الميراث السابقة جعل
من النصف من ارباب الميراث من ارباب الميراث.

فتلا الطوفين في الصراع المرائين هو أكثر حذرا تجاه الآخر
عنه منذ ١٥ سنة سابقة نتيجة تفاعلات انسانية أدبوس أمابا •

● الأحزاب في جنوب السودان :

تمثل الأحزاب السياسية الجنوبية قطاعا هاما في الحركة السياسية السودانية بحيث لا يمكن تجاهلها في معالجة أى قضية من قضايا المجتمع السوداني ، وليس الجدل الدائر في السودان حول تطبيق الشريعة الاسلامية وعدم التوصل الى وضع ينهى هذا الجدل الا الموقف الذى تتبناه الأحزاب الجنوبية مؤيدة من قبل اليسار والأحزاب الاخرى التى تعبر عن اقليم بعينه ، أو عرق معين كالحزب القومى السودانى الذى ينتمى اليه أبناء منطقة جبال الذوبة غربى السودان ، كذلك فانه لا يمكن اغفال دوائر الأحزاب الجنوبية ، بصرف النظر عن الخلافات الدائرة فيما بينهم فى حل الصراع القائم فى الجنوب ، فالأحزاب الجنوبية تعبر عن منطقة الجنوب التى تمثل ثلث مساحة السودان البالغة نحو مليون كيلو متر مربع ، يسكنها ربع عدد السكان البالغ ٢٥ مليون نسمة حسب احصائيات عام ١٩٨٣ ، أى نحو ٥ مليون نسمة ينتمون الى فصائل مختلفة من القبائل ، أهمها قبيلة الدنكا (مليون ونصف مليون نسمة) المنتشرة فى اقليمى أعالي النيل وبحر الغزال ، ويقطنون الى حد كبير فى اقليم الاستوائية ، وهناك قبيلة النوير وهى من القبائل النيلية ، وقبيلة الشيلوك التى تتخذ من منطقة فاشودة باقليم أعالي النيل مركزا لقيادتها الروحية حيث يوجد مقر (الرث) وهو ملك النسيلوك ، ثم تأتى القبيلة الرابعة وهى قبيلة الزاندى ، وهى من القبائل الكبيرة ذات الأصل الأفريقى والتى تنتشر أيضا فى عدد من الدول الافريقية المجاورة ، وتتركز فى اقليم الاستوائية ذلك الاقليم الذى يحمل خصائص معينة ، حيث توجد به سبع قبائل رئيسية هى اليارى والمادى والأشولى واللاتوكا والتابوسا والدادينجا واليوبيا والزاندى والمورو ، ولكل قبيلة من هذه القبائل مجموعات اللغوية وعاداتها وتقاليدها الخاصة بها ، ولا شك أن هذا التعدد والتنوع القبلى يؤثر فى عملية التكوين الحزبى ويعكس أثره على جزء من الصراعات الدائرة فى الجنوب ، فهناك صراع غير معلن بين القبائل

نفسها ، وليس الصراع في حـد ذاته نزاعا بين أقوام في الجنوب وآخرين في الشمال ، وينعكس الحجم العـددى للقبائل على تكوين الأحزاب ، فإذا أحصينا عدد السياسيين المحزبيين نجد أن أكثرهم من الدنكا . وهذا بالطبع لا يؤثر في دور القبائل الأخرى مثل البوير والتمبواك والقائل التي تعيش في إقليم الاستوائية . وإذا كان هناك خلاف فيما بين هذه القبائل أو بين الأحزاب نفسها فهم في النهاية يتفقون على أنهم أحزاب سودانية ذات أصل أفريقي يفخرون بعرقهم الزنـجى . ويباهون به الآخـرين ويتحكم في تعاملهم مع القضايا الهامة سواء أكانت قضايا المجتمع والدين والثروة ونظام الحكم ، وفي محاولة لتأكيد الذات الأفريقية والتمافه الزنجية في مواجهة الثقافة العربية التي يخشون منها أن تهدد أدبهم الزنجية ، وتفرض عليهم الذوبان الكامل في الثقافة العربية فانهم يسعون الآن الى إيجاد كتلة سياسية تسمى نفسها « الأحزاب السودانية الأفريقية » ، وفي ٧ أكتوبر عام ١٩٨٧ أصدرت هذه الأحزاب بياناً أسمته « الميثاق المشترك » ضم الأحزاب الجنوبية التالية :

- ١ - حزب الشعب التقدمى *
- ٢ - التجمع السياسى لجنوب السودان *
- ٣ - الاتحاد الوطنى للسودان الأفريقى *
- ٤ - المؤتمر الأفريقى السودانى *
- ٥ - مؤتمر الشعب الأفريقى السودانى *
- ٦ - حزب الشعب الفيدرالى السودانى *

وقد انضم الى هذه الكتلة الأفريقية من غير الأحزاب الجنوبية الحزب القومى السودانى ووقع ممثلو هذه الأحزاب على الميثاق الذى جاء فى مقدمته ما يلى : « تعبيراً عن اهتمام وحرص الأحزاب الأفريقية السودانية بالسلام فقد قامت مؤجراً بإرسال وفد الى انيوييا ودول شرق أفريقيا ليلتقى مع الحركة السعبيه لتحرير السودان من أجل تنسيق

جهود السلام . وقد توصلوا بنجاح الى تفاهم مشترك من أجل السلام في اجتماعات أديس أبابا وكمبالا ونيروبي وتعبيرا عن رغبتهم في الحفاظ على قوة الدفع من أجل السلام فقد اتفقت الأحزاب الإفريقية فيما بينها على أن تتحدد معا من أجل التوصل الى سلام حقيقى » *

وعلى هذا الأساس أصدرت الأحزاب الإفريقية الميثاق المشترك الذى يتشكل شروطا أساسية للانضمام لايه حكومة وهذه الشروط هى :

١ — الغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ ، والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ التى عدلت عام ١٩٦٤ ، وعام ١٩٧٤ *

٢ — تحديد موعد ووضع جدول زمنى لعقد المؤتمر الدستورى *

٣ — اعتبار اعلان كوكا دام أساسا لهذا المؤتمر *

٤ — يجب أن يراعى عند تكوين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية أن تكون موسعه ، وتتخذ من المشاركة العادلة للسلطة للشعب السودانى خاصة تلك المناطق المحرومة ، وتضمن لها وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات بالتشاور مع احزاب الكتلة الإفريقية وتلك التى تشكل الحكومة *

٥ — أن النظام الحالى للإدارة فى جنوب السودان يجب أن يبقى ، ولكن يجب حل مجلس الجنوب والحكومات الإقليمية فى الجنوب كى يسمح بتشكيل جديد يعكس الروح الجديدة لوحدة الجنوب ، والأحزاب الجنوبية هى وحدها المسئولة عن تكوين هذه الحكومات *

٦ — يجب أن توقف الحكومة تسليح المجموعات السكانية لان هذه السياسة من شأنها خلق صراع عسكرى بين القبائل *

٧ — رفع حالة الطوارئ *

٨ — يجب تطبيق السياسة الاقتصادية التي توصل اليها المؤتمر الاقتصادي الوطنى •

٩ — كل الأحزاب المشاركة فى الحكومة عليها أن تكون مستعدة للتوقيع على هذا الميثاق •

وبالنظر الى دور الأحزاب الجنوبية نجد أنها شاركت فى الانتخابات التى أجريت فى أبريل ومايو عام ١٩٨٦ ، وأصبح لها ٣٢ مقعدا فى الجمعية التأسيسية ، منها التجمع السياسى لجنوب السودان ، وحزب « ساك » ، وحزب الشعب الفيدرالى السودانى ، وهناك أكثر من ٣٠ دائرة خالية فى الجنوب بسبب عدم امكانية إجراء الانتخابات فيها نظرا للظروف الأمنية فى الجنوب ، ومعظمها فى إقليم بحر الغزال وأعالى النيل •

وهكذا فإن الأحزاب السياسية الجنوبية فى السودان أصبح لها دور هام فى الحركة السياسية السودانية •

وهذا يقودنا الى نقطة البسء فى تشكيل الأحزاب السياسية الجنوبية •

بدأت الحفرمة السياسية فى الجنوب عام ١٩٤٧ ، ومنذ ذلك التاريخ دخل جنوب السودان فى اطار القضايا النضالية والوطنية فى السودان خاصة أن الاحتلال البريطانى كان يعتبره من المناطق المغلقة ، ولم يكن يسمح للسودانيين الشماليين بالانتقال الى الجنوب الا بتصريح خاص •

ومعنى ذلك أن الانفصال الادارى بين انشمال والجنوب كان قائما فى ظل الاحتلال رغم أن السودان كله كان يحكم كدولة واحدة ، وقد سعى الاحتلال البريطانى الى فرض شخصية مستقلة على الجنوب ومنع ارتداء الجلابيب — كعادة الشماليين — وجعل الاجازة الأسبوعية هو يوم

الأحد ، واللغة السائدة هي الانجليزية ، وكل هذا في إطار السياسة التي عرفت باسم « سياسة المناطق المقفولة » .

وفي عام ١٩٤٦ عقد المؤتمر الإداري لجنوب السودان تحت رعاية الحاكم العام وأوصى بأن يعقد مؤتمر في جوبا عاصمة الاستوائية يجتمع فيه الشماليون والجنوبيون بهدف الاجابة على سؤال واجيد وهو : هل يقبل الجنوبيون بالانفصال أم بالاندماج مع الشمال ؟ وفي مؤتمر جوبا قرر الجنوبيون أن يندمجوا مع الشماليين في إطار السودان الواحد ، وكان هذا المؤتمر أول تجربة يشارك فيها الجنوبيون في العمل السياسي .

وكان من نتيجة مؤتمر جوبا تشكيل مجلس استشاري في شمال السودان مثل فيه الجنوبيون لأول مرة بخمسة عشر عضوا ، ومن الأسماء التي اُختيرت في هذا المجلس « بوس ديو - سانسلاوي - ساما - بنويل لوكي » وغيرهم تم جاء مؤتمر القاهرة عام ١٩٥٣ وشاركت فيه الأحزاب السودانية ، ونظرا لأنه لم يكن للجنوبيين حزب معين فلم يشاركوا فيه ، وكان لهذا المؤتمر أهمية خاصة في تاريخ الحركة الوطنية السودانية لانه وضع الخطوط الأولى لاستقلال السودان .

واذا كان هذا المؤتمر لم يحضره الجنوبيون ، فإنه يه الى ضرورة ايجاد حزب سياسي يعبر عنهم ، فنشأ حزب الأحرار برئاسة السيد سيوس « بوث ديو » ودخلوا انتخابات عام ١٩٥٣ ، وشارك النواب الجنوبيون في أول برلمان سوداني ، ودخل حزب الأحرار في المفاوضات بعد ذلك مع الأحزاب الشمالية .

وفي البرلمان جرت مناقشات شارك فيها نواب الجنوب وطالبوا بنظام فيدرالي للجنوب ، واستمر النقاش حتى يوم ١٧ ديسمبر عام ١٩٥٥ عندما اجتمع البرلمان وقرر انضمام الجنوب مع اعطاء كافة الاعتبارات للجنوب ، وانتقلت ارادة الشماليين مع الجنوبيين في المطالبة باستقلال

السودان في أول يناير عام ١٩٥٦ ، وقد اختلطات الحركة السياسية في الجنوب بالحركة السياسية في الشمال حيث انضم عدد كبير من الجنوبيين الى الحزب الاتحادي الوطني الى أن وقع التمرد في ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ .

وقع التمرد في منطقة التوريت بعد أن شعر الجنوبيون بأن الوعود التي قطعت لهم لم تتحقق ، ولم يعين سوى ستة منهم في مقاعد الحكم الاداري التي بلغ عددها ٧٠٠ مقعد . وكذلك كانت القيادة الجنوبية في القوات المسلحة لا يزيدون عن ٩ ضباط من بين ٢٣ ضابطا ، ومعظم العساكر الصغار من الجنوبيين ، فخرج عدد من السياسيين الجنوبيين من الاتحاديين وانضموا الى الجنوبيين ومن بينهم « بولن الير » و « داك دي » ، وكان الأول وزيرا للثروة الحيوانية ، والثاني وزيرا للانشغال في حكومة اسماعيل الأزهرى عام ١٩٥٦ . وبعد سقوط حكومة الأزهرى بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ وقعت الخلافات بين الأحزاب السياسية . ووسط هذه الخلافات عاد الجنوبيون يطالبون بحكومة فيدرالية ، ومن هؤلاء حزب الأحرار ، وهو من أوائل الأحزاب الجنوبية التي دعت الى الفيدرالية ، وكان معظم أعضاء البرلمان في البرلمان وعددهم ٦٠ عضوا من هذا الحزب (كان عدد أعضاء البرلمان ١٨٠ عضوا) وعندما جاء الحكم العسكري بقيادة الفريق ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ وحلت الأحزاب ثلاثى حزب الأحرار وسافر أعضاؤه الى الدول المجاورة في تنزانيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى ، ومن هذه البلاد تم تشكيل الأحزاب الجنوبية ، وأطلقوا على أنفسهم حزب المنطقة المغلقة السوداني .

تشكل هذا الحزب في أوغندا . وتشكل مكاتب له في أديس أبابا وزائير ، وأصبح يمثل نواة للأحزاب السياسية الذي تشكلت بعد ذلك ، فمنه خرج حزب سائو بقيادة « جوزيف أودوهو » وأمينه العام « وليم

دينج « عام ١٩٥٩ ، ثم تغيرت قيادة « أداهو » بأجرية جازيل ، وظل وليم دينج أمينه العام ، واستمر الحزب على هذا النحو حتى عام ١٩٦٥ حيث انشق الى حزبين : الأول جناح « وليم دينج » الذى ارتضى أن يعمل من داخل السودان ، والثانى جناح « أجرية جازيل » الذى آثر أن يظل فى المنفى ، ثم تشكلت الجبهة الجنوبية بعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بقيادة كليمنت أمبورو واختير الدكتور « هللرى لوجالى » أميناً عاماً ، وفى المناخ الديمقراطي لثورة أكتوبر ظهرت أحزاب جنوبية صغيرة مثل حزب السلام وحزب الوحدة بقيادة « سانتينودنج » ، إلا أن الأحزاب الرئيسية تمثلت فى ثلاثة أحزاب هى جبهة الجنوب وحزب « سانو » بشقيه الأول فى المنفى والثانى فى داخل السودان ، واشترك الثلاثة فى اجتماع المائدة المستديرة فى مارس عام ١٩٦٥ بالخرطوم ، وهو المؤتمر الذى مهد لوقف النزاع المسلح فى الجنوب وخرجت منه لجنة الاتنى عشر والتي ضمت حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب السعب والاخوان المسلمين والحزب التسيوعى السودانى وجبهة الجنوب وحزب سانو جناح وليم دينج ، ثم عقدت الأحزاب السودانية بعد ذلك مؤتمراً للنظر فى تنفيذ قرارات المائدة المستديرة ، وفى هذه المؤتمرات اتضحت الأبعاد السياسية لكل حزب ، فجبهة الجنوب تطالب بالاستفتاء لتحقيق الوحدة مع الشمال ، وجاء ن بياها « نحن لا نملك الحرية لاختيار شكل الحكم فى الجنوب أو تحديد العلاقة بين الشمال والجنوب إلا باستفتاء نسعى يقرر أما انفصال الجنوب عن الشمال أو وحدة الشمال والجنوب أو تحقيق الوحدة الفيدرالية ، وقد اتضح أن الجبهة تمارس عملها بأسلوب تكتيكى فى الوقت الذى حدد « أجرية جازيل » موقفه واضحاً بانفصال الجنوب عن الشمال ، واحترار وليم دينج فكرة تكوين حكومة فيدرالية » ♦

لقد فتحت ثورة أكتوبر الباب أمام الجنوبيين لتكوين الأحزاب والتعبير عن ارادتهم السياسية ♦

وفي عام ١٩٦٧. دخل « جوردون مونات » تجربة جديدة لأول مرة — وهو نائب « كليمنت أمبورو » في جبهة الجنوب — حيث قام بجولة في دول شرقي أفريقيا : كينيا وأثيوبيا وأرغندا ، وفي هذه الجولة التقى بالعديد من الجنوبيين المتنافرين قبلها ، ولاحظ أن هناك خلافات كثيرة فيما بينهم فقرر ألا يعود إلى السودان ويعمل على توحيد هذه الجماعات داعيا إلى الاستمرار في الحرب ، وأنشأ تنظيمًا عسكريًا وشكل حكومة في المنفى ، حكومة الفيل الانتقالية وأصبح له وزراء ، كما شكل حكومة في الأقاليم الجنوبية ، ومن هؤلاء « ديفيد كوك » الذي عينه وزيرًا للدفاع و « دانيال كوت » للإدارة .

نجحت هذه الجماعات في أن تتوحد فيما بينها وشكلوا « أنيانيا » التي قادت العمل العسكري في الجنوب قبل اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢ ، استمرت هذه الحكومة لمدة عام حيث قضى عليها جوزيف لاجو الذي كان قائدا لحركة أنيانيا ، وأسقطت الحكومة وألغى نشاط الأحزاب وهرب « جوردون مونات » إلى زائير بعد أن أقاله لاجو ، وعمل « جوزيف لاجو » على تطوير سلاحه بالتعاون مع دول أجنبية .

عندما جاء جعفر نميري إلى الحكم عام ١٩٦٩ أوقف نشاط كافة الأحزاب ، وأصبح الوضع متشابها في الشمال والجنوب ، فالشمال يحكم عسكريا ، والجنوب يحكم عسكريا ، وقد ساعد هذا الوضع على انجاح اتفاقية عام ١٩٧٢ المعروفة باتفاقية أديس أبابا . وقد رفض « جوردون مونات » هذه الاتفاقية ، ونال معارضا للاوضاع كلها سواء حكومات الجنوب أو حكومة نميري .

استمر السودان ستة عشر عاما يهيمن بنظام الحزب الواحد في فترة جعفر نميري وهو حزب « الاتحاد الاشتراكي » ثم سقط هذا النظام في أبريل عام ١٩٨٥ واستردت السودان عاقبتها السياسية وعادت الأحزاب

الى الحياة من جديد ، وأعيد تشكيل الأحزاب الجنوبية فتشكل التجمع السياسى لجنوب السودان برئاسة « صمويل أرو » وينضم الى التجمع عدد من الأعضاء السابقين سواء فى جبهة الجنوب ومن حزب سانو . وقد انشق من التجمع السياسى أندرو ويو بعد خلاف بينه وبين صمويل أرو وعاد الى حزب سانو ليكون رئيسا له ، وبذلك عاد حزب سانو بثوب جديد بعد الانتفاضة التسعبية فى أبريل عام ١٩٨٥ ، وأصبحت خريطة الأحزاب الجنوبية تتمثل فى ستة أحزاب هى التجمع السياسى لجنوب السودان بقيادة صمويل أرو ، وحزب سانو بقيادة أندرو ويو ، وحزب الشعب التقدمى يتزعمه البابا سرور وهو حزب ينفرد عن الحزبين السابقين بأنه حزب اقليمى يعبر عن السياسات والاتجاهات فى اقليم الاستوائية وهى اتجاهات تدعو الى جعل الاقاليم الجنوبية ثلاثة أقاليم بدلا من دمجها فى اقليم واحد ، ويتشارك الحزب فى الجمعية التأسيسية بعدد قليل من الأعضاء ، ثم يأتى حزب « سابكو » وهو اختصار لاسم الحزب السودانى الافريقى ، ويتزعمه مورييس لاوبا وهو أيضا ينتمى الى اقليم الاستوائية وله عدد من الأعضاء فى الجمعية التأسيسية ، ومنه اختير الدكتور باسيفيكو لادو لوليك عضوا بمجلس رأس الدولة ، ويأتى حزب ساك - أى المؤتمر السودانى الافريقى - معبرا عن التيار اليسارى والمنقذين وسط الجنوبيين الذين يرفضون الانقياد للسياسيين التقليديين القادمى ، ويوجهون لهم الانتقادات بأنهم يحتلون دائما عن المناصب ، ورأس هذا الحزب الدكتور والتر كونجوك وهو أستاذ بجامعة الخرطوم وعين وزيرا للعمل فى حكومة الصادق المهدى الأولى بعد فترة الحكم الانتقلى ثم استقال احتجاجا على سياسة الحكومة فى الجنوب ، وقد خرج من هذا الحزب اثنان انضموا الى حركة جون جارانسج المعروفة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان •

يأتى بعد ذلك الحزب الفيدرالى ويرأسه جونسواى وال وهو يضم مجموعة من الجنوبيين الذين لم يكن لديهم اتجاهات حزبية من قبل ،

ويدعو الحزب الى تحقيق نظام الحكم الفيدرالى للجنوب وله أعضاء ،
فى الجمعية التأسيسية ووزير فى الوزارة القومية •

ثم تأتى أحزاب مبعثرة أخرى مثل حزب السلام برئاسة رمضان تسول
وهو حزب يؤمن بالارتباط بالاسلام والدول العربية . وحزب تحرير
السودان ويرأسه ابراهيم الطويل وليس له أعضاء أو مكاتب ويكتفى باصدار
البيانات التى تحمل توقيع رئيسه ، وهو عمل سياسى فردى تم لارضاء
اتجاهات غير سودانية ، وحزب العمل القومى برئاسة كون جوت أوت ،
وهذه الأحزاب الصغيرة ليست لها فاعلية الا اصدار البيانات بين
وقت وآخر ، وليس لها ممثلون فى الجمعية التأسيسية أو الحكومة •

مما تقدم يتضح أن الأحزاب السياسية فى جنوب السودان كانت فى
نشأتها مواكبة للكفاح الوطنى من أجل الاستقلال • وكان لقاء الأحزاب
السودانية الشمالية مع قادة الثورة المصرية عام ١٩٥٣ دافعا للسياسيين
الجنوبيين فى تشكيل أحزاب تعبر عن آرائهم وأفكارهم . وبمقارنه بتشكيل
الأحزاب السياسية فى جنوب السودان حيث يتعمق الشعور بالافريقيه
نلاحظ أن تكوين الأحزاب فى جنوب السودان لم تنشأ على يد السلاطين أو
أبنائهم كما حدث فى غرب أفريقيا مثل غانا ونيجيريا حيث أدت الحره
السياسية فى هذه البلاد الى استمرارية سلطات السلاطين المخولة فى القبائل .
فقد بدأت الأحزاب فى الجنوب السودانى على يد الطبقة المثقفة . وكان
رؤساء الأحزاب قبل الاستقلال وبعده من المتعلمين . أما التأثير القبلى
فقد جاء على أساس الوزن السكانى للقبائل حيث تعتبر قبيلة الدنكا أكبر
القبائل عددا وبعدها النوير والتسيلوك ، والزاندى وباربا فى الاستوائية
ويمكن أن يتواجد فى حزب واحد أعضاء من قبائل مختلفة ويبقى الوزن
السكانى غالبا على هذه الأحزاب حيث ينتشر أهل الدنكا فى أحزاب متعددة
لكنرتهم مثلهم فى ذلك مثل أهل النوير ، ويرتبط اسم القبيلة أيضا بالمنطقة •

هناك شخصيات سياسية متعددة جنوبية ، ماهمت فى تشكيل الأحزاب

السياسية ، ويعتبر الأب « سانتورينو لوهورى » أول من كون مكتب حزب سانو عام ١٩٦١ وكان راعيا دبنيا للحزب ومات عام ١٩٦٧ فى أوغندا ، أما « سانتينودنج » فهو أول وزير جنوبى فى الحكومة القومية بعد الاستقلال وكان وزيرا للثروة الحيوانية أما عن وليم دنج فيرجع له الفضل فى ظهور حزب سانو كقوة سياسية تضم المثقفين الجنوبيين من طلبة تلقوا دراساتهم فى الجامعات الأوروبية ونجحوا فى استقطاب الجنوبيين الموجودين فى الدول المجاورة قبل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ •

لقد ساهمت مؤسسات أجنبية فى النزاعات بين الشمال والجنوب ، وارتدت هذه المؤسسات ثوب الدين وتقديم العون للاجئين ، وبلغ عددها ١٥ مؤسسة هى على النحو التالى :

- * المنظمة البروتستينية •
- * الوكالة الكاتوليكية للمساعدات •
- * المجلس العالمى للكنائس •
- * مؤسسة كاريناس الدولية الفرنسية •
- * رابطة كنائس السودان •
- * مجلس الكنائس فى أديس أبابا •
- * كنيسة الأبناء الفيرونيين الايطالية •
- * جماعة الاكسيون ميدكو الألمانية الغربية •
- * جمعية مساعدة أفريقيا الألمانية الغربية •
- * لجنة الانقاذ الدولية بلندن •
- * اللجنة الدولية الجامعية لتبادل الصداقة بهولندا •
- * جماعة اليسوعيين البلجيكية •
- * الهيئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف •
- * مجلس المهاجرين الدانمركى •
- * مجلس المهاجرين النرويجى •

كانت أهداف هذه المؤسسات زرع بذور التفاح وإيغار حسدور الجنوبيين واستنزاف أكبر جزء من موازنة الحكومة السودانية لتنفق على العمل العسكري بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإضعاف التضامن بين السودان والدول الأفريقية عن طريق الاحتكاك والصدام على الحدود ، والحيلولة دون اللجوء الى اتجاه عربى فى الجنوب •

لقد بدأ دخول النموذج الأجنبى المناطق الجنوبية فى السودان منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والواقع ان دراسه جنوب السودان يمتد من ان نبدأ منذ عام ١٨٢٠ لأنه لا توجد دراسات كافية عن أحوال السحن فى الجنوب قبل هذا العام ، وهو عام حمله محمد على الى جنوب السودان لكشف منابع النيل ، بيد أن الدلائل تشير الى أن بعض قبائل الجنوب مثل التسلق فى أعالي النيل ارتبطت بهذه المنطقة منذ سنوات ما قبل الميلاد ، حيث كانت هذه القبائل جزءا من مملكة خوتس (٧٥٠ — ٣٠٠ قبل الميلاد) . وقد أثبت الباحث ويوبيتى عندما رار سبار عام ٥٢٢ م ان مملكة الفونج تضم العنصر النزنجى ، وهو العنصر الذى تنتمى اليه قبائل الجنوب ، وحانت بحر الغزال والاستوائية تعيتس فى اطار تلك المملكة • وانتشرت فى ذلك العهد قبائل الزاندى والدينكا ، ثم سقطت هذه المملعة مع دخول حمله محمد على عام ١٨٢٠ • وهذا العام يعد أساسا فى العلاقه بين الشمال والجنوب ، حيث أصبح السودان شماله وجنوبه جزءا من امبراطورية محمد على التى امتدت حتى بحيرة فيكتوريا ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الباب الى الجنوب مفتوحا للمكتشفين والتجار ، وبعد أن تم اكتشاف منابع النيل والحصول على معلومات عن جنوب السودان عام ١٨٣٨ قرر محمد على ارسال بعثه استكشافية برئاسة مندوب عن السلطان سليم التى وصلت عام ١٨٤٠ • ووصلت البعثة التالية الى منطقة ريجان جنوب جوبا ، وفى عام ١٨٥٠ تدفق الحثفون الأجانب أمثال الندروميللى الانجليزى ، وبابارد تايلور أول زائر أمريكى ، ثم أنشأت بريطانيا مكتبا لها عام ١٨٥٦ سمي المكتب الأجنبى البريطانى لاكتشاف شرق أفريقيا ، ثم توالى المكتشفون مثل سبيك وجرانت

وببكر . وقد أدت زيارات هؤلاء الأوروبيين الى نشر الدين المسيحى ، وفى نفس الوقت بدأت معهم تجارة الرقيق والعاج التى استمرت سنوات طويلة حاربها الاسلام والمسيحية ، ومما يجب ذكره أن التجارة بدأت محلية ، وكانت سببا لاندلاع الحروب بين القبائل ، وذكر جراى وندرسون أن القبائل الأقوى التى تغير على القبائل الأضعف هى التى كانت تقوم بعملية البيع للتجار الاوربيين وغير الاوربيين ، وقد منع خديوى مصر تجارة الرقيق فى الفترة من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٩ حيث كانت هذه السنوات سنوات الحرب بين الحكومة وتجار الرقيق .

وساعدت محاربة تجار الرقيق على نشر الدين الاسلامى ، وارتدى من دخل الاسلام الملابس العربية ، واكتسب العادات والأسماء العربية ، الا ان ذلك تجع الغربيين على نشر الدين المسيحى ، وبدأ نشاط البعثات التبشيرية ، وافتتحت اول مدرسة للكاتوليك عام ١١٥٠ ، وبعدها فى عام ١٨٦٢. انشئت مدرسة اخرى فى كاكا بالمنطقة الاستوائية ، ثم تزايدت أعداد البعثات التبشيرية بعد أن أصبح الجنرال جوردون حاكما للاستوائية الذى عينه خديوى مصر ، وكتب للكنيسة فى انجلترا عام ١٨٧١ يدعوها للعمل فى جنوب السودان ، وقد أدت هزيمة النورة المهدية على يد الانجليز عام ١٨٩٨ فى معركة أم درمان الى سقوط الجنوب فى يد الاوربيين ، وأصبح سوقا رائجا للتجارة ونشر الدين المسيحى ، وظهرت الأطماع الدولية تجاه السودان كله شماله وجنوبه ، ويسجل التاريخ الحديث مقاومة القبائل للغزو الأجنبى . وكانت قبيلة النوير فى مقدمه هذه القبائل عام ١٩٠٢ ومثلها قبيلة الدينكا وأنواك واللاتوكا وتابوسا والدادنجا باقليم الاستوائية ، وظلت هذه المقاومة حتى عام ١٩٣٠ عندما أمكن للاحتلال أن يسيطر على هذه القبائل ، وقد انتعشت تجارة الرقيق بتشجيع من الاوربيين وبلغ عدد ضحايا هذه التجارة ٧٣٦ ألف شخص فى الفترة من ١٩٠٥ - ١٩٢٣ بتشجيع من القوى الأوربية لاثارة كراهية الجنوبيين للعرب الذين شارك عدد منهم فى هذه التجارة ، حتى اذا

أخضع الاحتلال القبائل عام ١٩٣٠ شن الاحتلال البريطاني حملة على تجارة الرقيق وطاردوا المتاجرين بها وراحوا ينيرون الحملات المضادة على العرب حتى صدقهم الجنوبيون بأن العرب هم الذين تاجروا في أبنائهم .

● مشكلات التكامل القومي :

تشغل السودان — وهى أكبر دولة أفريقية (حوالى مليون ميل مربع) — موقعا فريدا بين العالمين العربى والأفريقى .

وتفصل السودان بين أفريقيا المسلمة وغير المسلمة وبين المساحات الناطقة بالعربية وبقيّة القارة ، وهى ذات حدود مشتركة مع تمانى دول أفريقية — مصر فى الشمال ، وإثيوبيا فى الشرق ، وأوغندا وكينيا وزانير فى الجنوب ، وجمهورية أفريقيا الوسطى فى الجنوب الغربى ، وتنسند فى الغرب ، وليبيا فى الشمال الغربى ، ان هذا الموقع بما يتضمنه من حدود ثقافية واستراتيجية يتقاطع مع وحدات وتنيه ولغوية ذات دلالة ، والتى تعتبر مصادر هامة فى تحديد هوية السودان .

وقد نظر الدارسون السودانيون — سواء من الشمال أو الجنوب — الى السمة الأثرو — عربية الفريدة للسودان من زوايا مختلفة .

فقد رأى البعض من زاوية جنوبية أن السودان بلد متنوع فى وضعه البيئى والطبيعى وفى التجمعات الوثنية والعنصرية واختلاف اساليب الحياء والعلاقات الأيدلوجية والديانات المتنافسة ، ويعتبر السودانيون الشماليون أنفسهم عربا ، ويعتبر السودانيون الجنوبيون أنفسهم أفارقة ، هذا الشقاق الأثرو — عربى الحاد ينفى فكرة السودان الواحد والشعب الواحد .

أما الشماليون فيؤكدون أن الأغلبية العظمى من الشماليين يشعرون أنهم عرب وأفارقة على حد سواء دون أى احساس بتناقض أو توتر ،

« ان حقيقة أنهم عرب ومسلمون — على نحو سائد — انما تميزهم عن مواطنيهم الجنوبيين والذين هم غالباً من الوثنيين ، والى حد ما اما مسلمين أو مسيحيين الا أن هذا لا يعنى أنهم ليسوا أفارقة •

وحيث أن السودان — شماله وجنوبه — هو الاقليم الوحيد فى القارة ، بل فى العالم الذى لا تتمثل فيه الاختلافات الافريقيه العنصرية والطبيعية والثقافية ككل فحسب بل يشكل وحدة متكافه فريدة من نوعها فانه يمكن أن نصف شمال السودان وجنوبه بأنه الاقليم الذى يشكل مثالا واضحا لأفريقيا ككل أكثر من أى بلد أو اقليم آخر •

وينظر البعض الى التأكيد على النائية العنصرية والثقافية للسودان وعلى اعزوبة فى الشمال على أنه لا جدوى منها ، ان تاريخ السودان يشير الى أنه حين تتصارع القوى وتزول تهديدات الاستيعاب الأحمق عن حريق اللامركزية وحين يتم ضمان حرية العلاقات الاجتماعية فان رموز الهوية تقبل أو ترفض على أساس قيمتها الذاتية وقوتها الجديدة ، وينحدر شعب الجزء الشمالى فى السودان من أصول حامية سامية من موجات متتابة من الهجرات العربيه والتي تركت عناصر هامه للهوية انتفخيه العربية الاسلامية لدى جماعات وبنية مميزة فى كل الشمال ، وينتمى شعب الجنوب الى ثلاث جماعات عرقية النيليين ، والحاميين النيليين ، كل من هذه الجماعات ينقسم الى عدة جماعات فرعية ، فكثير من القبائل الجنوبية جاءت فى هجرات قديمة من جنوب وتشرق غرب الاقليم ، بعضهم عاش دائما فى المنطقة ، والآخرون جاءوا نتاج انصهار هذه الجماعات الرئيسية •

ورغم أنه يمكن تتبع تاريخ السودان القديم فى القرن الثالث والثانى قبل الميلاد الا أن تاريخه الحديث كوحدة سياسية بدأ مع التغلغل المصرى والأوروبى فى أوائل القرن التاسع عشر •

لقد استفقر الاحتلال المصرى العثمانى (١٨٢١ - ١٨٨٥) المقاومة السودانية ، وأدى فى النهاية الى احياء دينى قومى تحت قيادة محمد أحمد المهدي ، والذي بلغ ذروته عند اعادة بناء السودان المستقل سياسيا، ورغم أن حصاد المهديّة - كحركة دينية وسياسية - يتمثل فى دورها الهام فى تطوير السياسة السودانية ، الا أن الدولة المهديّة نفسها لم تعيش طويلا ، وقد هزم خليفة المهدي الخليفة عبد الله عام ١٨٩٨ - على يد القوات المشتركة لمصر وبريطانيا ، ان اعادة الاستيلاء على السودان جعلها خاضعة لما سمي « بالحكم الثنائى المصرى البريطانى » ذلك الذى كان شيئا مستحدثا فى القانون الدولى •

وحيث ان مصر ذاتها كانت محمية بريطانية فان السلطة الفعلية فى السودان كانت فى يد بريطانيا ، وكانت الطبيعة السياسية والادارية لهذا القانون الثنائى ظاهرة من أجل التأثير على اتجاه وتوزيع السلطة فى السودان وهو يتجه نحو الاستقلال •

وقد أصبح الأنصار - اتباع المهديّة - أكثر تماثلا مع التحرك من أجل سودان مستقل يرتبط ببريطانيا وذلك من أجل الحد من نواجد النفوذ المصرى ، وأصبحت الطائفة الدينية المنافسة وهى « الختمية » أكثر تعاوننا مع مصر تحت شعار وحدة وادى النيل كوسيلة لمواجهة السيطرة البريطانية ، وقد تبع تكوين الأحزاب السياسية الكبرى نفس الخط الطائفى مع حزب الأمة الذى يمثل الأنصار وحرب الأشقاء الذى أصبح فيما بعد الحزب الوطنى الاتحادى والذى يدعمه الختمية •

وقد استغرق الأمر أكثر من عشرين عاما لتتدخل المقاومة ضد بريطانيا فى مختلف اجزاء البلاد خاصة فى الجنوب وجبال النوبة التى كانت تحت السيطرة القوية من جانب البريطانيين ، وبعد التهذئة اتبعت الادارة البريطانية السياسة التقليدية « فرق تسد » ، فبدلا من أن تحكم البلاد كأرض واحدة ، فقد أبقت على انقسام صارم بين شمال السودان وجنوبه •

وفى أوائل العشرينات تم وضع نظام الحكم غير المباشر ، وكان التأكيد على سلطة لامركزية محليه فى أيدي زعماء القبائل مع الأخذ فى الاعتبار تحييد سلطة الزعماء الدينية وتقليل عدد النخبة المتعلمة الصغيرة ونفوذها •

لقد أعطت البيروقراطية — وانتهى تطورت مع الثلاثينات الى نظام أكثر احكاما من الادارة الوطنيه — الأولوية للحكم غير المباشر للحفاظ على القانون والنظام والوضع القائمين ، وليس للتنمية الاجتماعية والسياسية •

ففى جنوب السودان أخذ الحكم غير المباشر بعدا اداريا للسياسة السودانية والتي تم تقديمها بصورة رسميه عام ١٩٢٢ من أجل بناء سلسله من الوحدات القبليه والعرقية شبه المستقلة عن طريق تنسجيع الوعي القبلى ، وكان هذا يعنى العزل الفعال للجنوب عن التيارات الشماليه ، الأمر الذى جعله يبدو للتشمال كتكريس واثارة للخلافات الدينية والتاريخية ، واعاقه عملية التكامل المورونه فى الاتجاه الطبيعى لبناء الأمة •

وقد استبعد الشماليون من الجنوب ، وفرضت قيود على حركة التنهيين الى الشمال وتم تقييد الميل الى التعريب والأسلمة فى الجنوب، بينما أطلقت أيدي البعثات الامريكىة والأوروبيه ، الأمر الذى مكنها من أن تقوم بعملية تبشير محدودة فى الاقليم •

وطبقا لبعض المؤرخين الرواد عن السودان « لقد أدت السياسة الجنوبية الى فصل متعاطم للجنوب ، وإلى نكريس الاقليمية داخل هذا الجزء من البلاد » حيث أن هدف السياسة فى الشمال كان يسير فى اتجاه وقف أو احباط الاتجاهات التى تسير نحو التجانس •

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، قامت السياسة البريطانية بتغيير

كامل ومفاجيء ، وبدات تنتجه نحو التكامل بين الشمال والجنوب . ويمكن أن نرجع هذا التغيير للضغوط القومية . ولا اعتبارات تتعلق بالامبراطورية البريطانية فيما يتعلق بالسلطة الاستعمارية الآخذة فى الضعف . وإلى الحقيقة المرتبطة بها ، وهى أنه لا يوجد بديل يمكن الأخذ به إذا كان يجب المضى لاعداد من نوع ما للسودان من أجل الحكم الذاتى ، الا أن الأضرار التى لحقت بالبلاد لم يكن من السهل معالجتها فالاختلاف بين الجنوبيين والشماليين كانت حقيقة . تلك الاختلافات التى نادت تطلعى على حقيقة أنه لا توجد جماعة واحدة متجانسة فى داخلها فيما يتعلق بالنواحي الثقافية والأتنية ، وبقد كثفت المستويات غير المتساوية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لثلا الاقليمين حد فى الجنوب من سيطره الشمال ، هذا بالإضافة الى اتجاه اللامبالاة . وأحيانا التعالى من جانب الاحزاب السياسية التقليدية .التي ظهرت فى الشمال *

وقد تفجير الخوف والتشك والجراهي المضمره بتسلسل علنى فى مناسبة الاستقلال حينما تمردت القوات الجنوبيه فى اعسطس عام ١٩٥٥ ، ذلك التمرد الذى نتج عنه خسائر خيبره فى الارواح لدى الجانبين . وانتشر عدم الاستقرار فى كل الجنوب ، ورغم أنه انتهى فى النهاية وساد بعده النظام الا أنه قد ميز مقدم الاستقلال الذى تحقق رسميا فى اول أيام عام ١٩٥٦ وكان محفوفا بالمخاطر *

وقد اتسمت المرحلة الأولى بعد الاستقلال بتكثيف التنافس الطائفى والانقسام السياسى بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادى) وفى داخلهما * وفشل النظام البرلمانى المستترع على شاتلة نظيره الغربى فى أن يأخذ فى الاعتبار حقائق الحياة السياسية فى السودان على المستوى القومى والمحلى ، وتم طبع وظائف التمثيل والمشاركة والتعليم فى الحكومة بطابع السياسة الطائفية للنخبة التقليدية * وتمثل الفشل الأعظم فى منطقة الجنوب ، اذ أن عدم المبالاة بالطموحات والمظالم الاقليمية سواء عن طريق الاهمال أو المناورة قد خلق موقفا متفجرا لا هوادة فيه *

لقد كان المطلب الجنوبي بخلق وضع خاص للجنوب مطلباً معقولاً، وكان من الممكن أن يحظى ببعض الأسس المقبولة التي تساعد في التوصل الى تسوية مشتركة ، الا أن أياً من الحزبين الكبيرين لم يكن يستطيع أن يسمو فوق مصالحه الطائفية من أجل أن يتعايش مع المحتوى القومي لقضية الجنوب ، هذا بالإضافة الى أن السياسة الجنوبيين أنفسهم لم يبنوا أنهم أقل اهتماماً باتباع الطموح الشخصي والمصالح القبلية ، أن سلوك الشماليين — أو بمعنى أدق — عجزهم بدا وكأنه يهدف بالأساس الى حرمان الجنوبيين من أي نصيب فعلي في إدارة البلاد .

وفي نوفمبر عام ١٩٥٨ تدخل النظام العسكري (تحت قيادة الفريق ابراهيم عبود) ووضع حداً للوجود غير المستقر والقلق للحكومة البرلمانية .

وقد بحث النظام العسكري أشكالاً مختلفة من أجل حل المشكلة المحدقة بالبلاد ، واطبق في الجنوب برنامجاً عدوانياً للإسلمة والتعريب، وكانت النتيجة زيادة الاغتراب لدى الجنوبيين تجاه النظام وتجاه الاسلام وتجاه الشمال ، وكما قال هولت ودالي : ان تلك السياسة والتي وضعت أسسها في الأيام الأولى للحكم الثنائي والتي ربما ساعدت على توسيع السمة القومية بدت — تحت الحكم العسكري — وكأنها تهدف الى قمع الهوية الجنوبية الوليدة رغم أنها لم تتبلور بعد .

وقد وضع بتشولد هذه السياسات في سياقها التاريخي والثقافي عن طريق اختبار المقدمات المنطقية في تفكير النخبة العسكرية : « لقد كان الاسلام واللغة العربية هما — في الواقع — العامل الحافز على خلق ثقافة متكاملة — وان لم تكن متجانسة — من العديد من القبائل الأثنية في الشمال ، ان الاعتقاد بأن هذه المصيغة ذاتها قابلة للتطبيق على الجنوب ليس شيئاً غريباً وان كان ساذجاً نوعاً ما » .

الا أن هذه السياسات — ومهما بدت من وجهة نظر اللجنة العسكرية حسنة النية — فإنها قد آتتت أنها كانت عديمة الفائدة كليا .

وقد لجأ النظام العسكري الى السكل السياسى البسيط الذى يتمثل فى محاولة حل مشكلة الجنوب عن طريق القوة بعد أن اصاب باحباط نتيجة عجزه عن الوصول الى السيطرة على مشكلة التكامل القومى المعقدة وعدم الرضا المتزايد فى البلاد ، وكانت النتيجة هى وضع البلاد فى حلقة مفرغة من العنف المتصاعد .

وتطورت المقاومة الجنوبيه ، ففى عام ١٩٦٢ تشكلت حركة سياسيه فى المنفى والتى عرفت باسم سانو ، وجيش حرب عصابات « الانيانيا » وهى الجناح العسكري لسانو والمذى بدأ العمل فى جنوب السودان فى عام ١٩٦٣ .

وأصبح المتمردون يحاربون علنا من أجل الانفصال فضاغت الحكومة — نتيجة ذلك — عملياتها العسكرية المتزايدة فى الجنوب . وفى عام ١٩٦٤ هرب حوالى ٣٠٠ ألف لاجئ جنوبى الى أوغندا وزائير وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى .

لقد عجل تعقيد مشكلة الجنوب بسقوط النظام ، وعبر الرأى العام فى الشمال عن استيائه لسياسه الحكومه فى الجنوب ، وخرجت فرق البحث فى جامعة الخرطوم بنتائج مؤداها « أنه لا يمكن ايجاد حل مع استمرار العسكريين فى الحكم » وأدت المواجهة العنيفة بين الطلاب والقوات الحكومية فى أكتوبر عام ١٩٦٤ الى اندلاع انتفاضة شعبية موحدة أطاحت بالنظام العسكري فى خلال أسبوع واحد ، وقد بدأت الحكومة المدنية الانتقالية — فور تسلمها السلطة عقب ثورة أكتوبر — بالغاء السياسات القمعية للنظام العسكري ، وبدأت تخطو نحو المصالحة مع الجنوب

فأصدرت عفوا عاما ، بل ودعت الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة في الاعداد لوقف اطلاق النار والبدء في المفاوضات *

وفي مارس عام ١٩٦٥ دعت الحكومة الجديدة الى مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب ، وقد تسارحت في هذا المؤتمر معظم الأحزاب السياسية الكبيرة الشمالية والجنوبية ، وقد شمل النقاش الخطط المختلفة التي تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج الحكومة المحلية ، الا أنهم لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق حول أى منها ، فقد عارضت الأحزاب السياسية الشمالية حق تقرير المصير على أساس أنه ما من جزء أو جماعة في البلاد لها الحق المطلق في أن تقرر مصيرها بالانفصال *

وقد نظر الى الفيدرالية على أنها مرفوضة من منطلق الموارد القومية والبشرية ، وأيضا باعتبارها تشجع تزايد المحلية ، وقد وافقت الأحزاب الشمالية على حكومة اقليمية *

أما أحزاب الجنوب فقد انقسمت ما بين مؤيد لحق تقرير المصير ومؤيد لشكل من أشكال الوحدة الاختيارية * ورغم أن ممثلى الشمال والجنوب كانوا قد اتفقوا — عاقدين العزم — على استبعاد كل من الانفصال وبقاء الوضع القائم الا أنهم لم يتفقوا على أى شئ آخر *

ان الفشل في التوصل الى اتفاقية لم يكن حتميا ، ففى عام ١٩٦٦ انتهت اللجنة — والتي كان قوامها اثنى عشر رجلا والتي شكلها المؤتمر من أجل استكمال البحث للتوصل الى تسوية — الى مقترحات بحكم ذاتي للجنوب يشبه الى حد كبير ما تقرر فيما بعد في اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ *

الا أن الصورة العسكرية والسياسية في عام ١٩٦٥ كانت مختلفة ،

ولم تكن التطورات والأوضاع داخل السودان ومن حولها ملائمة
لتسوية سلمية •

وذهبت بالتالي المبادرة الى أنصار الحل العسكري •
لقد انقسم الزعماء الجنوبيون بحدة حول شكل التسوية ، الأمر
الذى أدى الى فشلهم فى تقديم أرضية مشتركة ، وفى نفس الوقت فإن
قوات الانيانيا — والتي لم يتم اشتراكها مباشرة فى المفاوضات — كانت
تعمل على استغلال استرخاء الاجراءات الأمنية والايقاف المؤقت للعمليات
العسكرية فى الجنوب •

لقد كان يجب أن تكون المعركة الحقيقية على الأرض فى الجنوب ،
وليس فى قاعة الاجتماعات داخل المؤتمر ، حيث أنه بترديد قوة الانيانيا
انحسر تأثير الساسة الجنوبيين الأكثر اعتدالا •

وكانت هناك أحداث مماثلة فى الشمال — بأشكال مختلفة ولأسباب
مختلفة — الا أنها فى النهاية أدت الى اتخاذ سياسة متشددة ، فالسياسة
الخارجية الراديكالية التى اتبعتها الحكومة الانتقالية لم تؤد فقط الى
تقويض النهج الليبرالى ازاء مشخه لجنوب ، بل كانت أيضا — ودون قصد
من جانب الحكومة — فى صالح كل من الأنيانيا وزعماء الأحزاب الشمالية
الكبرى ، فالتأييد من جانب حكومة الخرطوم ذات التوجه الراديكالى الى
حركات التحرير الأفريقية — وفى بعض الأحيان الحركات الانفصالية — قد
أفزع النظم المحافظة فى الدول المجاورة ، فكل من حكومة أثيوبيا والكونغو
(زائير) وتشاد لها مشكلات تتعلق بتكامل الاقليات الأمر الذى جعل
رد فعل هذه الحكومات — على ما اعتبرته دعما ايجابيا من جانب السودان
للجماعات المناوئة فى بلادها — هو تقديم المساعدة العلنية للانيانيا •

بالإضافة الى ذلك ، فإن حكومة الخرطوم الراديكالية ، المحاصرة من
الخارج — كما أوضحنا — كانت تواجه أيضا هجوما من الداخل •

فقد قامت الأحزاب السياسية التقليدية والتي غضيت لاستبعادها النسبي من السلطة والتي استعانت للاتجاه اليسارى للحكومة — بمحاولة ناجحة لاستعادة هيمنتها على السلطة السياسية فى البلاد •

وفى مواجهة تلك التحديات الداخلية والخارجية ، انحسر بسرعة نفوذ العناصر اليسارية ، وفى أعقاب انتخابات أبريل عام ١٩٦٥ ، عادت الى السلطة حكومة ائتلافية تحت زعامة محمد أحمد محبوب — زعيم حزب الأمة — والذي أعاد فوراً تطبيق سياسة متسدة فى التعامل مع مشكلة الجنوب •

وفى الواقع فإن عودة السياسة الحزبية قد أحيى من جديد الانقسامات الطائفية والأيدلوجية والاقليمية القديمة والتي أصبحت أكثر حدة واتساعاً من أى وقت مضى ، فحيث أن الأحزاب أصبحت منتسلة بالمنافسة من أجل الوصول لمواقع سياسية ، فإنها لم تعد تملك القوة ولا الرغبة فى التعايش مع الوضع المعقد والمتدهور فى الجنوب ، ذلك الوضع الذى عادت تصفه من جديد بشيء من التبسيط بأنه مجرد مشكلة أمنية يكمن حلها فى يد القوة العسكرية • ومن ثم فقد ظلت مشكلة الجنوب بلا حل ، بل ظلت محاولات ايجاد دستور دائم وفعال مسألة لا اتفاق عليها بين الشماليين والجنوبيين بل لا اتفاق عليها داخل كل فريق على حده •

وننتج عن كل ما سبق أن وقعت السودان مرة أخرى تحت الحزم العسكرى للمرة الثانية منذ الاستقلال •

ففى مايو عام ١٩٦٩ • قام بعض الضباط الراديكاليين النسان تحب رعامه جعفر نميرى بانقلاب عسكرى واستولوا على السلطة من الحكومة المدنية ، وقد شارك الضباط الراديكاليون بعض الجماعات اليسارية والقومية والتي — وبطلعها للاتشراكية العربية والافريقية — كانت تسعى الى سياسة تحوّل اقتصادى وسياسى فى السودان ، وقد اعترف النظام

الجديد بالاختلافات الثقافية والأثنية الموجودة في السودان ، بل وطرح
حسلاً سياسياً قائماً على الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب •

ولم تكن هناك استجابة مباشرة من جانب الزعماء المعارضين في
الجنوب بسبب الشك وعدم الثقة من جانب ، وبسبب أن الحركات
الجنوبية المتعددة كانت لا تزال مختلفة فيما بينها حول منهج حل القضية
من جانب آخر •

في الواقع لقد كان الزعماء الشماليون والجنوبيون على حصد سواء
يواجهون صراعات داخلية على السلطة ، فاستعلوا بدعم سلطتهم داخل
حركاتهم ، وقد نجح نميري مع حلول عام ١٩٧٠ أن يقضى على المقاومة
المسلحة من جانب الأحزاب التقليدية واليمينية وخاصة الانتصار ، وبعد
احباط محاولة انقلاب عسكري شيوعي في يوليو عام ١٩٧١ ، انقلب نميري
على حلفائه اليساريين وأبعدهم عن الساحة السياسية ، في نفس الوقت
تقريباً كان جوزيف لاجو زعيم الأنيانيا يسعى الى ضم الفرق الجنوبية
المختلفة تحت زعامته • في عام ١٩٧١ نجح لاجو في اقامة أنيانيا موحدة
وذات جناح سياسى جديد هو حركة تحرير جنوب السودان تحت
قيادته المباشرة • والتقت مصالح الزعيمين العسكريين بشكل غريب ، فنظام
نميري - وبعد القضاء على التحدى اليسارى واليمينى - لم يكن
يشعر بعد بالأمان ، بل شعر أنه في حاجة الى اقامة أساس للسلطة واقامة
شرعية سياسية •

فأعاد نميري - بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية في أكتوبر عام ١٩٧١
- الاتصال بقيادة الجنوب ، ذلك الاتصال الذى كان قد بدأه اليساريون
قبل فترة ، وبدأ يضغط من أجل ايجاد حل سياسى لمشكلة الجنوب ، من
ناحية أخرى كان لاجو معنيا بأن يحول دون أى محاولة تدخل جديدة
من جانب الساسة الجنوبيين ، وكان مهتما أيضاً بوضع حد للحرب بأفضل
شكل ممكن بالنسبة للجنوب •

باختصار لقد توصل الطرفان الى أن هذا الصراع لانتهائى ،
فالأنانيا قد جعلت الجنوب اقليما يصعب أن تحكمه الخرطوم ، بيد
أن الحصول على انفصال معترف به دوليا كان ضربا من المستحيل ، لذا
كانت الحكومة تطالب بالوحدة وتعلن أن كل شىء قابل للتفاوض ، لقد
عمل على تسهيل هذا التقارب بعض العوامل الخارجية ، فقد أدى موقف
نميرى من اليساريين الى تشجيع مجلس الكنائس العالمى ونظام هيلاسلاسى
على اتخاذ تحركات أكثر ايجابية فى محاولات التقريب بين الطرفين المتنازعين
فى السودان •

وتجدر الاشارة هنا الى أن نجاح المفاوضات فى أديس أبابا كان
سهلا ممكنا ، اذ أنه ما من قائد سودانى من الذين شاركوا فى تلك
المفاوضات كان مقيدا بشدة بالاتجاهات المعارضة أو على الأقل كان يشعر
بأنه عرضة للمحاسبة من جانب جماهيره •

لقد تم انقاذ المفاوضات ، لان نميرى تحرك لمنع أى محاولة شمالية
لتعبئة المعارضة لهذه التسوية ، ولأن الزعيم الجنوبى قرر أن يعمل
لصالح الوحدة الشاملة للسودان •

وقد استنتج كاسفير : « اذا كانت الحالة السودانية هى الاستثناء
من قاعدة أن الحرب الأهلية من المستحيل حلها عن طريق تسوية تفاوضية
فانما الاستثناء الذى يثبت القاعدة » •

● الاتفاق :

قدمت اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ حلا سلميا لأكثر مشكلات
السودان تعقيدا ، ووضعت حدا للحرب الأهلية التى استمرت ما يقرب
من سبعة عشر عاما • وقد أعلن الطرفان فى اعلان رسمى مشترك :
« أخذا فى الاعتبار المحافظة على السلم والاستقرار كأولوية أولى ،

فقد تم تحديد اطار سياسى وادارى وقانونى يمكن من خلاله تحقيق المطامح الاقليمية ، ويمكن أن يحافظ على السيادة والمصالح القومية » *

وبناء على هذه الاتفاقية صدر قانون باسم « اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى للمديرىات الجنوبية عام ١٩٧٢ » *

وتم التصديق عليها من جانب الطرفين فى آديس أبابا فى ٢٧/٣/١٩٧٢ *

وطبقا للاتفاقية يصبح الجنوب اقليما خاضعا للحكم الذاتى يشمل ٣ مديريات — مديرية بحر الغزال ومديرية أعالى النيل والمديرية الاستوائية — وقد تم تقنين العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليمية بحيث يعطى للحكومة المركزية الحق فى السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية والتجارة والتخطيط للاقتصاد القومى والنقل والاتصال ، بينما تكون الحكومة الاقليمية مسئولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلى والادارة والتنمية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية *

وقد منحت الاتفاقية الاقليم الجنوبى جهازا تشريعيا (مجلس الشعب الاقليمى) وجهازا تنفيذيا (المجلس التنفيذى العالى) ومنحت الاتفاقيه مجلس الشعب الاقليمى — الذى ينتخب بالاقتراع السرى الحق فى مطالبة رئيس الجمهورية — بعد الحصول على الموافقة باغلبية الثلثين — أن يؤجل أو يسحب أى مشروع مرنترى من شأنه أن يضر بمصالح أو نروات الجنوب ، كما أعطى المجلس الحق أن يطالب — بأغلبية ٣/٤ الأعضاء — بتنحية رئيس المجلس التنفيذى العالى أو أى عضو فى الجهاز التنفيذى الاقليمى ، وعلى الرئيس طبقا للقانون أن يقبل هذه المطالب ، لقد كان المجلس التنفيذى العالى مسئولا عن حكم الجنوب تحت رئاسة « رئيس تنفيذى » يتم اختياره من جانب مجلس الشعب الاقليمى ، ويتم تعيينه من جانب رئيس الجمهورية *

كما أعطت الاتفاقية الحكومة الجنوبية ميزاتية مستقلة وعوائد الضرائب الاقليمية ، بالاضافة الى اموال أخرى تحددها الحكومة المركزية ، ويتم تحديد تمثيل الجنوبيين في الجيش السودانى بنسبتهم الى عدد السكان ، وقد وضع استخدام القوات المسلحة الجنوبية تحت سلطة رئيس الجمهورية لتمارس بناء على مشورة رئيس المجلس التنفيذى العالى .

وقد اشترطت الاتفاقية : - « بينما تكون العربية هى اللغة الرسمية للسودان تكون الانجليزية هى اللغة الرئيسية لاقليم الجنوب » ويحتفظ الجنوب بتمثيله في مجلس الشعب القومى على أساس الاقتراح العام والتمثيل النسبى .

وأكدت الاتفاقية على أنه يمكن تعديل الاتفاقيات - فقط - بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القومى ، وبموافقة ثلثى مواطنى الجنوب في استفتاء عام .

لقد كان عامل الوقت هو أول صعوبة واجهت تطبيق الاتفاقية ، وبالتحديد كيفية تخطى الفترة ما بين وقف الأعمال العدائية ، وبداية تطبيق أول قانون شامل ، وماهية الآليات التى تجعل ذلك القانون ذا فاعلية .

وللتخلص من هذه الصعوبات عقدت اتفاقيات انتقالية لادماج المقاتلين في الأنيانيا في قوات الجيش النظامى ، وتسوية أوضاع اللاجئين ، وفى أبريل عام ١٩٧٢ اتخذت أول خطوة تجاه انشاء حكومة اقليمية حين عين السيد ابل الير (الوزير السابق لشئون الجنوب) رئيسا للمجلس التنفيذى العالى المعين من أجل الاضطلاع بشئون الاقليم لفترة انتقالية مدتها ١٨ شهرا ، حتى تجرى انتخابات مجلس الشعب الاقليمى .

لقد كان أعضاء المجلس التنفيذى العالى خليطا من جنوبيين عملوا

سابقا داخل حكومة نميرى أو ممثلين لأجزاء مختلفة من حركة المقاومة ،
ومنح جوزيف لاجو رتبة لواء فى الجيش السودانى •

ولم تكن نهاية الصراع الطويل انجازا ضئيلا ، بل لقد أشاد
العالم الخارجى كله بالتسوية السلمية باعتبارها نصرا باهرا لنميرى •

وبالنسبة للدول الأفريقية خاصة تلك التى تعانى أوضاعا متشابهة
كان للتسوية السلمية عن طريق المفاوضات مغزى خاص •

وعلى المستوى التنظيمى فقد تبع نظام الحكم الذاتى الاقليمى
الذى أقر فى الجنوب ، ليس فقط انتقالا اداريا للسلطة من المركز الى
الاقليم ، وانما نشرنا للسلطة المركزية الى السلطات الاقليمية مع خلق
أجهزة تشريعية وتنفيذية جديدة •

الا أن اتفاقية الحكم الذاتى كانت اما غامضة أو أنها أحجمت عن
التحديد فى بعض القضايا الأساسية فيما يتعلق بالوظائف التشريعية
والتنفيذية للحكومة •

ومنذ أن خرجت الاتفاقية الى حيز الوجود قبل اعلان الدستور كان
هناك اختلاف تام بين بعض بنودها وما جاء فى الدستور ، بل كانت أحيانا
تحتوى فى مضمونها تناقضا مع ما جاء فى الدستور ، هذه الاختلافات
الأساسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسى ومبادئه الأساسية أدت الى
فوضى سياسية وغموض أو قصور قانونى •

وأكثر هذه الأشياء وضوحا هو أنه بينما قام الحكم الذاتى فى
الجنوب على أساس برلمانى يعتمد فيه التنفيذ على مساعدة الجهاز
التشريعى ، فقد أتى الدستور بنظام رئاسى تكون فيه السلطة التنفيذية
مخولة لرئيس الجمهورية ونحده ، أن هذا ربما لا يحوى تناقضا اذا

كان كل نظام سيعمل منفصلا عن الآخر ، الا أنه من الصعب أن نرى كيف
تسير العلاقات بين المركز والاقليم في اطار نظامين مختلفين كلية *

لقد أعلن الدستور أن الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم
الوحيد في كل البلاد *

وعلى الاتحاد الاشتراكي أن يختار رئيس الجمهورية ويختار أو
يوافق على اختيار مرشحى مجلس الشعب *

لقد كانت أحكام الاتفاقية مختلفة فيما يتعلق بانتخاب المجلس
التنفيذى ، كما أن فكرة نظام الحزب الواحد لا تتسق مع الافتراض
الأساسى بوجود حكومة برلمانية ، لذا فإن تدخل الاتحاد الاشتراكي
السودانى فى سياسة الجنوب كان متعارضا مع روح بل ونص الاتفاقية ،
الأمر الذى أدى الى الانقسام وعدم الاستقرار ، ومن هذه الأشياء
العربية أيضا أنه على الرغم من ان الدستور قد اعطى رئيس الجمهورية
الحق فى ان يحل مجلس الشعب القومى فان اتفاقية ١٩٧٢ لم تضع مثل
هذا الحكم فيما يتعلق بحل المجلس الاقليمى *

وحين قام نميرى فيما بعد بتنفيذ الدستور وحل المجلس الاقليمى
نظر الى عمله من جانب بعض زعماء الجنوب باعتباره انتهاكا صارخا
لاتفاقية أديس أبابا *

وبمقياس نشر السلطة : - لقد فشلت اتفاقية الحكم الذاتى فى
التعامل مع نظام الحكومة المحلية ، فقد وضعت الاتفاقية سلطة المجالس
المحلية تحت تصرف المجلس التنفيذى العالى ، وهذه المركزية الواضحة
فى نظام ينشر السلطات بدت وكأنها بمثابة حرمان للمستويات الادارية
الأدنى من التعامل مع القضايا التى هى بالضرورة ذات طابع محلى ، وقد
استخدمت هذه الفكرة فيما بعد كحجة من أجل تبرير قرار إعادة

تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات . ذلك القرار الذى اثار الجدل ،
وحين قدمت الاتفاقية ميزانيه مستقله للجنوب مع عوائد الضرائب
الاقليمية والأموال المركزية . لقد افترضت الاتفاقية وجود احصائيات
محدودة للعوائد والضرائب والرسوم والتى يمكن أن تنقل الى التروة
الاقليمية ، وبما أنه لم يكن هناك احصائيات وكل ما كان متاحا هو أموال
محدودة فان هذا البند لم ينفذ ، ولم يكن له أدنى تأثير على صياغة
العلاقات المالية بين الخزانات المحلية والخزانه المركزية .

لقد أشعلت الموارد المالية الضئيلة عدم الرضا لدى الجنوب
ضد فشل الحكومة المركزية فى تحديد أموال بعينها تخصص بتنمية
الجنوب من الناحية الاقتصادية .

كما كانت اتفاقية ١٩٧٢ غامضة فيما يتعلق بتعريف ما هى بالتحديد
المعايير التى على أساسها يتم تعيين الحدود ؛ هل هى ادارية ام ثقافيه؟
هذا الغموض أصبح فيما بعد مصدرا لحدوث شقاق فى العلاقات
بين الشمال والجنوب .

ومنذ اتفاقية الحكم الذاتى فان السياسة المعلنة للحكومة كانت
التحرك تجاه اقامة نظام حكم محلى أكثر شمولاً .

وبعد اقامة حكومة اقليمية فى الجنوب كان هناك افتراض بأن خبرة
الجنوب يمكن أن تقدم نموذجا لتخطيط مماثل لاعادة تشكيل سلطة
الحكومة وهيكلها وانتشاء حكومة اقليمية فى الشمال .

ومن الناحية النظرية فقد كان نشر السلطة المقترح يعنى تغييرات
عنيفة فى هيكل النظام الحكومى وسلطته ووظائفه فى السودان .

وفى عام ١٩٨٠ تم تعديل الدستور بحيث تصبح الحكومه الاقليمية

جزءاً أساسياً من حكومة البلاد ، وقسمت اتفاقية الحكم الاقليمي في عام ١٩٨٠ شمال السودان الى خمسة أقاليم — الشمال ، الوسط ، الشرق كردفان ، دافور •

وبينما أخذت خبرة الجنوب كنموذج لتقديم حكومة اقليمية لشمال السودان فقد كان تقسيم الشمال الى أقاليم بمثابة اقتراح لاعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقسام مستقلة ، وأن الدعوة لاعادة التقسيم التي تبناها جوزيف لاجبو كانت تقوم على فكرة أنه نظام حكم اقليمي جديد فأن الأسباب التي كانت تحتم بقاء الجنوب كوحدة واحدة لم تعد موجودة ، وقد رأى معارضو اعادة التقسيم أنه سوف يقضى على روح اتفاقية أديس أبابا وسوف يؤدي الى تشويه صورة الدستور ، وسيدخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار • لقد كان واضحاً أن نميري يفضل اعادة التقسيم ، ولكنه في مراحل مختلفة من النقاش كان واضحاً أن لديه تحفظات حول نتائجه المحتملة •

وفي أكتوبر عام ١٩٨١ ، حل المجلس الشعبى الاقليمي وتدخل من ادارة « أبك الير » — والذي كان معارضا لاعادة التقسيم — وعينت حكومة مؤقتة لتوجيه الجنوب الى انتخابات واستفتاء عام حول قضية اعادة التقسيم •

وجاءت نتيجة الانتخابات التي أجريت في منتصف عام ١٩٨٢ بتفوق ضئيل لأويدي اعادة التقسيم — والذين يمثلون القبائل الصغيرة على المعارضين له • والذين كانوا بالأساس من الدنكا أكبر قبائل الجنوب — وفي الصراع السياسى الذى أحاط بالانتخابات قرر نميري أن ينفذ ما آتت به نتيجة الاستفتاء وأن يقيم التغيير المزمع في وضع اقليم الجنوب •

وفي ٦/٦/١٩٨٣ أعلن نميري اقامة ثلاث حكومات اقليمية في الجنوب — بحر الخزاك — الاستوائية — أعلى النيل •

وقد قدم الرئيس إعادة التقسيم للجنوب باعتباره ذروة سياسة نشر السلطة في البلاد ككل فاشتمل بذلك الهيكل الانتشاري للسودان على ثمانى حكومات اقليمية كل منها لها حاكم (محافظ) ومجلس تنفيذى، ومجلس تشريعى ، وادارة مدنية •

لقد كان التنظيم الجديد يهدف الى اقامة نظام مسئول في النهاية أمام الرئيس على أن يحكم مع وزارة صغيرة وخدمة مدنية في الخرطوم ويساعده في ذلك جهاز قوى من المستشارين •

وكان الدفاع عن التحول للاقليمية كما كان من قبل : - « أنه سيؤدى الى حكومة اقليمية تتخذ قرارات هامة على المستوى المحلى » •

الا أن المتعلمين السودانيين الجنوبيين استأوا من الاعتداء على النظام الذى اقامته اتفاقية أديس أبابا ، وقد زاد من اشتعال هذا في الجنوب اعلان نيمى في سبتمبر عام ١٩٨٣ فرض قوانين الشريعة الاسلامية على السودان ، فأصبح نسب الاسلمة - بصرف النظر عن صحته أو خطئه - هو القلق الذى يعتصر الجنوب • وعلى الرغم من ان تلك القضية كانت مثارا لنقاش قومى لفترة طويلة ، الا ان تطبيق الشريعة الاسلامية في ذلك الوقت كان مباعثا من منظور الاثار التقسيمية المحتملة التى ربما تنتج على صعيد العلاقات مع الجنوب ، والعلاقات بين الجماعات العلمانية والجماعات الدينية في الشمال • وربما يرجع السبب الذى شجع نيمى على تطبيق الشريعة الاسلامية هو أنه - وبعد إعادة تقسيم الجنوب - لم يعد يخشى أن يتكون هجوم مضاد على قدر من التنسيق ضد القوانين الاسلامية •

هذه الحركات المتناقضة خلقت عدم الاستقرار في السياسة الاقليمية والقومية على حد سواء قبل تطبيق الشريعة الاسلامية واعادة التقسيم ، فقد اندلعت حركات العصيان المسلح في الجنوب •

وفي أثناء الجدل الدائر حول إعادة التقسيم عام ١٩٨٣ — والذي اعترضته الفوضى — تبلورت حركة مقاومه اطلقت على نفسها « أنيانيا ٢ » وهدد التوتر وعدم الرضا في الجنوب باندلاع صراع مسلح واسع النطاق في أية لحظة ، وبدأت المواجهه — سواء عن قصد أو بدون قصد — تحل محل المصالحة والثقة على نحو متزايد •

● عملية نشر السلطة :

لقد بدأ الرأي العام السوداني المستنير سواء في الشمال أو في الجنوب يدرك بشكل متنامي أن السياسة الفردية التي اتبعتها نميري في صنع القرار قد قوضت كل المؤسسات التي أقامها من أجل انشاء حكومة اقليمية ، وقد نتج عن الانتخابات الاقليمية في الاقاليم الخمسة الشمالية تشكيل مجالس تسعوية اقليمية ، وعودة الحكام السابقين ، وكان كل هؤلاء الحكام قد اختيروا من قبل من جانب الرئيس •

وقد وعد نميري — قبل الانتخابات — ألا يتدخل مطلقا في سلطات الاقاليم ، ولكنه أوضح أن التوظيف الأمنل لنظام « نشر السلطة » يعتمد على تحقيق كل اقليم لاكتفائه الذاتي من الناحية الاقتصادية ، وبما أن ذلك — وفي ضوء الوضع الاقتصادي للبلاد — كان من الأهداف طويلة الأجل فإن الاستنتاج المنطقي الضمني يتلخص في أن التحقيق الكامل للحكم الاقليمي يجب أن ينتظر الى المستقبل غير المنظور •

وفي الواقع فإن التطبيق الاقتصادي للاقليمية لم يذهب أبدا أبعد من اعطاء كل اقليم الحق في جمع الضرائب المحلية ، فخبرة الجنوب قد أثبتت أنه ومع الموارد الاقتصادية الضئيلة للبلاد فإن قضية توزيع الأموال يمكن أن تشكل مصدرا خطيرا للنزاع بين المركز والاقاليم كما حدث في نيجيريا ذات الموارد الكبيرة نسبيا •

ان عملية التقسيم الى أقاليم قد خلقت بعض التساؤلات حول دور التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى السودانى) فى النظام الجديد ، ومرة أخرى فقد أكدت خبرة الجنوب أن تدخل الاتحاد الاشتراكى السودانى فى العملية السياسية الاقليمية كان سلبيا ، وعادة ما كان له آثار تمزيقية ، لقد فشل الاتحاد الاشتراكى السودانى — منذ انشائه فى عام ١٩٧٢ وادماجه فى دستور عام ١٩٧٣ كتنظيم سياسى واحد فى تحقيق هدفه المعلن وهو تخطى الفجوة بين الحاكم والمحكوم .

وقد فرضت وظيفة الاتحاد الاشتراكى الاقليمية دورا اشرافيا متزايدا للمركز على الاقاليم ، ومن هذا المنطلق أصبح أداة فى يد نميرى ليستحوذ على السلطة السياسية ، وحيث ثار الجدل فى الشمال حول التقسيم الى أقاليم فقد تم ايضاح مزايا نشر السلطة ، فحجم الدولة وبينها الأساسية المتخلفة جعلت من الضرورى وجود حكم فعال وايجابى، ونشر السلطة يعيد الحكومة الى الشعب ، ومن ثم يشبع الطموحات المحلية .

وكانت أكثر الافتراضات تفاؤلا : أن الحكومة الاقليمية والمحلية والتي تنقسم بالمشاركة سوف تساعد على اضاء الطابع الديمقراطى على العملية السياسية فى البلاد ككل .

ان المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نشر السلطة كانت مبادئ مرغوبا فيها بشك ، واضح ، الا أن السؤال الأساسى الذى طرح نفسه كان : ما اذا كان السودان مستعدا لمثل هذا النظام ؟ ، بل أبعد من ذلك ما اذا كانت الظروف السائدة سوف تسمح بوجوده من الناحية الاقتصادية والسياسية ؟ ، وفى الواقع فان العوامل هى التى تحوّل دونه ، ففى جو تسوده مشكلات اقتصادية مستعصية وأزمات سياسية عديدة ، ويتفشى فيه عدم الرضا وعدم الاستقرار الشعبى ، فإن المنهج الانتشارى

يكون بمثابة العامل الذى ينسحل الاتجاهات الانفصالية فى أجزاء البلاد المختلفة أكثر من أنه يعمل على اخمادها *

ومن وجهة نظر الكثيرين من المتعلمين السودانيين فإن دوافع النظام من أجل إقامة حكومة اقليمية كان مشكوكا فيها *

ففى بعض الأحيان ، نظر اليها باعتبارها مجرد طريق لتكريس النظام الرئاسى ، وتخليص الخرطوم من مشكلات السياسة الحزبية وجعل الاقاليم قابلة ومذعنه للوضع القائم *

وهناك مصدر آخر للتناقض ، فاقترح إقامة حكومة اقليمية فى الشمال زاد من تعقيد العلاقات بين الشمال والجنوب والتى هى أصلا علاقات تتسم بالاضطراب ، فمن وجهه نظر جنوبية فإن المحاولة كحل لانشاء نظم اقليمية فى الشمال هى من أجل التقليل من الفجوة على الأقل نظريا — بين الشمال والجنوب — بل أكثر من ذلك فإن الجنوبيين وبعد أن رأوا اقليمهم قد انحسر الى السدس كان عليهم أن يقبلوا بمرارة إعادة التقسيم للجنوب نفسه الى ثلاثة أقاليم *

وبالإضافة الى ما سبق الإشارة انيه من غرابة الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الطبيعه البرلمانية للحكومة الاقليمية فى الجنوب والطبيعة الرئاسية للدستور القومى فإن اتفاقيه عام ١٩٨٢ للحكومة الاقليمية خلقت نظاما اقليميا شبه برلمانية فى الشمال ، وكان الاتجاه العام مع ذلك فى الواقع هو تخريس السلطة الرئاسية داخل هيكل سياسى — ولكنه ليس فيدراليا — مصوص عليه فى الدستور *

لقد كان أسلوب نميرى لصنع القرار القائم على الفردية يوحى بأنه يدرك عملية نشر السلطة — التى أنشأها — باعتبارها نظاما فيدراليا مع وجود رئاسة ذات سلطات كاملة ، لقد كان هناك تناقض أكثر من مجرد الترتيبات الدستورية والتناقضات الموروثة *

لقد كانت الرئاسة الاستبدادية هي العنصر الوحيد المتماصك في النظام السياسي المتباين الذي خلقته هذه الرئاسة ، والذي يتسم بانتباين من داخله ، وكانت في نفس الوقت العنصر المؤدى الى زعزعة الاستقرار بهذا النظام ، وكان ذلك واضحا في طبيعة العلاقة بين نميري و"جنوب والتي اتسمت بالازدواجية ، فلفترة جديرة بالاعتبار حظى نميري بشعبية في الجنوب فاقت شعبيه أى زعيم محلى ، وأعطت الأمل فى مستقبل أفضل ، ولكن ومنذ البداية فان مشكلة بناء الجنوب بسكل عام عقدتها النسكوك المتبادلة ، والميراث المتبقى من التاريخ الطويل للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وقد خلقت المهمة الفاشلة - لاستيعاب قوات المتمردين فى الجيش النظامى واعادة توطين اللاجئين بلا شك - حلفاء وسوء فهم *

وبدأت عليه الاصلاح فقط حين أقيمت أول انتخابات للمجلس الشعبى الاقليمى عام ١٩٧٣ ، فقد اختار نميري من جديد حليفه الجنوبى - أبل ألىر نائب الرئيس - لرئاسته المجلس التنفيذى العالى حتى قبل ان يسرع المجلس الاقليمى فى الاحتيار ، وفقد وضعت تلك الخطوه من جانب نميري سابقه لتدخل الرئيس والذي كان يمتصه اعتداء حطير ، وأدى الى عدم استقرار فى داخل النظام الجنوبى الذى - ورغم أنه اتسم بالبداية والتسوينس - كان لا يزال يعمل *

ومن وجهة نظر الرئيس فان هذه التدخلات كانت حتمية من أجل تجنب المواجهات التمزيقية ، واحباط بعض التطورات التى من شأنها احداث كارثة فى الجنوب ، أو بمعنى آخر فقد كان يجب انقاذ الجنوب من نفسه ، وكما علق أحد الزعماء الجنوبيين : « لقد بقى الجنوب على قيد الحياة ولكن تحجيم المؤسسات قد أتم محو وجودها تماما » *

وكان لابد من أن تكون هناك لحظة ما لا يستطيع بعدها الجنوب

تحمل مثل هذه القيود ، لحظة تدفع بالجنوبيين أنفسهم الى نفس المواجهة التمييزية التي كانوا يعملون على تجنبها .

ويمكن بالأساس ارجاع عدم الاستقرار السياسى المزمع فى الجنوب الى الفشل فى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد عاق بعض التضارب فى الاختصاصات عمل كل من المجلس التنفيذى العالى والمجلس الشعبى الاقليمى ، ذلك التضارب الذى ينبع أساسا من الخلط الهيكلى فى مؤسسات النظام الاقليمى ، لكن العملية السياسية تفاقمت بسبب الاضطرابات والتوترات القبلية ، وعدم الرضا والاحباط الناتج عن الخطوات البطيئة فى التنمية الاقتصادية ، وكان الشعور العام « أن الوعود التى اتخذت فى وقت اتفاقية أديس أبابا لم تتحقق ، وأن الحكومة الاقليمية لا تناضل بالقدر الكافى لانتزاع تنازلات أكبر من الشمال ، وكانت احدى المشكلات الأساسية هى الانقسامات الحادة بين الجماعات السياسية فى الجنوب ، فبينما مال الزعماء الجنوبيون للاتفاق فيما بينهم حول اتجاهاتهم المبدئية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال ، فقد اختلفوا بشكل خطير فيما بينهم حول التفاصيل . وقد خلقت المواجهة مع الشمال هدفا مشتركا وموحدا ، الا أن المصالحة والحكم الذاتى الاقليمى بعثت من جديد الاتهامات المتبادلة بين الجنوبيين ، ويرجع ظهور الانقسامات والتوتر من جديد بشكل أكبر الى التنافس الشخصى والعداوات القبلية ، فالاختلافات بين جوزيف لاجو وأبل أليير كانت اختلافات قائمة على أساس شخصى وقبلى وليس سياسى أو أيولوجى .

وهناك بعد آخر سلبى فيما يتعلق بالقادة الجنوبيين . وهو أنهم بدلا من استغلال وضعهم فى الجنوب من أجل التأثير والانخراط فى القضايا القومية فقد تصرف الساسة الجنوبيون وكأن هذه القضايا ذات أهمية ثانوية بالنسبة لصراعهم على السلطة فى السياسة الاقليمية ، وقد بدأ الساسة الجنوبيون يفضلون الاشتراك فى الانتخابات الاقليمية للوصول

للمجلس السعبي الاقليمي عن المجلس التسعبي القومي ، ورغم أن هذه الظاهرة في حد ذاتها لم تكن ظاهرة صحية فإن تفضيل الهوية الاقليمية بات ذا نتائج سلبية على العلاقات بين الشمال والجنوب •

ان وجودا جنوبيا ذا تطلعات قومية أو صوت جنوبي في القضايا القومية ربما لم يكن ليغير من مجريات الأحداث ، ولكنه كان على الأقل سيحيي العملية السياسية ويعطى انسارة لاهتمام الجنوب بالقضايا القومية ، ومن ثم ربما يضع قييدا من نوع ما على بعض القرارات القومية التي يكون للحكومة المركزية فيها اليد العليا •

وعلى العكس من ذلك فقد كان الدور ذو التأثير الأكبر الذي لعبه الجنوب في السياسة القومية هو النهوض لمساندة نميري أثناء التحديات العديدة التي واجهت حكمه من جانب قوى المعارضة الشمالية ، ومن ثم وفي هذا السباق الذي يدعو للدهشة أصبح الجنوب بمثابة « سياسة إعادة التأمين » بالنسبة لنميري ، بل في الواقع أداة لبقاء هذا النظام على وجه التحديد •

وحين بدأ الجنوب نفسه يدس بوطاة السلطوية شعر المثقفون والزعماء الجنوبيون أنهم خدعوا من جانب الشمال ، وبدت ملامح جديدة للانقسام الذي يصعب تخليه بين « الشمال العربي والجنوب الافريقي » ، لقد تمثل الفشل الحقيقي للزعماء الجنوبيين في عجزهم عن تقديم برامج لسياسة بديلة مما حرم جماهيرهم من أى خيار سياسى حقيقى ، فان انسغالهم المتزايد بالسياسة الاقليمية حرم الجنوب من أى تأثير ذي أهمية في القضايا القومية التي تعنيه بالدرجة الأولى ، وكان نتيجة ذلك أن أصبح الاقليم الجنوبى عرضة للاحتكار من جانب المركز •

لقد أدى هذا الفشل بشكل خاص الى الفردية والقبلية على المستوى الاقليمي ، وهذا بدوره أدى الى الفردية في عملية صنع القرار

على المستوى القومى عن طريق منح نميرى المبررات والسلطة للتدخل فى السياسة الجنوبية •

كل ذلك كان من شأنه زيادة التفكك الفعلى فى نظم الحكومة الاقليمية التى أسستها اتفاقية أديس أبابا •

لقد كانت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ هى التسوية الوحيدة فى تاريخ الحرب الأهلية الحديثة ، وبموجب الاتفاقية كان للجنوب أن يمارس حكما ذاتيا مع وجود درجة معقولة من العلاقات القائمة على المؤسسات والحرية النسبية •

ولفترة ما أصبح الجنوب — فى غياب الانفتاح السياسى فى الشمال — هو العصب المكشوف للبلاد •

الا أن قادة الجنوب أثبتوا عجزهم عن استغلال الموقف ، فقد فشلت عودة الحياة السياسية النشطة للجنوب فى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والاقليمية ، وتميزت السياسة الجنوبية بالطموح الشخصى والعداوات بين الجماعات وكل ما يصاحب ذلك من عناصر طائفية وحزبية ممزقة •

لقد كانت مساندة القبائل الأصغر لاقتراح تقسيم الجنوب الى أقاليم (للتخلص من هيمنة الدنكا) متالا لطغيان الانتماءات والدوافع القبلية على الوعى والهوية الاقليمية الأوسع التى تبلورت أثناء الصراع الطويل ضد الحكومات فى الشمال •

وقد ازدادت الحالة سوءا مع التدخلات المتكررة للحكومة المركزية فى الشؤون الاقليمية ، تلك التدخلات التى زعم القائمون عليها أنها من أجل تصحيح الوضع غير المستقر فى الجنوب •

لقد نتج عن هذه التدخلات بالأساس زعزعة استقرار التجربة الجنوبية في الحكومة الاقليمية وتحجيمها على المستوى السياسى والمؤسسى على حد سواء .

لقد كان الأثر التراكمى هو مضاعفة القيود في العلاقات بين الشمال والجنوب ، وزيادة الانقسام بين الاقليمين ، الأمر الذى أدى بدوره الى استدعاء تدخل مركزى تحكمى جديد وعلى نحو متزايد .

لقد كاد توازن القوى الهش أن يسقط كلية من خلال قراراتين : — مد التقسيمات الاقليمية الى الشمال ، واعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم ، ومن منطلق المشاركة الشعبية كان خلق حكومات اقليمية في الشمال يعنى القليل .

ورغم أن النظام قد أدى طقوس الانتخابات الاقليمية فقد نظر كثير من السودانيين لذلك على أنه يتسم بنفس سمات الاستفتاءات الدورية التى تعطى الرئيس — بشكل ثابت لا يتغير ٩٩٪ من أصوات الشعب — لقد عبرت العملية ككل بشكل مسرحى عن حقيقة أن « نشر السلطة » الحقيقية لا يمكن أن يفرضه أمر أو قرار رئاسى ، ان ما نتج عن ذلك تشويش سياسى فيما يتصل بالطبيعة المحدودة للحكومة الاقليمية يمكن أن يؤثر على المفاهيم الشعبية لتوزيع السلطة ويشوهها ، وبالتأكيد فان الاحباط والشكوك داخل المجتمع السودانى خاصة بين المثقفين كانت قد وصلت الى مرحلة يجب معها النقاش العنيف حول قضية نشر السلطة وليس مجرد الدفاع عنها .

● اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ :

« القانون الأساسى لتنظيم الحكم الذاتى الاقليمى في المديرىات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية » .

تمشيا مع أحكام دستور جمهورية السودان الديمقراطية ، وتحقيقا للبيان البارز لثورة مايو عام ١٩٦٩ الذى يمنح المديريات الجنوبية للسودان حكما ذاتيا اقليميا داخل اطار السودان الاشتراكى المتحد ، وانسجاما مع مبدأ ثورة مايو بأن يشارك وينصرف الشعب السودانى بفاعلية على النظام اللامركزى لحكومة بلادهم ، فقد سن القانون التالى :

(مادة ١) يسمى هذا القانون « قانون الحكم الذاتى فى المديريات الجنوبية » ويصبح سارى المفعول فى فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتفاقية أديس أبابا •

(مادة ٢) يصدر هذا القانون باعتباره قانونا أصليا لا يجوز تعديله الا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب ، وموافقة ثلثى مواطنى اقليم جنوب السودان فى استفتاء عام يجرى فى المديريات الجنوبية الثلاث للسودان •

الفصل الثانى : التعريفات

(مادة ٣)

(٣ - ١) « الدستور » يتسرى الى النظام الجمهورى رقم ٥ أو أى قانون أساسى آخر يحل محله أو يعدله •

(٣ - ٢) « الرئيس » يقصد به رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

(٣ - ٣) « المديريات الجنوبية للسودان » يقصد بها مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل بحدودها كما كانت عليه فى الأول من يناير عام ١٩٥٦ ، وأى مناطق أخرى تعتبر ثقافيا وجغرافيا جزءا من المركب الجنوبى على نحو ما قد يتقرر عن طريق الاستفتاء •

(٣ - ٤) « المجلس الشعبى الاقليمى » يقصد به الهيئة التشريعية لمنطقة الجنوب السودانى •

(م ٢٦ - ج ٢)

(٣ - ٥) « المجلس التنفيذي العالى » يشير الى المجلس التنفيذي المعين من قبل الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذي العالى .

وتشرف هذه الهيئة على ادارة وتوجيه الشؤون العامة فى المنطقة الجنوبية للسودان .

(٣ - ٦) « رئيس المجلس التنفيذي العالى » يقصد به الشخص المعين من قبل الرئيس بناء على توصية المجلس الشعبى الاقليمى ، ويؤول اليه مهمة توجيه الأفرع التنفيذية المسؤولة عن ادارة المديريات الجنوبية والاشراف عليها .

(٣ - ٧) « مجلس الشعب القومى » ويقصد به المجلس التشريعى القومى الممثل للشعب السودانى وفقا لبنود الدستور .

(٣ - ٨) « السودانى » ويعنى به أى مواطن سودانى ، كما هو مصدد فى قانون الجنسية السودانية للعام ١٩٥٧ ، وأى تعديلات أخرى طرأت عليه .

الفصل الثالث

(مادة - ٤) تشكل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل كما هو مصدد فى (المادة ٢ - ٣) منطقة حكم ذاتى داخل اطار جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعرف باسم المنطقة الجنوبية .

(مادة - ٦) العربية هى اللغة الرسمية للسودان والانجليزية هى اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية دون المساس باستخدام أى لغة أو لغات أخرى قد تخدم الضرورة العملية لتأدية الوظائف الادارية والتنفيذية فى المنطقة على نحو كفاء وسريع .

الفصل الرابع

(مادة ٧) لا يجوز لمجلس الشعب الاقليمي أو المجلس التنفيذي العالي اصدار تشريعات أو ممارسة أى سلطات على المسائل ذات الطبيعة القومية وهي :

- (١) الدفاع القومى .
- (٢) الشئون الخارجية .
- (٣) العملة والنقد .
- (٤) النقل النهري والجوى الاقليمي الداخلى .
- (٥) الرسوم الجمركية والتجارة الخارجية باستثناء تجارة الحدود وبلغ معينة يجوز للحكومة الاقليمية تخصيصها بتصديق من الحكومة المركزية .
- (٦) الجنسية والهجرة .
- (٧) التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- (٨) التخطيط التعليمى .
- (٩) المراجع العامة .

الفصل الخامس : الهيئة التشريعية

(مادة ٨) يمارس التشريع الاقليمي فى المنطقة الجنوبية بواسطة مجلس الشعب الاقليمي المنتخب من قبل المواطنين السودانيين المقيمين فى المنطقة الجنوبية ، ويحدد القانون تكوين وشروط عضوية المجلس .

(مادة ٩) ينتخب أعضاء مجلس الشعب الاقليمي عن طريق الاقتراع السبرى المباشر .

(مادة ١٠)

(١٠ - ١) يجوز للرئيس تعيين عدد اضافى فى مجلس الشعب الاقليمي الأول نظرا لعدم موامعة الظروف لاجراء الانتخابات وفقا

لما هو منصوص عليه في (المادة ٩) على ألا يتجاوز الأعضاء
المعينون ربع أعضاء المجلس .

(١٠ - ٢) ينظم مجلس الشعب الاقليمي أعماله وفقا لقواعد
الاجراءات الموضوعة من قبل المجلس التشريعي المذكور أثناء جلسته
الأولى .

(١٠ - ٣) ينتخب المجلس الشعبي الاقليمي أحد أعضائه لتؤول
اليه رئاسة المجلس ، على أن يرأس الجلسة الأولى الرئيس المؤقت للمجلس
التنفيذي المالي .

(مادة - ١١) يسن مجلس الشعب الاقليمي القوانين الخاصة
بالحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والادارة الكفاء وتطوير المنطقة
الجنوبية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة في النواحي
التالية :

(١) تعزيز الموارد المالية الاقليمية والاستفادة منها لأجل التنمية
وادارة المنطقة الجنوبية .

(٢) سن القوانين بالاستناد الى العرف والقانون التقليدي داخل
اطار القانون القومي .

(٣) انشاء السجون والمؤسسات الاصلاحية وصيانتها وادارتها .

(٤) انشاء المدارس العامة على كافة المستويات وصيانتها وادارتها
وفقا لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية .

(٥) تطوير اللغات والثقافات المحلية .

(٦) تخطيط القرى والمدن وتشبيد الطرق وفقا للخطط والبرامج
القومية .

- (٧) إنشاء المستشفيات العامة وصيانتها وإدارتها .
- (٨) دعم التجارة وإقامة صناعات محلية وأسواق وتشكيل مجتمعات محلية .
- (٩) إدارة الخدمات الصحية والبيئية ، والعناية بالأهوية ورفاهية الطفل ، والإشراف على الأسواق ، ومكافحة الأمراض الوبائية ، وتدريب المتعاونين الصحيين ، وإقامة المستوصفات ومراكز الإسعاف .
- (١٠) دعم الثروة الحيوانية ، ومكافحة الأوبئة ، وتحسين التجارة والإنتاج الحيواني .
- (١١) إقامة حدائق الحيوانات والمتاحف والمعارض الثقافية .
- (١٢) التمديد والتفتيش دون المساس بحق الحكومة المركزية في حانة اكتشاف غاز طبيعي ومعادن .
- (١٣) التجنيد بغرض تنظيم وإدارة الشرطة وخدمات السجون وفعلا للسياسة العامة .
- (١٤) تطوير وحماية واستغلال الغابات والمحاصيل ومراعى الماشية وفعلا للقوانين القومية .
- (١٥) دعم وتشجيع برامج المساعدات الذاتية .
- (١٦) كلفة المسائل الأخرى المفوضة من قبل الرئيس أو مجلس الشعب القومى لإصدار تشريعات بشأنها .
- (مادة - ١٢) يطلب مجلس الشعب القومى الحقائق والمعلومات الخاصة بتشجير الإدارة فى الإقليم الجنوبى .

(مادة - ١٣)

(١٣ - ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي - وبأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ولأسباب خاصة تتعلق بالمصلحة العامة - أن يطلب من الرئيس تغيير الرئيس أو أى عضو آخر فى المجلس التنفيذى العالى ، ويتعين على الرئيس الموافقة على مثل هذا الطلب .

(١٣ - ٢) فى حالة خلو منصب رئيس المجلس التنفيذى العالى بسبب الاستقالة أو التغيير فإن المجلس بأكمله يعتبر فى حكم المستقيل تلقائيا .

(المادة ١٤) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي بأغلبية الثلثين أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان أى قانون نظرا لأنه - من وجهة نظر الأعضاء - له آثار عكسية على رفاهية ومصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، وإذا اعتقد الرئيس ملائمة هذا الطلب فيجوز له الموافقة عليه .

(المادة ١٥)

(١٥ - ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمي بأغلبية أعضائه أن يطلب من الرئيس سحب أى مشروع قانون معروض على مجلس الشعب القومى . لأنه من وجهة نظره له آثار عكسية على رفاهية وحقوق أو مصالح مواطنى المنطقة الجنوبية . وذلك الى حين ابلاغ وجهات نظر مجلس الشعب الاقليمي .

(١٥ - ٢) فى حالة قبول الرئيس مثل هذا الطلب يعرض مجلس الشعب الاقليمي وجهات نظره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قبول الطلب .

(١٥ - ٣) يبلغ الرئيس وجهات النظر تلك الى مجلس الشعب القومى الى جانب ملاحظاته الذاتية فى حالة ما اذا رأى ذلك ضروريا .

(المادة ١٦) يبلغ مجلس الشعب القومى كافة مشاريع القوانين والقوانين الى مجلس الشعب الاقليمى لاعلامه بها ، ويسلك مجلس الشعب منحنى مماثلا .

الفصل السادس : السلطة التنفيذية

(المادة ١٧) تؤول السلطة التنفيذية الاقليمية الى المجلس التنفيذى العالى الذى يتصرف بالنيابة عن الرئيس .

(المادة ١٨) يحدد المجلس التنفيذى العالى واجبات الادارات المتنوعة فى المنطقة الجنوبية باستثناء المسائل المتعلقة بادارات الحكومة المركزية شأنها تتطلب تصديق الرئيس .

(المادة ١٩) يقسم الرئيس بتعيين رئيس المجلس التنفيذى العالى واستبداله بناء على توصية مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة ٢٠) يتسكن المجلس التنفيذى العالى من أعضاء يتم تعيينهم واستبدالهم عن طريق الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذى العالى .

(المادة ٢١) رئيس المجلس التنفيذى العالى وأعضاؤه مسئولون أمام الرئيس ومجلس الشعب الاقليمى عن كفاءة الادارة فى المنطقة الجنوبية ويؤدون اليمين أمام الرئيس .

(المادة ٢٢) يجوز للرئيس وأعضاء المجلس التنفيذى العالى حضور اجتماعات مجلس الشعب الاقليمى ، ويشاركون فى مداولاته بدون أن يكون لهم حق التصويت الا اذا كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة ٢٣) ينظم الرئيس من وقت لآخر العلاقة بين المجلس التنفيذى العالى والوزراء المركزيين .

(المادة ٢٤) يجوز للمجلس التنفيذى العالى أن يأخذ المبادرة بقوانين لإنشاء خدمة عامة اقليمية . وتحدد هذه القوانين شروط وبنود الخدمة العامة الاقليمية .

الفصل السابع : الموارد المالية

(المادة ٢٥) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى فرض رسوم وضرائب اقليمية الى جانب الرسوم والضرائب القومية والمحلية . ويجوز له أيضا اصدار التشريعات والأوامر لضمان جباية كافة الأموال العامة على مختلف المستويات .

(١) تشمل مصادر دخل المنطقة الجنوبية الآتى :

١ - الضرائب الاقليمية المباشرة وغير المباشرة .

٢ - اسهامات مجالس الشعب الحثومية المحلية .

٣ - دخل المشروعات الزراعيه والصناعية والتجارية فى المنطقة وفقا للخطبة القومية .

٤ - الاعتمادات المالية المصوت عليها من قبل مجلس الشعب القومى تمشيا مع متطلبات المنطقة .

٥ - الاعتمادات المالية المخصصة من الخزانة القومية لاجل توفير الخدمات .

٦ - موازنه التنمية الخاصة بالجنوب والمعروضه بواسطة المجلس الشعبى الاقليمى بغرض التعجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة الجنوبية وفقا لما هو منصوص عليه فى اعلان ٩ يونيو ١٩٦٨ .

٧ - أى موارد أخرى .

(ب) يعد المجلس التنفيذي العالى الموازنة لمقابلة نفقات الخدمات الاقليمية والأمن والتنمية تمثييا مع الخطط والبرامج الاقليمية وتعرض الموازنة على مجلس الشعب الاقليمى للتصديق عليها *

الفصل الثامن : أحكام أخرى

(المادة ٢٧)

(٢٧ - ١) يشكل مواطنو المنطقة الجنوبية نسبة من مجموع قوات الشعب المسلحة * وذلك بأعداد تناسب الحجم السكانى لاقليم الجنوب *

(٢٧ - ٢) يتعين أن يسيطر الرئيس على استخدام القوات المسلحة الشعبية داخل وخارج اطار الدفاع القومى بناء على نصيحة رئيس المجلس التنفيذى العالى *

(٢٧ - ٣) تدرج الترتيبات المؤقتة لأجل تشكيل القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية فى بروتوكول الترتيبات المؤقتة *

(المادة ٢٨) يجوز للرئيس الاعتراض على أى مشروع قانون يراه يتعارض مع أحكام الدستور القومى ، ويجوز لمجلس الشعب الاقليمى بعد تلقى وجهات نظر الرئيس اعادة تقديم مشروع القانون *

(المادة ٢٩) يجوز للرئيس واعضاء المجلس التنفيذى العالى المبادرة باقتراح مشروعات قوانين فى مجلس الشعب الاقليمى *

(المادة ٣٠) يجوز لأى عضو فى مجلس الشعب الاقليمى المبادرة بعرض مشروع أى قانون باستثناء مناصح القوانين المالية التى لا يجوز عرضها بدون ائصار كاف من رئيس المجلس التنفيذى العالى *

(المادة ٣١) يجاهد مجلس الشعب الاقليمى من أجل دعم وحدة السودان واحترام روح الدستور القومى *

(المادة ٣٢) يكفل لكافة المواطنين حرية التحرك داخل وخارج المنطقة الجنوبية باستثناء الحظر والقيود على التحرك الذي قد يفرض على مواطن بعينه أو مجموعة من المواطنين لأسباب تتعلق بالصحة العامة والنظام .

(المادة ٣٣)

(٣٣ - ١) يكفل لكافة المواطنين المقيمين في المنطقة الجنوبية فرصا متساوية في التعليم والتوظيف والتجارة وممارسة أى منه .

(٣٣ - ٢) لا يجوز لأى قانون أن يكون له تأثيرات عكسية على حقوق المواطنين المذكورة في العنصر السابق على أساس العرق والأصل القبلى والديانة ومكان الميلاد والجنس .

(المادة ٣٤) « جنوبا » هى عاصمة المنطقة الجنوبية ومركز الهيئة التشريعية والتنفيذية والاقليمية .

ملحق (١)

الحقوق والحريات الأساسية

يتعين على دستور جمهورية السودان الديمقراطية أن يكفل الاتى :

- ١ - حظر حرمان المواطن من مواطنته .
- ٢ - مساواة المواطنين .

(١ - ٢) للمواطنين كافة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومى ، والميلاد ، واللغة ، والوضع الاجتماعى أو الاقتصادى .

(٢ - ٢) كافة الأشخاص متساوون أمام المحاكم القانونية ، ولهم

الحق فى اقامة الدعاوى القانونية ، لأجل رفع أى ظلم واعلان أى
حق ، فى جلسة علنية بدون تأجيل يلحق الضرر بمصالحهم •

٣ - الحرية الشخصية •

(١ - ٣) المسئولية الجزائية فردية ، ويحظر أى نوع من العقوبة
الجماعية •

(٢ - ٣) يفترض أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته •

(٣ - ٣) يحظر العقوبة والتسريع الجزائى بأثر رجعى •

(٣ - ٤) يكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه شخصيا أو عن طريق
وكيل •

(٣ - ٥) لا يجوز القبض أو الاحتجاز أو السجن لأى شخص
باستثناء لما هو منصوص عليه فى القانون • ولا يجوز بقاء أى شخص
رهن الحبس أو الاحتجاز لمدة تزيد على أربعة وعشرين ساعة بدون أمر
قضائى •

(٣ - ٦) لا يجوز تعريض أى شخص لأساليب الاغراء والترهيب
والتعذيب لأجل انتزاع الدليل منه سواء كان فى صالحه أو ضده
أو ضد أى شخص آخر ، كما لا يجوز انزال عقوبة اذلالية على
أى شخص مدان •

٤ - حرية الدين والضمير •

(٤ - ١) يتمتع كل شخص بحرية الاعتقاد الدينى والضمير ، وله
حق ممارستهم سرا أو علنا ، واقامة المؤسسات الدينية على أن تخضع
لقيود معقولة لصالح المبادئ الاخلاقية والصحة والنظام وفقا لما هو
منصوص عليه فى القانون •

(٤ - ٢) يكفل للآباء والأوصياء حق تعليم أطفالهم والذين تحت رعايتهم تمشياً مع اختيارهم *

٥ - حماية العمال *

(٥ - ١) يحظر أى نوع من العمل الإلزامى أو الإجبارى باستثناء الأمر به فى حالة الضرورة المدنية أو العسكرية أو تطبيقاً لعقوبة جزائية ينص عليها القانون *

(٥ - ٢) يكفل حق الأجر المتساوى للعمل المتماثل *

٦ - يكفل حرية الأقلية فى استخدام لغاتها وتطوير ثقافتها *

ملحق (ب)

« مسودة القانون المحلى حول بنود الدخل والمنح المقدمة من الحكومة المركزية للأقليم الجنوبى » *

١ - الأرباح المتراكمة لدى الحكومة المركزية والناجمة عن تصدير منتجات الاقليم الجنوبى *

٢ - ضريبة الأرباح التجارية للأقليم الجنوبى والمدرجة فى السجل المركزى لوزارة المالية *

٣ - الرسوم المفروضة على المشروبات الكحولية والروحية المستهلكة فى الاقليم الجنوبى *

٤ - أرباح السكر المستهلك فى الاقليم الجنوبى *

٥ - الضرائب المفروضة على منتجات غابات الاقليم الجنوبى *

٦ - الضرائب المفروضة على أوراق الدخان والمسجائر *

٧ - الضرائب والرسوم المفروضة على مشاريع الحكومة المحلية والمركزية (خمسة في المائة من اجمالي أرباح المصانع والمجتمعات التعاونية والمشروعات الزراعية ودور العرض السينمائي) •

٨ - الدخل الناتج عن أنشطة الحكومة المركزية في الاقليم الجنوبي بشرط أن يتحمل الاقليم الجنوبي نفقات الصيانة • على سبيل المثال دخل مكتب البريد ، ومبيعات الأراضي ، وبيع النماذج والمستندات ، ورسوم الطوابع ، وأي بند آخر يتم تحديده من حين الى آخر •

٩ - التراخيص باستثناء تلك التي تمنح في مرسوم الحكومة المحلية •

١٠ - ضريبة التنمية الخاصة التي تدفع من قبل المقيمين في الاقليم الجنوبي ويحدد مجلس الشعب الاقليمي معدلها •

١١ - ضريبة الشركات المفروضة على أى مصنع أو مشروع زراعي مقام في الاقليم الجنوبي ، ولكن لا يدار بواسطة الحكومة الاقليمية (٥ ٪ من التكلفة المبدئية) •

١٢ - اسهامات الحكومة المركزية لأجل تشجيع الانشاء والتنمية لكل مشروع زراعي ومشروع صناعي ومشروع تجاري (٢٠ ٪) من التكلفة المبدئية •

١٣ - تتلقى مشاريع الخدمة الاجتماعية الجديدة - التي يتم اقامتها عن طريق الاقليم أو أى من وحداته الحكومية المحلية والتي يخصص لها اعتمادات مالية - المنح من وزارة المالية على النحو التالي:

مؤسسات التعليم : ٢٠ ٪ من النفقات •

القنوات وشتى الطرق والكبارى : ٢٥ ٪ من النفقات •

الترفيه الاجتماعى : ١٥ ٪ من النفقات •

— مشاريع الجاذب السياحي : ٢٥٪ من النفقات •

— منح لأجل التعليم الجامعى وما بعد المرحلة الثانوية : داخل السودان ٢٠٪ من المنح ، خارج السودان ٣٠٪ من المنح •

الاسهام لأجل البحث والتقدم العلمى والأنشطة الثقافية : ٢٥٪ من النفقات •

١٤ — ضريبة الدخل المحصلة من الموظفين والمسؤولين العاملين فى الأقليم الجنوبى سواء فى الخدمة المدنية المحلية أو المركزية الى جانب العاملين فى الجيش والشرطة والسجون والهيئة القضائية والمؤسسات السياسية •

الاتفاق على وقف اطلاق النار فى المنطقة الجنوبية

(المادة — ١) يسرى هذا الاتفاق فى التاريخ والتوقيت المحددين للتصديق على اتفاق أديس أبابا •

(المادة — ٢) وضع نهاية لكافة العمليات العسكرية ، والأعمال المسلحة فى المنطقة الجنوبية ، ومن توقيت وتاريخ وقف اطلاق النار •

(المادة — ٣) تظل كافة القوات المتحاربة باقية فى المنطقة الواقعة تحت سيطرتها وقت وقف اطلاق النار •

(المادة — ٤) يوافق الطرفان على منع أى أعمال عنف سواء أكانت فردية أو جماعية ، ووقف أى أنشطة سرية مخالفة للنظام العام •

(المادة — ٥) يسمح بالتحركات الفردية لأعضاء كل من القسوتين المتحاربتين خارج المنطقة الخاضعة لسيطرتهم فقط اذا كان هؤلاء الأفراد غير مسلحين ، ومصرح لهم من قبل السلطات المعنية ، وينبغى أن تتجنب

خطط تمرکز القوات أى احتكاك بين قوات الجيش القومى والقوات
المتحاربة التابعة لحركة تحرير جنوب السودان *

(المادة - ٦) تشكيل (لجنة مشتركة) يؤول إليها تنفيذ كافة
الموضوعات المتعلقة بوقف إطلاق النار ، بما فى ذلك تعويض اللاجئين،
وتضم اللجنة المشتركة أعضاء من كافة الدول المتأخمة للمنطقة الجنوبية،
علاوة على ممثلين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجلس الكنائس
العالمى ، ومؤتمر الكنائس الأفريقى وكذلك مندوب الأمم المتحدة السامى
لللاجئين *

(المادة - ٧) تقترح اللجنة المشتركة كافة الاجراءات كى يتبناها
كلا الطرفين فى معالجة كل الأحداث بعد التحقيق الكامل على الفور *

(المادة - ٨) يمثل كل طرف فى « اللجنة المشتركة » بضابط واحد
رفع المستوى ، وخمسة أعضاء آخرين *

(المادة - ٩) « جوبا » هى مقر قيادة اللجنة المشتركة الى
جانب أفرع اقليمية فى جنوبا وملكال وواو *

(المادة - ١٠) تعين اللجنة المشتركة لجانا محلية فى المراكز
المتنوعة للمنطقة الجنوبية ، تضم عضوين من كل طرف *

بروتوكولات التنظيمات المؤقتة

الفصل الأول : التنظيمات الادارية المؤقتة

(المادة - ١) يعين رئيس جمهورية السودان الديمقراطية بالاستشارة مع حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكي السودانى فى المنطقة الجنوبية رئيس وأعضاء المجلس التنفيذى العالى المؤقت .

(المادة - ٢) يتألف المجلس التنفيذى العالى المؤقت من الرئيس والأعضاء الآخرين ذى المناصب الوزارية فى :

- (أ) المالية واتخطيط الاقتصادى .
- (ب) التعليم .
- (ج) الاعلام والثقافة والسياحة .
- (د) النقل والمواصلات .
- (هـ) الزراعة والانتاج الحيوانى والسمكى .
- (و) الصحة العامة .
- (ز) الادارة الاقليمية (الحكومه المحلية ، والشئون القانونية والشرطة والسجون) .
- (ح) الموارد الطبيعية الزيفية (استخدام الاراضى وامدادات المياه وزراعة الغابات والتعاونيات) .
- (ط) الاسكان والأشغال العامة والمنافع .
- (ي) الخدمات العامة والعمال .
- (ك) المعادن والصناعة والتجارة والامداد .

(المادة - ٣) ينشئ المجلس التنفيذى العالى وفقا للقوانين القومية خدمة مدنية اقليمية تخضع لتصديق مجلس الشعب الاقليمى .

(المادة - ٤) يحدد الرئيس بالاستشارة مع المجلس التنفيذي
العالي موعد انتخاب مجلس الشعب الاقليمى ، ويضع المجلس التنفيذي
العالي المؤقت ترتيبات اقامة مثل هذا المجلس *

(المادة - ٥) لتسهيل عملية التشغيل والتعيين فى كل من المؤسسات
الاقليمية والمركزية تجمع حركة تحرير جنوب السودان قوائم بأسماء
مواطنى المنطقة الجنوبية المقيمين خارج السودان لتقديمها الى وزارة
الخدمة العامة والاصلاح الادارى *

(المادة - ٦) يعهد الى المجلس التنفيذي العالي المؤقت ووزارة
الخدمة العامة والاصلاح الادارى توفير المخصصات المالية الضرورية
فى موازنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ لأجل تلك التعيينات *

(المادة - ٧) لا يجوز أن تتجاوز صلاحية المجلس التنفيذي العالي
المؤقت فترة ثمانية عشر شهرا *

الفصل الثانى : الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية

(المادة - ١) تظل تلك الترتيبات سارية المفعول لفترة خمس
سنوات قابلة للتعديل بواسطة الرئيس بناء على طلب رئيس المجلس
التنفيذي العالي بموجب موافقة مجلس الشعب الاقليمى *

(المادة - ٢) تتكون القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية
من المقسوة القومية المعروفة باسم « القيادة الجنوبية » وتضم اثنى عشر
الف ضابطا وجنديا من بينهم ستة آلاف من مواطنى الاقليم والستة آلاف
الأخرى من خارج الاقليم الجنوبى *

(المادة - ٣) يتحدد التجنيد وادماج المواطنين الجنوبيين داخل
(م ٢٧ - ج ٢)

القوات المشار اليها سلفا من قبل اللجنة العسكرية المشتركة آخذة فى حساباتها الانتشار المنفصل المبدئى للقوات بغرض تحقيق الاندماج فى القوات القومية بصورة سلسلة .

(المادة - ٤) تتألف « اللجنة العسكرية المشتركة » من ثلاثة ضباط عسكريين رفيعى المستوى لكل جانب ، وتتخذ قرارات اللجنة العسكرية المشتركة بالاجماع وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسائل المختلف حلولها على السلطات المعنية .

الفصل الثالث : العفو العام والترتيبات القضائية

(المادة - ١) لا يجوز رفع قضية أو اقامة دعوى قانونية أخرى مهما كانت مدنية أو جنائية ، ضد أى شخص فى أى محكمة قانونية ، لمحاسبتة على أى تصرف ارتكبه داخل أو خارج السودان منذ اليوم الثامن عشر من أغسطس عام ١٩٥٥ ، وذلك فى حالة اذا كان هذا الفعل أو المسألة ذات صلة بالتمرد والعصيان فى الاقليم الجنوبى .

(المادة - ٢) اذا أقيمت دعوى مدنية ذات صلة بالأفعال والمسائل المشار اليها فى (المادة - ١) قبل أو بعد تاريخ التصديق على اتفاق أديس أبابا فإنه ينبغى أن يحكم فى هذه الدعوى بالبراءة وتصبح لاغية وباطلة .

(المادة - ٣) يبرأ كافة الأشخاص الذين يقضون فترة عقوبة الحبس أو رهن الاحتجاز لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢ أو يطلق سراحهم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصديق على اتفاق أديس أبابا .

(المادة - ٤) تحتفظ « اللجنة المشتركة لوقف اطلاق النار » بسجل كافة المدنيين العائدين ، وهو السجل الذى يثبت أن كافة

الأشخاص المدرجة أسماؤهم قد رد اعتبارهم وفقاً لمحتوى هذا الاتفاق ، غير أن اللجنة قد تفوض هذه السلطة إلى البعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية في حالة وجود مواطنين من المنطقة الجنوبية يعيشون في الخارج ، وتنطبق عليهم بنود هذا الاتفاق •

(المادة - ٥) في حالة العائدين المسلحين ، أو المنتمين إلى القوات المتحاربة تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بسجل مماثل بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين ينبغي معاملتهم بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة - ٤ •

(المادة - ٦) بموجب بنود المادة المشار إليها سلفاً ، تنشئ محكمة خاصة ذات سلطات شبه قضائية لفحص وإقرار تلك الحالات التي تكون في تقدير السلطات لا ينبق عليها شروط العفو العام المحددة في المادة - ١ من هذا الاتفاق ، وتتألف المحكمة الخاصة من رئيس يتم تعيينه بواسطة رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، وأربعة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم عن طريق لجنة وقف إطلاق النار •

(المادة - ٧) تعرض الحالات المشار إليها في المادة - ٦ على المحكمة الخاصة بنساء على طلب وزير العدل •

(المادة - ٨) تظل بنود العفو العام المدرجة في هذا الاتفاق ، علاوة على سلطات المحكمة الخاصة سارية المفعول حتى ذلك الوقت الذي يقرر فيه الرئيس بالاستشارة مع اللجان المشار إليها في هذا الاتفاق أنهم قد أنجزوا وظائفهم •

الفصل الرابع : لجنة العودة والتوطين

١ - العودة :

(المادة - ١) تنشأ « لجنة خاصة » داخل الاقليم الجنوبي وخارجه فى حالة ما اذا تطلب الأمر ذلك ، يؤول اليها مسئولية اتخاذ كافة الاجراءات الادارية والاجراءات الأخرى الضرورية لاعادة خافسة مواطنى الاقليم الجنوبي الذين يقيمون فى الدول الأخرى وبصفة خاصة فى الدول المجاورة و « جنوبا » وهى مقر قيادة اللجنة .

(المادة - ٢) تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل « أحدهم يمثل الحكومة المركزية ، والآخر يمثل مكتب مندوب الامم المتحدة السامى للاجئين . والثالث يمثل الاقليم الجنوبي . ولنى تعمل تلك اللجان خارج السودان فانه ينبغي أن تضم ممثلا عن الحكومة الخفيفة بالاضافة الى ممثل الحكومة المركزية وهو سفير السودان أو مندوبه .

(المادة - ٣) يؤول الى السلطات الحدودية المختصة مسئولية السيطرة على عملية العودة فى المناطق الحدودية بالتعاون مع ممثلى لجنة التوطين .

(المادة - ٤) يتعين على لجنة العودة أن تعمل بصورة وبيقة مع لجنة الاغانة واعادة التوطين لضمان أن عمله وتوقيت عوده اللاجئين عبر الحدود قد تم التنسيق بشأنها بصورة شافية .

٢ - اعادة التوطين :

(المادة - ١) يتعين اقامة « اللجنة الخاصة للاغانة واعادة التوطين » بحيث تحضع لرئيس لمجلس التنفيذى العالى المؤقت . ومقر قيادتها فى جنوبا ، وفروعها الاقليمية فى جنوبا وملكال وواو ويؤول الى اللجنة وفروعها واى وحدات قد ترى اللجنة أنه من المناسب

اقامتها فى مواقع أخرى لتسهيل أنشطتها ، مسئولية التنسيق والتنفيذ لكافة خدمات الاغاثة ، والتخطيط المتعلق باعادة التوطين وتأهيل كلفة العائدين ، وهم على النحو التالى :

١ - اللاجئين من الدول المجاورة •

٢ - الأشخاص النازحون المقيمون فى المراكز الرئيسية للاقليم الجنوبى ، والأجزاء الأخرى من السودان •

٣ - الأشخاص النازحون من قوات أنيانيا المتبقية ومؤيدوهم فى الغابات •

٤ - الأيتام والمعوقين •

(المادة - ٢) بالرغم أن اعادة التوطين وتأهيل اللاجئين والأشخاص النازحين تعد من الوجة الادارية مسئولية الحكومة الاقليمية الا أن الظروف الحالية فى الاقليم الجنوبى تملى ضرورة تجميع جهود السودان بأسره والمنظمات الدولية لأجل تقديم المساعدة واعداء تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من جراء الصراع •

وتنسق السودان « لجنة اعادة التوطين والاغاثة » أنشطة وموارد المنظمات داخل السودان •

(المادة - ٣) ينبغى أن تكون الأولوية الأولى اعادة توطين الأشخاص النازحين داخل السودان وفقا للنظام التالى :

(أ) الأشخاص المقيمون حاليا فى المراكز المكتظة بالسكان فى الاقليم الجنوبى ، والأشخاص الراغبون فى العودة لمناطقهم وأوطانهم الأصلية •

(ب) الأشخاص العائدون من الغابات بما فيهم مؤيدو أنيانيا •

(ج) الأشخاص المعوقون والأيتام •

(المادة - ٤) ينبغي أن تعطى الأولوية الثانية الى العائدين من الدول المجاورة والدول الأخرى وفقاً للخطة المتفق عليها ، وتوفر هذه الخطة الآتى :

(أ) مراكز استقبال ملائمة مجهزة بتسهيلات لأجل الايواء واعداد الغذاء والأدوية والرعاية الطبية •

(ب) النقل الى قرى اعادة التوطين الدائمة او المواطنين الأصلية •
(ج) الأجهزة والمعدات •

(المادة - ٥) سوف تقوم « لجنة الاغاثة واعدادة التوطين بالآتى » :

(أ) مناشدة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة لشي تستمر فى تقديم مساعدتها للطلاب الذين يتلقون بالفعل دعمها وبصفة خاصة طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا حتى يتم وضع ترتيبات ملائمة لاعادتهم الى الوطن •

(ب) جمع المعلومات الكافية عن الطلبة والاسخاس المنحجيين الى المساعدة المالية من الحكومه السودانية •

(المادة - ٦) تقوم لجنة الاغاثة واعدادة التوطين بالاعداد لاجل تعليم كافة العائدين الذين تنتوا تعليمهم فى المدارس الأوليه •

وقسم هذا الاتفاق فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير فى السنة الميلادية الف وتسعمائه وانين وسبعين . فى مدينة أديس أبابا ، اثيوبيا ، بين حكومة جمهوريه السودان الديمقراطية من ناحية وحركة تحرير جنوب السودان من ناحية أخرى ، وسيصبح سارى المفعول فى التاريخ والساعة المحددين للتصديق عليه من قبل رئيس جمهوريه السودان الديمقراطية وقائد حركة تحرير جنوب السودان ، ويتعين التصديق عليه بواسطة القائدین المحدد اسمهما بالتشخص . او عن

طريق ممثليهم المفوضين من هذه المدينة ، أديس أبابا أثيوبيا فى الساعة
الثانية عشرة ظهرا فى اليوم الثانى عشر من شهر مارس فى السنة الميلادية
ألف وتسعمائة واثنين وسبعين •

واقراراً لما سبق ، - نحن ممثلو حكومة جمهورية السودان
الديمقراطية ، وممثلوا حركة تحرير جنوب السودان - نرفق توقيعاتنا
فى حضور ممثلك بجلالة امبراطور أثيوبيا ، وممثلى مجلس الكنائس العالمى
ومؤتمر كنائس أفريقيا ومجلس الكنائس السودانى •

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية :

١ - أبيل البير - وال كاي ، نائب الرئيس ووزير دولة لشئون
الجنوب •

٢ - د+ منصور خالد ، وزير الشؤون الخارجية •

٣ - د+ جعفر محمد على بخيت ، وزير الحكم المحلى •

٤ - الفريق محمد آل بغير أحمد ، وزير الداخلية •

٥ - عبد الرحمن عبد الله ، وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى •

٦ - العقيد ميرغنى سليمان •

٧ - الكولونيل كمال أبشار •

عن حركة تحرير جنوب السودان •

١ - أثيو فى موندورى جـوانزا ، رئيس الوفد •

٢ - د+ لورانس ول ول ، سكرتير الوفد •

٣ - مادينج دى جرانج ، المتحدث باسم الوفد •

٤ - الكولونيل فريدريك بريان مابوت ، الممثل العسكرى الخاص •

٥ - أوليفر باتالى البينو ، عضوا •

٦ - أنجيلو فاجيو مورجان ، عضوا •

٧ - ريف بول بوت ، عضوا •

٨ - جوب أديير دى جـوك ، عضوا •

الشمهود

- ١ - نابيبيلا كيفلى ، ممثل جلالة امبراطور أثيوبيا •
- ٢ - ليوبولدو نيليث ، ممثل مجلس الكنائس العالمى •
- ٣ - كودوو أنكراه ، ممثل مجلس الكنائس العالمى •
- ٤ - بورنجيس كار ، السكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا •
- ٥ - صموئيل أفى بوجو ، ممثل مجلس الكنائس السودانى •

« اعلان كوكا دام »

٢٤ مارس ١٩٨٦

البرنامج المقترح للعمل الوطنى

١ - على أساس خبرة السنوات الماضية المشكلة لفترة ما بعد الاستقلال ، وبالنظر الى الانجازات البطولية لشعبنا فى نضاله الجماهيرى السياسى والمسلح ضد مافسة أشكال الظلم والقمع والاستبداد ، وهو النضال الذى عبر عنه على مدار عقدين من خلال ثورتين عظيمتين •

ورفضا لكافة أشكال الديكتاتوريات • والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطى وانطلاقا من القناعة بأنه من الضرورى خلق « سودان جديد » يتمتع فيه كل مواطن سودانى بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود ، بالاضافة الى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية • أيضا السودان الجديد الذى سوف يكون متحررا من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التمييز والتفاوت •

وسعيا حقيقيا لوقف نزيف الدم الناتج عن الحرب فى السودان ووعيا تاما بأن العملية المؤدية الى تشكيل « السودان الجديد » سوف تبدأ بعقد المؤتمر الدستورى القومى •

وايماننا بأن المقترحات المعروضة والمطروحة من قبل حركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، تعد متطلبات ضرورية لعقد المؤتمر الدستورى المقترح ، وتشكل الأساس المتين لبدء مثل تلك العملية •

٢ - يوافق وفدا التجمع الوطنى للانقاذ القومى وحركة التحرير الشعبى السودانى - جيش التحرير الشعبى السودانى - وهما ما سوف نشير اليهما بعد ذلك باسم الجانبين - على أن المتطلبات الرئيسية التى سوف تهىء مناخا يقود الى عقد المؤتمر الدستورى المقترح هى :

(ا) اعلان كافة القوى السياسية والحكومة الحالية التزامهم بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس ما يدعى باسم مشكلة جنوب السودان ، وينبغى أن يكون ذلك وفقا لجدول الأعمال المتفق عليه فى هذا الاعلان •

(ب) رفع حالة الطوارئ •

(ج) إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ • وكافة القوانين الأخرى المقيدة للحريات •

(د) العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل فى عام ١٩٦٤ بادراج الحكومة الاقليمية ، وكل المسائل الأخرى كتلك التى سوف يتم التوصل الى اجماع رأى بشأنها من كافة القوى السياسية •

(هـ) إلغاء الاتفاقات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى والتى تمس السيادة الوطنية للسودان •

(و) السعى المستمر من كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف اطلاق النار •

٣ - تعتقد حركة التحرير الشعبى السودانى - جيش التحرير

الشعبى السودانى - بأن الالتزام العام من قبل كافة القوى السياسية والحكومة الحالية بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها ، وأن يحل محلها حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما فى ذلك جيش التحرير الشعبى السودانى - حركة التحرير الشعبى السودانى والقوات المسلحة - وفقا لما سوف يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر المقترح ، هو مطلب ضرورى لعقد المؤتمر الدستورى المقترح • وبناء على ذلك اتفق الجانبان على ارجاء الموضوع للمزيد من المناقشات فى المستقبل القريب •

٤ - اتفق الجانبان على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف يعقد تحت شعار السلام والعدالة والديمقراطية والمساواة ، علاوة على أن جدول أعمال المؤتمر المقترح سوف يتضمن التالى :

(١ - ٤)

- (أ) مشكلة القوميات •
- (ب) حقوق الانسان الأساسية •
- (ج) نظام الحكم •
- (د) مشكلة الديانة •
- (هـ) التنمية والتنمية غير المتوازنة •
- (و) الموارد الطبيعية •
- (ز) القوات النظامية وانترتبيات الأمانة •
- (ح) المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الاعلام الجماهيرى •
- (ط) السياسة الخارجية •

(٤ - ٢) وافق الجانبان على أن جدول الأعمال السابق لا يعنى الشمول بأى حال من الأحوال •

٥ - يتفق الجانبان مؤقتا على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف

يعقد فى الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو عام ١٩٨٦ على ان يسبقه اجتماعات تمهيدية ، وأن المؤتمر سيعقد من حيث الواقع بعد ما تعلن الحكومة الحالية الترتيبات الأمنية الضرورية وتوفر المناخ الملائم
الضرورى •

٦ - وأخذاً فى الاعتبار الحاجة الى مشاورات منتظمة من جانب كل طرف مع الجانب الآخر ، فقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة اتصال مشتركة تضم خمسة أعضاء من كل جانب ، كما اتفق الجانبان أيضاً على ان يوم الاربعاء الموافق السابع من مايو عام ١٩٨٦ سوف يكون موعداً لبدء الاجتماع الأول للجنة ، والذي سوف يعقد فى أديس أبابا •

٧ - هذا الاعلان تم اصداؤه بطلا اللغتين الانجليزية والعربية ، وقد اتفق الجانبان على ان النص الانجليزى سيكون الأصل ، وفى حاله الاختلاف سيفضل على النص العربى •

٨ - وباصدار هذا الاعلان فان الجانبين يناشدان الشعب السودانى الممثل فى أحزابه السياسية المتنوعة والاتحادات التجارية والنقابات بالعمل الجاد لأجل تحقيق أهداف هذا الاعلان •

• يحيا نضال الجماهير السودانية •

• عن حركة التحرير الشعبى السودانى العقيد كيروبينو كيابين بول •
• نائب قائد جيتس التحرير الشعبى السودانى ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى •
• عن التجمع الوطنى لانقاذ الوطن •

• عواد الحريم محمد سكرتير عام التجمع الوطنى لانقاذ الوطن ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى •

وجهة نظر حزب الأمة بالنسبة للجنوب :

فى عام ١٩٤٨ م عندما بحث مستقبل علاقة الجنوب بالشمال . وفى عام ١٩٥٥ م عندما بحث أمر اعلان الاستقلال من داخل البرلمان . وفى عام ١٩٦٦ عندما انعقد مؤتمر جميع الأحزاب السودانية ، غفى عام ١٩٧٢ م عندما وقعت اتفاقية السلام فى كل تلك المناسبات اتفقت الحرنة السياسية السودانية على أن للجنوب وضعاً خاصاً فى السودان الموحد .

ومنذ فترة الحكومة الانتقالية الأولى التى قامت بموجب اتفاقية عام ١٩٥٤ م فى السودان طفت على السطح مشكلة الجنوب . هذه المشكلة هى تعبير سياسى عن واحد أو أكثر من العوامل الآتية :

١ - التباين الموروث بين الشمال القائم تماسكه على الدين الإسلامى واللغة العربية وبين أقاليم غاب عنها أو ضعف فيه هذان العاملان .

٢ - الاختلاف المكتسب بسبب سياسة الجنوب التى طبقتها الاستعمار ما بين عام ١٩١٨ - ١٩٤٨ م ، وهذا الاختلاف جديد غرسه الاستعمار وغذته مرارة ومخاوف موروثه من عهد الرق والاسترقاق .

٣ - احساس زاد مع نمو الوعى السياسى لدى بعض أبناء المناطق السودانية بأن مناطقهم مهملة ومتخلفة ومحرومة .

٤ - احساس تغلب على تفكير وسائر أيداء بعض المناطق بأن مشاركتهم فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتناسب وحجم مناطقهم السكانية .

هذه العوامل تكاملة بحدوثها فى أخرى شابت سبباً فى كل مظاهر الصراع بين الشمال والجنوب . والذى انفجر مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ م للأسباب الآتية :

— تدخل الحكومة المركزية فى شؤون الاقليم الجنوبى وحرمانه من الصلاحيات المقررة له .

- اهمال الالتزام بالمسألة الاقتصادية والتنمية الجنوبية •
- تقسيم الجنوب دون مراعاة الاجراءات الدستورية •
- اختلاف حاد حول موقع المصفاة أكون فى بانتيو أم فى كوستى ؟
- اختلاف حول اعادة توحيد القوات المسلحة وما أدى اليه ذلك
- الاختلاف من تمرد شرائح جنوبية مسلحة •

هذه الأسباب ساعدها :

- أن النظام بأخطائه الداخلية خلق لنفسه رفضا كبيرا أدى الى عطف نحو التمرد •
- أن النظام بأخطائه الدبلوماسية من انحياز ومحورية أتاح مجال الدعم الخارجى لهم •
- وزادت أسباب التأييد للتمرد عندما أعلن النظام المايوى قوانين سماها اسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ م ، فعدها الجنوبيون على اختلاف مشاربهم خرقا ل ضمانات وضعت فى الدستور ، وتجاوزا لوجودهم التشريعى فى مجلس الشعب ، وتجريدا لهم من حقوق المواطنة ، هكذا نشأ الموقف الأخير فى الجنوب ، وهو مختلف عن سابقه بأن الحركة المسلحة الآن لا تنادى بالانفصال ، بل بسودان موحد فى ظل نظام أفضل • ومختلف عن سابقه بأن الحركة المسلحة الحالية لا يؤيدها كثير من الجنـوبيين بل يعارضونها ويقاومونها مثل : أحزاب الاستوائية وحركة أنيانيا الثانية ، وقبائل الفرتيت فى بحر الغزال ، وعناصر من المسلمين الجنوبيين ، وآخرون •

الحركة المسلحة الحالية التى سمت نفسها حركة تحرير شعب السودان ، أما أن تكون جماعة طموحة تريد أن تفرض على السودان فكرا

سياسيا بالقوة أو أن تكون أداة لجهات أجنبية ، فى هاتين الحالتين فإن
قدردنا أن نتصددى لها وأن نحاصرها وأن نعزلها وأن نهزمها ، ولن
الدائم لعام ١٩٦٧ م .
ندخر طاقة فى سبيل ذلك » .

وأما أن تكون الحركة حركة وطنية ذات اجتهاد مختلف ، وفى هذه
الحالة فإننا نعتقد أن المؤتمر القومى الدستورى الذى دعونا اليه هو
المنبر الصحيح لمبحث القضايا المختلف فيها وحسمها .

لقد دعونا فى الماضى لمؤتمر المائدة المستديرة . وبتبعنا نتاجه
المجهودات الاتفاق على نصوص أدرجت فى مشروع دستور السودان
عبر لجنة الاثنى عشر ، ومؤتمر جميع الأحزاب السودانية حتى اسمرت
والآن ندعو لعقد المؤتمر الدستورى القومى ورأينا حول القضايا
الأساسية التى سوف يتطرق اليها هو .

أولا : ضرورة تحديد العلاقة بين المركز والاقليم ، ونحن نعتقد
أن تقسيم الصلاحيات التى اتفق عليها فى الماضى تقسيم فى -تسوية-
سليم ، ولكن المطلوب حمايه الصلاحيات الاقليمية من التوغلات المرسية ،
وتأكيد أن لدى الاقليم امكانيات مالية مسئلة عن الفرار المرسى .

أما هل يكون الجنوب اقليما واحدا أم عددا من الأقاليم غامر
يخص الجنوبيين أنفسهم ، ولا بد أن يتسموه بالوسائل الديمقراطية ،
ونحن نقبل ما يقررونه فى هذا الحد .

ثانيا : الاتفاق على استراتيجية التنمية وإدخال مبدأ التوازن مع
مراعاة لظروف المناطق المتخلفة ، وهو اعتبار نؤمن به وأدخلناه عملا فى
خطتنا التنموية .

ثالثا : مسألة المشاركة العادلة فى كل مجالات الحياة العامة ، انفسا

نعتقد أن ظروفنا موضوعية وذاتية قد حالت فى الماضى دون المشاركة الموزونة فى مجالات الحياة العامة ، وهذا الموضوع يمكن أن تفصله الآن ورقة عمل محددة تريل ما فيه من غبن .

رابعا : التوفيق بين تطلعات الصحة الاسلامية وحقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين — وهذا موضوع حضرنا فيه ورقة عمل للمؤتمر القومى الدستورى .

خامسا : عروبة السودان وقد فصلنا الموقف فيها فى صدر نهج الصحة .

سادسا : أفريقية السودان وقد دفصلت فى صدر نهج الصحة .

سابعا : مراعاة حقوق الاقليم فى الثروة الطبيعية التى توجد فى داخل مناطقها ، ونرى أن يخصص نسبة معقولة من عائدات الثروات الطبيعية للاقليم الذى توجد به . على أن يكون ضمن الثروة القومية وبرنامج الانتفاع بها .

ثامنا : قومية القوات المسلحة وكفالة ذلك لتكون صحيحة التمثيل للشعب السودانى والتعبير عن تكوينه ضباطا وجنودا .

اننا اذ ندعو لهذا المؤتمر نناشد الجميع الاشتراك فيه بجدية وإخلاص ، آملي أن يجد حلا أساسيا للمشاكل المطروحة حلا يصونه بعد ذلك الدستور والقانون .

لابد من إلغاء تصورات وممارسات وقوانين النظام المايوى الخاصة بالحكم الاقليمى واقامة حكم اقليمى سليم على الأسس الآتية :

١ — تكون الصلاحيات الاقليمية على نحو ما نص عليها فى اتفاقية جميع الأحزاب فى عام ١٩٦٦ م .

- ٢ - تكون للاقليم صلاحيات تشريعية فى حدود سلطاتها •
- ٣ - تكون للاقليم قيادة منتخبة انتخابيا حرا •
- ٤ - تكون للاقليم ايادات مستقلة تتناسب وصلاحياته •
- ٥ - يراعى الاقتصاد فى تكلفة الحكم الاقليمى لتوجه النسبة الأكبر من الموارد المالية للتنمية الاقليمية ، للانتاج ، والخدمات •

الحكم المحلى

لقد افترى النظام المايوى على الحكم المحلى وسخره لأغراضه السياسية ، وجرده من شخصيته الاعتبارية وأخضعه للحكم الاقليمى •

اننا نلتزم باقامة حكم محلى ديمقراطى ذى صلاحيات محددة وشخصية اعتبارية ، ويحدد القانون بوضوح صلاحيات الحكم المحلى فى ظل الحكم الاقليمى •

الحكم الأهلى

لقد رفبعنا شعار اصلاح الادارة الأهلية فى الستينات ، وانبرى له النظام المايوى فقرر التصفية الفورية ، فأحدث فراغا كبيرا أدى لاضطراب الأمن فى كثير من المناطق ، وأدى لقطع الصلة بين الدولة وكثير من المواطنين •

انا نلتزم بالغاء جميع اجراءات مايو التهريجية ، ونقيم البديل الآتى :

(أ) الابقاء على خلو مناطق الوعى من الادارة الأهلية

(ب) تطوير الادارة الأهلية فى المناطق الحديثة الاستقرار •

(ج) تدعيم الادارة الأهلية مع تطهيرها فى المناطق البدوية وسوف يبين القانون كيفية التصفية والتطوير والاصلاح ، ويبين المناطق التى تقع فى التقسيمات الثلاثة •

● وجهة نظر الجبهة القومية الاسلامية :

فى مسألة جنوب السودان :

قدمت هذه الورقة لمؤتمر الجبهة الاسلامية القومية فى دورة انعقاده بتاريخ ١٩ شعبان ١٤٠٥ هـ

والجدير بالذكر أن حوالى المائة من أبناء جنوب السودان قد شاركوا فى ذلك المؤتمر ، وقد جاءوا من بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل ممثلين للمسلمين فى معظم المدن والقرى والأرياف الجنوبية ، وقد ترأس الجلسة الأولى للمؤتمر أحد أبناء الجنوب ، وكذلك خاطب أحد أبناء الجنوب التجمع الشعبى الاسلامى الحاشد بميدان أبو جنزير فى يوم ٢١ شعبان ١٤٠٥ هـ الذى تم فى اطار مؤتمر الجبهة .

نأمل أن تسهم هذه الورقة فى التنوير العام بالجنوب وقضيته ، وأن تتضافر الجهود فى سبيل الوصول لحل ناجز للقضية .

جنوب السودان :

تبلغ مساحة الاقليم الجنوبية مجتمعة ٦٥٠٠٠٠ كم^٢ ، وتعادل حوالى ربع مساحة السودان البالغة ٢٥٠٥٨١٣ كم^٢ .

السكان :

حسب احصاء عام ١٩٨٣ م يبلغ سكان الجنوب ٣٧١٢٩٦ ٥ نسمة من جملة سكان السودان البالغ عددهم حسب نفس الاحصاء ٢١٥٩٢٥٨٢ ، وهم بذلك يشكلون ربع سكان السودان تقريبا ، وهذا لا يعنى بأن الجنوبيين ينحدرون فى الجنوب ، بل هنالك قبائل جنوبية أصبحت اداريا جزءا لا يتجزأ من الشمال ، وكذلك عدد كبير من الأفراد النازحين شمالا .

(م ٢٨ - ج ٢)

اللغة :

بالجنوب أكثر من مجموعة لغوية أكبرها لغة الدينكا والعربية التي تعتبر لغة السودان الرسمية . ولغة السياسة والاتصال والتخاطب بين المواطنين الجنوبية في صورتها المحلية الدارجة . وهي لغة التعليم في معظم الابتدائيات والمتوسطات من المدارس ، وتستعمل للغة الانجليزية كلغة رئيسية في دواوين الحكومه ومعظم الثانويات والجامعة .

الديانة :

الاحصائيات تشير الى أن معظم سكان الجنوب لادينيين ، ثم يليهم المسلمون فالمسيحيون ، والاحصاء الوارد في الكتاب السنوي للتبشير في عام ١٩٨١ م (يصدره مجلس الكنائس العالمي) يقرر أن ٦٥٪ لادينيين ١٨٪ مسلمين و ١٧٪ مسيحيين . وأثر الاسلام قوى في المدن . بينما المسيحية في الأرياف ، أما في أواسط المتعلمين فآثر المسيحية أثبر من الاسلام بكثير .

الموارد الاقتصادية :

الجنوب غنى بموارده الرراعيه وثرواته الحيوانيه وعماياته الاستوائية، وهو أغنى نظرا لاكتشاف البترول وبعض المعادن الهامه بالنحاس والحديد والذهب . هذا فضلا عن احتمال سونه منطقه سياحية . ونسبه لبعده الجنوب عن موانئ التصدير . وسوء سببه المواصلات داخل الاقليم وبينه وبين الشمال والعوامل الطبيعية مثل الأمطار الغزيرة والسدود التي تبلغ مساحتها مساحه انجلترا فلم يستطع الجنوب الاستفادة من موارده ، وظل يروح تحت حال الفقر الى يومنا هذا .

التاريخ :

قليل هو المعروف عن تاريخ الجنوب قبل القرن ١٩ . ويعمد أول اتصال له مع العالم الخارجى على يد الكابتن التركى سليم سنة ١٨٣٩ م

بأمر من الخديوى محمد على لاكتشاف منابع النيل وفتح طريق للتجارة، وقد وصل غندكرو عام ١٨٤١ م ، وطيلة فترة السيادة التركية ظل الجنوب يدار ويحكم بواسطة أوروبيين أمثال صمويل بيكر وشارلس غردون البريطانيين ، والايطالى جسى باتسا ، واليهودى الألمانى ادوارد شفترز الذى ادعى الاسلام وتسمى بأمين باتسا ، وبذلك كانت عاقبة سياسة الحكم فى الجنوب هى من مسئولية الأوربيين الذى أراقبوا كثيرا من الدماء الأهل استتباب الأمن ، وفتحوا الباب للكنائس لتعمل فى جنوب السودان ، وادخلوا تجارة الرقيق التى أصبحت فيما بعد أهم تجارة فى الجنوب ، شاركهم فيها المسيحيون اللبنانيون وفئة من التجار الشماليين الذين تحملوا فيما بعد ثبغة اللوم وحدهم ، وتجسوهل الدور الرئيسى السابق للأوربيين والمسيحيين اللبنانيين *

فترة المهديّة :

بعد انتصار المهديّة عام ١٨٨٥ م تأثر الاسلام واللغة العربية فى الجنوب تأثرا سلبا ، فاهتمام المهديّة بالانتقلا شمالا وشرقا جعل أثرها فى الجنوب ضعيفا ، هذا وقد تفتتت وانحسرت كثير من المؤسسات والقوى البشرية الاسلاميّة الموجودة فى الجنوبيّة ، غالذين ساندوا الثورة اتجهوا شمالا للحاق بالمهدى ، وهربت القوى الاسلاميّة الأخرى المضادة للمهديّة جنوبا ، وافتتح الباب لاستعمار جديد فدخل البلجيك يحملون معهم لغة جديدة هى لغة البنغالا *

الحكم الثنائى :

(١٨٩٩ - ١٩٥٦) وقع السودان تحت مظلة الحكم الانجليزى المصرى اسما ، وتحت الحكم الانجليزى حقيقة وفعلا ، وخاصة الجزء الجنوبى من القطر ، ومنذ البداية فتح الانجليز الباب على مصراعيه للكنائس ، وقسموا الجنوب دوائر نفوذ بين الكنائس حيث اتاحوا لها الحرية الكاملة لتخطيط التعليم وادارته ، ونسبة لان هدف تلك الكنائس

تبشيري في معظمه فانها لم تهتم بتطوير التعليم في الجنوب الا بالقدر الذي يخدم أغراضها ، فلم يعتمد التعليم مدارس القرى والمراكز الابتدائية ، وقد ركزت جهودها على تطوير اللهجات المحلية وترجمة الانجيل بها . ومحاربة اللغة العربية ، واساعة الانجليزية . ومحاول اثر للاسلام والمسلمين ، وقد أدت سيطرة الكنائس على التعليم الى حرمان أبناء المسلمين منه لدهر طويل ، ذلك لان الآباء أمروا الابتعاد عن هذه المدارس خوفا على أبنائهم من التنصير لا سيما ان بعض الكنائس جعلت الدخول لمدارسها مشروطا بالتعميد في الدين المسيحي . ولم تقتف المؤسسات الكنسية بالسيطرة على التعليم ، بل مارست ضغطا على الحكومة الانجليزية لمحاربة كل المؤسسات والعوامل التي قد تؤدي الى نشر الاسلام وثقافته .

فتم استبعاد القوات السودانية واستبدالها بقوة جنوبية مسيحية تحت امره ضباط انجليز استبدلت الجمعة بالأحد عطلة اسبوعية . وبدأت المطالبة بابعاد كل الشماليين وغيرهم من المسلمين العاملين في الجنوب الى الشمال ، كما بدأت المطالبة بفصل الجنوب وضمه لاوغندا أو كينيا .

سياسة المناطق المقفولة :

في عام ١٩٢٢ م استجابت الادارة البريطانية للضغوط . وسنت القانون الذي يعرف بمرسوم المناطق المقفولة . والذي أعطى الحكومة الحق في أن تمنع أي سوداني أو أجنبي من دخول مناطق معينة أو البقاء فيها الا باذن رسمي من السلطات . وكان القانون يهدف في الأساس لخنق الشماليين أو المسلمين عامة من الدخول أو البقاء في الجنوب خوفا تأثيرهم على الأهالي .

مؤتمر الرجاف اللغوى :

(١٩٢٨ م) يعتبر هذا أول وأخطر مؤتمر لغوى فى تاريخ الجنوب ، اذ خرج بقرار تطوير اللغات المحلية واستعمالها فى المراحل الأولى من التعليم ، تم التحول للانجليزية واستبعاد اللغة العربية كلية ، وقد حضر ذلك المؤتمر ٤١ ممثلا كهم وبلا استثناء من الأجانب ورجاله الكنائس .

سياسة الجنوب فى الثلاثينات :

انتهجت الادارة البريطانية فى الثلاثينات ما يعرف باسم (سياسة الجنوب) ، وقد هدفت للقضاء كلية على الاسلام وآثاره فى اللغة العربية وثقافتها ، وابعاد كل ماله أثر مباشر أو غير مباشر فى ذلك ، وقد ركزت تلك السياسة على الحكم الأهلى والقبلى ، واستعمال الانجليزية بدلا من العربية ، ولم تقف تلك السياسة عند هذا الحد ، بل تطورت لتشمل كل صغيرة وكبيرة ، فمنع استعمال الأسماء والألقاب والملابس العربية ، ومنعت الطهارة والتزواج بين الشماليين والجنوبية ، وحرمت الانتقال بين الشمال والجنوب الا بتسيرة من السلطات الانجليزية ، والتي غالبا لا تعطى لتسالى مسلم .

نجحت هذه لسياسة الى حد ما فى عزل الشمال عن الجنوب ، واعطاء الجنوبيين اندفاعا بتميزهم العرقى والثقافى عن الشمال ، ورسخت فى أذهانهم أن الشماليين تجار رقيق ومستعبدين ، وولدت فى النفوس حذرا ونارا وحقدًا ، وذلك يتطلب جهودا مكثفة من أبناء السودان لمدد جذور الثقة بين الجنوب والشمال ، لكن سياسة الجنوب هذه لاقت معارضة شديدة من قبل الأحزاب الشمالية ومؤتمر الخريجين ، وقد تزامن هذا الاحتجاج الداخلى مع تهديد الايطاليين للحدود من الخارج عقب الحرب العالمية الثانية مما دفع بالانجليز الى تغيير سياستهم نحو الجنوب سنة ١٩٤٦ م حفاظا على تماسك الجبهة الداخلية والتفرغ

للخطر الخارجى ، وقد ترتب على السياسة الجديدة سنة ١٩٤٦ م قبول اللغة العربية فى مدارس الشمال بدلا من أوغندا ، ومشاركة الحكومة بقدر أكبر فى التعليم بدلا من تركه للكنائس وحدها .

مؤتمر جوبا :

فى سنة ١٩٤٧ م انعقد مؤتمر جوبا الشهير والذي حضره ١٥ ممثلا من الجنوب و ٦ من الاداريين الانجليز و ٦ من الشماليين ، وقد رفض المؤتمر فكرة فصل الجنوب والحاقه بأوغندا أو كينيا ، وطالب المؤتمر بضم الجنوب للشمال تحت راية السودان الواحد .

التمرد الأول :

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥ م أثناء اعداد السودانين للاستقلال التام ارتكبت بعض الأخطاء فى حق جنوب السودان مثل عدم اشراك الجنوبيين فى مفاوضات الجلاء ، واعطائهم عددا قليلا من الوظائف أثناء السودنة وعدم تحقيق الوعود المعقولة التى أمطروهم بها السياسيون الشماليون ، أضيفت كل هذه الأخطاء الى تراكمات الماضى التى غرستها الكنائس وخلقها الاستعمار ، كما حاولت بعض الجهات الخارجية الايقاع بين الشماليين والجنوبيين فأدى كل ذلك الى توجس الجنوبيين وعدم ثقتهم فى اخوانهم بالشمال . ووجد تمرد الجنوب سنة ١٩٥٥ قبل الاستقلال .

فترة الاستقلال :

شهدت تلك الفترة نشأة بعض الأحزاب الجنوبية ومشاركة جزئية للجنوبيين فى الحكومة ، وتبعها هدوء نسبى فى الجنوب ، لكن انقلاب الفريق عبود أنهى الفترة الديمقراطية فى نوفمبر ١٩٥٨ م ، وبالرغم من أن فترة عبود شهدت فى الجنوب دخول التعليم الدينى ، وتوسعا فى المدارس الحكومية ، وانشارا نسبيا للغة العربية ، واعادة العطلة

الأسبوعية للجمعية مرة أخرى ، إلا أن الطريقة التى تمت بها هذه الخطوات كثيرا ما كانت متعجلة ومتخبطة ، مما أدى الى تفاقم الاضرابات فى الجنوب وثقادت لتمررد سنة ١٩٦٣ م الذى أعقبه قرار الحكومة بطرد كل المبشرين الأجانب من البلاد سنة ١٩٦٤ م ، وكانت نظرة حكومة عبود لمشكلة الجنوب على أنها مجرد خروج على القانون والنظام ، وتستلزم معاقبة الخوارج والمتمردين ، لكن لم تجد سياسة حكومة عبود تجاه الجنوب قبولا فى الشمال الذى اعتبر قاده أن أساس المشكلة يكمن فى طبيعة النظام العسكرى القائم ، وبالفعل كانت هذه القضية إحدى الأسباب الرئيسية التى أطاحت بالنظام العسكرى ، وأدت الى عودة الديمقراطية مرة أخرى فى ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ م .

فترة أكتوبر :

كانت أبرز معالم الديمقراطية الثانية تجاه الجنوب مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد سنة ١٩٦٥ م ممثلا كل الأحزاب الشمالية والجنوبية، وقد طرحت الأحزاب الشمالية بناء على مبادرة الحركة الاسلامية فكرة الحكم الذاتى الاقليمى فى المؤتمر ، وأيدهم فى ذلك حزب الوحدة الجنوبى بينما تقلبت آراء فرعى حزب سانو بين الاستقلال التام للجنوب والحكم الفيدرالى ، أما جبهة الجنوب فقد طالبت بحق تقرير المصير .

لم يصل المؤتمر الى قرار موحد معن فى نهاية جلساته ، لكنه عين لجنة عرفت فيما بعد بلجنة الاثنى عشر لتواصل الحوار ، وبعد نقاش مستفيض توصلت اللجنة لعدة توصيات هامة على رأسها طرح الحكم الاقليمى اللامركزى بديلا للمركز فى كل السودان .

وفى أواخر العهد الديمقراطى تردت الأحوال فى الجنوب وساءت سياسته الحكم فى البلاد عامة . مما أدى لانقلاب مايو ١٩٦٩ م الذى أنشأ وزارة لشئون الجنوب فى بداية عهده ، وبدأ حوارا مع المتمردين فى محاولة لاييقاف نزيف الدم الذى استمر منذ عام ١٩٥٥ م ، الافتترات

متقطعة ، وأدى الجوار الى اتفاقية أديس أبابا الشهيرة سنة ١٩٧٣ م
التي أسعفت النظام فى وقت اشتدت فيه عزلة الخارجية والداخلية ،
وأسهمت فى تهيئة مناخها جهود مجلس الكنائس الأفريقى وجهات إثيوبية
وبريطانية •

أديس أبابا:

جاءت اتفاقية أديس أبابا بنوع من السلام المؤقت فى الجنوب ،
فقد بدأ الموقف يتغير بعدها بسنتين اثنتين ، اذ لم تنظر الاتفاقية
للقضية بكل أبعادها الوطنية ، وانما عالجت حل القضية على أساس أنها
مشكلة للجنوب فى مواجهة الشمال ، ومن حيث تمايز الطبيعة السياسية
والثقافية والاجتماعية ليس الا ، وعليه هدفت الاتفاقية الى تكريس
شخصية للجنوب مقابل الشمال سياسيا واجتماعيا وثقافيا بل عسكريا
أيضا ، وتناست الاتفاقية تماما الموازنات العامة لنظام الحكم
فى السودان شماله وجنوبه ، والتناقضات الموجودة داخل الجنوب نفسه
فلم تنظر لها ، علاوة على ذلك فان تصوير القضية على أنها مشكلة
الجنوب فى مواجهة الشمال يضيف تعقيدات جديدة الى الوضع القائم
من خلال تقنين أزمة الثقة بين شطرى السودان •

ومع ذلك فان الاتفاقية لم تجد عند التطبيق التزاما دقيقا ببندوها
سواء فى الشمال أو الجنوب ، فقد خرقت مرات عديدة ، ومرة الأمر
فى بادئ كآن شيئا لم يحدث ، فمثلا نصت الاتفاقية على عدد معين
من الوزارات وتم الاتفاق على عدد معين من المقاعد لمجلس الشعب
الاقليمي ، ولكن تضاعف العدد فى كلا الحالتين تقريبا •

كما نصت الاتفاقية على مركزية تخطيط التعليم ، لكن لم يكن ثمة
التزام واضح بذلك الشرط ، ومن ذك فى غالبية لعجز الحكومة المركزية عن
تقديم الخدمات التعليمية أو تمويلها ، كما نصت الاتفاقية على عدد

معين من المديریات ، ولكن ذلك العدد تضاعف فيما بعد ، ثم زاد على الضعف فى فترة لاحقة .

وشهد عام ١٩٨٣ م تطورا مهما على الصعيد السياسى ، فقد طالبت بعض الجهات الجنوبية بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم أسوة بالأقاليم الشمالية ، وطرح الأمر للحوار ، وكان نظام نم-يرى متحيزا للأقاليم الثلاثة ، فبدلا من اتاحة حرية الرأى الآخر قام النظام باعتقل بعض دعاة وحدة الجنوب الذين رأوا فى التقسيم خرقا غير مقبول لاتفاقية أديس أبابا ، وأرادوا الأى نم-يدي ان يتم حسب الأسس المقررة فى الدستور لا بأمر جمهورى غوىقى .

وكان لكل فريق منطق وأسبابه التى يستند عليها فى الدعوة لرأيه ، فقد كان دعاة وحدة الاقليم الجنوبى يستندون أساسا على أمرين :

الاول : هو أن اتفاقية أديس أبابا قد نصت على وحدة الجنوب بمديرياته الثلاثة ولا يمكن الرجوع عن هذا الأمر الا وفق الضوابط والقوانين المقيدة لذلك الأمر وذلك ما لم يحدث .

الثانى : هو أن الجنوب المفكك المقسم يكون بالضرورة ضعيفا أمام الشمال الموحد ، وذلك يؤدى لضياع كثير من الفرص والحقوق بينما يشكل الجنوب الموحد قوة ضاغطة ومؤثرة ، أما دعاة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فاستندوا على أن اتفاقية أديس أبابا قامت فى ظروف خاصة انعدمت فيها الثقة بين الشمال والجنوب ، وقد تخطاها الزمن ، وحدث الكثير من المتغيرات ، كما أنها قد خرقت عدة مرات استجابة لظروف عملية .

وقالوا ثانيا : ان وجود ثلاثة أقاليم يعطى فرصة أكبر للمشاركة الشعبية فى القرار ، كما تجعل المسؤولين قرييين من الجماهير لا سيما أن

حدود الاقاليم الجنوبية الثلاثة قامت منذ عهد الاستعمار على أساس اعتبارات جغرافية وسكانية مناسبة لحسن ادارتها محليا ، وان وجود ثلاث وحدات ادارية مسئولة يجعل التخطيط الاقتصادى والاجتماعى أكثر سهولة ، ويجعل تنفيذ سياسات التنمية أيسر ادارة ومتابعة خاصة أن صعوبة النقل والاتصال تجعل ادارة الجنوب كرقعة واحدة أمرا عسيرا ، وقد قدروا ثالثا أن وجود ثلاثة أقاليم يبعد احتمال الهيمنة السياسية لفئة بعينها ، وبالتالي تكون الحكومات الاقليمية أكثر انسجاما مع جماهيرها •

وعندما عرض الأمر على مجلس الشعب الاقليمى كانت الغالبية تقف مع تقسيم الجنوب ، وكان هذا الاتجاه شبه اجماعى فى الانتخابات النيابية بالاستوائية •

وتم تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فى يونيو عام ١٩٨٣ م بأمر جمهورى ، وتبلورت عن هذا التقسيم أربع مجموعات ، ثلاث منها تضم غالبية قبائل الأعلى النيل ، وكل سكان الاستوائية تقريبا ، وبعض سكان غرب بحر الغزال •

وهذه المجموعات الثلاث تطالب بالاستمرار فى تقسيم الجنوب ، بل ان بعضا من أبناء عرب بحر الغزال (المتمثل فى مجلس منطقتى واو وراجا) يطالبون بقيام اقليم رابع خاص بهم •

أما المجموعة الرابعة فهى مجموعه سكان مديريتى شرق بحر الغزال والبحيرات وجزء من مديرية جنقلى ، وهؤلاء يطالبون بالعودة للاقليم الواحد بشدة واصرار ، وينتمى غالبيتهم لقبيلة الدينكا الكبرى ، وهؤلاء لهم وزنهم الخاص نظرا للكثافة السكانية الكبيرة التى يتمتعون بها ، ولأن لهم وجودا ذا وزن مؤثر فى الخدمة العسكرية والمدنية ، ولما لهم من الروح القيادية العالية •

التمرد الأخير :

تضافرت أسباب كثيرة لتؤدي الى قيام التمرد الأخير ، ولو توافر للحكومة القائمة قدر من الاحساس بالمسؤولية والوعى والحزم الادارى لالازم لامكن حل تلك المشاكل وتطويق الازمة قبل أن تنفجر ، وعموما مهدت للتمرد عوامل نجملها فى الآتى :

١ - بعد اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ م واستقرار الوضع فى جنوب السودان انتقلت خنير من الأمراض التى حانت سائدة فى الخدمة المدنية و احياة السياسية فى الشمال الى الجنوب ، فعم الفساد والثرء الحرام ، وادى ذلك الى كثير من الفوضى فى الحياة العامة •

٢ - تم استيعاب عدد كبير فى الخدمة المدنية دون وجود ميزانية معتمدة لذلك ، مما أضعف ميزانية التنمية الحقيقية والخدمات ، وعندما واجهت الحكومة الأمر الواقع وتخلصت من بعضهم دفع ذلك بعضهم للانضمام الى جموع الرفض •

٣ - تكاثرت عناصر من خريجي المدارس وغيرهم كانت تتوقع استيعابا خاصا فى المؤسسات المدنية والادارية الجديدة ولكن آمالهم لم تتحقق •

٤ - بدأ يسود مفهوم وسط الكثيرين من أبناء الجنوب بأن حمل السلاح والخروج على القانون يمكن أن يحقق لهم مطالبهم ، خاصة أن الذين تسلموا السلطة بعد اتفاقية أديس أبابا هم الذين قادوا التمرد ، بينما تم عزل كل السياسيين الجنوبيين الذين كانوا ضد التمرد •

٥ - خيبة أمل الجنوبيين فى حدوث نهضة سريعة فى مجال الخدمات والتنمية •

٦ - الصراع بين القوى السياسية الجنوبية المختلفة حسب الأهمية الشخصية أو الانتماءات القبلية والحزبية •

٧ - عدم متابعة استيعاب الأثانيسا فى الجيتس بصورة مبرمجة خلال السنوات الخمس الأولى ، كما نصت اتفاقية أديس أبابا •

٨ - لما تكاثرت السخط وكاد أن ينفطر العقد حاولت حكومه نميرى ترحيل بعض الأفراد من الأثانيسا الى الشمال ، ولكنهم - فى جو لم تتوفر فيه الثقة بالدرجة المرجوة - رفضوا الاذعان للامر وخرجوا على النظام •

٩ - فى عام ١٩٨٢ م طردت أعداد كبيرة من العاصمة فيما عرف بالكتسة وتأمين العاصمة ، فذهب الجنوبيون وهم ساخطون للجنوب حيث خرج الكثيرون منهم وانضموا لفصائل التمرد •

١٠ - فى جو الفوضى بدأت الاتساعات تنتشر والتهديد بالاعتقال مما جعل الكثيرين يفضلون الخروج على البقاء •

أدت العوامل المتقدمة الى توتر الجو . وحدث الانفجار الأول فى أكتوبر عام ١٩٧٥ م ، ومع تزايد موجات السخط والفوضى بدأت أعداد متزايدة تخرج الى العابة وتنضم لعناصر التمرد •

وفى أكتوبر عام ١٩٨٢ م فى الجو المسحون بالتوتر تم ارسال فريق من جوبا للتحقيق فى اختفاء بعض الاموال المتعلقة بالقوة الموجودة فى بور ، ولكن قائد القوة رفض التحقيق ووقف معه الجنود فتأزم الجو فى الحامية . ونكرر الأمر فى فبراير عام ١٩٨٣ . واتسمت المعالجة بالنير من عدم الحكمة والتروى . وتم ايقاف مرتبات قسوة بور عن شهر أبريل فتمردت الحامية فأرسلت قوات من جوبا لتأديبها حسب تقرير النظام ، فخرجت بعض قوات الحامية الى انعابه ولحققت بها قوات فى غسلا وغيرها •

وكان جون قرنق يقضى أجازته فى قريته قرب مدينة بور فلم يعجبه الحال ولحق بالتمرد بعد عدة أيام من ذلك الحادث ، وصادفه فى الطريق قاتل توت زعيم جناح النوير فى التمرد وخرجا معا الى أنيوييا ، وأرسلت فرقة من أعالي النيل للحاق بحامية بور ، ولكن النساءات وصلت لقائد تلك المجموعة بأنه سوف يعتقل بمجرد رجوعه من مهمته ، فما كان منه الا أن أعلن الانضمام للمتمردين وقتل جميع الذين عارضوه ، ووقعت كثير من الأحداث المشابهة دعمت موقف التمرد ، ففى ظروف تلاشى الثقة فى الحكومة القائمة والتسيب السياسى والمدنى ونشاط النساءات والاتاويل يمكن إلقاء نية أن يحدث +

بانضمام جون قرنق اكتسب التمرد بعدا سياسيا جديدا ، فقد بدأ يفرض زعامته على كل الفئات المتمردة ، واتصل بالمعسكر الشيوعى بأثيوبيا وليبيا وتبنى الاستراتيجية اليسارية تجاه السودان ، فتكونت ما سميت بالحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان ، وحرر منفستو خاص بالحركة ووضعت قوانين تضبط الجيش وقضاة العسكرى ، ورفع شعار تحرير السودان شماله وجنوبه ، وقد أعطى الحركة دفعة كبيرة للامام بالاضافة الى الضعف والاضطراب الشديد الذى كانت تعاني منه حكومه نميرى ، وتلك الفوضى التى عمت أجزاء كبيرة من الجنوب ، فضلا عن الامكانات العسكرية الكبيرة التى أتاحت للجيش الشعبى لتحرير السودان والاذاعة القوية التى أتاحت لدعاية الحركة ، ثم ان تقسيم الجنوب من بعد الى ثلاثة أقاليم هو الذى أضاف دفعا قويا نحو حركة العقيد جون قرنق +

فقد أدى التقسيم الى تمرد أعداد كبيرة من القوات النظامية وغيرهم من دعاة وحدة الاقليم وانضمامهم الى الجيش الشعبى لتحرير السودان مما قوى موقفه بدرجة كبيرة جدا +

أما الآثار السلبية لقضية التقسيم فتتمثل فى أن مجموعة قاي توت كانت أصلا غير راضية عن طرح العقيد جون قرنق القومى ، وكانوا يرون حصر الاهتمام فى قضايا الجنوب وحده ، والتركيز عليها دون غيرها ، وعندما جاء التقسيم لاقى هوى فى نفوسهم فحدثت المواجهة المؤجلة ، وانتهت بتصفية قاي توت فتولى زعامة فئة النوير المعارضة لجون قرنق عبد الله شول *

وبدأت المناوشات والمعارك بين مجموعة عبد الله شول (والتي انقسمت على نفسها فيما بعد) وبين قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان ، مما اضطر قوات الجيش الشعبى الى محاولة نقل مسرح عملياتها جنوبا الى الاستوائية ، وقد اقبلت بعض المجموعات المتمردة كجماعة عبد الله شول على الحوار مع الحكومة بعد اعلانات العفو العام والاستعداد للحوار وبعد ثورة رجب الشعبى وسقوط النظام المايوى مالت للحوار عناصر من الأناييا ٢ ومن السياسيين الذين ثابوا يبدون تبرما أو تعاطفا مع حركة التمرد ، بينما تشددت مجموعة الجيش الشعبى لتحرير السودان عند مواقفها ولم تعلن الاستعداد للحوار *

المسلمون بالجنوب :

على الرغم من دورات الاضطهاد الدينى والسياسى والاجتماعى التى تعرض لها المسلمون فى الجنوب فقد استندوا الحفـة على مبادئهم وشخصيتهم المسلمة *

والغريب فى الأمر أن المعت الذى نقيه المسلمون فى جنوب السودان لم يكن نابعا فى الأساس من أخوتهم الجنوبيين (غير المسلمين) ، بل عن حرب مخططة ومنظمة ومبرمجة أو تحريض من بعض الجهات التنسية غير الجنوبية ، ثم عن اهمال شمالى لقضية الاسلام هناك . وتمثلت السياسات التى وجهت نحو المسلمين الجنوبيين فى حصر التعليم فى

الارساليات مع بداية الاستعمار ، واعلان مرسوم المناطق المقفولة ، ثم قانون سياسة الجنوب ، ثم الحواضر الاسلامية مثل تحويل عاصمة الاستوائية من منقلا - الى جوبا عام ١٩٢٨ ، وانشاء العاصمة الجديدة على نمط أوروبى كنسى ، وقد تعرض المسلمون الى الاضطهاد الادارى من قبل الحكومة الاقليمية - والى الكيد من قبل المتمردين ، ووصل الأمر الى حرق دور العبادة وقتل المسلمين أثناء الصلاة ، كما حدث فى أريان ومضول عام ١٩٨١ م ، واشتدت الفتنة وحوادث القتل والنهب حتى هاجر عشرات الألوف نحو الشمال وخاصة جنوب كردفان ودارفور ، ومن الأمثلة المشهورة للتضييق الحكومى نزع قطعة الأرض المخصصة لمسجد الربوة بواو الذى وفر له المسلمون منذ سنوات التمويل اللازم ، ولكن فى كل مرة كانت تتدخل بعض الأيدي الكائدة لتعرق ذلك الحرح الاسلامى ، وعموما تعرض المسلمون الجنوبيون للحرمان من ممارسة حقهم فى أن يشاركوا فى الحياة الادارية والسياسية والتنفيذية على المستوى القيادى بالرغم من تفوقهم عدديا على المسيحيين حسب احصائية مجلس الكنائس العالمى ، وقد قدر الكثير من السياسيين الجنوبيين هذا الوضع - ومنهم من اعترف بأن الوقت قد حان لتصحيح هذا الوضع ورفض ظلم السنين الطويلة عن كاهل المسلمين الجنوبيين .

بالرغم من الحصار الذى عانى منه المسلمون فى جنوب السودان فقد ظلت فيهم قيادات معتصمة بدينها ، ورجال صالحون يعلمون القرآن وينشرون الدعوة ، حتى هبت عليهم نساءهم الصحوه الاسلاميه التى انتظمت كل العالم الاسلامى تقريبا فقاموا ينفضون عنهم غبار الاستضعاف والنراخى فأنشأوا الجمعيات والروابط والهيئات ، وأخير وفى مطلع عام ١٩٨٣ م قامت الهيئة الاسلاميه لجنوب السودان التى تعمل جاهدة على ربط المسلمين وتوحيد كلمتهم وتوعيتهم والنهوض بهم بالاضافة الى سعيها الحثيث فى التعاون مع نشاط الدعوة الاسلاميه فى السودان وفى استقطاب الدعم المالى الاسلامى لتنمية الجنوب ، وقد تكون للهيئة أكثر

من أربعين فرعا فى أهاليهم الجنوب الثلاثة وفرعا بالعاصمة وبعض المدن الشمالية الكبرى •

وقد انتشرت فى معظم مدن الجنوب بوادر عمل اسلامى مبشر فى مجال الدعوة والخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية ورعاية المسلمين الجدد وتنقيف وتوعية المسلمين المقيمين وترقية تعليم ابنائهم ذلك كله دون اشارة أدنى توتر دينى بين أهل الجنوب ، والجدير بالذكر أن درجة التعلّيش الدينى الموجود فى الجنوب لا تتخذ تجد لها مثيلا فى كل العالم ، وفى اطار الاسرة الجنوبية الواحدة بل فى المنزل الواحد تجد المسلم والمسيحى والملا دينى يعيشون معا فى وئام وسلام ، ولا تكاد تجد سياسيا جنوبيا مسيحيا لا يرحب بأنشطة لاسلامى لترقية الأوضاع التعليمية والصحية والمعيشية والحياة الفاضلة فى الجنوب ، ولا يثير القضية الدينية بوجه حاد الا عنصر خارجى يريد أن يستغلها لأغراض الفتنة والدعاية السياسية أو لحاجات الصراع الدولى والحضارى •

أثبتت التجارب والممارسات أن كل محاولات الحل العسرى المحض تقتل كثيرا ، وذلك أمر بديهي • إذ لا يمتن احتواء بورة مجموعة بشرية لنللم نقدر أنه وقسح عليها لعسرات المسلمين عن طريق القوة • بينما تتشهد كل الأحوال التى جلس فيها الأخذ - وه فى الجنوب والشمال للحوار بان النتيجة كانت أقرب الى التوفيق • غابرد فى سان قذية الجنوب من استمرار الحوار الجاد الهادف لا بقصد الوصول لنوع من الاتفاق العرضى الذى يهدىء الموقف مؤقت • بل من اجل لمس جذور المسئلة ومعالجتها من الأساس تحقيقا لوجهة السودان وحفظ المدماء ودفعها لمسيرته وتحقيق اهداف الامة السودانية وملها العيب • ولما كانت عوامل ستنى قد تظاهرت لتكون ارضية متهمة تتولد عنها فجرات الموقف • دم دارأت قضايا أثارت تلك التفجرات من حين لآخر غابرد ان يشمل الحل

التشامل علاج الأسباب الجذرية التى هيات أرضية الازمات مهما كلف ذلك دن جهد دؤوب متصل ، نم لابد من تناول الاسباب المباشرة التى ادت الى اشتعال الازمة الراهنة ، وتنمثل جوانب المشكلة اجمالاً فى الآتى:

١ - العامل الجغرافى والثقافى :

كما يقوم تنبأه فى السمات بين شمال وجنوب السودان فبينهما ايضاً نمايز احدثه الظروف الجغرافية وصعوبة الاتصال بين الشمال والجنوب ، وكذلك كرسى ذلك التمايز بعض السياسات والقوانين التى سنت فى عهد الاستعمار ، مما أدى الى انقطاع الصلة بين شطرى البلاد وفرض العزلة بين أهل الجنوب والشمال ، فتشكلت صور غير حقيقية عن الجنوب فى عقلية المواطن الشمالى ، ولم تستدرك المناهج والمؤسسات التعليمية ذلك الخل ، بل تجاهلت التعرض لتاريخ الجنوب وثقافة مجتمعه ، وكان الأجدر أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من المنهج الدراسى القومى حتى لا يبقى المواطن الشمالى على جهل بواقع المواطن الجنوبى ، وللخروج من هذا الأسر الجغرافى والتاريخى والثقافى لابد أولاً من تأمين سبل الانتقال والاتصال بين شطرى البلاد عن طريق تشييد الطرق البرية المسفلته بين الشمال والجنوب كطريق كوستى ملكال جوبا وطريق تمساح راجاوا ، نم مد شبكة خطوط داخلية تربط أجزاء الاقاليم المختلفة ، ولابد من تحسين أسطول النقل النهري والجوى ، والعمل على استمرار سير قطار الخرطوم واو ، ثم ينبغى ثانياً الالتزام بمنهج تعليمى قومى لكل السودان بحيث يبرز ذلك المنهج تكوين الجنوب وثقافته وتاريخه كجزء من المنهج الدراسى ، وأن تعمل السلطات على توفير كسل الامكانيات الفنية والبشرية لتحقيق ذلك الهدف . ثالثاً أن تقوم وسائل الاعلام القومية بدور فعال نحو التعريف والتثوير بالجنوب . وتقوم اذاعة جوبا فى نفس الوقت بدور مشابه نحو تعريف الجنوبيين بالشمال وفق برنامج مخطط .

(م ٢٩ - ج ٢)

٢ - التنمية والخدمات :

ان التخلف النسبى للجنوب نتيجة للسياسات المقصودة أحيانا ونتيجة للتجاهل والاهمال أحيانا ، ونتيجة لسوء الادارة والفساد أحيانا أخرى ولد احساسا بالمرارة والسخط . ومعلوم أن الخلل فى نوازن النهضة فى أى بلد يؤدي بالضرورة الى نوع من التبرم والتملل وعدم الاستقرار ، أو يمهّد على أقل تقدير لوجود أرضيه نفسية موائية لعدم الاستقرار ، فلا بد من أن تتضافر جهود كل الأمة السودانية لاعادة التوازن الاجتماعى لهذا الجسم الواحد الذى هو السودان من خلال توجيه اهتمام زائد وألوية خاصة للتنمية والخدمات فى جنوب السودان ، ومعلوم أن موارد الجنوب التنموية المختلفة خافية لأن تحدث طفرة هائلة اذا تم استغلالها بالصورة المثلى . فهناك الكثير من المشاريع التى تمت دراستها فى أوقات سابقة ، وتلك التى بدأت وتوقف العمل فيها . وأخرى كثيرة تنتظر دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية . وعليه يجب أن توفر الموارد المالية اللازمة للبدء الفورى فى أوسع مجموعة ممكنة من المشاريع الصغيرة السريعة العائد مع الانتقال المبرمج والمخطط نحو مشاريع كبرى للمستقبل . ولا يشترط أن تكون برامج التنمية فى الجنوب مرتبطة بتخطيط التنمية العام لكل السودان . بل يحسن أن تكون برامج الجنوب خاصة لحين سد الفجوة التنموية بين ندرى البلاد . وفى مجال الخدمات - صحية وتعليمية وغيرها . على السلطات المعنية الاجتهاد الشديد فى توفير موارد مالية وغنية لاعادة ترميم مرافق الخدمات القائمة ومدها بأسباب الحياة ، والعمل على انشاء مرافق خدمات جديدة . لا سيما أن فى الجنوب أماكن تكثر بالامساك ولا يباد بوجودها أى نوع من الخدمات .

٣ - شكل الحكم :

ثالث أول مبدرة لاعطاء الجنوب نوعا من الحكم الاقليمى تلك التى طرحها الاتجاه الاسلامى عام ١٩٦٥ م فى مؤتمر المائدة المستديرة فى

وقت لم يكن مثل هذا الطرح معروفا ، وذلك يقينا من القوى الإسلامية
أنه لا سبيل لاستيعاب الوضعية الخاصة بالجنوب الا من خلال نوع من
الحكم اللامركزي •

ولما لم يكن الرأى العام السودانى قد تهيأ وقتها لأكثر من ذلك
فقد كان ذلك الطرح مناسبا فى ذلك الوقت ، وهو ما تم تبنيه فى
مشروع دستور عام ١٩٦٧ م ، تم فى مرحلة لاحقة فى اتفاقية أديس أبابا •

ونسبة لقتلاشى المشعارات المتطرفة الداعية الى فصل الجنوب عن
الشمال لازدياد الثقة بين مواطنى تسطرى السودان التى تمثلت فى
موجات كبيرة من هجرة أبناء الجنوب الى شمال السودان بعد أن كانوا
يهاجرون فى الماضى الى كينيا وأوغندا ، ونتيجة لتجربة الحكم الذاتى
التي اكتسبها الجنوبيون من خلال الحكم الذاتى فى كل من فترة الجنوب
الموحد وفترة الاقاليم الثلاثة ، فان من المسائل التى يمكن أن ترد فى
أى حوار لتسوية المعادلة الدستورية لحكم أقاليم الجنوب بل أقاليم
السودان العامة ما يلى :

- ١- دراسة جدوى الانفتاح نحو تطوير الحكم الاقليمى الى نظام
فيدرالى يتم بعد التمهيد اللازم •
- ٢- دراسة جدوى المديرىات كإطار للإدارة ، اذ برهنت التجربة على
أنها أصبحت تشكل حلقة إدارية قليلة الفعالية بين الحكم وإدارة
المناطق حيث تقوم المجالس وتدار الخدمات والبرامج المحلية •
- ٣- إضفاء مرونة على التقسيم الاقليمى بإتاحة الحق لكل اقليم
أن يقيم نوعا من العلاقة الخاصة مع اقليم أو أكثر تنسيقا أو تكاملا
أو اندماجا فى كيان موحد •
- ٤- دراسة الموازنة العادلة فى تمثيل الاقاليم فى الأجهزة الحكومية
المركزية التشريعية والتنفيذية •

٤ - القانون :

- ان الاستمساك بنظام قانونى عام مؤسس على الشريعة الاسلاميه لهو ضرورة دينية وسياسية لكل المؤمنين من اهل السودان وذلك لان :
- التزام شرع الله يمثله تجاوبا مع تطلعات غالبية سكان السودان المسلمين وعقيدتهم .
 - ويطابق ذلك التشرع المفعلة الاسانيه والمبادئ الروحية . بك النصوص الدينية لكل اديان السماء .
 - ثم ان فى السودان حاجة اجتماعية ماسة لتطبيق سرح الله وتقوم لذلك دواع علمية موضوعية .
 - ثم ان الشرع الدينى اقرب الى المراج النقافى الاخرى من القانون الانجليزى او الهندى او أى نظام قانونى اخر .

ان تشرع الله سبحانه وتعالى يحفظ لكل المجموعات عسير الاسانيه كيانها وثقافتها ويمكنها من ممارسة تدينها وعاداتها وتقاليدها واحرارها المحلية فى جو من الحرية دونما تدخل من سئونهم او بوجبه تنويرهم الدينى والثقافى والاجتماعى ، وان الفقه الاسلامى بدمعته ومرونته يمكن ان يتسع لكثير من النسويات القانونيه المتعلقة بغير المسلمين ترجيحاً او استثناء وتجاوبا مع الادارة المديونة للمسلمين .

٥ - طريق الحل :

حتى يتم التوصل لحل جذرى لهذه المسئلة التى دامت طويلا لابد من اجراء مساورات مع كل الاطراف السودانية فى الشمال والجنوب تطرح فيها كل جوانب القضية ويدار حوار جاد وهدف . سم ندم الدبوه لمؤتمر جامع تشارك فيه كل الاطراف من احزاب ومجموعات جوسوبيه وسماليه وجبهات سياسية وبعض المتخصصين . وذلك حتى لا تسرر جزائيه المتسارته

التي حدثت في السابق وأدت الى خروج آخرين ، وتجدد المشكلات ، وحتى يخرج المؤتمر بنوع من الاجماع القومى .يلتزم ويرضى به أبناء السودان كافة •

❶ وجهة نظر الحزب الشيوعى السودانى :

مشروع مبادرة لانهاء الحرب الأهلية ولعقد المؤتمر القومى الدستورى
١٩٨٧/٦/١٢ :

تتواصل فى بلادنا منذ أربع سنوات حرب أهلية عقيم ، بخسائر فادحة فى الأرواح والمنشآت والموارد ، وبمخاطر جديده على نظامنا الديمقراطى وسيادتنا ، وبآثار سلبية بعيدة المدى على وحدتنا الوطنية •

وأصبح واجبا ملحا - أكثر من أى وقت مضى - على كافة القوى الوطنية أن تجد مخرجا من هذه الحرب الى رحابة حل سلمى ديمقراطى للمشاكل والقضايا التى اتارتها •

وتلبية لهذا الواجب نمرح هذه المبادره على الأحزاب ، والكيانات السياسية والاتحادات والمنظمات المتدييه والاجتماعيه والفئويه •

أولا : فى طرحنا لهذه المبادرة تنطلق من الادراك للظروف التى قادت الى الحرب الراهنه ، والتطورات التى قادت الى اندلاعها فى أغسطس عام ١٩٨٣ فى ظل النظام المايوى لتصبح أحد أهم العوامل لخلخلته ، والاسهام فى الاطاحه به فى أبريل عام ١٩٨٥ •

كما تنطلق من الاقتناع التام بأنه منذ ذلك الوقت أتيحت امكانات لتحقيق الأهداف التى نشبت من أجلها بوسيلة الديمقراطيه التى انتزعها شعبنا •

وكان واجبا أن تنسارك (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وأن يتناح

لها أن تشارك كقوة سياسية أساسية فى بناء الحياة الجديدة ، ولأن عاقت ذلك تقديرات سلبية من جانب (الحركة) لما حققته الانتفاضة وتدابير من جانب السلطة الانتقالية . وقد عبرنا فى حينه عن وجهة نظرنا فى هذا الأمر لقيادة الحركة ولخفاف القوى السياسية •

ثانيا - ان استمرار الحرب لمدة تزيد عن العامين منذ الانتفاضة خسارة محزنة :

— فى بالمعطيات الراهنة للاوضاع فى بلادنا لن يؤدى الى انتصار أى من طرفيها بالحسم العسكرى النهائى • ولقد جربت بلادنا الخيار المسلح لأكثر من ثلاثين عاما فلم يتقدم بها نحو حل مشاكلها ، بل فاقم نلك المسائل وعمقها •

— استمرار القتال — فوق الخسائر البشرية — يدمر قدرا هائلا من المنشآت والموارد وبلادنا فى أمس الحاجة اليها بعد نهاية هذه الحرب العقيم •

— استمرار القتال يحمل معه أخطار التدخل الأجنبى والانتقالات العسكرية •

— أيا كانت نتيجة الحرب فان السودان الموحد — وهو الهدف المعلن للجميع — يحتاج الى جيش وطنى واحد متماسك ومتلاحم وقادر على حماية حدود الوطن وسيادته • ولا يمتن أن تقوم الوحدة الوطنية بدون الأمن • ومن ثم فان تدمير الجيش السودانى القائم ماديا ومعنويا يمثل قسرا بظلم لا يغتفر ويتنافى مع الوطنية السودانية •

ثالثا — نعتقد أن هناك مبادئ عامة تصلح أساسا تقوم عليه الجهود للتوصل الى انتهاء الحرب :

١ — ان السودان بلد يعانى كله من التخلف الاقتصادى والاجتماعى •

وهن قسور فى نظامه السىاسى ىنبثق من تمايز بين الاقلىم . والتكوىنات القومىة ضد المصالح والمطامح المشروعة للاقسام والجماعات الأكثر تخلفا وفقرا ، وفى هذا الاطار العام تحتل مشكلة الجنوب موقعها المحدد بخصوصياتها القومىة والاجتماعىة والحضارىة .

٢ - أن أىة صىغة تحفظ للسودان وحدته وسلامة ترابه والتعاىش اللىمقراطىى بين قومىياته وأىديانه وحضاراته المتعددة لابد أن تنبثق من خلال التفاوض والحوار . والتوصل الى اتفاقات مشتركة ومقبولة منها جمىعا ، وهذه الصىغة تقبلور لا عبر العلاقة بين منتصر ومهزوم ، وانما بين سودانىىن متساوىىن فى الحقوق والواجبات ىنوون وىرىدون العىش متعاونىن متراضىن فى وطنهم الواحد .

٣ - ان كل القوى السودانىة . بما فىها (الحركة الشعبىة لتحرير السودان) اعلنت قبولها للخيار السلمى ، وتضمنت ذلك بىانات مثل اعلان كوكادام ، والاتفاق بين المصادق المهدى وجون قرنق ، ومبادرة المصادق المهدى فى احتمالات ٦ أبريل ١٩٨٧ وىرها .

٤ - أن هذه القوى أجمعت على أن ىكون المؤتمر القومى الدستورى هو الوعاء للحوار الوطنى الذى سىقرر شكل الحكم فى السودان .

رابعا - تاسىسا على كل ذلك - ورجوعا الى اقتراح وجد القبول من قبل نقترح وفقا فوريا للقتال ووضع الضمانات لتنفىذه واستمراره:

١ - ما نقترحه لىس هدنة . وانما وقف للقتال ىتجه الى الحوار والى وضع حد للحرب ، أى الى استبعاد الخيار المسلح ، والاتفاق على انحل السلمى اللىمقراطى للنزاع .

٢ - تنشأ اللجان والأدوات اللازمة لوقف القتال بالتشاور بين القوى المختلفة ، السىاسىة والعسكرىة .

خامسا - يدعم وقف القتال بالتدابير التالية :

- ١ - رفع حالة الطوارئ فوراً •
- ٢ - فتح طرق المواصلات وتأمينها تماما لتوصيل المؤن والأدوية والاحتياجات الأخرى الى المواطنين في مختلف أنحاء الجنوب ، ولإعادة النازحين الى مناطقهم ، وفتح المدارس والمستشفيات ونقاط الأمن وغير ذلك من ضرورات تطبيع الحياة في الجنوب •
- ٣ - حل ما يسمى بالمنظمات السديقه ، وقف تسليح القبائل وجمع ما بيدها منه ، والتطبيق الحازم لبدأ أن القوات النظامية هي وحدها المسموح لها بحمل السلاح واستخدامه •
- ٤ - تقوية أجهزة الأمن في مناطق التماس بين الشمال والجنوب والمنع الحازم للاشتباكات القبلية المسلحة •

سادسا - لدفع التحرك في اتجاه وقف القتال ، وكجزء ضروري من تهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومي الدستوري ، وتوفير الضمانات لنجاحه تتخذ فوراً التدابير الآتية :

- ١ - إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ وإعادة العمل بالقوانين التي كانت سائدة قبلها •
- ٢ - إلغاء اتفاقيه الدفاع المسترل مع مصر (بقانون) وذلك سائر الاتفاقيات المتأبیه •
- ٣ - عدم البت في أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر القومي الدستوري •

برنامج أديس أبابا للسلام :

في ٢٤/٨/١٩٨٧ صدر بيان مشترك عن الأحزاب الافريقية

السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى وأنانيا (٢) جاء فيه :

فى ضوء الوضع السياسى السريع المتدهور فى بلادنا الذى يفرض تهديدا لا منيل له على استقرارها والبقاء الفعلى للشعب السودانى ككل .

وحيث أن الاحزاب السودانية الافريقية ، والتجمع الوطنى للانتقاذ القومى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير الشعبى السودانى قد استهلكت حوار السلام فى بلادنا فى عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ .

ونظرا لسعى الحكومه السودانيه لتحقيق حـل عسكرى وهو ما يعوق مثل تلك المبادرات : نحن المؤيدون ممثلو الأحزاب السودانية الافريقية . وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وأنانيا (٢) ، المجتمعين فى عاصمه اثيوبيا الاشتراكية (آديس أبابا) فى الفترة من التاسع الى الثالث والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٨٧ نجد أنه من واجبنا الأساسى اصدار البيان التالى .

١ - لما كانت القوى الوطنية تتناضل لأجل استقلالنا القومى والسلام والديمقراطية والعدال الاجتماعى ، ومدفوعة بتقاليد تسبعنا النورية المورونة من كفاحه البطولى ضد قاطعيه ، فنحن نعارض بهدوء الحكم غير الديمقراطى للأحزاب التقليديه الطائفية وأى تصرف للتدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية لبلادنا والتهديدات المسافرة المطروحة من قبل حكومة المصادق المهدى لاجتثاث الشعب السودانى المناضل .

٢ - طالما استمرت حكومة السودان فى تجاهل متطلبات عقد المؤتمر الدستورى القومى المقترح - كما تعهدت به فى اعلان كوكا دام - . فإنه سوف يكون من المستحيل تحقيق سلام دائم وديمقراطية فى بلادنا .

٣ - نحن نجدد تأييدنا الثابت لاعلان حوثا دام تاساس احل
مشاكلنا القومية ، لذلك فنحن نبحث ثافسه القوى السياسيه فى السودان
على دمارسة الضغوط لحمل الحكومة السودانية على التنفيذ الفورى لبنود
اعلان كوكا دام *

٤ - نحن أيضا مقتنعون تماما بأن الوضع المطروح حاليا سىء ، لذلك
فان الأطراف سوف تجاهد بدون ثلك لأجل اقامه حوار دائم لمشاكلنا
القومية *

٥ - وعلى ضوء المجاعة الناتجة عن الجفاف الحاد حلال هذا العام
فى معظم أجزاء الجنوب فان الأطراف المعنية تحب الجناح الانسانى فى
الحكومة السودانية ومنظمات الاعانة الدوليه على التيساور وتنظيم
مساعدات الاغاثة ، واعادة التوطين - بحيث تحل ائى السئان المتوطينين
اينما كانوا سواء فى القرى او المسدن *

٦ - أخيرا نحن نقدر بذل حب الجهد المبذول من قبل مجلس
الكثائس السودانى فى تنظيم مثل هذا الاجتماع الناجح *

وقعه فى أديس أبابا فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس
عام ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين *

١ - البابا جيمس سبيور : رئيس وفد الأحزاب الافريقيه
الشعبى السودانى وعضو اللجنة العليا السياسيه والعسريه لحرثة التحرير
الشعبى السودانى/ جيش التحرير الشعبى السودانى *

٢ - العقيد ديفيد دينج رئيس وفد أنانيا (٢) *

● بيان كامبالا للبحث عن السلام أصدرته الأحزاب السودانية
الاثريقية وحركة التحرير الشعبى السودانى/والجيش الشعبى لتحرير
السودان - ١٩٨٧/٩/٧ :

١ - استجابة للدعوة المقدمة من فخامة الرئيس يورى كابوتا
موسيفينى - رئيس جمهورية أوغندا - الى الأطراف المعنية بغرض اطلاقه
على الوضع السائد فى السودان لتمكينه من التوسط لأجل السلام ،
كما طلب رئيس وزراء السودان ائاحة فرصة الاجتماع فى كامبالا تحت
رعاية حركة الصومود القومى فى الفترة من السادس الى السابع من شهر
سبتمبر عام ١٩٨٧ ، حيث ناقش وحل الجانبان المعنيان الوضع السياسى
المتفاقم فى السودان ، وتوصلا الى تفاهم مشترك بأن السودان تستطيع
تخليص نفسها من المخاطر البادية اذا ما حشدت كل القوى السودانية
السياسية الارادة الكافية والتصميم من أجل حل المشاكل القومية
المتواجدة على نحو ملائم وهى بالتحديد - مشكلة المواطن ، ومشكلة
الديانة ، وحقوق الانسان الأساسية ، ونظام الحكومة الطائفى ، والتنمية
غير المتوازنة ، والظلم الاجتماعى ، وعدم المساواة .

وكمحاولة لحل هذه المشاكل تؤكد الأطراف المعنية من جديد
استعدادها للنقاش مع كافة الأطراف الأخرى المهتمة بالتوصل الى نتائج
ذى شأن للشعب السودانى يضمن طموحاته العادلة فى السلام الدائم
والديمقراطية وحق تقرير المصير والعدالة الاجتماعية .

٢ - لذلك ومن وجهة نظر الأطراف المعنية فان سياسة المواجهة
العسكرية المتبناة من قبل حكومة الخرطوم - سياسة عسكرية بلادنا -
تعتبر خطوة غير مثمرة ، ولأجل هذا السبب فان الأطراف المعنية تعيد
التأكيد على دعمها غير المشروط لاعلان كوكا دام ، وبرنامج أديس أبابا
للسلام والمبادرة من قبل جيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير

الشعبى السودانى ، والتحالف الوطنى لانقاذ السودان وأحزاب السودان
الافريقية وانانيا (٢) على التوالى .

٣ - وبموجب هذا تتأيد الأطراف المعنية حكومات الدول المجاورة
والمجتمع الدولى دعم وتسهيلا جهودهم الرامية الى تعزيز مبادرات
السلام .

٤ - وفى الخاتمة تحيى الأطراف المعنية الخط البناء المنبع من قبل
الرئيس موسيفينى فى السعى باصرار لأجل التوصل الى حل دائم لمشاكل
السودان القومية .

وتعتبر الأطراف المعنية عن عرفانها بالجميل لانيماء الطيبة التى
أبدتها حكومته فى تقديم المساعدة الانسانية لتحسين الوضع المتدهور
فى السودان .

● بيان نيروبي نلسمى من أجل السلام أصدرته الأحزاب الافريقية
السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى
السودانى ١٩٨٧/٩/٢٢ :

الديباجة :

* وأخذنا فى الاعتبار البيانين المتسترزين الصادرين عن الأحزاب
السودانية الافريقية وانانيا (٢) - وجيش التحرير الشعبى السودانى .
وحركة التحرير الشعبى السودانى على التوالى .

* وبناء على اهتمام ومصلحة رئيس جمهورية تنينيا فى أن يرى
السلام سائدا فى السودان .

* اجتمعت الأحزاب الافريقية السودانية ووفود الجيش الشعبى
لتحرير السودان فى نيروبي فى الفترة من التاسع عشر الى الثانى
والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ .

— وتفهما للاهتمام الحقيقي لرئيس جمهورية كينيا لمساعدة الشعب السودانى فى جهوده للتوصل الى سلام من خلال حوار قومى واسع النطاق فان الأطراف المعنية تتبنى القرارات الآتية :

١ — دعوة كافة القوى السياسية السودانية — بغض النظر عن معتقداتها الأيدلوجية والجنس والدين — الى الانضمام لجهود السلام المتبناة حاليا من قبل الأحزاب — الأحزاب السياسية السودانية الأفريقية، وحركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير السودانى — وفقا لاعلان كوكا دام فى مارس عام ١٩٨٦ ، والحكومة السودانية لأجل الاسراع فى عقد المؤتمر الدستورى القومى •

٢ — مناشدة المنظمات الاقليمية والدولية كالأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، لممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لكى تعزز استمرار عملية السلام •

٣ — تهيب الأطراف المعنية بكافة الدول المجاورة للسودان والدول المحبة للسلام ان تستخدم نفوذها لجعل من الممكن على الحكومة السودانية ان تتمسك بالحاجة الملحة لعملية السلام للوصول الى الأهداف المرغوبة لشعب السودانى •

٤ — أيضا وأخذاً فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية بانه نظرا للظروف البائسة السائدة حاليا . وبصفة خاصة فى الجنوب ، نحن نهيب بكافة الدول المجاورة والرجال ذوى النوايا الصادقة بصفة عامة لان يجعلوا فى المتناول كافة المساعدات الانسانية ، وذلك لتخفيف الظروف الحرجة السائدة فى الجنوب •

٥ — ومن أجل ضمان نجاح عملية لاسلام فقد أخذ فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية التى تحض كافة الأطراف السياسية

المتناحرة فى السودان على الامتناع بن الاتجاهات العدوانية والعدائية
كل اتجاه الآخر •

٦ - ومن أجل توليد الثقة وتعزيز وحدة حقيقته بين الشعب
السودانى فان الأطراف المعنية تتأسد بقوة السودانين بالامتناع عن
كافة الأفعال التى تميل الى تقسيم الشعب السودانى •

٧ - وبموجب هذا تلزم الأطراف المعنية نفسها بالبحث عن سلام
حقيقى ، وفى هذا الخصوص تعبر الأطراف عن تقديرها وعرفانها
بالجميل لفخامة رئيس جمهورية كينيا دانيال أراب موى والشعب الكينى
لاهتمامها المستمر لأجل تحقيق السلام فى منطقة شرق أفريقيا عامة ،
وفى السودان خاصة •

وقعه فى نيروبي فى اليوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر عام
ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين •

١ - البابا جيمس سبيرو رئيس وفد الأحزاب الافريقية
السودانية •

٢ - العقيد لوال دينج وول • قائد حركة التحرير الشعبى السودانى
وجيش التحرير الشعبى السودانى •

تساهد على التوقيع :

جيمس سبيرو رئيس وفد الأحزاب الافريقية •

● بيان حول مساعى السلام صادر عن التجمع الوطنى لانقاذ
الوطن فى ٢٠/٩/١٩٨٧ :

انطلاقا من موقف التجمع الوطنى من قضايا الوطن الأساسية ،
والسعى من أجل السلام فقد ظل التجمع يراقب باستمرار ويساند

كافة الجهود المحلية الى وقف الصدام المسلح بين أبناء الوطن الواحد •

فى هذا الصدد لاحظ التجمع بعين الرضا تأمين الحكومة على ضرورة اتصال الحوار بكافة أشكاله ومباركتها للمبادرات التى قامت بها مؤخرا بعض الجهات والشخصيات ، وتأكيد السيد/رئيس الوزراء فى رده على مذكرة التجمع النقابى بأن اعلان كوكا دام يعتبر خطوة فى طريق التفاهم •

ان التجمع الوطنى يجدد تأكيديه بأن الجذور الحقيقية للحرب متأصلة فى واقع أشكاليات عمليات البناء الوطنى ، واخفاق القوى السياسية التى تولت زمام السلطة منذ الاستقلال فى ابتداع صيغ تجمع أبناء هذا الوطن ولا تفرقهم ، توحيدهم ولا تشتت شملهم ، ان الحرب الدائرة هى بالضرورة قضية سودانية تتعلق بتضارب السياسات الادارية والاجتماعية والاقتصادية والتمايز المترتب عليها فى الفرص والأعباء وموازن التنمية بكافة أشكالها •

بهذا المنظور وعلى الرغم من الترحيب الأكيد بكافة مبادرات الوساطة من حكومات وشعوب وأفراد الدول الشقيقة والصديقة الا أن التجمع الوطنى يركز باهتمام خاص على جهود أبناء هذا الوطن فى التصدى للتحديات التى تواجه أمتنا ، لذلك فان التجمع بأدر منه الانتفاضة بالعمل الجاد من أجل فتح قنوات الحوار ، وتواصل ذلك الجهد حتى تم اصدار اعلان كوكا دام التاريخى ، والذي وضع الأطر العريضة لمشروع برنامج كيفية الوصول الى وقف اطلاق النار وانعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى الخرطوم •

ولم ينقطع التجمع عن مواصلة مجهوداته أو عن دعم كافة المساعي الأخرى ، ولذلك ظل التجمع يراقب باهتمام بالغ لقاءات وفود الأحزاب

السياسية التي زارت مؤخرا أبوبيا أو دا ركنيا . وقد حرص التجمع على استقبال الوفد عند سواقه وحضر المؤتمر الصحفي الذي انعقد بدار نقابة المحامين مساء الاثنين ٢٨ سبتمبر لاطلاع جماهير الشعب النعريضة عبر أجهزة الاعلام المختلفة على ما قام به الوفد .

ثم كان الاجتماع بين الوفد ودجلس التجمع في مساء الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ، والذي تم فيه طرح مستقيش ونقاش سريح ابل س حدث في عواصم دول شرق افريقية . والبيانات التي دت بعد اجتماعات الوفد ، والحركة الشعبية في ادريس اباب وسبأ وبيروبي . وقد اتضح من النقاش تطابق وجهات النظر والوفاق التام بين الوفد والتجمع حول اعلان كونا دام الصادر في مارس عام ١٩٨٦ م والذي يتناول الاطار الأمثل لكيفية وقف الحرب والوعاء الجامع لأمير عسدر في القوى السياسية .

ان محادثات الوفد ومبادرته الوطنية الصادقة تؤسد الحقيقة الثابتة بأن أبواب الوفاق التي خطها اعلان كونا دام مفتوحة على مصراعها ، وأن الاعلان لم يئن فتوي ولا جهوديا محسدا ، وانما هو جهد سوداني مفتوحة أدرعه لاحتضان مل من يعمل بسدي لاحتلال السلام .

ان التفاف وفد الأحزاب السياسية والتجمع اوسني حول مرشحات المناخ حتى يقوم المؤتمر القومي الدستوري بأشرب مرحسه .

ان اجتماعات الوفد والنقاس الممر ادى قاموا به . والمجهود الذي بذلوه تؤكد حيوية اعلان كونا دام واعديه العمل على تحقيق بريد تهيئة المناخ يعني تجديد العمل على :

١ - إلغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واستبدالها بقوانين
حتى تتقدمت بها نقابة المحامين .

٢ - رفع حالة الطوارئ والموقف الفوري لاطلاق النار من الطرفين •

٣ - إلغاء كل الاتفاقيات التي تمس اسيادة الوطنية •

ان التجمع الوطنى اذ يعلن مؤازرته ، بتأييده وتقديره لجهد الأحزاب السياسية يدعو كافة الأحزاب وجماهير القوى الوطنية لمناقشة وتدارس اعلان كوكا دام ، والعمل على تحقيق بنوده من أجل وقف الحرب فى البلاد •

ومن أجل تفجير الطاقات فى هذا المضمار فان التجمع الوطنى يناسد كافة القوى السياسية والمنظمات والانتقابات لعقد لقاءات جماهيرية فى كافة أنحاء الوطن لوقف نزيف اندم •

● الميثاق المشترك للأحزاب الافريقية السودانية :

أرسلت الأحزاب الافريقية السودانية وفى اطار مساعيها لاحلال السلام فى اسودان - وفدا الى أثيوبيا رنسرُق أفريقيا للاجتماع مع حركة التحرير الشعبى السودانى/ جيش التحرير الشعبى السودانى بغرض اعادة تنشيط البحث عن السلام ، وقد نجحت فى التوصل الى تفاهم مشترك من أجل السلام خلال اجتماعات أديس أبابا ونيروبي وكمبالا ، وفى اطار رغبتها من أجل الابقاء على دعم قوة الدفع من أجل السلام هذه فان الأحزاب الافريقية قد عازمت على العمل معا للتوصل الى سلام حقيقى •

لذلك فقد صدر هذا الميثاق المشترك ، والذي سوف يشكل شروطها الرئيسية للاشتراك فى أية حكومة ، ومن ثم فقد عقدت الأطراف الموقعة على هذا الميثاق العزم على :

١ - إلغاء قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣) والعودة الى قوانين

عام ١٩٥٦ والمعدلة فى عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧٤ •

(م ٣٠ - ج ٢)

٢ - عقد المؤتمر الدستوري القومي المقترح وفقا لجدول زمني
محدد •

٣ - ينبغي أن يكون اعلان « كوكا دام » أساس هذا المؤتمر •

٤ - تشكل الحكومات الاقليمية والمركزية على نطاق واسع بما
يكفل مشاركة عادلة في السلطة من قبل الشعب السوداني خاصة من
المناطق المحرومة ، وأن يتم تقاسم وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات
بصورة متساوية مع الأحزاب الافريقية السودانية والآخرين المشكلين
لتلك الحكومة •

٥ - استمرار النظام الحالي للإدارة في الجنوب السوداني ، لكن
ينبغي حل المجلس الجنوبي والحكومات الاقليمية في الجنوب حتى يسمح
للتشكيل الجديد بأن يعكس روح الوحدة الجديدة في الجنوب ،
وينبغي أن تكون الأحزاب الجنوبية وحدها مسئولة عن تشكيل تلك
الحكومات •

٦ - توقف الحكومة تسليح جماعات من الشعب ، لان هذه السياسة
تؤدي الى خلق العداء والصراع المسلح بين القبائل •

٧ - رفع حالة الطوارئ •

٨ - تبني السياسات الاقتصادية المدرجة في قرارات المؤتمر
الاقتصادي القومي •

٩ - تعدد كافة الأطراف المشاركة في الحكومة ميثاقا مشتركا
وتوقع عليه •

الموقعون :

١ - فيليب عباس فبريس الحزب القومي السوداني •

٢ - ايليا باجيمس سرور الحزب التقدمي الشعبي •

- ٣ — صموئيل أرو بول : الرابطة السياسية لجنوب السودان .
 - ٤ — د. أندروى رويو : الاتحاد القومى الافريقى السودانى .
 - ٥ — د. والفز كونيجوك : المؤتمر الافريقى السودانى .
 - ٦ — باولينو زيزى : المؤتمر الشعبى الافريقى السودانى .
 - ٨ — سيد جابرييل يوال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى .
 - ٩ — سيد جوشوا دى وال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى .
 - ١٠ — سيد موريس لايوا أزيل : مؤتمر الشعبى الافريقى السودانى .
- الخرطوم فى ٧ أكتوبر ١٩٨٧

● مشكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية :

تعد مشكلة الجنوب من أعقد المشاكل التى واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال ، وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة فى الداخل ، فضلا عن الأهمية الخارجية المتمثلة فى دور السودان الذى يلعبه فى القارة الافريقية كنقطة التقاء وحلقة وصل بين افريقيا العربية وافريقيا الزنجية ، وهذا الدور المنوط بالسودان يتوقف الى حد كبير على حل مشكلة الجنوب والآثار المترتبة عليها .

ومنذ انفجار الموقف فى الجنوب عام ١٩٥٥ ووقوع التمرد الذى راح ضحيته الكثيرون من أبناء السودان ، لم تهدأ تلك المشكلة الا بضع سنوات قليلة عقب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ .

ونسقطيع القول أن خطورة مشكلة الجنوب السودانى تتبع من ارتكازها على موارىث اجتماعية وفكرية بالغة التعقيد ، أضافت اليها وغذتها سياسة طويلة الأمد عملت لما يقرب من نصف قرن على استغلال هذه الموارىث لتكريس مشكلة الجنوب وإشغالها عن طريق تدخل أطراف خارجية فيها ، بما يخلق العديد من المعوقات للتنمية بكافة أبعادها ويهدد الوحدة الوطنية للسودان .

ولا تنحصر آثار مشكلة الجنوب داخل حدود السودان ، بل تمتد لأبعد من ذلك لتأخذ أبعاداً اقليمية ودولية ، مما أدى الى توتر علاقات السودان ببعض الدول المجاورة لها ، كما دخلت المشكلة احدى حلقات الصراع الدائر فى المنطقة لتحقيق أهداف مختلفة ، وان اتفقت فى الوسيلة وهى استغلال مشكلة الجنوب لخدمة مصالح معينة .

● جذور التدخل الخارجى فى الجنوب :

إذا تتبعنا بعد التدخل الخارجى فى مشكلة الجنوب نجد ان تاجع المشكلة منذ بداياتها الأولى يعود الى السياسة التى انتهجها الاستعمار البريطانى - تحت الحكم اثنائى - تجاه جنوب السودان منذ عام ١٨٩٩ وعرفت باسم « السياسة الجنوبية » . وذلك لمنع جنوب السودان من الاندماج مع الشمال وتنجيع ارتباطه بالمستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا . وقامت هذه السياسة التى تبلورت فى الثلاثينات من هذا القرن على عدة أسس ، كان من أهمها نشر المسيحية واللغة الانجليزية بين الجنوبيين حيث عادت البعثات التبشيرية للعمل بعد أن طردت فى ظل دولة المهدي ، وسمحت الادارة البريطانية لهذه الارسلالات بالعمل فى ميدان الدين والتعليم مع تقسيم الاقاليم الجنوبية الى مناطق عمل ونشاط محددة لكل بعثة تبشيرية تتبع التناثس الأوروبية والأمريكية ، كما منعت تلك السياسة تعيين السردانيين الشماليين الناطقين بالعربية فى الادارات الحوميه بالجنوب . والاعتماد على الجنوبيين المتعلمين فى مدارس الارسلالات . وحظرت ارتداء الثياب العربية أو الاتجار بها فى الجنوب ، بالإضافة الى أنها تعمدت عدم اقامه طرق مواصلات واتصالات بين الجنوب والشمال ، وتحويل الجنوب الى منطقة مغلقة لا يسمح بدخولها أو الاقامة فيها لعرب الشماليين من التجار أو غيرهم ، ثم شجعت النزعة القبلية الاستقلالية بين القبائل الجنوبية ، وأقامت محاكم قبلية برئاسة زعماء القبائل تحت اشراف حكام الاقاليم الجنوبيين من الانجليز .

وكان من نتيجة ما سبق تعطل وتوقف مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل الوطنى ، اضافة الى أن استعمال اللغة الانجليزية فى الادارة وعدم وجود لغة أخرى تنتشر بشكل عام أدى الى انتشار اللغة الانجليزية ، ليس فقط كأداة للتواصل بين النخبة والادارة ، وانما أيضا للتواصل بين النخبة وقواعدها القبلية والشعبية •

فى تلك المرحلة كانت كل المؤشرات والدلائل تشير الى أن سياسات الحكومة البريطانية كانت تتجه الى فصل الجنوب فى صورة دولة مستقلة أو فى صورة اندماج ووحدة مع أوغندا ، الى أن عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ - بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - لمناقشة مستقبل الجنوب ، حيث كانت حكومة حزب العمال تقوم بتحويل الامبراطورية البريطانية الى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة ، وتحت تأثير العديد من المتغيرات على الساحة الاقليمية والدولية أكد المؤتمر رغبة أبناء الجنوب فى بقاء الجنوب فى وحدة سياسية مع الشمال ، وهناك العديد من التفسيرات لتغير السياسة البريطانية تجاه الجنوب ، من أهمها وجود مصاعب وعقبات فى عملية ضم الجنوب الى أوغندا أو شرق أفريقيا ، وكذلك وجود معارضة من أبناء جنوب أوغندا لتأثير الضم على موازين القوى الاجتماعية والقبلية داخل البلاد فى غير صالحهم ، اضافة الى تصاعد نشاط حركة الوطنية فى شمال السودان وازدياد قوة الحركة الوطنية المصرية ، وبرغم ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية أى اجراءات تطبيقية يكون من شأنها تقوية التكامل والاندماج الوطنى بين الجنوب والشمال ، فى الوقت الذى قاومت فيه البعثات التبشيرية هذه السياسة الجديدة بالرفض العلنى ، وبحشد الرأى العام للمساعدة على التنمية الجديدة فى الجنوب •

وبذلك يتضح أن السياسة ابريطانية فى مجملها قد أدت بتدخلاتها فى تكوين البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجنوب الى تعميق

التناقضات بين سطرى السودان ، مما ادى الى نفجر الحرحه الانفصالية الجنوبية . ونسوب الحرب الاهلية بين اجنوب والشمال فى أغسطس عام ١٩٥٥ . والتي استمرت فى مرحلتها الاولى الى فبراير عام ١٩٧٢ حيث رقت اتفاقية اديس أبابا للحكم الذاتى .

وقد هدأت مشكلة الجنوب مؤقتا بعد التوصل الى اتفاق الحكم الذاتى الاقليمى الذى تم التوصل اليه فى فبراير عام ١٩٧٢ فى اديس أبابا ، حيث لعبت أنيوبيا دورا هاما فى التوصل الى هذا الاتفاق . كما أن المباحثات تمت تحت اشراف مجلس الكنائس العالمى . ويتضح لنا تأثير العامل الخارجى على مشكلة الجنوب السودانى من اسماء الموقعين على الاتفاقية من غير السودانين واذين حضروا المفاوضات كيهود وهم : ممثل لامبراطور أنيوبيا . ممثلا عن مجلس الكنائس العالمى . السكرتير العام لمجلس كنائس حل افريقييا . ممثل مجلس كنائس السودان .

● .. التدخل الخارجى والمرحلة الثانية ابتداء من عام ١٩٨٣ :

شهد عام ١٩٨٣ انهيار التسوية السياسية التى تم التوصل اليها فى عام ١٩٧٢ . نتيجة لتدخلات رئيس الجمهورية فى ترسيخ رئيس المجلس التنفيذى العالمى للاقليم الجنوبى . وإصراره بالتأييد لحزب دون خسر فيما يتعلق باعاده تقسيم الاقليم . على ارض من رفض الاغلبية فى الجمعية التشريعية لتمرر اعاده التقسيم . وقد ازدادت الازمة عندما أصدر نمرى قراره باعاده تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات عام ١٩٨٣ . بالاضافة الى تعقد المشكلات الاقتصادية والتنموية فى السودان عامه ، وفى الجنوب خاصة . مما ادى الى غياب أى نتائج لتسوية عام ١٩٧٢ بالنسبة للجنوبيين . وأخيرا جاء تمرد القوات الجنوبية أثر صدور قرار الحكومة المركزية بنقل القوات من انجنوب الى الشمال ، وقد

حدث التمرد في حامية مدينة بور حيث حدث قتال عنيف مع قوات الجيش السوداني فر بعده المتمردون الى الغابات ، وقد تشكلت أولا « أنيانيا ٢ » ثم سيطرت « حركة تحرير شعب السودان » وجناحها العسكري بقيادة العقيد « جون قرنق » على المرفقين السياسى والعسكرى .

وفي التمرد الثانى الذى يسهده الجنوب الآن نلاحظ أن التحالفات الخارجية قد اختلفت عما عليه في التمرد الأول ، فبينما كان التحالف السابق لتنظيمات التمرد يتجه الى امبراطور اثيوبيا والاسرائيليين وبعض الدول الافريقية التى كانت ترتبط بعلاقات قوية مع الكيان الصهيونى ، اتجهت تحالفات الحركة الشعبية لتحرير السودان نحو نظم عربية - ماركسية في طرابلس واديس ابابا وهى نظم كان يسلمها الاتحاد السوفيتى وان كانت هذه التحالفات قد انفصم عراها بعد قيام انقلاب الفريق البشير فى السودان وتردد ليبيا في المساعدة وكذلك بعد قيام انقلاب على الحكم فى اثيوبيا اطاح بالرئيس منجستو .

وبعد الانقراض التبعية التى اسقطت نظام جعفر نميرى في أبريل عام ١٩٨٥ . سحبت ليبيا تمويلها للتمرد ، واتجهت الى مساندة الحكومة السودانية ، الا أن اثيوبيا استمرت في موقفها الداعم لجون قونق رغم كل محاولات اسودان لتحسين العلاقات حتى قيام الانقلاب فى اثيوبيا نفسها .

● الموقف الليبى من مشكلة الجنوب :

قامت ليبيا بخلق العديد من المتاعب للسودان أبان حكم نميرى نظرا لاتساع هجرة الخلاف السياسى بينهما ، اضافة الى رغبة ليبيا فى السيطرة على الأوضاع فى السودان لتحقيق مصالحها الاستراتيجية فى تأمين حدودها الجنوبية ، وضمان استقرار الأوضاع لصالحها فى شمال تشاد . فضلا عن حصار مصر ومحاولة تطويقها .

لكن ما كادت تحدث انتفاضة أبريل التي أطاحت بالنميري حتى أعلنت ليبيا اعترافها ونرحيها بالنظام الجديد ، وبدأت العلاقات الليبية السودانية تأخذ أبعادا جديدة تمثلت في إعادة العلاقات الدبلوماسية التي كانت قد قطعت في عام ١٩٧٩ ، بم توقيع بروتوكول للتعاون العسرى . أضافه الى اتفاقية تجارية قيمتها ٦٠ مليون دولار . وتعهد القذافى بالآيساند أى حركة معارضة للحكومة السودانية ، كما أوقف المساعدات التي كان يقدمها للمتمردين ، وهى مساعدات كانت تلعب دورا أساسيا فى دعم الجنوبيين عسكريا وماديا .

وقد رحب السودان بهذه التطورات فى علاقاته مع طرابلس ليتفرغ لمواجهه الازمات الاقتصادية الحاصه التى يعانى منها ، واننى يظهر آثارها فى البطالة والتضخم واستمرار المجاعة فى بعض المناطق ، الى جانب الحرب الأهلية التى اتسع نطاقها فى الجنوب ، وفى هذا الصدد نجد أن الموقف الليبى قد تحول من تنديد انتاييد القوى لحرته الجنوب الى مساندة حومه الخروض . مع محاولة التوسط لانهاء النزاع وإعادة الاستقرار الى السودان .

وقد أعلن القذافى خلال زيارته الدايه للسودان بعد الانتفاضة أنه سيقوم بالوساطة لدى جون قرنق والسلطات الايوبيه لايفاف القتال الدائر فى الجنوب . الا أن مساهمة ليبيا فى ذلك ، من اديها حرصا ثاقفيه لنجاح منذ البدايه ، ففد مان القذافى يعتمد على سمات الوثيقة بين نظامه ونظام الرئيس مجستو فى اتيوبيا . ولكن ذلك لا يعنى استعداد انيوبيا للتخلى على الأهداف التى تسعى اليها من مساندة المتمردين لمجرد رغبة القذافى فى ذلك . أضافه الى أن الوساطة الليبية جاءت بعد تعرض موقف ليبيا من الجنوبيين الى ضعف فى المصادقية . فمن الصحيح أن ليبيا كانت هى الممول الرئيسى لقوات قرنق ، الا أنها أعلنت بعد الانتفاضة وسقوط نميري أنه ليس هناك ما يبرر الاستمرار فى القتال ضد

حكومة الخرطوم ، وقدمت ليبيا معدات ومعدات عسكرية للجيش السوداني في إطار بروتوكول التعاون العسكري الموقع بينهما ، وكان من بين تلك المعدات طائرات ليبية قاذفة للقنابل وسوفيتية الصنع يقودها طيارون ليبون ، استخدمت في ضرب قواعد المتمردين وفي عمليات فك الحصار عن بعض مدن الجنوب ، وبالتالي أضعف ذلك من مصداقية العقيد القذافي كوسيط ناجح . وبرغم أن تلك المحاولات لم تؤد الى نتائج الا أن تغيير الموقف الليبي تجاه مسئلة الجنوب وتحوله الى دعم وتأييد الحكومة المركزية في الخرطوم قد أحدث ترحبا في القاعدة التي تساند التمرد مما يؤثر على قواتها العسكرية على المدى البعيد ، خاصة وأن ليبيا تمتلك من الامكانات المادية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تساعد على اعداد المتمردين ما لا يتوفر لاثيوبيا ، وهي الطرف الرئيسي الثاني في دسائير حركة جون قرنق .

● الموقف الاثيوبي :

بعد فترة من الهدوء عقب توقيع اتفاق الحكم الذاتي عام ١٩٧٢ عادت العلاقات الاثيوبية السودانية الى التوتر بشكل كبير خاصة بعد أن أعلن الرئيس جعفر نميري عن تأييده للنوار الارتريين الذين يسعون للحصول على الاستقلال ويرفضون صمهم الى اثيوبيا الذي تم في عهد الامبراطور هيلاسلاسي من طرف واحد ، وقد جاء اعلان نميري عن تأييده لنوار أريتريا في الوقت الذي كان على النظام الاثيوبي الماركسي اذى أطاح بالامبراطور هيلاسلاسي أن يواجه حربا أهلية ، ويتوقع في نفس الوقت عدوانا من جنوب الصومال ، ومن الناحية الاخرى تكررت اتهامات الحكومة السودانية لاثيوبيا بأنها تقف وراء العديد من محاولات الانقلاب الفاشلة في الخرطوم . وبدأ السودان مع بعض الدول العربية في ذلك الوقت بتقديم المساعدات الى اثورة الاريترية والمجموعات الاثيوبية المعارضة ، مما دفع حكومة أديس أبابا الى استدعاء سفيرها

من الخرطوم في عام ١٩٧٥ ، وقامت بنصعيد دعمها لمعارضى الرئيس نميرى
تاجراء انتقامى ، واستمرت الأعمال العدائية المتبادلة بين البلدين بما
كان يندثر باحتمالات وقوع حرب بينهما بالرغم من الأهمية الاستراتيجية
التي يمثلها كل منهما للآخر فانيوبيا تعتبر ثانى أهم جارة لسودان بعد
مصر . حيث تبلغ الحدود المشتركة بينهما حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر ، فضلا
عن اشتراكهما في خط مائى واحد يشكل عصب انحياة بالنسبة لهما هو
النيل الأزرق •

وفي ظل التوتر المستمر بين البلدين وجد « جون قرنق » في
انيريبيا مصدرا من أهم مصادر الدعم له ، ومنذ تغير النظام السياسى
في السودان عقب الانتفاضه الشعبية بذل المجلس العسكرى الانتقالى
ومن بعده الحكومه المنتخبه جهودا كثيرة لتحسين العلاقات مع أثيوبيا
التي هيمنت عليها على امتداد السنوات العشرين الماضيه أجواء من
النزاع والنسكوك ، وقد اعتبر اسودان أن المشاكل السابقة على
الانتفاضه من نتاج ممارسات نظام نميرى التي أدت الى عزلة السودان
وفسويه صورته خارجيا ، ومن ثم أخذ في انتهاج خط جديد يقوم على
الحوار مع أثيوبيا وحل المشاكل بين البلدين سلميا ، والتي تتركز في
مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والمشكلة الأريتريه بالنسبة لاثيوبيا •

والحقيقه أن مشكلة جنوب السودان تختلف اختلافا جذريا عن
قضية أريتريا ، حيث أن السودان لا يسمح للفرار الاريتريين بشن عمليات
عسكرية ضد أثيوبيا انطلاقا من الأرض السودانية ، كما أكدت السلطات
السوانية أكثر من مرة أن الاريتريين المتواجدين على أرضها ليسوا سوى
لاجئين ، وأن المساعدات المقدمة لهم مساعدات انسانية ، كما اعتبر
السودان نفسه وسيطا بين الاريتيين والحكومه الاثيوبية وطالب بحل
المشكلة سلميا في حين أن أثيوبيا تقدم الدعم على كافة المستويات

لحركة جون قرنق . ولهذه الأسباب أعلن السودان انه لا يقبل مفارقة
القضية الاريترية بالوضع في الجنوب .

ورغم محاولات السودان عودة النمبل الدبلوماسي الذي جاء
ببادره نحسن « الا أن العلاقات عادت الى الفدهور من جديد ازاء
استمرار اثيوبيا في مساندة ودعم قوات « قرنق » وتسهيل انطلاقها من
اثيوبيا ، بل أن المساعدات الاثيوبية تكثفت بما يوصف عسكريا بأنه تورط
مباشر من طريق الامدادات والقيام بعمليات استطلاعية في عمق الجنوب
السوداني . ايضا ، وسعت الحكومة الاثيوبية مد نطاق المساعدات التي
تقدمها لجيش حركه التحرير السعبي لتشمل تلك المساعدات شمال وشرق
السودان ، ركان لاثيوبيا دور في محاوله الانقلاب في اواخر سبتمبر عام
١٩٨٥ إلا ان الحكومة السودانية لم تقطع العلاقات في ذلك الوقت حرصا
مبها على استمرار المحاولة من اجل حل سلمي وهادئ للمساكن المتعلقة
بين الطرفين دون اللجوء للعنف واستخدام الموازنات التي فشلت في عهد
مميري .

وفي هذا اطار يظهر واضحا أن أهداف اثيوبيا تتعدى مجرد
مقايضه القضية الاريتريه بمسكه الجنوب في السودان ، الى محاولة
عزل أي دور اقليمي للسودان ، كما ينظر الاثيوبيون باهتمام للحركة
الديمقراطية الجديدة في السودان . ونفاد نياتها الى منطقة القرن
الامريقي ، مما يهدد الحثومات العسكريه القائمة فيها ، ومن ضمنها
الحكومة الاثيوبية . وعلى ذلك فان التركيز على عزل أي دور اقليمي
للسودان في المنطقة عن طريق الضغط العسكري سواء بمسكة الجنوب ،
او بالتحركات العسكريه المباشرة يضمن لاثيوبيا عدم نفاذ هذه التأثيرات
او على الأقل يصبح انرها محدودا .

وتعى اثيوبيا جيدا أن انفصال الجنوب السوداني عن وطنه

السودان به - ددما بحركات انفصالية مشابهة لن تكون على مستوى
الاريتريين وحدهم ، بل وتهدد منطقة القرن الأفريقي كلها بالانفصال ،
وقيام كيانات صغيرة فيها ، ولكنها تستغل مشكلة الجنوب السودانى للضغط
على القرار السودانى حتى يتم تطويعه لصالحها ، ومن غير المتوقع - على
المدى القصير على الأقل - ان تغير اثيوبيا التى تطمح الى لعب دور هام
فى أفريقيا من سياستها ، تجاه مشكلة الجنوب السودانى ، فى الوقت الذى
تواجه فيه حكومة الخرطوم العديد من الضغوط الداخلية والتوازنات
الصعبة على المستوى الخارجى * وان كان هذا التغيير قد حدث فعلا
رغم ارادة الحبسة عقب قيام الثوار الاثيوبيين بخلع الرئيس منجستو
هيلا ماريام *

● حكومة المهدي والتحرك الخارجى :

فى ظل هذه الأوضاع رفض الصادق المهدي رئيس وزراء
السودان اجراء أى مفاوضات مع « جون قرنق » الا بعد أن يتخلص
الأخير من الهيمنة الاثيوبية ، وأكد أن التدخل الاثيوبى هو الذى يقف
عقبة فى سبيل حل مشكلة الجنوب ، واتهم اثيوبيا بالتدخل المباشر فى
الشئون الداخلية للسودان ، ويأنها تسعى الى اقامة دولة ماركسية فى
جنوب السودان ودولة ماركسية فى شمال الصومال ، وتعمل على تهديد
اوضاع الديمقراطية فى السودان بدعمها للمتمردين ، ذلك فى الوقت الذى
واصلت فيه حكومة الصادق المهدي سياسة خارجية تؤدى الى تحقيق
التوازن ، وهى السياسة التى كانت الحكومة الانتقالية قد بدأتها من قبل
وأسفرت عن اعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية
وتشيدروسلافيا على المستوى الدولى ، وليبيا وأثيوبيا وسوريا وإيران
واليمن الجنوبي ، وتوثيق الاراضى مع مصر على المستوى الاقليمى ، بما
يتيح أمام الحكومة فرصا أكبر للمناورة وامكانية قطع الامدادات
عن حركة قرنق *

وانتساقا مع هذه السياسة يمكننا القول أن مشكلة الجنوب كانت على قمة الموضوعات التي بحثها « الصادق المهدي » في زيارته لموسكو ، وهي الأولى من نوعها التي يقوم بها زعيم سوداني منذ ١٥ عاما ، وقد كان بإمكان الاتحاد السوفيتي - رغم أنه لم يثورط مباشرة في مشكلة الجنوب - أن يضبط على أثيوبيا لتوقف دعمها لقرنق ، وبالتالي تنعزل حركة التمرد وتموت سياسيا بعد عزلها عن أهم مصادر الدعم لها ، والملاحظ في هذا الصدد أن المهدي قد صرح قبل توجهه الى موسكو أنه ليس للاتحاد السوفيتي دور مباشر في حل مشكلة الجنوب ، ثم عاد وصرح بعد الزيارة أنه سيكون له موقف ايجابي من السودان ومصالح السودان ، وهذا يعني أن موسكو ستتخذ موقفا ايجابيا من مشكلة الجنوب ولو على صعيد علاقاتها مع أديس أبابا ، وتتضح أهمية هذه الزيارة بالنظر الى الطبيعة المتدهورة للعلاقات بين البلدين خلال فترة حكم نميري ، اضافة الى أن رئيس الوزراء أبرم اتفاقا يحصل السودان بمقتضاه على أسلحة سوفيتية مما سوف ينعكس بدوره على الموقف العسكري في الجنوب .

ومن الملاحظ أن الحكومة السودانية قد أحرزت العديد من النجاحات في ادارتها للصراع في الجنوب ، فقد استطاعت أن تعزل حركة التمرد عن مصادر قوية كانت تؤيدها وتدعمها من الخارج ، كما استطاعت القوات المسلحة السودانية في الآونة الأخيرة أن توجه العديد من الضربات المؤثرة لقوات جـون قرنق ، حيث تمكنت من فك الحصار عن مدينة بور ، كما دمرت العديد من مراكز القوى التي يعتمد عليها المتمردون بالمناطق الجنوبية ، مما أكد التغير في الموقف العسكري لصالح حكومة المهدي الذي لم يخلق باب التسوية السياسية أمام الحل السلمي ، وإنما يسهي الى اقناع جـون قرنق بالتخلي عن موقفه الرافض للتفاوض وعن بعض مطالبه التي ترى حكومة الخرطوم أنه لا يمكن

تقبلها ، وذلك عن طريق تغيير ميزان القوة واقعيا في الجنوب ، وتستخدم الحكومة في ذلك وسائل عديدة من أهمها عزل الحركة عن مصادر الدعم الخارجي مما يعرضها للاختناق ، ويجبرها على التفاوض مع حكومة الخرطوم .

● المبادرة المصرية للوساطة :

خلال زيارة الرئيس الاثيوبي منجستو هيلامريام الى القاهرة - والتي تمت في منتصف أبريل عام ١٩٨٧ - بذلت مصر محاولة للوساطة بين السودان وأثيوبيا ، من أجل اقناع أثيوبيا بتحسين علاقاتها مع السودان والابتعاد عن تقديم الدعم المباشر لحركة التمرد في الجنوب ، وأهمية هذه المحاولة المصرية تنبع من الأبعاد المتعددة والأهمية التي توليها مصر لعلاقاتها مع كل من أثيوبيا والسودان .

وعلى صعيد الوضع العسكري في الجنوب والمساندة الاثيوبية للحركة « قريق » ، فانه لم تنتج أى آثار ايجابية تتواءم مع بوادر التحسن في العلاقات الدبلوماسية ، فقد أعلن المسئولون السودانيون أن الطائرات الاثيوبية المقاتلة قامت بقصف منطقة « الجيكو » الحدودية الواقعة في إقليم أعالي النيل ، كذلك يتم قصف هذه المنطقة بالمدفعية من داخل الأراضي الاثيوبية ، مما أدى بالسودان الى اعلان حالة الاستنفار في قواته المسلحة بهذه المنطقة ، وطلب من القيادة العسكرية الاثيوبية تقديم تفسيرات عاجلة في هذا الشأن ، كما أعلن رئيس الوزراء السوداني ، على أثر قيام قوات جسون قرنق باسقاط طائرة مدنية ثانية في نهاية الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٨٧ ، بأن حركة التمرد لا يمكنها أن تتحرك في أى اتجاه اذا لم تكن أثيوبيا على علم بهذا التحرك .

وعلى ذلك يتضح أن الموقف الاثيوبي تجاه مشكلة الجنوب السوداني

لم يطرأ عليه تغير فعلى ، وأن نتائج التحركات الأخيرة بين البلدين لم تتبلور بعد ، وهذا يدخل أساسا ضمن انحسابات الاثيوبية للاوضاع الإقليمية وللأوضاع الداخلية في السودان وما قد يطرأ عليها من تغيرات ، ويبدو الموقف الاثيوبى آنذاك قائما على استغلال نقاط ضعف حكومة الخرطوم ، الناتجة عن سوء الموقف الاقتصادى والتوازن الدقيق الذى تقوم عليه سياستها الخارجية •

وفى الواقع فان مشكلة الجنوب السودانى تتداخل فيها عناصر عديدة ، فقد أكدت المصادر الرسمية السودانية أن هناك منظمات تبشيرية وكنسية تقدم المال والأغذية والمؤن للمتمردين وتروج فى الاعلام الغربى وعلى نطاق واسع مقولات (قرنق) ودعواه عن أن الشمال المسلم يضطهد الجنوب المسيحى ، وتلك المساعدات تتم تحت ستار دينى أو انسانى ، كما ذكرت هذه المصادر أن وكالات الاغاثة لها أهداف سياسية رغم الطابع الانسانى الذى تمارس عملها من خلفه ، حيث اتضح أن الطائرات تحمل أسلحة رعتادا بدلا من مواد الاغاثة •

كذلك يهنم السودان بينيا بمسانده المتمردين ، وأيضا هناك نوع من العلاقات بين حركة التمرد وأوغندا ، حيث قام قرنق بزيارة لأوغندا والتقى بالرئيس موسفينى ويرتبط الاثنان بعلاقات صداقة قديمة •

كل ذلك فى منطقته ذات طابع خاص تصعب السيطرة عليها عمليا بحكم جغرافيتها الصعبة وحدودها المتداخلة مع دول عديدة ، وتعدد القبائل فيها مما يخلق مناخا من اسهل أن تتعرض فيه حركات التمرد ، مما لاشك فيه أن انتهاء مشكلة الجنوب لا يمكن أن يتم بالحسم العسكرى ، اذ فضلا عن التكاليف الباهظة التى يتطلبها ذلك الحل وأثره على الروح المعنوية للقوات المسلحة ، فان معنى استمرار السلطة المركزية فى السير فى هذا الطريق سيؤدى الى تفاقم الموقف فضلا عن تواصل

وتعتقد الصراع بما يمكن أن يجعله يستعمل في أى لحظة بعد الهدوء
النسبي الناتج عن التوازن العسكري البحت ، بل هذا يفرض توخى الحذر
من محاولات التصعيد المستمرة من جانب قرنتي وحلفائه في الوقت الراهن
واستخدامه لتكتيك إسقاط الطائرات . وفي المقابل لا يجب إغفال دور
القوات المسلحة في ردع المحاولات المتزايدة من المتمردين لزعماء
الاستقرار في الجنوب .

وبعد استبعاد البديل العسكري ، يبقى هناك بديل المفاوضة والحوار
الذى يستوجب تلافي أخطاء الحكومات السابقة ، وتبني سياسة التهدئة
التي تنتهجها الخرطوم أحيانا ملائمة لحصر المشكلة وتحجيم أبعادها
الدولية .

حكومة الانقـاذ الوطنى

والتطورات الأخيرة فى السودان

مأ كاد السودان يخطو الخطوات الأولى نحو الوفاق الوطنى كتحسار لمرحلة جديدة أكثر استقرارا وفعالية حتى باقت التفاعلات الناجمة عن الازمة الاقتصادية والمناورات الحزبية ومشكلة الجنوب تهز أرجاء البلاد ، ففى العشرين من فبراير عام ١٩٨٩ قدم ٣٠٠ من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة مذكرة رسمية للصادق المهدي رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انقاذ وطنى خلال مهلة مدتها أسبوع والا فانهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد ، فيما اعتبره المراقبون أسوأ أزمة تواجه المهدي منذ توليه رئاسة الحكومة فى عام ١٩٨٦ •

ويمكن القول أن تلك الازمة أفرزتها ثلاثة متغيرات هامة أثرت بشكل واضح على درجة استقرار المناخ السياسى السائد •

أولا - مشكلة الجنوب والمناورات الحزبية :

فلا تزال مشكلة الجنوب هى المسرح الأول لأى مناورات حزبية ، والمختبر الحقيقى لظهار القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية ، ففى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٨٨ انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة اثر رفض الحكومة اجازة اتفاقية أديس أبابا التى وقعها محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع جون قرنق فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٨٨ لاحلال السلام فى الجنوب ، على نحو دفع الكثير من المراقبين الى التساؤل عما اذا كان هذا التحالف الجديد بين حزب الأمة

بزعامة الصادق المهدي والجبهة القومية الاسلامية بزعامة د. حسن الترابي هو الشكل النهائي لقمة السلطة في السودان ؟ أم أنه مجرد مرحلة وسيطة قد تتبعها مراحل أخرى ؟ وفي هذا السياق يمكن ملاحظة الآتي :

١ - بينما كان المتمردون يعززون مواقعهم على بلده الناصرة الجنوبية قرب الحدود الانبوبييه كانت الجبهة القومية الاسلامية تعزز مواقعها السياسية في الخرطوم لتصبح منى اجبر الاحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم في السودان ، ورغم أن اتفاق اديس ابابا قد حظي بتأييد حزب الأمة الشريك الرئيسي في التحالف الحاكم مع بعض التحفظات، وبرغم استجابة الاتحاديين لتحفظات المهدي على الاتفاق نجحت الجبهة الاسلامية بزعامة د. حسن الترابي في اجهاض الاتفاق . وفي اراحة الاتحاديين خارج الائتلاف الحاكم يتصبح هي الوريث الوحيد لترحه الحزب الاتحادي في مجلس الوزراء .

٢ - بحصول الجبهة الاسلامية على مقاعد الاتحاديين في الحكم تعود قضية الجنوب الى نقطة البداية لهـ هو معروف من تباين جـهري بين مواقف الجبهة الاسلامية ومواقف المتمردين في الجنوب . خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية . وبالتالي يصبح اتفاق اديس ابابا الذي وقعه الاتحاديون ورفضته الحكومة في ذمة التاريخ .

٣ - رغم أن الجبهة الاسلامية بررت موقفها المعارض لاتفاق اديس ابابا في نص الاتفاق على استبدال قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ الاسلامية بقوانين عام ١٩٧٤ وتجميد تطبيق الحدود لحين انعقاد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٨ الا أننا نلاحظ أن مسألة التعرض لوقف الشريعة الاسلامية لا تهم الجبهة الاسلامية فقط ، بل تهم أيضا حزبي الأمة والاتحادي ، الأمر الذي يسره المراقبون بأن الجبهة الاسلامية قررت

الاعتراض على ذلك الاتفاق من منطلق حزبي محرج أمام انصارها ، ليس فقط لأن الاتفاق مع جارانج لم يأت عن طريقهم ، ولكن لأن الذي حملها أصلا الى الكراسى النيابية ثم الى الوزارة هو وعودها بتجسيد قوانين الشريعة الاسلامية •

٤ - الحرب في الجنوب لا يمكن انهاؤها عسكريا ، ولا يمكن لأي حكومة سودانية - بغض النظر عن المدد العسكري الذي يصلها - أن تحقق حسما عسكريا لهذه الحرب بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة ، وبسبب طول خطوط الاتصالات بينها وبين الخرطوم ، وبسبب التراث التاريخي للعلاقات مع الجنوب ، مع ملاحظة أن استمرار الحرب في الجنوب لا يؤدي الى اتساع بحور الدم بين الشمال والجنوب ، بل يؤدي أيضا الى انهاء حكومة السودان وبعثه مواردها في وقت تراجعتها مشاكل اقتصادية جمة تتطلب منها تعبئة الجهود لحلها وتجاوزها ، كما أن استمرار الحرب يخلق البيئة لتدخل دول اقليمية ودولية لها ارتباطات وعلاقات مع الجنوب •

ثانيا - الاضطرابات الناجمة عن الازمة الاقتصادية :

في الفترة الأخيرة شهدت العاصمة السودانية عدة مظاهرات واضرابات لكافة الفئات الاجتماعية (عمال - طلاب - قضاة - مهنيون ... الخ) وقد أجمع المراقبون على تشخيص تلك الاضطرابات في أنها تكمن أساسا في الازمة الاقتصادية الطاحنة التي ظل يعاني منها السودان منذ فترة طويلة ، خاصة بعد اشتداد وطأتها في أعقاب كارثة الفيضانات والسيول المدمرة التي اجتاحت السودان منذ ١٩٨٨/٨/٦ ، فقد تسببت الأمطار التي استمرت ما يزيد عن ٢٠ يوما في انهيار آلاف المنازل في مختلف الأحياء بالعاصمة السودانية وضواحيها ، كما تسببت في انقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب عن العاصمة ، وثلت الحياة بسبب توقف

الحركة والمواصلات بشكل كبير ، الأمر الذى دعا حكومة السودان بقيادته المصادق المهدي الى اعلانها مناطق كرايت ، وبالفعل أقيم جسر جوى بين القاهرة والخرطوم لامداد الاخيرة بمواد الاعانه ، كما وصلت طائرات اغاثه للخرطوم من السعوديه والاردن واليمن وعديد من الدول العربيه خاصة ايطاليا وبريطانيا . وفى الحقيقه لم تكشف تلك الكارثة عن ضعف الاداء الحكومى فى مواجهتها فحسب ، بل ايضا عن عدم ترسيخ الديمقراطية بشكل كامل فى مختلف أرجاء البلاد ، فقد فرضت وزاره الاعلام السودانيه قيودا على نساط مراسلى الصحف الاجنبية بسبب ما وصفته باستغلالهم للظروف الطارئه التى يتعرض لها السودان باذاعه الاشاعات والمعلومات الخاطئه عن مساعدات الغوث الواردة من الخارج وطريقة توزيعها ، الأمر الذى ادى الى التقليل من حجم الكارثة ، وبالتالى انخفاض كميته مواد الاعانه الموارده .

وزاد من وطأه الحاربه هجوم اسراب الجراد والتمنى بلع عددها فى منتصف اكتوبر عام ١٩٨٨ ، ٢٠٠ سرب ، حولت عشرات الآلاف من الأقدنة فى غرب البلاد الى ارض جرداء ، فى الوقت الذى غطت فيه اسراب اخرى ٣٠٠ ألف فدان بالاقليم الشرقى ، و ٥٠٠ ألف فدان بالاقليم الشمالى ، وبصب الزيت على النار ازداد الموقف اشتعالا ذلك عندما قررت الحكومه فى ٢٦/١٢/١٩٨٨ رفع أسعار بعض السلع الغذائية بنسبه كبيره وصلت الى ٦ أضعاف فى بعض السلع الضرورية (كالسكر) وكذلك فرض ضرائب جديده على السلع الاستهلاكية ، الأمر الذى أدخل شوارع الخرطوم فى مرحله مخاض تفجرت خلالها المظاهرات العماليه والطلابيه والاضرابات العامه التى أصابت كل مرافق السودان بالشلل التام ، مما اضطر الحكومه السودانيه الى التراجع عن قرار رفع الأسعار ، وبالطبع فان هذا التراجع وان كان سمة ديمقراطيه بصفه عامه الا أنه فى الحاله السودانيه يتم تعبيرا عن كم الضغوط المجابهة لحركة البناء الحكومى الراهن ، والذى يحمل كثيرا من ملامح التردد تجاه

الصعوبات المختلفة المستمرة في التسليم والتعقيد داخل المجتمع السوداني، فبعد محاولات امتصاص غضب الجماهير الناتجة دخلت العلاقات بين الحكومة والقضاة في أزمة جديدة وذلك احتجاجاً على ما أسماه القضاة تدخلا في شؤونهم في تحديد الأجور والترقيات من جانب الحكومة ، الأمر الذي أدى إلى استقالة المستشارين العاملين بديوان النائب العام السوداني وعددهم ١٤٠٠ مستشار . كما اتسع نطاق الاضرابات لتشمل نقابة الأطباء والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم والتجار وعمال شركة مياه الأرياف الملكية للدولة احتجاجاً على الأوضاع المالية والمعيشية .

ثالثا - محاولات الانقلاب الفاشلة :

تكاثفت مجموعة من العوامل أهمها مشكلة الجنوب والازمة الاقتصادية وبعض الجيوب المنبقيه من العهد السابق على انتفاضة ٦ أبريل عام ١٩٨٥ لتفرز في النهاية عدة محاولات لقلب نظام الحكم . فمنذ الاطاحة بنظام نميري في أبريل عام ١٩٨٥ تعرض نظام الحكم لما لا يقل عن سبع محاولات للانقلاب . وإن بعضها بتدبير من الموالين للجنوب مثل تلك التي وقعت في سبتمبر عام ١٩٨٥ بقيادة غيليب عباس غبرس الذي ينتمي لقبيلة النوبة والمعروف بباييده لجون جارانج . وقد تم القضاء القبض على ١٦٣ شخصا من المدنيين والعسكريين إثر تلك المحاولة ، وأيضا المحاولة التي وقعت في يناير عام ١٩٨٨ والتي تزعمها ضابط بالجيش يدعى يوسف قوه وينتمي لمناطق جبل النوبة غرب السودان له صلة بجارانج أيضا ، أما البعض الآخر فكان بتدبير من أنصار النميري ، ومن أبرز تلك المحاولات المؤامرة التي تم كشفها في أبريل عام ١٩٨٦ والتي قام بها عدد من أنصار الرئيس السابق جعفر نميري لاغتيال بعض المسؤولين في الحكومة والاستيلاء على السلطة حيث كان يعتمد المخطط على تحريك بعض القطاعات العاملة في اضرابات متتالية ، ثم الاستعانة ببعض العسكريين في مراحل أخرى .

مفزى التطورات الأخيرة :

عبرت مذكرة ٢٠ فبراير عن عمق الازمة التى يعانى منها السودان فى الآونة الأخيرة لما تضمنته من عدة مطالب للجيش أهمها :

- * تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسعة •
- * وضع نهاية سلمية للحرب فى جنوب البلاد •
- * اقامة علاقات متوازنة مع الجيران •
- * حل الميليشيات التابعة للأحزاب •

وقد أخذ الصادق المهدي يناور على ما جاء بها أملا فى سكوت الجيش أو حدوث تعيرات فى المعطيات السياسية تنعكس بخلافات داخل القوات المسلحة ، وفى ٢٧ فبراير — وهى نهاية المدة المحددة لتنفيذ تلك المطالب — ألقى الصادق المهدي بيانا ناتسده فيه القوات المسلحة بأن تعود الى مساندته ، وتعهد النقابات المضربة عن اضراباتهما ، وتراجع الأحزاب السياسية عن موقفها المضاد لكى يعمل على توسيع حكومته ، والا فانه سوف يقدم استقالته فى الخامس من مارس •

وهنا نلاحظ أن الصادق المهدي بنهديده هذا استطاع أن يكسب وقتا اضافيا لصالحه ، وأن يقف على مسالك تهدئة الازمة عن طريق اعادة جس نبض القوات المسلحة من ناحية والقوى السياسية الفاعلة من ناحية أخرى بغية استمراره فى كرسى الحكم ، وقد بدأ ذلك واضحا عندما أصرت القوات المسلحة على مذكرة ٢٠ فبراير فى بيان أصدرته القياد العامة فى ٢٨ فبراير ، وأيدتها فى ذلك النقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة فى الحكومة ، بل ورحبت أحزاب الاتحادى والشيوخى والجنوب والبعث القومى باستقالة المهدي ، وتشكيل حكومة انقاذ

وطنى ، حينئذ فقط أعلن المهدي عدوله عن تقديم استقالته والبدء
فى تشكيل حكومه موسعة جديدة •

ورغم أن خطة السلام التى توصل اليها أكثر من ٣٧ حزبا ونقابة
سودانية تدعو الى وقف اطلاق النار فى الجنوب ، وانهاء حالة الطوارئ،
المفروضة فى البلاد منذ عام ١٩٨٥ مع اغفال ذكر مسألة العمل بتطبيق
الشريعة الاسلامية الى حين عقد المؤتمر الدستورى ، بما يعنى عدم
موافقة الجبهة الاسلامية عليها ، بدليل مقاطعتها لجولة المفاوضات الأخيرة
حول هذا الاعلان ، كما لم يحضر ممثلوها جلسة التوقيع عليها الا أن
الصادق المهدي أعلن التزامه بتلك الخطة ، وأيضا موافقته غير المشروطة
على اتفاق السلام الذى وقعه عثمان الميرغنى مع جارانج فى نوفمبر
١٩٨٨ ، بما يعنى امكانية تخليه عن مبدأ قبول مشاركة الجبهة الاسلامية
فى الائتلاف الحاكم •

والواقع أن تلك التطورات أبررت بوضوح أن السودان لا زال يعيش
عملية فرز سياسى . فبينما كان حزب الأمة بزعامه الصادق المهدي متجها
يمينيا باتجاه التحالف مع الجبهة الاسلامية على أسس مواصلة الحرب
مع الجنوب وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بدأت القوات المسلحة أكثر
ميلا الى موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى والقوى السياسية والاتحادية
والنقابية التى ترى فى تسوية مشكلة الجنوب منطلقا لحل سائر المشاكل
الأخرى ، ولما أصرت القوات المسلحة على موقفها ومعها فى ذلك القوى
الفاعلة الأخرى أعلن المهدي استعدادده لبيع الجبهة الاسلامية مقابل
استمراره فى كرسى الحكم •

ولعل من المشاكل الأساسية فى تعمير المسيرة الديمقراطية فى
السودان هو أن الاستقطاب الحزبى يتم بين قوى متقاربة اجتماعيا
ومختلفة سياسيا ، فحزب الأمة هو حزب القوى التقليدية المجتمعة تحت

لأفئة طائفية « الأنصار » التي يبرعها الصادق المهدي ، أما الاتحادى الديمقراطى فهو يمثل طائفة الختميه ديبيا والطبقه الوسطى سياسيا واجتماعيا ، لكنه موزع بين عدة تيارات داخله بعضها بنسده نحو تعاطف الختميه الطبيعى مع مصر ، وبعضها يسده نحو حزب الأمة ، وبعضها يقترب من الحركة السلفية المثلثة فى الجبهه الاسلاميه ، فى حين تبدو هذه الجبهة أكثر تنظيما وتماسكا ، فهى تقفل على اللعبة السياسية تحت غطاء ليبرالى ديمقراطى من منطلق مبدا التفاعل مع المجتمع ، هذا الاستقطاب بين قوى سياسية متقاربة من حيث المنطلقات الاجتماعيه مختلفه سياسيا وحزبيا يجعل اللعبة الديمقراطيه غير ذات فاعليه بسبب غياب القوى السياسيه الأخرى التى سدد لها النظام السابق فى عهد نميرى ضريات متلاحقة ، خاصة حزب البعث القومى والحزب الشيوعى ، ومن هنا نفهم رضوخ الصادق المهدي لمطالب الجيش واستجابته لمطلب تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسعه .

وقد تباطأ المهدي فقام الفريق عمر حسن أحمد البشير بانقلاب استولى به على السلطة ، ووضع جميع الزعماء السابقين رهن الاعتقال ، وعطل الدستور ، وألغى الأحزاب ، وجمد نقساط النقابات ، وأوقف الصحف ، وبدأ يتلمس الطريق لايجاد حل لمشكلة الجنوب ، وحلول لمشاكل السودان المتراكمة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

فبدأ يكشف علاقاته مع مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق وغيرها من الدول العربية .

وعلى طريق حل مشكلة الجنوب بدأ يجد السبيل اليها عن طريق أثيوبيا الا أنه لم يجد طريقا له خلالها .

ثم تقدم الرئيس جيمى كارتر بالوساطة بين زعماء الجنوب وحكومة

الشمال ، وتم اللقاء فعلا فى نيروبي عاصمة كينيا فى مطلع شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ الا أن اللقاء الذى استمر أسبوعا لم يسفر عن شئ •

وحظيت حكومة الفريق البششير بدعم مادى ومعنوى من الدول العربية وكان الأمل معقودا على أن يسير بالسودان فى طريق صحيح •• الا أنه بعد فترة اتضح أن الفريق البششير لا يحكم السودان بمفرده ولكن يساركة فى الحكم ويسيطر عليه الدكتور حسن الترابى حامل راية الانقاذ الاسلامى وقد أدت سياسته الى أن تستمر مشكلة الجنوب بلا حل رغم الوساطات التى قام بها أكثر من رئيس أفريقى آخرهم الرئيس النيجيرى الذى عقد أكثر من اجتماع بين ممثلى الحكومة السودانية وممثلى الجنوب فى مدينة أبوجا عاصمة نيجيريا دون الوصول الى حل عام ١٩٩٣ •

ولم تقتصر السياسات الخاطئة التى رسمها الدكتور الترابى على عدم إيجاد حل لمشكلة الجنوب فقط بل تعداها الى معاداة السودان لكافة الدول الشقيقة التى أيدت حكم الفريق والبششير ومساندته حينما قام بالانقلاب ••• فقد أصبح عداء السودان واضح للعيان لكل من مصر وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج خاصة منذ أيد الفريق البششير الرئيس صدام حسين عند اعتدائه على الكويت ، كما زد الطين بلة أن السودان أصبحت قائمة بأمر ايران فى الكثير من المسائل خاصة موضوعات المتطرفين الاسلاميين مقابل بعض المعونات التى تحصل عليها من ايران •

والأمل كبير فى أن يعود الحكم الى رشده وأن تعود علاقات السودان طبيعية بأشقائها العرب وأن تحل مشكلة الجنوب لصالح السودان الموحد •

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
مشكلات الحدود بين دول الخليج	١٩
الحرب العراقية الايرانية	٥١
الأزمة اللبنانية	٧٤
الخلاف بين ليبيا وتشاد	٨٨
عُدن وعمان	١١٠
المشكلة الفلسطينية	١١٩
فلسطين	١٢٩
الانتفاضة	١٥٦
موقف منظمة التحرير الفلسطينية والحكم الذاتى	٢٠٧
القضية الفلسطينية وتامب ديفيد	٢١١
النص المصرى لقيام الحكم الذاتى الفلسطينى	٢٣٨
موقف اسرائيل من الحكم الذاتى	٢٥٠
أزمة الصحراء	٢٧٧
الحبشة والصومال	٣٢٩
مشكلة جنوب السودان	٣٣٩
اتفاقية أديس أبابا	٣٨٥
اعلان كوكا دام	٤٢٤
جنوب السودان	٤٣٣
مشكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية	٤٦٧
حكومة الانتقاذ الوطنى والتطورات الأخيرة فى السودان	٤٨١

رقم الايداع بدار الكتب التيمينية
٩٥ / ٣١٦٦

التقسيم الدولي
I - SB . N
977 - 00 P 8633 - 9



د. حمدي الطاهري

المؤلف :

منذ بداية كتاباته كان بعيد النظر فيما يختاره من موضوعات .

فيحتمل كتب عن سياسة الحكم في لبنان عام ١٩٦٥ توقع أن تكون نتائج هذه السياسة حرب أهلية على الأكثر بعد عشر سنوات لا تبقى ولا تذر ، وقد قامت فعلا الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥ .

كتب عن قصة الصومال وأوضاعها عام ١٩٧٧ وحدث ماتنبأ به عام ١٩٩١ .

كتب العديد من الكتب منها :

* مستقبل المياه في العالم العربي .

* الطريق إلى المنصه .

* جيبوتي وأمن البحر الأحمر .

* مجتمع التعاون .

* خمس سنين سياسة .

* حرب أكتوبر في الأعلام العالمي .

* المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع .

واليوم وختاماً لما فرضه على نفسه بأن يقدم للمكتبة العربية موسوعة شاملة عن الدول العربية . . فقد وفي بوعده وهاهي بين يديك تضم ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول . . العالم العربي تاريخ وواقع .

الجزء الثاني . . مشكلات العالم العربي .

الجزء الثالث . . الحركات الوحدوية في العالم العربي .

ان المؤلف وهو يقدم ذلك فانها نتيجة خبرة امتدت على مدى أكثر من خمسة وثلاثين

عاماً من الخبرة في عالم الدبلوماسية والسياسة وتنقل في عمله الدبلوماسي

الخرطوم منذ اليوم الأول لاستقلال السودان وبناما كأول بعثة دبلوماسية عربية

أمريكا الوسطى عقب تأميم قناة السويس وبيروت في ظل الوحدة السور

وهلسنكي حيث لم يكن هناك سفارة عربية سوى السفارة المصرية وانتقل إلى

نكسة عام ١٩٦٧ حيث كان عليه أن يواجه المصريين الذين كفروا ببلدهم عقب

وأخيراً توج حياته العملية بالعمل لمدة خمس سنوات في أروقة رئاسة الجمهور

لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية وبدأت هذه السنوات الخمس في

وتوجت بنصر أكتوبر العظيم .

